

CVK 19
—
DI. V 17

20 C 17

محفظة الخضار وصنع الابرار
على رر المحن

~~CLV 79~~

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل
 المخلقات اجمعين وعلى آلهم وصحبهم والتابعين صلاة
 وسلاما دائما يمين مثلنا زمين الى يوم الدين اما بعد
 فيقول محمد سليم البشتاوي كثر الذنوب
 والسيئات احسن الله عمله وما اليه ناوي هذه
 تقديرات على حاشية الدرر لوليتها الامام خاتمة
 المحققين العلامة محمد امين الشاهر باين عابدين
 وسميت ~~بسم الله الرحمن الرحيم~~ ~~في حاشية~~ ~~الدرر~~ ~~لولايتها~~ ~~الامام~~ ~~خاتمة~~ ~~المحققين~~ ~~العلامة~~ ~~محمد امين~~ ~~الشاهر~~ ~~باين~~ ~~عابدين~~
 احمدك يا ابن تتر هت ذاتة عن الاتنباه والتظار
 فيه اسئلة خمسة الاول ان ذكر نية تتر به ذمة
 عما ذكر وان احتمل ان يكون لمجرد تعيين المحمود او لمجرد
 براءة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونه
 المحمود عليه لان الموضوع مع صلته في معنى المشتق
 وتعليق الحكم بالمشتق بقصدية غالبا الاسارة
 الى عملية المشتق في الذي هو مصدر تتر هت
 ذاتة فتقتضى العبارة ان عليه الحمد لاجل التره
 مع ان المتبادر ان المراد ما يشتمل الحمد القدسم
 وهو غير فعل بعللة واجاب عنه شيخ مساجحتا
 بالاجوري في حواشيه بانه ليس المراد بانثا
 هذه الجملة انثا مضونتها الذي هو المصدر
 المتصديق بالمحكوم به المضاف للمحكوم عليه
 ان كان المحكوم به مشتقا كزيد قايم او الكون
 ان جاسدا كزيد اسد بل المراد انثا المتنا
 وليس المراد حكمها ايضا الذي هو بنية المضاف

مصنوتا

عليه سحائب الرحمة
الي يوم الدين

بمخف الاضداد مع
الابرار علي وولمخاد

3

لصنوها بل ما ذكر هذا الحمد وشكرها كونه حمدا
فلكونه باللسان واما كونه شكرا اعني لغويا
فلكونه في تقابله بقوة فلم يختار التقدير بالحمد
على التقدير بالشكر والجواب ان ذلك لا يحتاج
القرآن المجتهد بمادة الحمد ولانه راس الشكر كما في
حديث أحمد راس الشكر وذلك لان الموضوع
لراس الشكر هو مادة الحمد خاصة ولانه اصرح
انواعه وذلك لان ما في القلب خفي وما في
الاركان محتمل انه اتعافى ولذلك روي ما شكر
الله عبد لم يحده اي ما اظهر نعمته كل الاظهار عبد
لم يثن عليه باللفظ ولان التقدير بالحمد اقرب
الي استئصال حديث كل امرئ بما لا يبيد فيه بالحمد
لانه هو اجزء على رواية ضم الدالة وان قيل
انها ضعيفة ولا يراد ان زيادة النعم شريفة
على الشكر لقوله تعالى لين شكرتم لأزيدنكم
اذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بل تقطع
قطعا بل ما يشمل الثنا بقدر لفظه وخبره
الاركان واعتقاد الجنات في مقابلة النعمة
الثاني لم يختار الحمد دون المبح وجوابه يعلم
بما تقدم ويجاب ايضا بانه اختار الحمد على
المدح لما فيه من التشبيه على انه فاعل مختار
كما عليه المسلمون الا حيار خلا فالما عليه
الغلاة سبغة الاسرار من انه بالعلية او بالطمع
لا بالاختيار الثالث لم يختار الجملة المضارعة
على الاسمية مع انها تدل على دوام صنوها

والكتاب مفتوح بها والجواب ان ذلك لدلالة المضارع على
مجرد معنى منها دائما المشعر ذلك بتجديد ما يقابل
بالحمد من النعم دائما في النسب فهذا لان الحمد عليه
مستحبه ولما كانت الرتبة دائمة ناسبها الجملة
الانسية المفتحة بها الكتاب وما ذكرناه من كون
الجملة المضارعية تلك على الحمد انما هو قيل
نقلها الى الانشاق فلا يرد ما لبعضهم هذا الرابع
لم اشركت الخطاب على الاسم الظاهر والجواب
ان ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحمد على
جناحه تعالى حتى حمده على وجه المناهضة والي
وتنوع حمده على وجه الاحسان المعنى بحيث
ان تعبد الله كانك تراه الخامس لم اشركت في
مع ان تقديري بعين الاختصاص والجواب ان ذلك
لان تاخيرهم هو الاصل وللإشارة الى استغنا
هذا الاختصاص من لينة وضوح عن البيان
بمجرد مع زيادة وتوضيح ثم اعلم ان جملة الحمد
خبرية لفظا انشائية معني او خبرية لفظا ومعني
وتحصل بها الحمد صريحا وذلك لان الاخبار عن
الشيء بنفس ذلك الشيء اذ كان من افراد ذلك
الشيء اذ لا يسلك عاقل في ان الاخبار عن الكلام
كلام لان الخبر عنه من جنس الخبر اي من افراد
وما عت فيه مثله وهذا بخلاف الحمد بالنون
لان اخبار عن حمد يقع في المستقبل وهو ليس
حمد صريحا ولا من جنس الحمد الصريح كذا قيل وفيه
نظر ظم وذلك ان وجه عدم افادة الحمد

بالنون

بالنون الحمد الصريح هو انه يتعين فيها ان تكون خبرية
لفظا ومعني اذ لا يمكن انشا التكميل حمد غير لبيارة
نفسه واما ان جعلت النون للتكميل المعظم
نفسه كما فعل الجلال المحلى على جمع الجوامع فهو
صحيح على انه حمد صريح ولا غبار عليه افاده
شيئا الدنوي في حاشيته على السعد
نقلا عن العلامة التجاري وظم ان قوله وذلك
لان الاخبار عن الشيء في ان افادة الجملة
الحمد الصريح ولو على انها خبرية لفظا او خبرية
معني ولا قابل به بل افادتها الحمد الصريح بين على
انها انشائية معني خبرية لفظا فاذا نظر الى
انها انشائية معني افادة الجملة الحمد الصريح وان
نظر الى انها خبرية لفظا افادتها الحمد الضمني
لا الصريح مثل ضيغة حمدك بالنون سواء انبوا
لان كلا منهما جملة مضارعية وكل منهما
اخبار عن حمد يقع في المستقبل هذا ما ظهري
ولكن ما نقلناه عن شيخنا الدنوي من
التعليق بقوله اذ لا يمكن ان يعيد اختصاص
عدم افادة الحمد الحمد الصريح في حمدك بالنون لما قاله
من انه يتعين فيها ان تكون خبرية لفظا ومعني واما
في لفظ الحمد بالهمزة فتعني الحمد الصريح وان
كانت الجملة خبرية لفظا ومعني او لفظا فقط
وبوده اطلاق قوله واما ان جعلت النون
للتكميل المعظم بنفسه كما قيل في وهو عظم
كما لا يخفى على المتصف وفي حاشية السيد احمد المحلى

احمد

وكتبه في سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع الثاني
بمدينة القاهرة
في دار الخزانة
الملك الناصر
عليه السلام

قوله حتى اكب انما من عليه في انما من
كبه قلبه وصرعه كأكبه فاكب لازم متفرد
واكب عليه اقبل ولم والاضير هو المرد
هنا صلي ص

القرني يصنع عليك تسويدا **قوله** بيدانه في المختار وبيد كبر
وزنا ومعنى يتلك بلك كثير المال بيدانه جمل **قوله** الى
حد الالقار اي الاخني لان اللقن هو الامر المتخفي الذي خفي
دفعه علي السباع وما احسن ما قيل في صاحب الامم
الدهر صفة لا يشي لنفسه وليس في سعي مجهد كما شقته
من تصاحبنا وان فخرت عيني اليه افترقا فرقة لا يرد
وفي الامير علي المعني اللقن يقسم اللام وتشليث الثاني
بغير الكسرة **قوله** وبذلك له مع المستة سنة من جديد
المر بيدانه قد حصل له مستة عظمة حين التاليف
ولم يولد كذلك فانه كان كنيسة لفرقة من اليهود شبي
الغرابين يمجور من قديم لفرقة هذه الفرقة وانقطاع
في د مستف فخص يهودي غريب وعلو من هذه الفرقة
اي د مستف قد دفعه النصراني دراهم معلومة واذن
لم في بناها وان يجعلوا بها بعدا لهم وصديق علي ذلك
جماعة من اليهود لفوة سوك النصراني في الوقت
ويلبني ان الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود
مستة علي دور عديدة وان مراد النصراني شر الحارة
المذكورة وادخلها الكنيسة وطلبوا قوتي على صحة
ذلك الاذن وعلي كونها صارت مبيد النصراني واستغنت
من الكتابة وقلت ان ذلك غير جاز فكبت لهم بعض
المهورين طعا في عرض الدنيا ان ذلك صحيح جاز
فقوت بذلك سوتهم وعرضوا ذلك علي ولي الامر
لياذن لهم بذلك حيث وافق عرضهم الحكم الشرعي
بنا علي ما افتاهم به ذلك المعني ولا ادري ما يؤول اليه
الامر واي الله المستكي **قوله** في المختار
انما

قلت

قلت ان الامر بعد سنة الي ان سرعوا في عمارتها علي احسن ما ارادوا
مع عصب امكن حولها اخذوها من المسلمين فترزوا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم وقال الحشم هناك ومستندي
فيما قلته امور منها ما علمته من ان اليهود لا عهدهم فالتم
ان كنا يسهم المدينة اقرب مساكن لا معابد فتبني كما ابيت
عليه وما علمته ايضا من ان اهل الذمة نقصوا عنهم
لثقتهم المسلمين مع التتار الكفار فلم يبق لهم عهد في
كتايسهم في موضوعات الان بغير حق وياي قريبا عند
قوله وب النبي صلى الله عليه وسلم ان عهد اهل الذمة
في الشام مشروط بان لا يمجروا بيعة ولا كنيسة ولا
يسموا مسلما ولا يصوبوه وانهم ان خالفوا فلهذا لم
وقد نقل الشرح في رسالة عن الامام التراقي انه اتي بانه
لا يعاد ما اهتم من الكنائس وان من ساعد علي ذلك فهو
راض بالكفر والرضا بالكفر كفره فتموز بالله من سوء المنقلب
اخذ ما ذكره هناك فقدم رضاه بما ذكره بالسبب في حصول
المستة المذكورة فتد **قوله** وحقق رواية له اي وحقيقة
رواية له اي فهو متعلق بقوله واجازني **قوله** عن ابي عبد
الله السيد يونس بن يعقوب السني وفخرها بعدها بما موحدة مفتوح
ثم ذال بجم ساكنة بعد هاهم مغنومة اخره نون فثبت
الي قرية من قري مجار انما في السيد الطحاوي **قوله** ابتدا
بها عملا بالاحاديث الواردة في ذلك اي ما رواه السجل
والحمد لله وذكر الله واقتنا بالكتب السماوية التي اسرها الكتاب
العزيز لما نقل عن العلماء اعلام من اجماع كل مله ان الله
سلي اقتح كل كتاب ليسم الله الرحمن الرحيم الدال له خير
بسم الله الرحمن الرحيم فاحتم كل كتاب ولا ينافيه خصوصية

وكتبه في سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع الثاني
بمدينة القاهرة
في دار الخزانة
الملك الناصر
عليه السلام

قوله حتى اكب انما من عليه في انما من
كبه قلبه وصرعه كأكبه فاكب لازم متفرد
واكب عليه اقبل ولم والاضير هو المرد
هنا صلي ص

القرني يصنع عليك تسويدا **قوله** بيدانه في المختار وبيد كبر
وزنا ومعنى يتلك بلك كثير المال بيدانه جمل **قوله** الى
حد الالقار اي الاخني لان اللقن هو الامر المتخفي الذي خفي
دفعه علي السباع وما احسن ما قيل في صاحب الامم
الدهر صفة لا يشي لنفسه وليس في سعي مجهد كما شقته
من تصاحبنا وان فخرت عيني اليه افترقا فرقة لا يرد
وفي الامير علي المعني اللقن يقسم اللام وتشليث الثاني
بغير الكسرة **قوله** وبذلك له مع المستة سنة من جديد
المر بيدانه قد حصل له مستة عظمة حين التاليف
ولم يولد كذلك فانه كان كنيسة لفرقة من اليهود شبي
الغرابين يمجور من قديم لفرقة هذه الفرقة وانقطاع
في د مستف فخص يهودي غريب وعلو من هذه الفرقة
اي د مستف قد دفعه النصراني دراهم معلومة واذن
لم في بناها وان يجعلوا بها بعدا لهم وصديق علي ذلك
جماعة من اليهود لفوة سوك النصراني في الوقت
ويلبني ان الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود
مستة علي دور عديدة وان مراد النصراني شر الحارة
المذكورة وادخلها الكنيسة وطلبوا قوتي على صحة
ذلك الاذن وعلي كونها صارت مبيد النصراني واستغنت
من الكتابة وقلت ان ذلك غير جاز فكبت لهم بعض
المهورين طعا في عرض الدنيا ان ذلك صحيح جاز
فقوت بذلك سوتهم وعرضوا ذلك علي ولي الامر
لياذن لهم بذلك حيث وافق عرضهم الحكم الشرعي
بنا علي ما افتاهم به ذلك المعني ولا ادري ما يؤول اليه
الامر واي الله المستكي **قوله** في المختار
انما

٣ و بهذا تعلم ما في الحصري ص
١٣ السند اللطيفة كل اشارة دقيقة
المعني تلوح للغير لا تسر العبارة
كعلوم الاذواق انني واراد المحشم
لها التي لا تجب ما وراها من المحرمات
استلهاها هنا للاشارة الي شدة سبك
معاني هذه الواثي ووضوحها
لسهل ما قدها وبيع عنها تامل

وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مودل تاويله ليعتله اللفظ
كما قيل في الاصطلاح في جذوع الخزان في ليست بمعنى
على ولكنه شبه المثلون تتكلم من الجذع بالحال في
السئي واما علي تضمن فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن
بعضهم شرين بما البرمعي روين وقد احسن بي معنى
لطف واما علي سدة وذات اناية كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا
يجعلون ذلك ساذ او مذهبه اقل تعسفا او ركب
عليه الامر ما نصه قوله لا ينوب بعضها عن بعض اي
في المعاني المشهورة لغيره فلا ينافي استرارة الباطني الاصل
والسببية والتقدير مثلا بخلاف المجاورة التي هي معنى
عن سلا وقوله وما اوهم ذلك اي نيابة حرف عن اخر
لا بقيد القياس قوله وهذا الاخير اي اناية كلمة
عن اخرى لا بقيد السند وذو بل بقيد عدمه كما قال
بعد قال بعض الافاضل بعد ما سبق نقله عنه فلم
ان الباطنية في كل من الاستعانة والمصاحبة وغيرها
من المعاني المتبادرة منها فان جعلت هذا للمصاحبة
علي وجه التبرك فلا يجوز فيها وبالمصاحبة هي التي
يصح موصفها مع كاهيطة بسلام اي معه وان جعلت
للاستعانة فلا بد من تجوزات بالاستعانة هي الدخلة
على الاله الفعل الحقيقية كقطعت بالسكين ويسمى بال
الاله ايضا لكن في غير هذا المقام تادبا والتجوزا بالاستعانة
المكنية ان شئيه اسم الله بالاله الحقيقية في توقف وجود
الفعل معتد به عليه والبا تحييل او التحريك التسمية
ان شبه مطلق الاستعانة بغير الاله حقيقة بمطلق

استعانة

استعانة باله حقيقة فسمى التسميم المجزئات فاستعانة
الباطن الاستعانة الجزيئية بالاله الحقيقية بالاستعانة
الجزيئية بغيرها او بالمجاز المرسل بعبارة ان لوحظ ان الباطن
الموصوغة بالاستعانة مقيدة بكونها باله حقيقة
نقلت الى استعانة مطلقة عن ذلك العبارة استعانة
في استعانة مقيدة بكونها بغير الاله حقيقة من حيث
انها فرد من افراد المطلقة او غير تبين ان لوحظ ان الباطن
الاول استعانة المطلقة ثم منها الى استعانة مقيدة
وان استعانة الباطن في هذه المقيدة من حيث خصوصها
لان حيث كونها فردا من مطلق الاله وتقرر التجوز بهذا
الوجه هو ما في رسالة البسملة للمصباح وقرره الخا
كافي الامر وغيره بان الاستعانة حقيقة انما تكون
بالذات لا بالاسم اي فسمية الاستعانة بالاسم بالاله
استعانة بالذات ثم استعانة الباطن وبتبني حمله
علي ان المراد ذات الاله الحقيقية فيرجع الاول لاذات
الموتى كما توهم لان بالاستعانة لا تدخل عليه لما في الكشف
عند قوله تعالى وما توفيتي الا بالله حيث قدره بالغة
الله قال لان اهل اللسان يكرهون ادخال الباطن على التعامل
لا بهام كونه الاله لما شاع من دخول الباطن على الاله او نفسه
ان قدر المتعلق من مادة الاستعانة كان اصل الباطن
الدخول على ذات الموتى لكن ليست هي بالاستعانة
بل هي مجرد التسمية اتم ما قاله بعض الافاضل وقوله
وان استعانة الباطن هذه المقيدة التي ذكره بعد قوله ثم
منها الى استعانة مقيدة من قبيل ذكر المزموم بعد
اللازم كما يعلم مما ياتي هذا في المعنى وفي المعنى الباطن الفرد

حرف جري لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قيل وهو معنى
لا يفارقها فلها اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي
كما سكت يزيد اذا بقضت على شئ من جسمه او على ما
يحميه من يد او نوب او غيره ولو قلت امسكته احتمل
ذلك وان تكون مقتته من التصرف ويجازي نحو مررت
بزيد اي الصفت مروري بمكان يترى من زيدا وكنت
عليه الايرمانه قوله حقيقي تقسيم للالصاق
الخاص وحكي ما قبله بقيل لانه انما يظهر على ان الالصاق
مطلق التعلق كما قالوا مع ان هذا لا يعيد معنى مستقلا
ولا يخص البابل هو محصل التدية العامة اه وفي رسالة
اليسمد للصبات حروف الجر حقيقة فيما يتبادر منها
الي ان قاله ولا حاجة لتكلف معنى كلي جامع لتلك
المعاني وجعله الوصوع له الحرف كما قيل ان الالصاق
حقيقة او مجازا هو معنى البال الاصلي الذي لا يفارقها
ولها اقتصر عليه سيبويه اه بالمعنى وعلى هذا القول
الحكى بنيل فاستعمال البالي الاستغانة من حيث
كونها ورا من ايراد الالصاق حقيقة بخلاف استعمالها فيها
من حيث خصوصها فانه مجاز مرسل لمرتبة كما هو شأن
الاستعمال الكلي في بعض اوارده وقال شيخنا لا تسلم ان
القول المحكى بقيل مبني على ان الالصاق مطلق التعلق
الشامل للاستغانة وغيرها اذ معناه ان البالي موضوع
لارتباط مخصوص لا يشمل الالصاق الحقيقي وهو
المعنى الي نفس المجز كما سكت يزيد والالصاق
المجازي وهو غير المعنى الي نفس المجز وكافي مررت
بزيد فان الروي لم يلفظ بزيد وانما التصق بلباسه

وهو

المجوز

وهو المكان الذي يعرب منه ولا يشمل غيرها كما استغانة
ومعنى كونه الالصاق لا يفارقها على هذا انها لا تشمل
في غيره على وجه الحقيقة كالاستغانة اذ هي مجاز فيها
وليس المراد انه لا يفارقها الرجوع جميع المعاني كالاستغانة
والصاحبة اليه بحيث تدخل تحتها كما فهم المحققا
بل لا يتضح كلام الاير في حاشية الملوك الا بذلك انتهى
او يقال معنى قوله لا يفارقها انه لا بد من ملاحظته
اما استعمال اللفظ فيه او المنقلبه وما ذاك الا لكونه
هو المعنى الحقيقي لا غير افاده شيئا كما في تقرير السعد
وهذا تعلم ما سياتي كتحتمل بعد من قوله والالصاق
تعلقه شيئي بشيى وايضا له به فيه صدق بالاستغانة
اذا اذ معناه انه حقيقة في الالصاق والاستغانة وغير
فتمالك ما ذكره في اول القول من ان البالي لفظ خاص
حقيقة في الالصاق مجاز في غيره وهذا هو التحقيق
عند التفاتنا ان على خلاف ما ذكره ابن الممام في التمهيد
كما استعمله ولحقه تابع الاول في اول القول والثاني في
اخرها ووجه الاول ان البالي لفظ خاص حقيقة في موضوع
لارتباط مخصوص لا يشمل الالصاق الحقيقي وهو المعنى
الي نفس المجز كما سكت يزيد واستعمالها في غيره
انما هو على طريق المجاز كما علمت من كلام شيخنا **ور**
لا مشترك بينهما اي لا لفظي ولا معنوي هذا معناه
والذي يظهر مما تقدم عن الدسوقي وغيره من قوله
ولا يخص البالي انه من المعاني المشتركة الا ان يقال معنى
قوله لا مشترك اي اشتركا لفظيا واما على انه مشترك
اشتركا معنويا فلا مانع منه وان كان بعيدا عن كلامه

الانباي

ويكون حينئذ من قبيل استعمال الكل في جزئية كاستعمال
 الانسان في زيد وعمر واستعمال الدابة في كل مادب علي
 الارض والاصناف في الاستئانة والتقدمة والسببية
 والمصاحبة وغيرها من المعاني الموصوفة لها فكل
 من الانسان والدابة والاصناف معاني كلية ولها
 في زيد ومادب والاستئانة استعمالها في جزئياتها
 وقد ان استعمال الكل في جزئية حقيقة مطلقة كما قيل
 عليه ابن الامام علي خلاف ما عليه التفتازاني حيث
 قال انه حقيقة باعتبار تحقق الكل في الجزء او مجاز
 من حيث الخصوص ثم ان قول المحقق والاصناف
 تعلق بشئ بشئ وايضا له به فيصدق بالاستئانة
 صريح في انه حقيقي فيها وهو الحق عند ابن
 الامام فان معاني الحروف الحقيقية ما يتبادر منها
 عنده قلت وذكر العلامة الصبابة في حروف الجر
 مانصه ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف
 جزئيا ملحوظا للغير وانما التعلق اختلجوا في كون
 هذا الجزئي هو الموصوف له اوله ذهب الى الاول لهذا
 والسيد ومن وافقه فقالوا معاني الحروف جزئية
 وصفا واستعمالا في شئ لا موصوفة لكل فرد من
 افراد الابدان الجزئية الملحوظة للغير مستحصنة
 بكلي يعمها وذهب الى الثاني الا وابل فقالوا هي كليات
 وصفا جزئيا استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية
 المطول ذهب الا وابل الى انها موصوفة للمعاني
 الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضح في دلالتها
 ذكر الغير منها فمعنى من مثله هو الابدان من حيث

انه آلة لتعرف حال غيره لهذا وجب ذكر الغير وهذا ما
 اختاره السمع في تصانيفه اه بياني التفتازاني وما قيل
 يلزم من استعمال الكل في معاني جزئية فيلزم ان
 تكون مجازات لاحتياقت لما مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزم
 الحقيقة او لا مدفوع بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها
 في الجزئيات من حيث خصوصياتها اما اذا كانت من حيث
 انها افراد المعاني فلا هو وان اردت زيادة على هذا فارجع
 الى الرسالة البيانية للمعلامة المذكورة في فصل
 الحروف والله اعلم **قوله** وتقام حقيقة معنوا بياخر في حوا
 ان اقول وعبارته هكذا او ههنا بحت شريف وهو انه
 قد اوج المستغنون بقولهم ان وصفه تعالى بالرحمة
 مجاز عن الا مقام او الادة لانها من الاعراض النفسانية
 المستحيلة عليه تعالى قال الامام الرازي اذا وصف
 الله تعالى بوصف باسرو لم يصح وصفه به بحال على غاية
 ذلك وملاية وهذه قاعدة في كل مقام هو فهو وصفه
 فعل من اطلاق اسم المسبب او الملزوم على سببه
 او لازمه البعيد والتحقيق ان وصفه تعالى بالحقيقة
 ولا يجوز فيه وبيانه كما قال المحقق الملا ابراهيم الكوراني
 في كتابه قصد السبيل ولنايل ان يقول الرحمة التي
 هي من الاعراض النفسانية هي القايصة بنا واللائق
 من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم
 كون الرحمة في حقه تعالى مجازا لا شري ان القلم
 القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف
 الحق تعالى بالعلم ولم يقل احدا في حقه بجان
 وكذا القدرة القايصة بنا من الاعراض النفسانية

وقد وصف الحق تعالى بها ولم يقل لحدانها بحاز في
حقه وعلى هذا القياس لا رادة وغيرها من
الصغائر فلم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة
واحدة هي العطف وتختلف انواعه بحسب اختلاف
الموصوفين فاذا نسب اليها كانت كيفية نفسانية
واذا نسب اليه تعالى كانت حقيقة فيما يليق
بجلال ذاته من الانعام وادته وتوابعها ما ذكر
ان الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز
الا اذا نفدت الحقيقة ولا تنفد هنا وتكون
الرحمة منحصرة وصفا في الكيفية النفسانية
دون شرط القناد وكونها في حقا كيفية نفسانية
لا يدل على كونها مجازا في حقه تعالى والا كانت
وصفه تعالى بالعلم والقدرة وغيرها مجازا لانها
فيها اعراض نفسانية ولا تقابل به اذ قلت ووقع
تظهر هذا البحث في معنى السبب لان هاشم
حيث تكلم على اية ان الله ولا يكتبه يعاين
على النبي فقال الصواب عندي ان الصلاة
لغة يمين واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة
الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة المستقار والى
الادبيين الدعاء بعضهم لبعض اذ هو فعمل العطف
حقيقة واحدة وانواعه مختلفة بحسب اختلاف
من استند اليه وهذا يويد كلام هذا المحقق
وقال شيخنا شيخنا العلامة الشيخ اسماعيل
المجالي في شرحه على صحيح البخاري بعد
نقله كلام الكوفي واقول ثم لا يمتنع في حاشي

العصام

العصام على البيضاوي اخذ من قول القاصي
ويؤيد ما في الباري لآين القيم فانه قال فيه
استماوه تعالى التي تطلق عليه وعلى غيره
كحي وسبح هل هي حقيقة فيه تعالى مجاز
في غيره او مجاز فيه حقيقة في غيره او حقيقة
فيهما اقول اظهرها الاختراجه وقد ابيده
قول السبكي اجمعت الامة على ان الله تعالى
رحيم على الحقيقة وان من تفرقت حقيقة
الرحمة كقول يويده انه تعالى يوصف بالعلم
على الحقيقة قطعا موانه في حقا من الاعراض
النفسانية وقول الامام المالك في كتابه
المسمى بالتمييز فيما وقع للمختصري من الاعتزال
في تفسير القران العزيز من قوله او وصف بالرحمة
مجازا هذا اعتزال وصطلح باجماع الامة
لان الامة اجمعت على انه تعالى رحيم على الحقيقة
وان من تفرقت حقيقة الرحمة فهو كافر وامنا
قال الزمخشري في ذلك لان الرحمة عند المعتزلة
رقة وتفرق لانهم يذكرون الارادة القديمة ويقررون
رحمته الى الافعال او الى ارادة حادثة بخلوها
لا في محلها بالحرف قلت وقد ذكر عن هذا اجماع من
السكافعية والمالكية وردوه بما لا مزيد عليه
ونقله من الحنفية العلامة السبكي احمد
الكوفي في شرحه على منظومة ابن التميمي
عن بعض علماء عصره واطال في الرد عليه باوجه
عديدة تبعها للمحققين من السكافعية والمالكية

وحاصل الرد ان الخلاف لعنفي فمن قال انها مجاز مراده
 به المعنى اللغوي ومن قال انها حقيقة مراده المعنى
 الوفي فنبت انها مجاز بحسب اللغة وان كانت
 حقيقة عرفية لا وقوله وعلي هذا يكون الرحمن
 مجازا لغويا اي باعتبار المعنيين المذكورين وقوله
 حقيقة لغوية اي التي هي الرقة والحنوك لا لغوي
 موضوع بالوضع العام للموضوع له خاص
 او اي فالوضع عنده وضع الحرف بواسطة التمام
 امر عام لكل فرد من افراد ذلك العام بخصوصه
 من حيث انه نسبة محفوظة بالمتبع الاله للاختلاف
 الغير وارتباط امر اخر لغوي الحرف روابط
 فقط قال الغزالي تخصص اللفظ بالمعنى
 اما ذات اللفظ وقد اطلق او غيره فهو اما الله
 تعالى او غيره او المجموع بالتوابع فالاحتمالات
 اربعة او وبسطتها في الرسالة البيانية **قوله**
 فيصدق بالاستقانة ان في اللغة لما في
 اول القولة وتقدم ما فيه تذكر **قوله** الابتسامة
 اي وتوغير مستقل بالمفهومية لانه حيث اعبر
 حالة بين الطرفين والة لتعرف حالها لا يقرر
 الا بتغيرهما كما لا يخفى **قوله** للاختصاص
 التي بان المعنى وفي الاطلاق عطف على قوله اقتساما كما يدل عليه التقليل
 تخصيصا على معنى اطلقا ومن المذكور واقاد هذا قصر القليل وما بعده وقصر
 الافراد **قوله** واظهار التوحيد كان التفسير
 تاخير عن قوله فيكون قصر افراد لاجل ان يعين
 قصر التقي فتحصل من هذا ان قصر القلب يكون

فتدبر
 قال المعاصم الوضع الغزالي ما لو حفظ
 فيه الموضوع له اجزائي بينه وبين
 وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي
 ما لو حفظ فيه الموضوع له الكلي
 بعينه او بعنوان اعم كما يقال لو حفظ
 كل مشار اليه بعنوان المشار اليه
 ووضع له بعينه اسم الاشارة
 وضعا عامنا ايضا فالاول وضع عام
 لموضوع له عام كوضع الانسان
 لمفهومه والثاني وضع عام لموضوع
 له خاص اني كله من قال انما
 الغزالي ما وضع موضع جزئي كالاعلام
 والاضمار والمبهمات او موضع كلي
 كما يعرف باللام والاضافة والندا
 انشائي والوضع في اللغة جعل
 التي بان المعنى وفي الاطلاق عطف على قوله اقتساما كما يدل عليه التقليل
 تخصيصا على معنى اطلقا ومن المذكور واقاد هذا قصر القليل وما بعده وقصر
 الافراد **قوله** واظهار التوحيد كان التفسير
 تاخير عن قوله فيكون قصر افراد لاجل ان يعين
 قصر التقي فتحصل من هذا ان قصر القلب يكون
 قاله السيد السند صحيح

لرد علي من اعتقده انه يستدل بعين اسم الله وقصر الافراد
 يكون لرد علي من اعتقده انه يجوز باسم الله واسم
 غيره ويشيرك بكل وقصر التبيين يكون لرد علي
 بشك ايبدأ باسم الله واسم غيره فقال قصر القلب
 قولك ما زيد الا قيام لمن اعتقد انصافه بالقعود
 دون القيام ومثال قصر الافراد قولك ما زيد الا
 لمن اعتقد انصافه بالسفر والكتابة ومثال قصر
 التبيين قولك ما زيد الا قيام لمن اهو متصف بالقيام
 او القعود كذا في حواشي السعد **قوله** وهل يخرج بذلك
 الجملة ان هذا راجع للاختلاف بين الزمخشري
 وعبد القاهر انما هو في الجملة الجزئية اذا استعملت
 في لازم معناها كالمع والشتا كما سيصرح به المحقق
 بعد في مقولة الحمد تدبر **قوله** مشتق الظاهرات
 معادله ساقط من قلته اي او جامدا كما يظهر وكذلك
 الخلاف في الارتيك ساقط بشقيه وقوله من غير
 اعتبار اصل منه الظاهر ان كلمة منه محرفة عن
 فيه **قوله** اسرياني فاعلمه لانه عندهم فعر
 تحذف الالف الاخيرة وادخال ال لالت العبرانيين
 والسريانيين يقولون لاه كثيرا صيات **قوله** ان
 اسم الله الاعظم انما هي لجمعة جميع صفات الكمال
 ولانه اعرف المعارف بلا خلاف وعدم الاستجابة
 به لعدم استجماع شروط الدعاء من ثم كان راسخ
 الاسما المقدسة عليها الموصوف بها الجامع لجميع معانيها
 وقال جماعة هو الهي القيوم واختاره النووي من
 السافسية وقيل هو ذو الجلال والاكرام وقيل هو

شك
 فقط

وذكر في الرسالة البيانية منهم كليله القدر وساعة الاجابة يوم الجمعة
في الحجة الثاني عشر الحقيقة وقيل ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال
لاقتلزم الحماز ما فهمه الداعي وقيل العلي العظيم وقيل لا اله الا هو وقيل
واقول الذي اختاره هو اللهم وقيل الحق وقيل لا اله الا انت سبحانك اني
للمعاني عبد انا لله انتم كنتم الظالمين وقيل اللهم مالك الملك الذي وقيل
به فاني مشرع لا قوة لانه الرحمن الرحيم وقيل ربنا وقيل العقار وقيل القريب
لا انتك العلي عليه ولا وقيل السميع البصير وقيل خير الوارثين وقيل
عله اختصاص الرحمن به حسنا الله ونعم الوكيل وقد اورد الاسم العظيم
فقال في وهو يكون بقاء الله بالتالي حتى ذكر بعضهم نحو اربعين قولا فتدبر
الحق في الباقين من الامام وان المختص به تعالى العرق فيه تغلقان سهيل
عالية وذلك لا يصدق اني عمر وفي صلح الحديبية لما امر النبي صلى الله عليه وسلم
على غيره فاني اركون منا عليا بكناية لبسم الله الرحمن الرحيم قال لا تفرق الرحمن
المتقم بجلال النعم والنعم الا صاحب اليمامة فهذا صريح في انهم كانوا يطلقونه
بالجلال انا هو الله تعالى موقفا وشكرا فالحق ما قاله الفرائين عبد السلام من
ان اختصاصه بالمعوق شرعي لا لغوي كذا افاده في
هبنية على الشئ دون الله رسالة السجدة فاجوبها فان فيها قوايد حجة **قوله** علي جهة التقدير
لان مناه المذلول شرعي لا علي جهة التقدير والتبجيل اي علي جهة هي التبجيل
لغوي وعلى هذا يكون الحق التبجيل للتفسير وخرج بذلك ما اذا كان علي جهة
مجاز لغويا له حقيقة لا الاستشراق والسخرية كما في قوله الملايكة لابي جهل ذق
ام حروفه صه

علي جهة التقدير
في القول بالبيان
وهو في الامام
في قوله لا يفرق
في هذه القوا

فالعواب

فالعواب التعبير بالذات بدل الصفات كذا يفاد من
حواشي شيخنا الباجوري على جوهره التوحيد تدبر
قوله فتدبر ان ذاتا كما ههنا عبارة شتى
الباجوري على الجوهر ههنا وقد يختلفان ذاتا واعبا
كما اذا اكرمك زيد فقلت زيد عالم فانه الممجد عليه هو
الكرم والممجد به هو العلم اه فشرح الصدر ههنا من حيث
كونه باعنا على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه
مدلول الحقيقة يقال له محمود **قوله** وعند محقق
الصوفية ذكر لاجل ان يقابله بالحمد المذكور وقوله
اظهار صفات ان قال اظهر بصدق على القوي والغني
والحالي ونوع من المعنى العرفي لانه اذا كانت بالحال
لا يسمى حمدا عرفيا وقوله وهو اي اظهر الحمد وقوله
ومن هذا القبيل اي من قبيل كونه احمد عند الصوفية
اظهار صفات الكمال حمد الله تعالى ان وذلك لان
من داهم ان يجعلوا المعنى المشتق من الشئ حقيقة
للمبالغة في مدح طلبة اظهر الصفات الكمالية في حقيقة
الحمد والا فلا اظهر المذكور ليس حمدا لافرا ولا لغة بل
لازم له كذا في حواشي اديب البيت وقوله افوك منه
بالقول ليس المراد بالقول اللفظ المحصور من معنى لفظ
الحمد فانه غير واجب الذكر بل المراد الاعم كذا في الحواشي
المذكورة **قوله** مويد اي جمع مؤدة لانه الشئ العظيم
لا جمع ماندة لانه الشئ الخسيس شيخنا عن بعض
كتب اللغة فتأمل وراجع **قوله** وقد يقال هذا جواب
اخر وهو ان احصاء ادعائي ما حوذا من كون المقام مقام
خطاب **قوله** والحال ان اجواد هذا وما قبله مفيدات

المحصر لتتريف الطرفين وحصر الجواد في الحاتم من قبيل
 حصر المحمول في الوضوء وقد يكون بالنكس عما في قولك
 الكلام اللفظ سلا تدير **قوله** فليس ينبغي اي الماخوذ من
 اثبات المدلل متالي كما لا ينبغي **قوله** في تفسيره الله
 قيل هي الطريقة الموصلة وقيل هي الطريقة مطلقا
 تدير **قوله** والحواس الباطنة قال الحكماء ان في الراس
 من القوى ثلاثة محاور تجويف في مقدمه وفيه قوتان الاولى
 انظر المحس المشترك وهو قوة تترك صور المحسوسات
 في وجهها سرها والثانية الخيال وهي قوة تحفظ تلك الصور
 في خزانة المحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه
 قوتان الاولى الواهة وهي قوة تترك المعاني الجزئية
 في خزانة المحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه
 قوة تحفظ تلك المعاني في خزانة الواهة وتجويف
 في وسطه مستطيل بين التجويفين نافذة لكل منهما
 ومثله بالعمارة وفيه قوة واحدة وهي المعركة هذا
 ما اشتهر في النقل عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهة
 مع المعركة في التجويف الذي في وسطه والحفاظة
 في اول التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الاولى
 فراغ اخر للثروة والصدوم كما قاله بعض شراح البداية
 وجميع هذه القوى غير القوة الماقلة التي في القلب
 ولما اشعاع متصل بالدماع وقد حمت في قول بعضهم
 ان شريكك عن خيالك وانصرف عن وجهه والحفاظة لذلك
 وساعد القوة الماقلة من هذه القوى لم يترك عند اهل
 السنة دليل على ثبوتها ولا على انتفاها فهم لا يقولون
 بثبوتها ولا بانتفاها كما في حواشي شيخنا الباجوري
 على

قوله ولا ينبغي ان يكون
 وجه باللفظ والمطلوب
 سطر وان كل واحد من
 في قوله تعالى يا ايها الذين
 انما اذا اقمتم هذه الثلاثة
 للمعاني ليس موجبا
 العبادات ليس موجبا
 في المعنى المعنى
 معناها من كمالها
 بحسب الاشياء التي
 الى رابط من الكتاب المذكور
 تدبر

على من السمرقندية فتدبر **قوله** وهي الامة اي بعيد كونها
 مختصة تدير **قوله** ويمكن تعلقه بمذكور المراد به لفظ
 الافكار ولو قال ويمكن تعلقه بالافكار لكانت الصورة
قوله بصورة الفرس اي بالفرس المصورة هذا
 هو المراد فلا يقال التسمية المذكور بالفرس لا بصورة
 تامل **قوله** وفيه ايهام بكتابة العناية والاهام هو
 ذكر شي له معنيين قريب وبعيد والمراد المعنى البعيد
 والبعيد هو اسم الكتاب ولكن يبعد قول الشرح نحو
 الاختصاص فان المختص هو هذا الشرح لا العناية
 الا ان يراد الماخوذ منها ثم الوارد بالاهام مطلق الاشياء
 الى المعنى البعيد كما قاله المحقق تامل **قوله** فلا يرد ان
 العلم يعني تنوير الابصار وقوله فافهم رد لما قوله العلاء
 الطحطاوي على اكلبي رحمه الله تدير **قوله** واسم
 المفعول منه مؤر ومردعوا والاصل مؤر ومردعوا
 بوادي فان صححت ادعيت الوادي في الواد فقط وانه
 اغلقت ابنت الواد الاحتمية باقيا حقت الواد واليا
 وسبقت احداها بالسكون فابنت الواد الاولى يا
 ثم ادعيت اليا في اليا وبروي بالوجهي قوله انما
 الميت مع ما حله وما ذبا انشده المازني معروفا
 بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال كذا في سراج الالفة
 وقوله قتال في الالفة اعترض على المحقق بان بيت الالفة
 لا يدل على ما ادعاه لان موصوعها في واوي اللام
 وانما عزل هو يا ي واويا وياثا فالظاهر ان الاعلال
 والتصحيح سواء في ذلك اه قلت قوله الظاهر هو غير
 ظاهر بل الظاهر انه ان كان ماخوذا من عزوه بعين

قوله تغله وتغله اي تتشبه به
 قال في المصباح واعتل اذا تشبه
 بوجه ذكر معناه الغارابي او
 ان معناه تشبهه ويكون عطفا
 تنوله عليه التفسير قال في المصباح
 وعلائه علا من ياتي طلب سقته
 القبية الثانية فتدبر

نسبته ففيه الوجوه على قاعدة البيت الذي ذكره
وان كانت مأخوذة من عزيمته اذ نسبته ايضا ففيه
الاعلال لا غير على طريق الوجوب فنقول فيه اصله
معزوي قلت الواو يا لاجتماعها مع الباء وسبق احدهما
بالمسكون وادغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح
اليا وكذا في ستم الاشموين وهذا المعنى كونه يحيى واو
وياثيا اما هو اذ كان عربي لم يسمي انتسب واما اذ كان
عربي ماخوذا من التقرية في المصيبة فهو يحيى لا غير
وقد علم حكمه وهذا ما صرح به في القاموس في باب
العين مع فصل الزاي ثم بعد مدة رايت المحسن رحمه
الله تعالى قد نبه على نحو هذا في كتاب العجالة فله الحمد
والمنة **قوله** لان ما ذكره قبلك اى من قوله فان النسيان
اذا فيه نوع تربية لنفسه فيفيد ما ذكره في نفسه
وهو ما لا ينبغي فاستقر الله من ذلك لاجل كنهه
نفسه فان له في النسيان وما بعده نوع كسب وان
كان فهو ما بعده من لوازم الانسيان وهذا مراد المحسن
رحمه الله تعالى تدبر **قوله** في حرفتي غير متقاربتين
الواو والنون كما هو ظن تدبر **قوله** فلم آل فيها الصواب
قال يائي لمعان والمناسب منها ههنا اترك اى فلم اترك
فيها الصواب اذ تدبر **قوله** هيه الى الله واصلا اياه
ابدلت الميزة لها اى زدي وهو الظاهر والترك وهو
بعيد فان فيه سوادب لانه بعيد المل وهو غير لائق
بالامام المذكور تامل **قوله** وبين الاعراض والاعراض
اجناس المصانع وهو اختلاف الحرفي المتقاربتين
في الحرف فان العين والعين خرجتا متقاربتين قال في تربية

السيد

السيد وهو ان لا يختلف الكلمتان الا في حرف متقارب
كالدارك والبارك اذ تدبر **قوله** وطيب عناق اما
ان يكون المراد العانقة المخصوصة او الطيب المستقر
الى الاعناق المملوكة شيئا **قوله** عويصة قال في
المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعيب واعتاص
فصوب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه
وكلمة عوصا والعوص اى بالعويص اذ **قوله** وتجنس
التعجب من قول السيد واما تجنيس التصحيح فهو
اختلاف الكلمتين بابدال حرف من حرف اما من مخرجه
كقوله تعالى وهم يسهلون عنه وينارون عنه وقريب
منه كايين النبيه واليه اذ **قوله** القائل هو بالغا صنف
المراد قوله ولا حديثه لذا في النسخ وفي بعض الاصل
تدبر **قوله** رعاء الناس الرعاء بالفتح السفلة من
الناس الواحد رعاعة ويقال لهم اخلاط الناس مصباح
قوله والقراءات اقول في عددها من الادبية نظر والظن
عددها من الشرعية تامل **قوله** والمحاضرات واليات
يائي العالم بالشاهد والدليل على حسب ما يقتضيه
الحال شيئا تامل **قوله** والعلم الالهي وهو ما يبحث
فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وهو علم من علوم
الفلسفة الاربعة في سبعة به المحسن فتدبر
قوله قد اختلفوا في اسما العلوم فقيل انها اسم
جنس اذ اعلم ان له علم شخص وعلم جنس واسم
جنس ونكرة فالاول وهو علم الشخص ما وضع له
في الخارج كذا في الثاني وهو علم الجنس ما وضع للماهية
بقيد المحصور في الذهن كاسماء والاشياء اسم الجنس

بعض

وما وضع للماهية بلا يقين اي بلا قيد حصولها والاربع
النكرة وهي ما وضع لتو احدى سبعم فتدبر **قوله** وقد اطلق كرجل
العلم على كل منها اي من الثلاثة المذكورة اعني الادراك
والمعلوم والملكة الاستقصائية ولعل صوابه منها
يعبر التثنية اذا اطلاقه على الاول حقيقة لغوية كما
يقينه قوله في صدر العبارة والمعنى الحقيقي للعلم
هو الادراك لذات قيل واقول الصواب ما ذكره المحقق
فقد عبر في كسيف الظنوت وغيره بصيغة الجمع عليه
فهو باعتبار المجموع والاصح قوله بعد او بجاز اسهوا
على هذا القيل وايضا قوله اما حقيقة عربية او اصطلاح
لا ينافي الحقيقة اللغوية يجوز ان يكون للشيء حقيقة
واحدة في اللغة والاصطلاح والعرف افادة شجنتها
تأمل **قوله** يعني المرف اي سوا كات بالزائيات او بالخواص
فيتمثل الرسم تدبر **قوله** بيني الشم منها اربعة اي بقوله
حق على من يحاول علما ما ان يتصوره بمجده او رسمه
ويعرف بمصنوعه وغايته واستمداده مع قطع النظر
عما شيات تأمل **قوله** لم يترجم مركب المترجم وهو علم
النسبة فانها هي التي يعبر ان توصف بالتركيب واما
نفس حقيقة اللفظ فلا توصف بما ذكرناها **قوله**
يعبر ان توصف بالتركيب **قوله** غير متعدي كالا
يعني **قوله** انه يقال فقه بكسر الفاء اذا فهم عبارة
السيد هو في اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم
من كلامه وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية
العملية فمن ادلتها التفصيلية بالكتبة لا وقيل
هو الاصابة والوقف على المعنى الحق الذي يتعلق

به الحكم وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد ويحتاج فيه
الى النظر والتأمل ولهذا لا يجوز ان يسمى الله تعالى
فقيها لانه لا يحق عليه شيء انه يلغظه **قوله** العلم
بالاحكام هو العلم بقول ملكة يقتدر بها على ادراك
الاحكام اي ادراك ان النسبة وافقة او ليست وافقة
قوله وخرج بها اي بالاحكام **قوله** والمراد بالفرعية
ان اقول وذكر بعضهم في التعريف المذكور العلية يدل
الفرعية والخطب سهل **قوله** فخرج بالشرعية اي ولما
لم يكن العلم بوجوب الصلاة والصوم ومخوذلك مما
استمر كونه من الدين بالضرورة فقها اصطلاحا وقوله
فانهم اعترضوا على من جعله خارجا بقية الفرعية
كما العلامة الطحطاوي قد وقوله عن ادلتها الذي
في التعريف المذكور لفظ من لا لفظ عن والخطب سهل
وقوله حال من العلم اي فهو متعلق به على انه حال من
اي العلم الحاصل من الادلة وليس متعلقا بالاحكام
اذ لو تعلقت بها لم يخرج علم العقل لانه علم بالاحكام الحاصل
الحاصلة من ادلتها ويمكن حصول العلم من الدليل
انه ينظر في الدليل فيعلم منه الحكم فعلم العقائد
كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علمه للشيء
الدليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر في الدليل كذا في
التلويح **قوله** ما لم يحصل بالدليل اي خرج بقوله
من ادلتها وقوله وعلم جبريل اي وعلم نبينا عليه
السلام الحاصل لا عن اجتهاد فانه من العلم الحاصل
بالضرورة لا بالدليل فلا يسمى فقها اصطلاحا
وبعضهم زاد في التعريف بعد قوله التفصيلية

لفظ بالاستدلال واخره به ماذكره المحتمل لكن حقت
 في التلويح انه لا حاجة اليه فان حصول العلم
 كالدليل ليس بالاستدلال اذ لا معنى لذلك الا ان
 يكون العلم مأخوذا من الدليل فخرج ما كانت
 بالضرورة بقوله من ادلتها فهو للتصريح بما علم
 التزاما اول دفع الوهم او للبيانات دون الاحتراز
 شايخ في التعاريف اه وقال بعده ولم يذكر علم الله
 تعالى لانه لا يوصف بضرورة ولا استدلال فلو قال
 انه للاحتراز عن العلم الذي لم يحصل بالاستدلال
 كان مخرجا لعلم الله تعالى اه وبه تعلم ماذكره المحتمل
 من تسوية في الاخراج المذكور بين العلم الذي يوصف
 بالضرورة كعلم جبريل ونبيينا عليهما السلام وعلم
 الله الذي لا يوصف بها ويصح ترفيعه بنفس الاحكام
 المذكورة لما ذكره السيد في حواشيه اناسما العلم
 كالاصول والفقه والتوقيف كل منها تارة يازال
 معلومات مخصوصة كقولنا زيد يعلم النحو اي
 يعلم تلك المعلومات المعينة وتارة يازال ادراك المعلومات
 كذا في التحرير **وقوله** واطلاقه على المقلد الحافظ الخ
 والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد
 العامي كذا قرره شيخنا **وقوله** ان الفقه من يدق
 النظر في المسائل وهو من يستخرج بفكره من الفقه
 احكام المسائل المسوول عنها ويقال له مجتهد فتوى
 لا مطلقا **شيخنا** وان علم ثلاث مسائل مع ادراكها
 عطف على محذوف اي هذان علم ثلاث من غير ادراكها
 بل وان علم **اي تدبر** هم المجامعون بين الشريعة
 والطريقة

والطريقة والشريعة هي الايتار بالالتزام للعبودية تربية
 للسيد اي وفي كناية عن الاحكام التي جابها النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي لازمة للحقيقة ومن ثم
 قيل الحقيقة هي ان يشهد بنور او دعه الله في سواد
 قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن
 الشريعة وملتزم لما فالحقيقة بدون الشريعة باطلة
 والشريعة بدون الحقيقة عاطلة واما الطريقة فهي
فصل في بيان العلم والعمل فتدبر **وقوله** فقال الحسن
 شكلك امك اي فعدتك قال في المصباح شكلك
 المرأة ولدها شكلا من باب نعب فعدته والاسم
 الشكك وزان قفل فمن شاكل وقد شكك يقال شككته
 وشكلك واجمع ثواكل وشكالي وحيا فيها شكك ايضا
 بكسر الميم اي كثيرة الشكل وبعد بالهزة فيقال شكك
 الله ولدها هو بالحرف **وقوله** ففعل غير المكلف ليس
 من موصوعه الخ هذا الكلام منقول من اصول الشافعية
 وهو مخالف لما صرح به اهل المذهب من الغروعية
 والاصولية فقد اعترض هذا الشريعة في التنقيح **وقوله**
 علي من عرق الفقه من الشافعية بما ذكره بانه يخرج
 ما يتعلق بالصبي كجواز بيعه وصحة اسلامه وصلا
 وكونه مندوبة ونحو ذلك فانه ليس بمعتل بافعال
 المكلف مع انه حكم فان قيل هو حكم باعتبار عقله
 بفعل وليه قلنا هذا في الاسلام والصلاة لا يقع
 واما في غيرها فان تعلقت الحق بماله او بدمته فحكم
 شرعي ثم اداء الولي حكم اخر مرتبة على الاول لا عينه
 ويسمي في باب الحكم الاحكام المتعلقة بافعاله فينبغي

بفعل
 م

ان يقال المتعلق بافعال العباد يدرك المكلفين او قول
الحشم كما يخاطب صاحب البرهنية اخذ عبارة المحلى على
جمع الجوامع في اصول المذهب ولا يخفى انه خلاف ما قد
للتوث من ان فعل العجا جبار والمتعلقة جبار اي هذه
فلا يضمن صاحب البرهنية الا اذا كانت ركبنا على
التفصيل فيها واما ما استلغته وحدها ولو مع الترتيب
في حفظها فلا ضمان فيه عندنا كما يعلم من كتاب الجنائز
فانظره ومن صرح بان فعل الصبي من موضع الفتنة موضع
العلامة الموكد والمفيد وعبد الحكم والحياء وغيرهم
افاده شيخنا **قوله** وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل
بالصدراي وهو البيئية القارة المترتبة على المعنى الصدري
الذي هو من مقولة الفعل والانفعال الذي هو المأمور
غير قار الذات وليس المراد من الحاصل الاثر الذي يترتب
على المعنى الصدري كالا لم على الضرب بل المعنى الصدري
هو الايقاع والحاصل بالمصدر البيئية الواقعة اما الالم
فتشئ اخر خارج عنهما كما افاده العلامة عبد الغفور
اللازمي في حواشيته **قوله** فلا حاشي واقره العلامة عبد
الحكيم في حواشيه على الحواش المذكورة والله اعلم
قوله واما يتعامل الناس فتابع للاجماع وذلك كانت
يقال لصانع كخفاف اصنع لي خفان هذا الجنس
لهذه الصفة بكذا باجل شهر مثلا ونوسلم وبدون الاجل
يعم استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل كما بين
في كتب الاصول فتدبر **قوله** فتابعان للقياس اي المستنبط
من الكتاب والسنة والاجماع ومثال القياس المستنبط
من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوطى في حالة
الحيف

بالخطة
ص

الحيف الثانية بقوله تعالى قل هو اذني فاعتزلوا النساء
في الحيض والعلية هي الاذني واما المستنبط من السنة
فكقياس حرمة فغير من اجمن بقفزين على حرمة تغير
من الخطة بقفزين الثانية بقوله عليه السلام
الخطة مثلا على يد ابي والفضل ربا بنا على ان العلبة
هي الجنس والقدرة واما المستنبط من الاجماع
فاو رد والى نظري وهو قياس الوطى الحرام على
الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة وطى امر
المزنية على حرمة وطى ام امته التي وطىها والحرمة
في القيس عليه ثابتة بالاجماع ولا ينقض فيه بل النص
ورد في احوال النساء من غير اشتراط الوطى كما في
التتبع لصدر الشريعة فتأمل **قوله** ان لم يكن
لهم من اصلهم شرف يتجاوزون به اي فلا ضرر في
ذلك وقوله فالطين والماء اي فاصلهم الطين
والماء **قوله** هذا هو المراد تأمل **قوله** بيت من بحر السبع
واجزاء مستعملين بفعولات مستعملين مرتين
كما في الكافي **قوله** البيتان من مجزؤ الكامل المرقول الزفر
عند الروضتين زيادة سببة خفيف على ما اخذ
وتد مجموع فيصير متفاعلا في مجزؤ الكامل متفاعلا
والسبب الخفيف متمرك بعده ساكن كلفظ قدوة
والوثة المجموع متمركان بعدهما ساكن كعلم التوحيدات
حال سلامته والعروض واجزا الكامل متفاعلا على ستة مرات
والمجزؤ ما ذهب عروضه وضروبه التوحيدات حال
سلامته والعروض اخر الشرط الاول والضرب اخر الشرط
الثاني كما يعلم من حاشية شيخنا الدهنوري على الكافي

والله اعلم **قوله** لان صحة العمل موقوفة عليه اي عند
 الصوفية واما في الشراء فالمتوقف على الاخلاص هو
 الثواب لا العمل كما هو ظن تدير **قوله** ويجدد تكاح امراته
 عند ساهدين في كل شهر مرة او مرتين اي لان التلغظ
 بما يوجب الكفر يوجب فسح المتكاح في الحال سواء كانت
 منه او منها لا انطلاق كاي المتوفى تدير **قوله** وكذا علم
 الانار والاحياء قول الاثر ما كانت ما تزل عن الصلابة
 والخير ما كانت عن الكسلف الصالح وهذا صحيح قوله
 واخذت تامل قوله والاطلاع على غوامضه اي بات
 يحفظ بسببه علل المسائل والمواضع ههنا هو
 المراد تامل **قوله** والفلسفة كذا يحطه بالوارو الذي في
 شمع الشم بدورها وهو الصواب تدير **قوله** من الصحة والرض
 ههنا يحطه والاولي ابدال من بعلي كما هو ظن وقوله
 ما يتدوايه ان كانت الرواية ههنا تحذف الموت
 للتحقيق كما هو ظن تدير **قوله** وادعا معرفة الاسرار
 ذكر في التريقات بعد هذا ومطلعة علم الغيب تدير
قوله ويحتمل ان المراد الطلسمات ان قال شيخنا
 وهذا هو الشاي تدير **قوله** لان يتلى جوف احبكم
 قبحا بالثقاف كذا في النسخ وهو المستهزور والذي في
 حاشية شيخنا المختصي على المشهور في فيما بالفا
 اي ربحا فخره والله اعلم **قوله** الاغنى الاغنى هو من
 في صوته غنة وهي صوت يخرج من الالف وقوله غصيف
 اي فاتر وقوله يحول اي يتبدل السواد من غير كحل
 وقوله تجلو اي يكشف غوارض الاسنان وقوله ظلم
 اي بها الاسنان او برتها وقوله منزل الانهلال السقي

٣ وفيه ارماد هو
 الاعم فيكون
 من عطف المترادف
 صح

الاول وقوله معلول هو السقي الثاني والراجح من الحرة
 كما هو معلوم والله اعلم **قوله** فلا وجه لمستم كذا يحط
 والاصوب لمستمها كما لا يجتنى **قوله** والمبشرين بالجنة
 كالسيرة رضى الله عنهم اقول الكاف المستقصاينة
 وهم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف
 وعبد الله بن الزبير وطحة وعبيدة وسعد وسعيد
 تدير **قوله** فيما افناه وفيما ابلاه كذا وجد يحطه باثبات
 الف ما الاستفهامية بعد الحذف كانت الرواية ههنا
 فلفظة حكاهما الشيخ خالد كذا في الصلابة تدير **قوله** اذا علم
 ذلك فليدرك ان ما ذكر عن السقي اخذ في ابي السعيد
 ان ما ذكره الشافعي قوله عن لسان المجتهد واما تحت
 فتعتقد ان الكل صواب فراجع ان شئت تدير **قوله** وبه
 تخرج الباسينية والعزيزي اي حشيفة ويحتمل رجوعه
 الى حماد ويكون تخرج بمعنى اخذ الفقه تامل **قوله**
 بخلاف الترتيب فله انما فانه جعل ساق الفقه
 علمية وحاصده ابراهيم النخعي ودارسه حماد وههنا جمل
 علمية حاصدة الفقه وابراهيم دوايه فاسقط حماد وجمل
 ابراهيم دوايه بعد ان ذكر انه حاصد للفقه واسقط
 السقي وجعل علمية حصا دله بعد ان ذكر انه الساق
 له تدير **قوله** الكلام فيه كما تقدم اي ان داد فقاها تدير
قوله من قال بعد الفداء والعشيرة اقول في بعض القبر
 اول اليوم العجى ثم الصياح ثم الفداء ثم البكرة ثم
 الصخرة ثم الحمرة ثم الظفر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر
 ثم الاصيل ثم العشا الاول ثم العشا الاخير عند مغيب
 الشفق هو بلغظ وقال في الصياح غدا غدا من باب قد

ذهب غزوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس
وجمع الغزوة غزوة مستلزمة وسدك هذا أصله ثم
كثرت حتى استعمل في الذهاب والابتلاع أي وقت كان
ومن قول عليه السلام وأخذ يا أيها الناس أي وانطلقت
والغداة الضحوة وهي مونة قال ابن الأباري ولم
يسم تذكريها ولو حملها حامل علي معنى أول النهار
جاء له التذكير وأجمع غزواته وقال في محل آخر المعنى
قبل ما بين الزوال إلى الغروب ومنه يقال للظهر والعصر
صلاحي المسبي وقيل هو آخر النهار وقيل المعنى من
الزوال إلى الصبح وقيل المعنى والعشاء مع صلاة
المغرب إلى العتمة وعليه ابن فارس العشاء المغرب
والعتمة أي آخر ما ذكره فتأمل **قوله** بدون رفع أحدهما
أي بان ينف علي جميع أحرك الرجلين وعلي كعب الأذن
فقط هذا هو المراد **قوله** حاسر عن رأسه أي كاشف
له قال في المصباح حسر عن ذراعه صراحتين باب ضرب وقيل
كشف نبي حاسر بغيرها أي تدير **قوله** لكن إذا قصد التذلل
فلا كراهة ونظرة ما قاله علماءنا في الصلاة من أن
تفيض العينين فيها مكره إلا إذا قصد التذلل فبها
قوله ذكر في التعليم أي في تعليم المتعلم تدير **قوله** يكسر
أولها أي الميم في الأول والكاف في الثاني تدير **قوله** يكون
أي ذلك يكون المتقدم كاهو ظم تدير **قوله** ووجه
بوجه متقدمة بينهما في رسالتنا أقول لم يذكر
فيها إلا وجه واحد غير هذا ونصه وقد حمل بعضهم
عليه أن المصدرية بمعنى الذي ورده في المعنى في الآية
الثالثة في الباب الخامس من الكتاب بأنه لا يرقى قائل

ووجه بوجهي نظري في كل منهما الدمايين في شرحه عليه
ونقل عن الرضوي وجه استحسنه فقال هو ما ذكره هنا
الأنه ذكر بعد قوله بلا تفصيل ما الغزوة فمن استأخر
على من أضربك أي باين من أن أضربك من فوط عزتك على
وأما جاز ذلك لأن من التفصيلية متعلقة بما فعل
التفصيل بقرب من هذا المعنى الأثرى أنك إذا قلت
زيد أفضل من عمرو فمعناه متجاوزا في الفصل عن من
فعلا تحت فيه كالتفصيلية لا في معنى التفصيل قال
ولا مزيد عليه في الحسن أه بالحرف **قوله** وفرقة كبرت
كل الصحابة وهم الجارونية أصحاب أبي حجارون
قالوا بالنصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإمام علي
رضي الله عنه وصفا لا تسمية وكفر والصحابة عجماء
وتركهم الاقتداء بعلي رضي الله عنه بعد النبي صلى
الله عليه وسلم كذا في تعريقات السيد محمد الله
تدير **قوله** منقود عنه بها أي لا أن اسمه لم يكن محذورا
قوله وما يقال أن الإمام المهدي يقلد أبا حنيفة أي
علي القول بوجوده وقيل لم يوجد سوا علي عليه
وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام تدير **قوله**
لم يجمع في المصاحف أي بل جمع الرقاع التي كان مكتوباً فيها
بذليل الرقعة التي لقيها أبو بكر رضي الله عنه بعد
وقائه عليه السلام وفيها بعض آيات من آخر سورة
التوبة يعني براءة في بيت عائشة رضي الله عنها كما هو
مستطوع في محله تدير **قوله** من غير أن يتخللها عصيان
أي سرعان في ذاته وأما اعتقلا فيجوز أن يتخللها وأما ما
وقع منهم مما هو معلوم فهو تحسب الظاهر لا في نفس

الامر كما هو مقرر في محله تدبر **قوله** يحيى في محله ابن اكرم هكذا
 بخطه بالمشكاة الفوقية والذي في القاموس اكرم
 بالمشكاة محرم نقلا تدبر **قوله** قال لا صحابه ردوني
 ارتكبت سيماية كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اقول
 هذا من قبيل قولهم حسنة الابرار سيئات الغريرين
 فتدبر **قوله** ولا تكره احدا منهم اقول لا هذه فاهية
 كما هو ظم تامل **قوله** وهو الامام ابو بكر دلف الالف
 بالكرس الشجاع كما في القاموس تدبر **قوله** المحرم هكذا
 بخطه والذي في عبارة القاموس الحرف بالالف الثانية
 الممدودة ولعله الصواب تدبر **قوله** سمي لاسمادتها
 كذا في القاموس وقال شارحه قوله سمي هكذا
 في الشيخ وصوابه سميت اذ قال بعض مشايخنا
 ولعله ذكره باعتبار المكان فلا يجهل التصويب فتأمل
قوله يعنى عن المحرم قال شارح القاموس ظاهرا
 اطلاقه اي صاحب القاموس ان معناه رعه بالقم
 ككتي يكتب ولا قاييل به بل هو كضرب يضرب اذ
قوله وفحمت القرأى بهذا الفعل فانهم لا قدرة
 لهم على الايتان بمثل الفعل المذكور هذا هو
 المراد تامل **قوله** اتملت عينه بالمرة قال في الالف
 احرف الابدال ههنا موطا لا فائدة المرة من واو
 اخر امر الف زيد وفيه فاعل ما اعل عينا اذا اقتنى
قوله وجمع ستمها وسفاه يعنى السنين
 في الاول وكسرهما في الثاني مثل كراما وكرام
 تامل **قوله** وجاعته اي عمن الامام الشافعي
 رضى الله عنه تدبر **قوله** فانه ذلك موجب للطرد

ان فيه ان مجرد الاختصار والاستحقاق لا يجيب الطرد
 كما لا يخفى وقوله لكن ليس فيه لمن شخص معين
 قال شيخنا وهو كذلك فتدبر **قوله** الفالودج
 في يوم اذ الفالودج نوع يتخذ من الحلو وقوله
 تمر جونا كل يوم اي هادونا بها في كل يوم تدبر
قوله ثمانية عشر ههنا بخطه والذي ذكره ستة
 عشر فقط تنبيه **قوله** وسهل ابن مسيف هكذا
 بخطه قال يعنى الفضل والمروق سهل بن
 حنيف كزبير **قوله** رحمه الله تعالى معتقدا اقول
 بقوله لعقل محذوف وتقديره اقول معتقدا
 وهذا الم يوجد مما مله في التفصيصة قبله تامل
قوله المحض قطاة اي لبيت قطاة وهو نوزعت
 معتقدا كما في القاموس تدبر **قوله** وانه راي غيب
 الله اذ اى واعترض بانه راي عبد الله اذ قلنا
 يقال نظير هذا فيما ياتي قريبا تدبر **قوله** الحناج
 عليه اي لاجل ان يعاينه وقوله فطلبته
 المتعنا مفعول على قوله قبلدس الى المنصور اذ
 تدبر **قوله** ايا بصيرة قال يعنى الفضل لعله
 ابن هبيرة فخر **قوله** قد بلغوا حد الاجتهاد اى
 قد قاربوا من ذلك فقد للمتقرب بالالتفات
 كما لا يخفى **قوله** فسنه منى اي فسنه منى كما هو
 ظم تامل **قوله** وكتب ظم الرواية كتب محمد
 هذا الخبر على الغالب ومن غير الغالب فتشبه
 ما يلحق به من قول زفر والحسن ابن زياد وغير
 كما سبق اذ كانت بروايات الثقات المتواترة

او المشهورة تدبر قول ابن رستم هو بفتح الراء تدبر
قوله واسباب ظهرت لهم اي كغير الزمان او
لعرف تدبر **قوله** هذه المسائل اي المسائل المتقدمة
وهي الاصول والنواذر والواقعات اي الفتاوى
تدبر **قوله** متقدمة اي بتعبه الراوي عن الامام
المذكور **قوله** يجوز اهـ نزاده يضم الحاء تدبر **قوله**
مختلطة اقول يحتمل انها مع خلطها ان تكون
غير مميزة بمرم او لا فتأمل **قوله** ان السير الكبير
هو اخر تصنيف صنف محمد اي فيكون العمل عليه
ولا يركن الا اليه لانه محرر حيث كانت اخر تصانيفه
فتدبر **قوله** او لعدم الاطلاع على حال مولعها
كثرة الكثر للملا مسكين وشر التقاية للفتيات
قلت فان كانت المراد من عدم الاطلاع عدم معرفة
اسم المؤلف فالعلامة الرسائي **قوله** الاسم معزوف
من غير تكرار وكذلك العلامة ملا مسكين فقد
قال في كشف الظنون عنه ذكره لمنه كثر
الدقاييق في فروع الحنفية للشيخ الامام ابي
البركات عبد الله ابن احمد المعروف بحافظ الدين
الشتي المتوفى سنة عشرين وسبعمائة براح معين
الدين الرومي المعروف بملا مسكين وان كان المراد
من عدم الاطلاع على حاله عدم معرفة كونه
نقعة او غير نقعة فالامر ظاهر فانه ذكر في بعض
الكتب ان العلامة الرسائي كان دالا ولا مثالا
في خسة الحرفة ودناها تأمل **قوله** ثم الفتوى
على الاطلاق على قول ابي حنيفة اقول هذا

في الرواية
هذه

اذا

اذا لم يصرح بتصحيح غيره كما سياتي للمحتم ذكره بعد
تدبر **قوله** فمقابل الاصح غير مذکور في كلام الشافعي
بل مقابله قول السراجية وقيل ان قول الشافعي
ومعجم في الحاوي القدسي مبان له لا مقابل
له وقوله فافهم اعتراض على ما ذكره العلامة الطحطاوي
قوله مقابله قوله بعد وصححه في الحاوي ان تدبر
قوله فافهم اعتراض على العلامة الطحطاوي حيث
كتب على قول الشافعي الاطلاق اي من غير نظر لقوة
المدرک قلت وهو مبني على ما ذكره او لا من جعل قول
الشرح وصححه ان مقابل للاصح فتدبر **قوله** اذا لم يوجد
في الحاشية اقول هذا ليس بقيد بل كذلك اذا
وجدت الرواية عن الكل ولم يرجح المتأخرون من
المشايخ واحدة منها فحينئذ يكون العمل على قول
صاحب المذهب كما يفيد قوله سابقا للفتوى
على الاطلاق على قول ابي حنيفة تأمل **قوله**
وان لم يوجد جواب البتة نصا يتظر المعنى المستلزم
قال شيخنا ليس المراد به صاحب المدرک بل المراد
به العالم كصاحب الخيرية والحامدية وغيرهما
ان قلت وعليه لا يجوز الرجوع لمذهب الغير كالا
والمحفوظ خلافة والظاهر ان المراد به من له قوة
مدرک اي دليل **قوله** يتظر المعنى يتظر تأمل وتدبر
واجتهاد ان فليتأمل **قوله** ويتبين ان يكون هذا
عند عدم ذكر اهل المذاهب للتصحيح اقول هو
علة للمعنى اعني لفظا ذكر فيكون المعنى الذكر
لاجل التصحيح وعلى هذا فالمراد التصريح بالتراخي

الفتوى

المدرک
عبيد
كلما

لا فو لهم وعليه الفتوى مثلا وجيند هم قوله
 فيما سيات ويدين في تقييد الخبير ايضا على
 اذا لم يكن احد القولين في الملقوت لما قد ساه انفا
 عن البيهقي فتاوى **مسألة** فالعمل على الاستحسانات
 وهو القياس الخفي وقوله الا في مسائل معدودة
 هي منها لو وكل الحزبي المستامن مثله بخصوصية
 في دار الاسلام بطلت الوكالة في القياس وفي
 الاستحسانات ثم لحق الموكل بدار الحرب ونفى الوكيل
 في دار الاسلام بطلت الوكالة في القياس وفي
 الاستحسانات لا وبالقياس نأخذ ومنها رجل له ايت
 من امة غيره بالنكاح فاشترى الاب هذه الامة
 لابنه المقترة القياس ان يقع الشراء للاب ولا يقع
 للمقترة وفي الاستحسانات يقع وبالقياس نأخذ
 ومنها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وقال
 قد ولدت وكذا الزوج في القياس ان لا تصدق
 ولا يقع عليه الطلاق واخذوا فيها بالقياس
 ومنها تادية سجود التلاوة بالرفع اذا كانت
 صلاتيه ومنها رجلان في ايديهما دابا قام
 كل منهما بيعة ان فلانا اخبر رهنها عنده واقبضها
 اياه لا تكون رهننا لو اخبرتهما في القياس
 وبه نأخذ والاستحسان ان يكون لكل منهما نصفها
 رهننا بنصف الدين ومنها لو قال اطلقها اسلمت
 اليك في ثوب هروي طوله ستة اذرع وقال
 المطلوب طوله خمسة اذرع في ثلاثة فتخالفا
 قياسا وبه نأخذ وفي الاستحسان القول
 بالمطلوب .

الاستحسانات

المطلوب ومنها لو شهدا بربعة علي رجل بالزنا وشهد
 عليه رجلان بالاحصان وامر القاضى برجمه ثم
 وجبه الانام بشا هدي الاحصان عشرين او جبا
 عن الشهادة ولم يمت المرحوم بعد الا انه اصلاه
 جراحات القياس في هذات يقام عليه حد الزنا
 مائة جلدة وهو قولهما لان ما حصل من بعض
 الرجم لم يكن علي وجه الحكم بعسب ظهورهم
 عبيدا فكان كالتعم وفي الاستحسان يدر عنده
 الحد ومنها لو شهدا علي رجل بالزنا فتقضى الثاني
 بجلده مائة ثم شهد بشا هذات انة محض ولم
 يكل الجلد فالقياس في هذا الرجم وبالقياس
 نأخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر منى والمطاه
 رهنها بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لما المتقة
 ولو هلك الرهن عندها يذهب بالمتقة
 قول في محله استحسانا والقياس ان لا يذهب بها
 وهو قول ابي يوسف والمرأة مطالبة الزوج
 بالمتقة ومنها لو وقع رجل في بئر حفرت في طريق
 فتعلق باخر وتعلق الاخر باخر فوقعوا جميعا
 فأتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فأت
 حافر البئر يضمن دية الاول ويضمن الاول دية
 الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون
 ذلك علي عواقلهم فهذا هو القياس وبه نأخذ
 وفيها قول اخر هو الاستحسان وليس المقصود
 حصرها فيما ذكر قال فخر الاسلام بهذا قسم
 عز وجوده اه وقد انتهت الي اثني وعشرين

مسألة فاما القسم الذي يرجح فيه الاحتمالات
 على القياس فاكثر من ان يتحقق اه من شرح
 المنار للعلامة زين بن نجيم مخصصا فتدبر قوله
 فالراجح الاول والاخير لا الوسط اي عادت
 علمائنا ذلك فعادة قاضي خان تقدم الاول
 وصاحب البداية الاخير كما سيبينه عليه المحشي
 تدبر **قوله** بل في شهادة الفتاوى اخبرية المقررة
 عندنا انه لا ينبغي ان يقال شيئا هذا لا يعمل به
 ولا يعمل عليه فتدبر **قوله** لا حقيقة اي لا من
 الفتوى ليس مصدرا ولا فعلا بل هو اسم ذات
 كما لا يخفى **قوله** ويظهر لي ان لفظ وبه تاخذ عليه
 العمل متساو للفظ الفتوى انما اقول فيه نظرا لان
 عمل الناس او الامه لا يستلزم ان المعنى افتاحهم
 به بل يحتمل انهم عملوا به من عند انفسهم
 فلا محيص ان لفظ الفتوى يرجح كما عليه نصيحتي
 المذهبية ولا عبرة بهذا البحث المجال لها كذا قوله سبحانه
قوله ينبغي ان يقيد ذلك بالغاليل لا منا
 وجبنا مقابل الامم الرواية الشاذة قلت
 وهذا يقيد ما ذكره الشئ عن شرح المنية وكذا
 نظره من الوجيب والارحيه والاحتيال والاحوط
 والقوي والا قوي واللائق واللائق من كل ما
 كان افضل تفصيل **قوله** والاحتيال العمل بالقوى
 الدليلي قال شيئا يظهر لي ان الاحتيال نظير
 الصمم فتقايله عدم الاحتيال والاحوط
 نظير الاعم فتقايله الاحتيال فيستند الاحتيال
 فيجيبه
 العمل

العمل بالقوى من الدليلي والاحوط العمل بالقوى
 ولجرح والم نقل ذلك فيما معنى الاحوط اذا كان
 الاحتيال العمل بالقوى او يقال ان هذا
 بحسب بعض المراءى فليست **قوله** كما لا يخفى فانهم
 اعترض على العلامة الطحاوي حيث قال واعلم
 انها اي عبارة الرمي لا تنافي الكثير الذي يستفاد
 من عبارة البحر السابقة لان الاكدي لا تعيين
 الافتاويه الا ان يوجد صريح نقل في ذلك ولا
 تنافي عبارة شرح المنية الا ان يتبعه بعد لان اولوية
 الاخذ بالعجيج لا تنافي الاكدي الكبر الاصح اه
قوله لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح
 وعليه الفتوى اي لا تنافي اقوى منه في العمل تدبر
قوله قلله الافتاوي ساء منها اي بالذي ساء
 فاي بوصوله حربة لا بها لم تقتف وصدر صلتها
 محذوق فهي مستوفية للشروط المعلومة تامل
قوله وبه ظهر ان هذا تفصيل اخر زائد على
 ما مرى خلافا لما قبله العلامة الطحاوي من
 قوله هذه العبارة لا تنافي الكثير المستفاد من
 عبارة البحر ولا الاكدي المستفاد من عبارة الرمي
 ولا الاولوية المستفاد من عبارة المنية قال
 عبارات متفق اه بالحق اذا علمت بهذا ظهر
 لك ان قول المحش غرر مخالف له صوابه غير موافق
 له يعني كما وهم العلامة الطحاوي ولا يقال قصد
 الرد على العلامة الحلبي لا نأقول انه صريح بان
 المراد بالاكدي انه يقدم على غيره كما قاله المحشي

للذين ههنا اما لو التزم الحق في الثانية فلا يثبت عليه
 وظاهرا لان الاول قد بانته منه ولكن بعد تفحصنا المدة
 وكذا لو التزم المسلما في الاول فلا يثبت عليه وظاهرا
 لان الملاقاة لم يقع عنده هذا تقرير كلامه تأمل ولا
 تتلذذ **قوله** انه روي عن ابي يوسف انه صلى الجمعة
 في استمسك كل هذا باننا اجتهدنا لا بقلد محنته هذا
 واجيب عنه بان المجتمع المتعبد في المخرج لا في
 العمل وما نحن فيه من الثاني قوله وجبت فلا شك
 اعترض علي ما قلناه المصلحة المطلقة في ان هذا
 لا يجرس لانه المتاضي المجتهد لا يقبل احدا فكيف
 يقال قصدي غلظ هذه المرام الا ان يقال المراد منه
 الذي اجتهد فيه او اجترأ والعنق اهو كلامه
 بذكر **قوله** وجبت به الحق اذ وجبت جميع فتا ذقتنا
 القلد الحق اذ **قوله** وسبق ذلك اذ وسبق على ارض
 السلفان على ما قلنا ان تأمل بان بعض السبعة
 ليسوا مجتهدين خصوصاً المسألة افا وبنالان
 المساد سبعة من ذلك ليعق كالاجني **قوله** وما في الدنيا
 من قوله كذا في يخرج الكرخي ويخرج اليرازي من هذا
 القيل قول فيه انه قد عرفت سابقا المسألة
 الكرخي من المجتهدين في المسمايل صحايب الطبيعة
 انشائية ولا دفاع له الا ان يقال انه غير ذلك ثم ظم
 ابن المراد من قوله من هذا القيل اذ من المخرجين
 اعم من كون المخرج من اصحاب الطبيعة الالهية والنا
 لانه يصدر عن كل حال انه يخرج وان اختلف التخرج
 وجبت فيكون في المسألة فتا على ولا تغلق

الكنبي

ونقله المسألة الاطحاوي عنه واساورة الاخر ارض عليه
 بان ما آل المسألة مستفك وايضا صريح قول الحشم وليله
 ظهر ان هذا تفصيل آخر زائد على سلفه انه مخالف لما قبله
 فيكون قوله غير مخالف له بسبق فلم كما علمت فتدبر ولا
 تتلذذ **قوله** فليس فيه تكرار فانهم اعترضوا علي المسألة
 الاطحاوي حيث قال فاننا لا نستثنى في الحقيقة استدرالك
 وتكرار ما سبق عن وقف ابراهيم تدبر **قوله** قال في حزانة
 الروايات العالم الذي يعرف معنى المنعوى والاجتبار اذ
 قال شيخنا وجبت فالمراد به المجتهد كما في يوسف
 وعبد وغيرهما من اهل الدراية فتأمل **قوله** بالمراد بالحكم الحكم
 الوضعي اذ اي لا الشرعي الذي هو عبارة عن حكم الله
 فتا في المسئلة بالفعال الكليني كما في تزيينات السيد
قوله وليس امرأة اي غير محرم اما المحرم فلا تنقضي الوتر
 عندهم كما هو مقرر في كتبهم فتدبر **قوله** فانه ههنا هذه
 المسئلة ملقنة من تعذيب المسألة فيجوز والحقى قال المسئلة
 الاطحاوي التيقيل غير ظم فانه هذه المسئلة مستفك
 على بطلانها من اكنفي بسيارات الدم والمسألة في الجس
 المرأة ومثل له بكنة توصلنا وسبع مشعرة من ليله صلب
 معتد يا تاركها العائنة عملا بذهيب الامام المسألة في
 والامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما هو قوله
 فيه انه لا فرق بين المصورين بل هما مثل قولك بطل
 بخسنة وخسنة يعقل فانه المسئلة باطللة فاما مسوارة
 ايضا مع التمسك للمذهبيين اما لو التزم المسألة في
 في الاولى فمسئلة صحيحة ولو التزم في الثانية فمسئلة
 صحيحة فتدبر **قوله** والحق في الثانية اي مع التمسك

الذين ههنا

اي خطابه ص

والسادسة اقول العارق بينهما وبين الخامسة
ان اهل هذه الطبقة لا تقدر على تقوية الضعيف
بخلاف اهل تلك الطبقة هذا ما ظهر لي فتدبر
قوله وهذا مع السؤال والجواب ان السؤال وهو
قوله فان قلت والجواب قوله قلت تامل **قوله** وتشنية
الثاني ضرعي كجفرت فافهم قصده به الاعتراض
على العلامة الطحاوي حيث اقتصر على الثاني ولم
يذكر الوجه الاول فان قلت النسخة التي وقعت للعلامة
المذكور الضرعي بدون الف بعد العين قلت هذا
لدي في الاعتراض المذكور بل كان عليه ان يقول **قوله**
ضرعي تشنية ضرعي بوزن خففر ويقال له ايضا ضرعي
كجربال وتشنية ضرعي بوزن كجربال فتامل **قوله** بل الله
الرحيم كتاب الطهارة **قوله** اي وما كان
مفتاحا لشي انما قوله وهذا لا يرد عليه شي من الادوات
التي ذكرها الشارح بل هو الجواب عنها كما لا يخفى **قوله** ورجله
الا مستقيما انما الجواب عما ذكر ما علمت تامل
لا بد لما من دليل كذا بخطه ولا يشك لا بد له من دليل
تامل **قوله** على ان المختلف في مادة واحدة قلما تقع
لا يقع في الكلية كما لا يخفى على اصحاب الرواية فيه ان
المذكور قابل لعدم السقوط اصلا في الرواية وتوحيده
فثبت ان المختلف في الجزئية قاي في الكلية كما لا يخفى
على اصحاب الرواية ويمكن ان يكون مراده بالملأوة
المذكورة ان جميع الامور الكلية لا تكون جامعة لجميع
افرادها فتختلف الفرد المذكور لا يكون قادرا لما ذكر تامل
ولا تقلد وفيه نظر لان هذه الطهارة من المذاهب

معتبرة

معتبرة شرعا اية لانت الحديث المذكور غيرنا فقرر في حقه
كما قرر في محله فتدبر **قوله** وكان ينبغي له ان يذكر قيل
ذلك حله اللقي اقول كان الانسب حذف قوله
قيل ذلك كما لا يخفى فتدبر **قوله** وبيات ذلك مع ما يرد
عليه في رسالتنا القوا يدان اقول وورد العوكس
الاول فيها بوجهين الاول ان اسقاط الحافض
سماعي واستعمال مثل هذا التركيب كثير شائع في كلام
العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التشكيك
ولو كانت منصوبة على اسقاط الحافض لبقيت
على تعريضها الذي كان مع وجود الحافض كما بقي في نظا
ير مثل عروق الدار وورد الثاني يقوله ولا يصح هذا لان
التي هي اما المفرد كمثل تربيا او النسبية كطاه زيد نفسه
وهذا ليس شيئا منهما اما انه ليس بتمييز للمفرد قلانه
لم يتقدم ايهام واسا انه ليس بتمييز للنسبية قلانه
لم يتقدمه تشبيه ايضا ثم قال في آخر كلامه فيها انه يصح
ان يكون حالا على تقدير مصناف والاصل موضوع اللغة
ونسبية الوضع الى الكلمة بجاز وقال وهذا احسن الا
وذكر انه يصح ان يكون حالا بتقدير مصنافين وانه
مفعول لاجله وانه مفعول مطلق علم انه من الموكس
الاخير كغيره قال وصرح بهذا في الحاجب في اماليه وارجع اليها
ان شئت فتدبر **قوله** واراد بالحيث ما يصح المعنوي فيه
انه لا يصح هذا لان الحديث لا يقال الا لما تزي عينه
بعد اجتناف وقوله كما مر غير صحيح لانه لم يتقدم ما
عليه ثم الذي تقدم انما هو في خصوص الدس لا الحديث
ولا يخفى ما بينهما من الفرق كما قررته شيخنا فتامل

قوله رحمه الله تعالى وما قيل انه ما غنية اي الكوت
 مستوفى فهو غير الوصف المتقدم لان هذا صفة قائمة بالنعيم
 وذلك وصف قائم بالاعضاء فتأمل **قوله** قال بعض الفضلاء
 في كونه هذا التعريف ترفيعا بالحكم بنظر الحقول يدفع
 هذا بان المراد من ترفيعه بالحكم بلازمه وهو المانع
 المذكورة كما لا يخفى على المشاغل فتدبر فانه نفوس
 كما قرره شيخنا **قوله** وفي الرابع اثبات اي فالحلة اثنا
 عشر وترك الثالث عشر وهو صفة الوقت فتأمل **قوله**
 حي يرد ان العدة لا وجود لها فانهم اعترض على العلامة
 الحلي الموردة لذلك تدبر **قوله** وتقدم ان هذا ايضا من
 شروط الوجود قال الحلي ولكن لا بعد هذا تكرار الالة
 متعلق بشرط وليس هو شرط اه فتأمل **قوله** وزنه ففوت
 اي بعد التقد من مفاعي كما لا يخفى على من له فهم في هذا
 الفن تدبر **قوله** ان ليس بعده ما يصح الاحبار به عتة فان
 قلت قوله وهو يصح ان يكون هو الجبر عتة قلت يصح منه
 قرنه بالواو كما لا يخفى **قوله** اي لغیر العذر وبذلك اقول
 الاولي حذفه لاجل ان يشمل الحايض والنفساء ويستغني
 عن قوله بعد ويراد علي ما ذكره انما تأمل **قوله** اي
 ليس هذا الشرط وهو التقاطع بشرط عند الامام ان
 يوسف اذ فيه ان هذا رواية عتة وليس هو من ذهب
 له كما صرح به المحقق فتلا عن البر عن قول المحقق ما لم
 غسل الوجه اي اسالة المانع التقاطع حيث قال في
 اي يوسف هو غير ذلك العمل بالماء او لم يسيل اه و
 في باب المياه فتلا عن الترمذي **قوله** يراد علي ما ذكر من
 شروط الصحة الحايض ان قد علمت ما فيه فلا تقفل
 وغسل

وغسل ميت اي بعد غسله وقوله وحمله اي بعد حمله
 ايضا كما سيأتي **قوله** ونظر الحاسن امرأة اي لاجل ان
 يظن ما يرتب عليه من ضعف النظر فتدبر **قوله** رحمه
 الله تعالى وبعد كل خطيئة عطفه علي ما قبله من
 عطف العام على الخاص كما لا يخفى **قوله** ونظر الحاسن
 امرأة اي لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا توفى العبد
 المسلم او الوثن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة
 نظر اليها بعينه مع الماء او مع اخضر قطر **قوله** فاذا غسل وجهه
 خرج كل خطيئة مستحسنا رجلاه مع الماء او مع اخضر قطر **قوله**
 فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كانت بطهرتهما
 يده مع الماء او مع اخضر قطر **قوله** فاذا غسل رجليه خرج كل
 خطيئة مستحسنا رجلاه مع الماء او مع اخضر قطر **قوله** حتى خرج
 نقيما من الذنوب وسياتي التفرع به بعد قوله رحمه الله
 تعالى وبعد كل خطيئة عطفه علي ما قبله من عطف
 العام على الخاص كما لا يخفى **قوله** ان العزم كان صلاة قبل
 طلوع الشمس اذ فيه ان هذا مفيد للمصنف ان اصل الامر
 واخير المذكور به المبتدأ والخبر وقد قالوا ميتا يحبس لام عرف
 مختص بمحبره وفي مع ان الاية تدل على غير الصلوات المذكورة
 علي ما قاله هذا القائل فانه قال عمر بن قائل ومن انا الليل
 تسبع واطراف النهار لعلك ترضى فتأمل منصفنا **قوله**
 اشكل بما قد مناه انما حاصل الاشكال المذكور ان قوله
 اجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا بركة ان يفيد
 ان الثالوية المذكورة فرضية في ان واحد فيعيدان
 الصلاة المتقدمة كانت من غير وضوء فاجاب عنه ببول
 والعلم ان القية للمكان لا للزمان وهذا لاينا في ان الصلاة

فاذا غسل وجهه خرج كل خطيئة
 مستحسنا رجلاه مع الماء او مع اخضر
 قطر الماء فاذا غسل يديه خرج
 من يديه كل خطيئة كانت
 بطهرتهما يده مع الماء او مع اخضر
 قطر الماء مع صحت

المذكورة كانت قبل ذلك بوضوح هذا تقرير كلامه وذلك
ان تقول الصلاة المفروضة بتعليم جبرائيل اتمام الصلاة بل
بالهيئة المخصوصة وهي تسليط الفسلة والصلاة
المتقدمة كانت بفسلة واحدة كما صرح به في محله
وحكم بطل كونه مع الامكان فان قلت يبطل هذا قوله
عليه السلام هذا وصوتي ووضو الانبياء من قبلي قلت
المراد منه اتيان الفريضة فقط وان اختلفت الهيئة
وهذا بعينه وهو الجواب عن قولنا ذلك ان تقول انما قلنا
منصفا ولا تقليد فانه يعنى من ادراك الحقايق
قوله ان المختار عندنا عدمه اي عدم تقيده بشيء من
قوله علي جهة الاتباع بل كان يعمل بما يظهر له من الكشف
الصادق من شريعة ابراهيم وغيره فان قلت الصير
راجع الي عدم تقيده بشيء من قبلك فقط ولم يذكر في
العبارة قولنا على جهة الاتباع وعليها فينا في قولنا
كان يعمل بما يظهر له ان قلت نعم لم يذكر في العبارة قولنا
على جهة الاتباع الا ان المحققين ان يتزلوا الكلام على
مقتضى الحاد وهو كما ذكرناه لك فتأمل فانه نفيس
قوله علي جواز الوضوء بما يشيد التمسك به انه روي في
السبيل عن الامام ثلاث روايات الاولى وهي قوله
الاول ان يتوضا به ويسحب ان يصيب اليه التيمم
الثانية اجمع بينهما كقول الجارود قال محمد وزعم في غاية
البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخير وقد
رجع اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة واحدا
الجارودي وهو المذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا
بحر افاده الحشم رحمه الله في سبيل السور فتدبر **قوله**

انا

انا الذي سمعتني اي حيدرة اي والافحة ان يقول انا
الذي سمعته امه حيدرة فامل **قوله** انا ان شككت ان
قوله سلم علي شيخ الخلة وقل له عندي سوال من عجب
يفظم ان وقل في الجواب بان ان في سرها اجزمت ومعنا
الرد فاعلم واذا الجزم الحكم ان شرطية وفقت ولكن
لفظها لم يجزم كذا في الهامش تدبر **قوله** وتام تحقيق
هذا المقام في فصل المستروحات من حواشينا انما
يهدان نقل كلام التلويح فقد افادت الغرض نوعان
عليه وعلى والذي يظهر لي انه هذا محار او اصطلاح
خاص للفقهاء لما اطلق عليه الاصوليون من تعريف
الغرض بما ثبت بظني لا شبهة فيه ومن تقسيمهم
الاولى السمعانية الى اربعة انواع كما راول الكتاب
فالقول بالاراء وبعض الواجبات اقوى في لزوم العمل من
بعض حيث يفوت الجواز بتركه كالوتر ومسح رجب الراس
حيث هو الي الغرض من غير تسمية فرضا على لسان
استبه بالغرض من غيره وكان سبب ذلك ان المحققين
قد يتوهم عنده الدليل الغرضي القطعي بما يحسن من القرائن
فيحكم بلزومه عملا واجتبا طال لكن دون لزوم الغرض
القطعي فيكون ما حفته القرائن قد استبه الغرض من
جهة العمل وسائر الواجبات من جهة الثبوت لعدم
قطعية دليله ولما كان بحث الاصولي الادلة واحكامها
سموه واجتبا نظر الي دليله الذي هو طريق ثبوت
ولم يفرقوا في التعريف بينه وبين غيره ولما كان بحث
الغرض العمل بالاحكام وراوا هذا القسم كالغرض في
العمل فوق القسم الاخير سموه فرضا وتيد به بالعلمي

احترانا عن العلمى الثانية بالعلمى الذي يحرم تركه قطعا
ويكفر منكم واطلقوا الواجب على ما هو دونه وقد يطلق
عليه ايضا كما يطلقونه على القطعي وكما يطلقون
السنة على الثانية بها ومنه ما روي عن الامام ان الوتر
سنة فقوله في فتح القدير من باب الوتر الغرض العلمى
هو الواجب اي الواجب الاصوي وقولهم لا واجب في
الوصف اي الواجب المنفرد المتأيل للغرض العلمى هذا
ما ظهر لي والله اعلم اه بحرفه **قوله** في جاحده لا يكفر
المراد المحمود مع رتبة الادب كان يكون لشيء دليل
او بئى تاويل اما لو كان المحمود مع الاستحقاق ولم يره حقا
ايضا بان يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
واذا لا افعله فيكفر بل ولو كانت سنة فاسياني في محله
قوله وتارك العمل به ان كان موقولا لا يفسق ولا
يقتل اذ ذلك كوجوب الاقل وهو الشاقي او الا
ستيعاب لجميع كالك لا يتاويله اعتمد شبهة قوية
و قوة الشهية تمنع من التمسك والتفصيل فتدبر
قوله فانه كان مستحقا يضللك اي وكان يراه حقا
والا فهو كافر كما تقدم **قوله** وان لم يكن موقولا ولا
مستحقا يفسق اي بان تركه كسلاسة مع اعتقاده
وعدم الاستحقاق فيه فتدبر **قوله** اقول وما ذكره الملا
الاكل في المنايا اذ اي حيث منع قولهم فلا يكفر
جاحده اي لا يلزم منه كفر اجماع بان الجاحد لا يكون
موقولا لما مانع من تكفيره اه اي محجوده لا يكون
الا عن استحقاق ومنه عدم اعتقاده حقيقة فيكون
ما خسر بذلك هذا تقرير كامله واما قول المحقق عليه
سبحه

سبحه على ما ذهبوا هو اليه كصاحب البداية من ان الله
مجهلة اى فلسفى كما ينبغي لانه لا خلا لا احد عندنا في
هذا افاده مستغنا فاما قوله **قوله** في اصل النسبة اي وبي
الايقاع واعلم انه صرح كغيره صريحه للشئ لا لصاحب
البحر كما قد يتوهم تدبر **قوله** احترانا عما لا يتدبر اى فافهم
اعراض على العلامة الطحاوي حيث قال قال في
التمهيد الاسئلة ان يتقاطر الماء في عرق ان ذكر التماس
مع الاسئلة في التبريد كما جرح عليه كثير من الاحلجية
اليه لانه حيث احذر في منزهه ما لم يصدق بدونه
اه بالحرف **قوله** فلذا ذكره فافهم اعراض على العلامة
الطحاوي حيث قال سم الظاهر ان الاسئلة الموقوتة
القطرية لا تكون تقريبا في الوضوء ويحتمل ان هذا بيان
لما به الصحة وان كان الافتقار عليه مكرها ومحرم
اه بلغظه **قوله** وما حذر فيه من القسم الاول فافهم
اعراض على الطحاوي حيث قال واعلم ان الاستحقاق
لا بد في اقتسامه جميعها من المناسبة وهو امر اذا سا
في المادية مع الترتيب وكبر اذا توفقا في كل الحروف ولعمرون
غير ترتيبا كحذف وجبة وكبر اذا توفقا في الغلب
الحروف كقصم وقصم وكل واخرازم مما قبله وقد يقال
اصغر وصغير وكبير اه بالحرف **قوله** لكنه مختلف الكيفية
ففي الحق ليس بمقدار ثلاثة اصابع اليد امر نصا
وعلى الجسدية يكنى المسح على اكثر العصابة تدبر **قوله**
ها العظماة الشائنة كذا في بعض الشرح وفي البعض
الاخر النابتات ومثله في نسخة العلامة الطحاوي
وكذا في شرح منية المصلح والكل صحيح تدبر **قوله** فاجمع

ويا

ثانية اي بعد عدم الغسل واحد وعدم المسح واحد
وجعلها العلامة الطحاوي يست روايات فقط فنجبر
عدم الغسل والمسح شيئا واحدا واسقط ما يلا في
البشرة فتدبر **قوله** وعبارة النية مريجة في ذلك
وعبارتها مع شرحها للحلي ومسيح ما استرسل
من الحكمة لانهما لم يمسحوا ففرض وهو ما يلا في
البشرة كما تقدمت مسحة فيكون تكملا للفرض
بالحرف **قوله** عن البشارة كذا في السمع والاحسن على البشارة
والامر سهل لان حروف الجر يربط بعضها عن بعض
على قول الكوفي وقد يقال هو يدل من قوله عن المسح
فتأمل **قوله** ومقتضاه اعادة غسله بحلف الشر
فيه ان هذه دعوى لا دليل عليها فان قول الدر المنقذ
ومحمله الى الحائل محتمل لان يكون بطريق البدلية
كما قال او بطريق الإصالة وهو الظاهر كما يأخذ من
تقليل الامام ابي سجع كما نقله عنه الحلي في شرح
المنية الكبير ونص عبارة وعنه يفرض مسح ما يلا في
بشرة الوجه واختاره قاضي خات وصححه وقال
هو أشهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحت
انتقلت الوظيفة اليه مسحا كما في الحنف والظاهر
الروايات عنه غسل ملا في البشرة واختاره في المحيط
والببايع قال في موجز الدراية هو الاصح وفي الفتاوى
الظهرية وبه يعني قال في البداية عن ابن سجع
انهم رجعوا عما سواك هكذا ووجهه انه لما سقط
غسل ما تحت انتقل فرض الغسل اليه كالشارب
والحاجب حيث انتقل فرضه غسل ما تحتها اليها

واما

واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه
ليس من الوجه انه فانت ترى تنظيره بالشارب والحاجب
يعني ما قلنا فان التقليل الذي ذكره صاحب البحر
وعنه في عدم اعادة الوضوء بحلف الراس يجري في
الشارب والحاجب وجه بطل ما ذكره المحقق وسبب ما ذكره
المتأمل **قوله** لا يجب الا غسل الاصلية التي يمسح
بها اي واما غيرها اذا نسي في محل الفرض فلا يجب الا غسل
الحاجب للفرض كما في السنة قال في المنية ويحجب غسل
ساكن مركبا على عصا الوضوء والكف الزاوية نقله
الطحاوي وبهذا صح الجمع المذكور **قوله** هل يقول
احسان نافلة ام لا دون التماس في التعلل والرجل
منفردة ان لا يكون من السنة المؤكدة وهو مناف
لما ذكره من قولهم ومنه تسمية ام نافلة كما استدل به
المحقق قريبا تدبر **قوله** التي يصل بنا ركنها اي يلام على
ذلك حيث كان مع الاصرار ولا عند موجبا للترك وقوله
لان تركها استحقاق بالدين اي بعد استحقاقا فيه
وهذا لا يوجب الكفر واما اذا استحققت بها ولم يرد
حقايات قال هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما
لا افعله فهو موجب للكر كما سيصريح به المحقق في باب
الوتر والنوافل نقلت عن شرح المنية تدبر **قوله** ولو لم يكن
كلامه مفيدا ذلك الي انه لا واجب للوضوء لعدم
ذكر الواجب اي على السنة وفيه انه قد ذكر الدعوى
في الدليل شيخنا اي فكانت عليه ان يقول بيك قوله
لعدم ذكر الواجب للزم ذكر الواجب وفيه تأمل **قوله**
الا نية اي الرفقة العذر تدبر **قوله** كما قاله في الجوف الام

اخذ

قوله قريب من احكام ائمة والمراد من
الشفاعة الشفاعة السابعة
حيث ان الشفاعة السابعة
المختصة لا ترفع الدعوات
فقد قال اهل الكبارين
شفاعة اهل الكبارين
امري فقد برمج
وهي الشفاعة

۱۵۱

كما يأتي ولعل المراد بالعبادة فيه الطاعة او الغيبة
 كما لا يخفى فليتنامل **قوله** وقوا عدنا لاناياه قد
 علمت ما فيه تدبر **قوله** ليكون عبادة اي لا بالمعنى
 السابق فيها فلا تقتل **قوله** بخلاق تنوع الطهارة
 فافهم اعتراف على العلامة المحطاه حيث قال
 وما في البحر من ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل
 النية كانه لاها متنوعة الى ازالة الحدث والحجب
 فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فيه نظرات
 الحدث متوفا الى اكبر واصغر وقد كفي نية رفعه
 في تحصيل السنة اه بلغه **قوله** لكن يفرق بان
 الطهارة بالتراب لا تقتضي اذ فيه انها متنوعة
 فانه يدبغ بها ويدلك الفعل بها كما انه **قوله** يتيمم
 بها كما لا يخفى وخينيد فلا يرد الفرق المذكور
 تامل **قوله** اقول وعلى القول بان سبب وجوبه
 الحدث اي وجوباً موسعاً كما سبق تامل **قوله**
 على الخلاف بين الاصوليين وهو مبني على ان
 الامر حقيقة في الايجاب كصيغة افعل فلا
 يسمى ما موراً به حقيقة ورجحه الامام
 الرازي او في العذر المشترك بين الايجاب
 والنفية اي طلب الفعل فيسبب بما ذكر ورجحه
 الاسدي افاكونه ما موراً به بمعنى انه متعلق
 الامر اي صيغة افعل فلا نزاع فيه لاحد كما في
 جمع الجوامع في اصول المذاهب فتدبر **قوله** فان
 المأمور به عبادة اي لا بالمعنى السابق عن
 التلويح

بلغ مقابله

ان ص

التلويح فلا تقتل **قوله** فان تارك السنة لا يعاقب
 عقاب تارك الفرض وسألها تارك الواجب قال
 ابن عديم في شرحه على المنار عازياً الى التوضيح
 ويعاقب تارك الفرض والواجب الا ان يفقر
 الله له واقم عليه في التلويح ومرادهما الاستواء
 بينهما في اصل العقوبة وان اختلفا فيما تكون
 العقوبة **قوله** فان تارك الفرض يستحق العقوبة
 بالنار وتارك الواجب يستحق العقوبة بغيرها
 كحرمان الشفاعة كما في التلويح اول الكتابين
 ان المكروه تحرماً انما يستحق فاعلمه محذوراً
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة وهو الواجب
 في رتبة المكروه تحرماً والمراد بحرمان الشفاعة
 ان لا يشفع في احد الا ان لا يبلغ فيه احد فأت
 الشفاعة حق لا يصح اب التباير كما انه عليه السلام
 ابن ابي شريف في حاشية شرح العقايد الواو
 السعود علم الاستباه فانه قلت ينافي هذا
 قوله عليه السلام من ترك سنتي لم تتلمه
 شفاعتي قلت المراد من الشفاعة المحروم منها
 الشفاعة برفو الدرجات كما كتبناه سابقاً
 فلا تقتل **قوله** وانتفا اللازم يستلزم انتفا
 المزموم اللازم هو النية والمزوم هو الصلاة
 كما هو ظم تدبر **قوله** او حال منه اي هو على
 غير الغالب من اصحابها لا يكون الا معرفة تدبر
قوله او يشك في النية عطف على قوله ان لا
 يقدر ان يحضره وظاهره ان الشك في وجود

السنة وعدم وجودها لا في صحتها وعدم معبرها وبها
غير متجه لان هذا لا يكفيه التلغظ كما لا يخفى
تأمل **قوله** بلا فاعل بمنع البنا فخرج الذكر فانه
لا يمنع البنا كما سيذكر في محله تدبر **قوله** ثم رأيت
نحوه في الامداد فاقول في قول ظاهره الاعتراض على
اكتفي او الطحاوي مع ان ما ذكره لا يخالف
ما ذكره المحقق ونصه كما في الطحاوي **قوله**
والكيفية هي ان يقصد العبادة عما ابي عبادة
ما ابي الله اي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة وا
لتقرب من غير تخصيص اهـ بالحق فتأمل مع
ما للمحقق رحمه الله **قوله** لكن في الشر بلائية ان
مراعاة الاستحباب التلغظ بالنية بقوة اليد
بالسمية حقيقة فيكون ارضا فيا اي فين لا يتجوز
مخرجه لا مطلقا كما مر فربما عن الهداية تنكب
قوله بغسل يديه لعلها تنسحتة التي كتبت
عليها والا فالذي في سنة الشئ المتداول بغسل
اليدين تدبر **قوله** قال ابن الكمال السنة تقويم غسل
يديه اذ قال شيخنا يتأمل هذا مع قول الشرح بعد
الاعلاه ثقت تدبر **قوله** لان المتبادر منه ان المراد
به غسل الاغصنة الثلاثة فانهم اعترضوا
على العلامة الطحاوي حيث قال وفيه ان
المص ذكر ان التلخيص سنة مستقلة فلا حاجة
الي ذكره هنا اهـ كلامه تأمل **قوله** يطلق على
الاغتسال وهو الغسل الموجود بعد الاستنجاء
كما هو ظن **قوله** لا مالم يدرك به هكذا وجد

في

في الشئ والذي في سنة الشئ لا مالم يدرك به
والخطيب سهل **قوله** امر غيره بالاعتذار اي اذا
كان ذلك الغير حاد حاله كما تقدم ذلك
للمحقق واستداه الي اي حنفية بل قوله والصحيح
انه يصير مستلزما منه ان يقتضي التلخيص
السابقة في الكف ان لا يصير الماستر لا ان
الحاجة والصورة فها هو جولة فتأمل **قوله**
عبث واسراف فاقول فيه رد لما كتبه العلامة
الطحاوي عليه قول الشارح ايضا حيث قال اي
ثانيا بعد غسلها الاول وفيه ان من قال انه
سنة يتوب عن الرض لا يقول باستثنائها الفصل
ثانيا بغسل اليدين ناينا هو قول الشرح في كلامه
خلط القولين وما في الشرح هو الواقع لما في النص
عن الذخائر الاسرفية من ان السنة عند غسل الذرا
ينبغي تدبر **قوله** ثانيا ايضا اهـ كلامه فتدبر **قوله**
الرحمان والرحمان ذكر في كتب اللغة اختلاف في
تفسير الرحمان فقيل هو ما طاب ربه من النبات
او ما لساقه راحة طيبة كالورد او ما لاساق
له من البقول مما له راحة مستلذة وغير
ذلك كما سيأتي في الايماء ان شاء الله تعالى **قوله**
ويذهب التجرد الحرف هو بالتمهيد ويسكن سلاق
في اصول الاسنان او صوفة يلقونها كذا في العامر
قوله واعلاها تدبر كبر الشهاذة عند الموت ومنها
توسعة الرزق والعن للمداوم عليه ويظهر القلب
ويجلى اللسان وتصحاح الملايكة فاعلمه لتو

أخذ
هـ

وجهه وتشييع اذا خرج الى المسجد وتستغفر له
 الا نبيا والرسل وتكثر الولد وتقوى الظهر ويعطي
 كتابه باليمين ويندب حجر الجسد ويبنى المال
 ويعين على قصص انواع ويوسع عليه في قبره ويؤ
 في الجنة ويكتب له اجر من لم يستك في يومه
 وتنتج له انوار الجنة وتقول الملائكة هذا
 مقتله بالانبياء يقفوا ثارهم ويلبس هديهم في
 كل يوم وتغلق عنه ابواب جهنم ولا يخرج من
 الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا ياتيه ملك الموت
 عند قبض روحه الا في الصورة التي يات بها
 الاوليا والانبيا ولا يخرج من الدنيا حتى يستقى
 شربة من حوض نبينا وهو الرحيق المخبوم وقما
 في حاشية مراقبي العلاج للعلامة الطحاوي
 فتدبر **قوله** وذلك لان الواظية عليه الضمير
 راجع الى السوال كما لا يخفى **قوله** اثني عشر سنة
 فيهم اعراض علي فاكبه العلامة الطحاوي
 حيث قال قوله على ستة حتى فبا عيارها
 تكون الستين سبعا اه بالمعنى **قوله** ويستنتر
 بالبري قال في القاموس استنتر استنشق
 المائمه استخرج ذلك بنفسه الا ان **قوله**
 التي قد تعرض له فاقم اعراض علي الطحاوي
 حيث قال اي اعتبار المكلف او صافه اي الوقف
 على كيفية اه كلامه **قوله** ولم يرد عنه ترك
 المصنعة والاستنساخ اقول يرد ما قدمه
 المحقق من الحلية من انه ثبت عنه صلى الله عليه

وسلم

ظاهر

وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما اخرج
 ابوداود فتأمل **قوله** اي التخليل لانه
 لا يمكن اتصال الماء الا به فاقم اعراض علي
 العلامة الطحاوي حيث قال ان ضمير ترجع
 الى التخليل فيعيد فرضية التخليل مع ان
 الفرض حم انما هو الغسل قال في التيمم النية
 اذا لم يصل يكون الغسل فرضا وليس التخليل
 غسلا كما لا يخفى اه وعمل ان ضمير مرجع
 الى الدخول اه كلامه **قوله** اذ لا يطلب تثليث
 المسح كما يات اقول بيان قريبا يذكر انه ايدى
 كتبه على البحر القول بكذا هه وبيان فت
 الما مشق فتدبر **قوله** والمتبادر من عبارة البحر
 الاول قال في سورة الكهنة سم الاول فرض والثانية
 سنة والثالثة دونها في الغضلة وفصل
 الثانية سنة والثالثة لا كمال السنة كذا في
 الاختيار والاولى ان يكون الثانية والثالثة
 كلاهما سنة لانا التثليث الذي هو سنة اعنا
 يحصل بهما اه كلامه فتدبره **قوله** ولوزاد علي
 الثلاث فهو بدعة يحمل هذا على الاصرار ولوح
 اعتقاد الحكمة كما سيذكره المحقق بعد قوله حيث
 قال فيه اشكال لا تطباقهم على ان الوضوء ايجز
 قال شيخنا هذا البحث غير مقبول لما لفته الشافعي
 السماع من ان الوضوء على الوضوء نوز على نوز
 وقوله ويؤديه ما قاله ابن العماد في هديته ان
 لا تكليفه لان غاية ما افاده انه لم يكن مستحبا

الشبهة

ضميره

فصديق بالمباح وبالادب وبالمكروه وكذا ما نقله
عن المناوي لانه لم يكن من اهل المذهب وقوله
ومقتضى هذا كراهته فيه انه لا يقتضي ما ذكره
لان مقتضى السنة والحالة هذه لا يقتضي كراهته
كما لا يقتضي والحق ما ذكره سيدي عبيد الغني النا
بلسي من انه مشروع ولو بلا فصل بقوله او مجلس
اخر ولا اسراق فيما هو مشروع ما لم يكره ثالثا اورا
قانه يستلزم لشروعية الفصل بما ذكره والحالة
هذه فتدبر **قوله** ولذا ذكر في البدائع ان هذا ترك
الاسراف والتقريب مندوب اي وتركه لا يوجب الكراهة
وهذا على احد القولين الاتيين شيخنا **قوله** كما صرح
به في البحر من الجنائز والجهاد فانهم اعترض على
العلامة الصلطاوي حيث الاول ان يقول بذلك قوله قال
لاباس فحق لما علل به في البحر بانه نور على نور اخر
فتدبر **قوله** وقرع في الفتح على القول بحمل الوعيد على
اعتقاد انه قال شيخنا في كون هذا التزيع على القول
المذكور نظرا وكان وجهه انه عليه لا دخل للمقصد المذكور
فتأمل **قوله** فان معاد هذا التزيع انه فيه انه كما يحتمل
هذا يحتمل غير ايضا كما لا يخفى **قوله** قلت لكن استوجه
في سرية السنة القول بالكراهة اي وايده ايضا ونحوه
وفي فتاوي قاضي خان ثم عيى براسه فرضاوسنة
بما واحد مرة واحدة وقال الشافعي عيى ثلاث مرات بيلا
مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا
الله وفي الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال البعض
لاباس الله والاوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني

بمياه

بمياه **قوله** ثريته من الغسل ولو بيله به كره فكذا ما يقتضيه
الله كلامه **قوله** وذكرت ما يؤيده فيما علقته على البحر
فراجعه قال في الباسي اقول حاصل ما ذكرته هناك
ان ائمتنا ثبت عندهم ان السنة المسح مرة من فعله
عليه الصلاة والسلام والتثليث زايد وقد قال عليه
الصلاة والسلام في زاد على هذا ونقص فقد نقدي
وظلم والاشارة ترجع الى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اهسته **قوله** فلا يبين في الاذني بل اولي لانه
تابع الصغير راجع الى المذات العلوية من ذكر الاذني تامل
قوله ولو كانت البيلة باقية تامل اشار به الى انه لا يحتاج
الي اخذ بيلة جديدة قال شيخنا وهو الصواب **قوله** الاول
السم مصدر اخذ فيه نظر بل الظاهر انه مصدر لوالي كما
لموالاة لقوله الخلاصة لغاغل الغمال والمغالة تامل
كذا في الباسي **قوله** ولا يخفى ان هذا اعم من التزيين
السابقين من وجه اي بينهما عموم وخصوص **قوله** في
مجتبى في مادة وينفرد كل منهما في مادة اخرى كما هو
ظاهر هذا امره فتدبر **قوله** وعدم الوضوء بما يستحسن
اي فان الوضوء به مكره تنزه بها عندنا ومثله عند
الشافعية كما في شرح ابن حجر والرملي على المتهاج
حيث قال انها شرعية تنزيهية لا طهية واستعماله
يختص بمياه البرص كما صرح عن ابن عمر رضي الله عنه واعتمد
بعض محقق الاطباء لقبض زهومة اليد فتحبس
الدم وذكر السروط كراهته عندهم وهي ان يكون يتطهر حار
وقت الحر في انما يطعم غير نقى وان يستعمل وهو حار واما
ذكر المحشم في مجتبى المياه فراجعه **قوله** وان لا ينقصه عن

مد بفتح اليا وضم القاف مستقر كقولہ بقالي ثم لم
ينقصوكم شيئا وفيه لغة اخرى ضعيفة وهي ضم
اليا وكسر القاف مشددة واما ضم اليا وكسر القاف
مخففة فليس بلغة اصلا كذا افاده الباني في حاشية
جمع الجوامع والمد برطلان والرطل نصف من والمخ يا
لدراهم مائتان وستون درهما وبالاكثر اربعون
والاكثر بكتس الممزة وبلدراهم ستة ونصف وبالكاف
اربعة ونصف فالمد والمخ سواء كل منهما ربع صاع رطلان
بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما والصاع المعتبر
ما يسع الفا واربعين درهما من مائتي او عشرين وسيا
تياه في باب صدقة الفطر في معنى ابن خزيمة اي واليه
في شئب الايجات كافي شرح جمع الجوامع ولكنه ضعيف
كافي خاشية الباني عليه وسيا في الشرح انه يقل
في فغنايل الاعمال قوله عليه ما قلته اي من قوله وعلي
هذا فقد زاد على المسائل الثلاثة من كل ما هو نقل الحق
وحسينه فلا يرد ان القائل العلامة انك لا توفى ما
ولو استغاث بغيره جاز ان هذا على خلاف ما يناد
من قول الشرح واما استعانة عليه الصلاة والسلام
بالحق فليست تعليم الجواز كما لا يخفى ما مل وعنده
راسه اللهم اظلم تحت عرشك ان وفي بغير العبادات
اللهم اظلم تحت ظلك يوم لا ظل الا ظلك فتعبر
وزاد في المسنة وعبارتها مع شرحها الكبير المحلي وانما
بعد فراغه من الوصو سجدا لله والهم وعبدك سبحانك
في الاصل مصدر اسم منار علما للتبج وهو التبريد وهو
منسوب دائما يفعل لانهم الاضمار وعبدك في موضع الحال

اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالحق فبقا لم
ننفسك من شبحك وعبادتك استهدان لالا اله الا
انت وحيدك حال موكله لما قبلها وكذلك جملة الاشياء
لك استغفر اطلب منك ان تقربني ذنوبي واتوب
اليك وارجع الي طاعتك عن معصيتك كذا رواه
النسائي في عمل اليوم والليلة واستهدان محمد عبدك
ورسولك وفيه معنى ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من توعدا فقال استهدان لالا اله الا الله وحده
للشريك له واستهدان محمد عبده ورسوله فتمت له
ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي
وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المستغفرين وقدر في السنن وابن السني في كتابيهما
عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن ابي موسى الاشعري
قال انبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضو فتوضه
فسمته يدعوي ويقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذنبي
وبارك لي في رزقي فقلت يا بني الله سمعتك تدعوني بك
وكذا قال وهل يركن من شئ شرجم ابن السني به باب ما
يقول بين ظهري وضوئه اما السائر في دخله في باب ما
يقول بعد فراغه من وضوئه وكلاهما محتمل كذا في
الاذكار اهو بلطف قوله واجعلني من عبادك الصا
اي الذين خصصتهم بالامانة الى ذاتك الكريمة
وجعلتهم صالحين لكرامتك لا يقين لمشاهدتك
في حضرة قدسك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق
من التحلية الى التحلية كذا في شرحها وقوله واجعلني

ليني

من الذين لا خوف عليهم اي اذا خاف الناس وقوله
ولا هم يحزنون اي اذا حزبت الناس وهم الذين امنوا
وكانوا يتقون الذين هم اوليا الله كذا في الشرح المذكور
قوله ويقول عقيب كافي المسنة اللهم استغني الخ وعبادتها
مع شرحها ويقول عقيب سرية اللهم استغني سبيلك
وداوين بدوايك واتصيني اي احفظني من الوهل
بنم الواو والها مصدق وهل يكسر لما اذا ضمت والامر
عطف خاص على عام هو بالحرف **قوله** فيشرب منه اولا
فليحرف فيه ان ظاهر كلامهم في هذا المقام الاطلاق
والتعديد بنحو الابر يقبحا لدليل سبحا قلت وهو
ظاهر في غير البحار والانهر كما لا يخفى **قوله** وخبر الحوائ
بي القيام والفقير وعبارته المسنة مع الشرح
الاداب ان يشرب فضل وصية او بعضه قايما او قاتا
عند مستقبل القبلة لئلا في الخلاصة ثم ذكر حكاية
علي الابي قريبا **قوله** افاضت العصور من قوله قايما
عدم الكراهة لا دخوله تحت السحب قلت بلو كذلك
ولكن وقع المنظر عن المقام هذا هو المراد قاتل **قوله** فلا
يفسر اسفل رجليه بيده اليمنى وفيه سكوت عن
اعلاها فلم يعلم حكمه فخره نقلا قاتل **قوله** والصحيح
ما قلنا اي من انه لا يابس به المتوضي والمغتسل
تدبر **قوله** وجعل يتنفس الما بيده تامل استار بالتامل
اي امكان ابد الزق بان يقال هذا لا ينافي ما قبله
لانه كان ياخذ الما عن جسده بيده ويتنفسه
بخلاف ما قبله اوان هذا يحتمل ان يكون منتقم على
ما قبله فيكون منسوخا به اوان فعلة المذكور

لاجل

لاجل التشرع مع قاتل **قوله** الاحاديث وردت فيها عبارة
المسنة وشرحها ههنا ومن الاداب ان يقرأ بعد الغزاة
من الوصو سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا
كذا في توثيق من السلف ودوي في ذلك انار لابي اس
بها في القصايل منها من قرأها في اثر الوصو غفر الله
له ذنوب خمسين سنة الله بالحرف **قوله** لما رواه مسلم
وابوداود وغيرهما انه لما في الصحيحين من حديث
عمران رضي الله عنه انه دعا بوضو فتوضا ثم قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي غزوة
ههنا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
توضا نحو وضو ههنا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث
فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه ولما
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليلا يا بلال حديثين يارحمي عملك
في الاسلام فاني سمعت دف بخليلك بين يدي في
اكنة قال ما علمت عملا راحي عنك من ان لم اتطهر
ظهورا في ساعة من ليل او نهار الا صليت لك ذلك
الظهور ما كتب الي ان اصلي رواه البخاري والذوق بالنا
صورة حركة النعل على الارض كذا في تشرع المسنة الكبير
للحلي رحمه الله **قوله** والوقار عطف تفسير على ما قبله
تدبر **قوله** كما قد ساء عن التمرير اتفاقا لهم امر اض
على الطوطاوي حيث قال ظم ان ذلك المذكور مكره تخريفا
حيث عبر بالهني وفيه نظرا كلامه **قوله** ويحي فيه
في مسنة الكبير واجبه ونص عبارته مع المتن المعاني
الناقصة للوصو كلما خرج من السبيل المراد من

توثيق

المعاني العلة والمراد بما خرج من خروجه لا عينه لان
 عينه ليست بمعنى فلا يكون علة الانتقاض لانا لعل
 عبارة عن معنى يحمل بالمثل لا عن اختيار فينتفي
 به حال الحمل قاله الشيخ حافظ الدين النسفي قال
 الشيخ كمال الدين ابن الهمام الظاهرات الناقض
 هو الجنس الخارج لا خروجه الخرج للجنس عن كونه
 مؤثرا للنقض مع ان الصند هو المؤثر في رفع صفة
 وصفة النجاسة الراقعة للعلامة انما هي قايمة
 بالخارج وغاية الخرج ان يكون علة تحقق صفة
 شرعية اعني صفة النجاسة فانها شرعية وذلك
 لا يضر اذ بعد تحققها عن علمها هي المؤثرة للنقض
 وهو ظاهر الحديث ما الحديث قال ما يخرج من السيلين
 ولم يوجد صرفه عن ظاهره فالناقض الخارج النجس
 والخروج شرط عمل العلة وعلمها نفسها لانه علة
 تحققت الوصف الذي هو النجاسة والالم يحصل لاحد
 طهارة فاضافة النقص الى الخرج اضافة الى علة
 العلة اه وقد حاول رحمه الله التحقيق الا انه في
 كلام الشيخ حافظ الدين ان العين لا تصلح ان تكون
 علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمتكم معناه
 لولا وجود زيد ولان حمل الذوات على المعاني غير صحيح
 وايضا صفة النجاسة التي تحققت في العين بالخروج
 غير مؤثرة في زوال الطهارة الحكمية بوجه اذ تحققت
 لا ينقضي على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في
 ازالتهما لما تحققت مع بقاء في المحل بل الخرج علة لوجود
 صفة النجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة
 الحكمية

لا يبين

الحكمية عن البينة الذي حصل الخرج فيه وهذا ظهر
 ان قوله ان الخرج مخزج النجس عن كونه مؤثرا في
 الخرج عن جميع لانه لم يكن نجسا قبل الخرج علماته
 كالناقض لقوله انه تحقق النجاسة وقوله مع ان
 الصند هو المؤثر ان قلنا ان سلم فالصند هو النجاسة
 الحكمية وهو خروجه تلك العين لا عينها فانها قبله غير
 نجسة ومعها هي نجاسة حقيقية لاحكامية وكلامنا
 في الحكمية على انه في حين المنع بل وجود الصند في المحل مؤثر
 في رفع صفة عنه ان عين الصند مؤثر في رفع الصند
 وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره منوع
 بعدم القطع بان تلك العين لا تصلح للعلية والجاز
 الظاهر غير في كلام الساري سيما في موضع لا يثبت استنباه
 عنه اه ولا يلفظ **ف** فيقال بحسب الشيء قال في القاموس
 نجس كسمع وكرم فتدبر **ف** فهذا صريح في ان المراد بالنقص
 قال شيخنا ولا مانع من انه هناك روايتي عن الامام
 غير رواية زفر المذكورة فتدبر **ف** وفي البحر تحريف ليقع عليه
 الخطاوي فاجتنبه ايا حيث السيد الطحطاوي
 وفي الدراية قول محمد اصم واختاره السرخسي وقال
 اكمل انه الاولي او كلامه فتدبر **ف** حتى يستف
 هو من باب يسمع او ينصر كما في القاموس **ف** ولما
 لم يكن لنا اختلاف سبب ايا ولما عدم ما ذكر لم
 يكن هنا اختلاف في انه تام **ف** وبالدراية القياس
 فانهم اعراض على الخطاوي حيث قال والرواية
 النقل والدراية الادراك بالعقل اه فهو مخالفت
 الثاني فقط كما لا يخفى **ف** اه هو عبارة البرازية

ولا

قال

فأغرم اعراض على الطحاوي حيث قال تفريح من السمع
على النقول المتقدمة ام كلامه **قوله** لا يورى عن اسفقال
وتمايه في الزهر ولم وجهه انه ان كان وصل الى المدة فهو
نجس والم يصل قول طاهر فلا وجه للقول بالتقفيف
فليتأمل **قوله** مقابلته ما في المجتبى عن الحسن انه لا يتفق
اي ذكره في موضع اخر فهو غير ما سبق عنه كما هو ظم **قوله**
وينبغي النقض اي في الحنية والدودة حيث ملأ الغم
تدبر **قوله** والاول جعله علة للتشبيه بما في الميت
فانهم اي وهو قوله كقول عني اخذ وعليه درج العلامة
الطحاوي حيث قال قوله لهجا سنة علة لقوله كفي
المشبه بما في الميت النجس هو مراد المحسن الاعراض
على ما قاله الحلبي كما هو ظم فتدبر **قوله** بالزاي والسين
والصاد كما في شرح المسنة الواو فيها عيني او كما هو ظم
قوله واما ما قيل قول العاقل سيرة عينا لفتي النابلسي
فان له رسالة في الحصة وقد طالعتها بعد الله تعالى
قوله وانتقى التداخل ههنا وحيد في بعض السمع وفي
البعض الآخر لا تنتق والخطب سهل تدبر **قوله** ما ذكره الله
قصته سالية كذا بخطه وصوابه قصته موحية كما هو
ظم قوله بعكس النقيض اي الموافقة وهو يتبدل كل من
طرفي القصصية بنقيض الآخر مع بقا الصديق والكيف
لا عكس النقيض المخالف وهو يتبدل الاول من القصصية
بنقيض الثاني منها ويتبدل الثاني بنقيض الاول مع بقا
الصديق دون الكيف اي الايجاب والسلب ولا العكس
المستوى كما هو ظم شيخنا **قوله** انه في الركوع والسجود
لا يتقضى قول مقتضاه انه يكون ناقضا في غيرهما فتدبر

قوله

قوله ولو في الصلاة ههنا وحيد في السمع وسمع السمع
ولو في غير الصلاة وتقرى المحسن بعينه ان تحت النائية
ان تكون بالصلاة لانها محل الاشتباه ولذا وقع الخلاف
في اشراط البيضة المستنونة واما اشراطها في خبايع
الصلاة فلا تقوم فيه كذا قيل قلت وهو غير سمي
بل قول المحسن رحمه الله ولو في الصلاة بيانه للمزبور
كما هو ظم **قوله** كما في شرح المسنة كما سيظهر اي السمة الصبر
كما استتقت عليه في كلام المحسن قريبا تدبر **قوله** الا
اننا كنا هذا القيس اي المقادير من التقصير وهو قوله
وقيل ان سجد على غير البيضة المستنونة كان حديثا
والا فلا تدبر **قوله** قال ابو يوسف عليه الوضوء وكذا
عن قوله الامام مع ان العمل عليه في جميع العبادات بخنا
قوله قللا في البحر صرح في القنية بانه من خصوصية
صلى الله عليه وسلم وهو ما عليه اجماع الامة
كما يستعمله المحسن قريبا عن العلامة الطحاوي
تدبر **قوله** والجنون ههنا بخطه والذي في السمع وجوه
بالتكثير والخطب سهل **قوله** المصروع اذا افاق في القنوة
الصراع علة لمتنع الاعضاء النفسية عن افعالها منفسا
غير تام وسببه سنة تعرض في بعض بعوبة الدماغ وفي بخاري
ابن عيسى **قوله** للاعضاء من خلط غليظ او عوده فتتمتع
الروح عن السلوك فيها هو **قوله** والجوار كذا في السمع
بالزاي وهو تحريف والاصل الجوار بالال المهملة
تدبر **قوله** رحمه الله تعالى الجاني هو متعلق يستغفر
المقدر لذا قرره شيخنا **قوله** ومقتضى تعريف الضم
اي هذا المقتضى وجيه وان تارة فيه شيخنا **قوله** لانه

الا عصاب المحركة مع

يقال جارية بالغة اى او المراد الشخص ولو لم يقل
ولم يذكر السهو فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
حيث قال قوله سهوا من مدخول المبالغة والنقص
في حال السهو احد قولين وبه جزم الزيلعي اه قلت
واعترض الحنفية غير منجبة على قوله من اجل السهو للشيء
شيئا واحدا الذي جرى عليه الطحاوي فتأمل **قوله**
الات يقال احترق بصنبري عن نفس طهارة الغسل
هذا لا يصح لو كانت الكلام في الطهارة بان قال المم وينقضيها
اعما وجنون وسكران ويكون الحنفية قوله وينقضيها
راجع الي الطهارة اعم من كونها طهارة وضوء او غسل
وليس كذلك فتأمل **قوله** حيث قال الا ان يتعد
مقتضاها انه حكم النسب ليس كذلك قلت وبه
صرح علما وانا اتمهم فوصلوا في السلام بين العمد والسيان
لانه له شبه بالاذكار اذ هو من اسماء الله تعالى
ومن كونه في التشهد فهو من جنس الصلاة وانما لم يحق
بالكلام اذا قصد به الخطأ فاذا اتي به ناسيا اعتبره
بالاذكار وان كانت عملا اعتبره بالكلام عملا بالشبهين
اقاره العلامة الطحاوي في حاشية مراجع الفلاح
اول باب ما يفسد الصلاة وفي الامداد وينقصه
قهرته مصل بان عمدا وسهوا اه قال الطحاوي
عليه وهو احد روايتين وبها جزم الزيلعي لان حالة
الصلاة مذكورة بخلافها في النوم اه فتدبر **قوله** رحمه
الله تعالى ولو جهل امامة او احده عمدا او سواك
قبل العقود قدر التشهد او بعده وقوله عمدا راجع
الي الحدث فقط لان القهرية سبلة للصلاة عمدا او

فانهم

سيانا

سيانا لانها من جنس كلام الناس وقد قال عليه الصلاة
والسلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وقد تقدم عن الامداد في السهو والنسيان اخوه لقنه
لا فرق بينهما على قول فتأمل **قوله** او سلامه عمدا اى
لانه خطاب فيكون خارجا به من الصلاة حيث قصد
قدرا التشهد وقوله قال في الفقه ولو قرأه اذ فراده به
التورك عليه لا الاكس لال كما قد يتوهم وقوله كسلامه
على الاصح فيه انه لا رواية في الفساد في هذه الصورة
لانه قد تمت الصلاة ثم صرحوا به فيما اذا كان قبل الفقه
قدرا التشهد والكلام ليس فيه كما هو ظم فتدبر له **قوله**
وهوذا كراهة لم يسمع فيه انه لم يسمع لا وجه للتقيد
بما ذكرناه لانه لو كان ساهيا لا يختلف الحكم لان المراد
الخطأ على ادا بعض صلاته بلا طهارة فتأمل وارج
لذا قرره شيخنا قلت وفي البحر من الحاشية ومن اقتدى
بامام لا يصح اقتداؤه به ثم فقهه لا يستتقص وضوءه
اتفاقا وكذا من فقهه بعد بطلان الصلاة وكذا اذا
فقهه بعد خروجه كما اذا سلم قبل الامام بعد العقود
ثم فقهه اه ونقله عنه السعودي في حواشي مسكن
تأمل **قوله** فلا يندب مراعاة الخلاف فيه اى لانه فيه
ارتكاب مكروه مذهبه وان كانت الكراهة تنزيهية
واما ما قاله صاحب الامداد في باب صلاة الجنان
من انه يجوز للمصلي عليها ان يقرأ النافذة عليها لان
الاستأصراحا بان مراعاة الخلاف مستحبة وهو فرض
عند الشافعي رحمه الله فلا مانع من قصد القرآنية
بها خروجا من الخلاف فقد اعترضه محشي العلامة

بلغ فتأمل

المدا

الخطاوى بقوله فيه نظر اذا ما ذكره من استحباب
مراعاة الخلاف ليس على اطلاقه بل مقتيد بما لا يتم
يلزم عليه ارتكاب مكره منه هيب فكان الاعتقاد
على ما هو موضح به في كتب المذهب كالخروج والجنس
والولوكية وغيرها من ان قراها بينة القراءة لا يجوز
تعللها بانها تحمل الدعاء دون القراءة وعليه فتكون
مكرهة محرمة فلا تتأذى بها السنية فكيف يطلب
منه تلاوها بقصد القراءة اهو كلامه ودرج عليه
المحترفين في باب الحمازة واعترض على ما قاله
صاحب الامداد فتنبه لذلك والله اعلم **قوله**
وصديقه هو عطف على قوله كما سره على ما وقع
له من نسخ الشئ التي كتب عليها والذي في الشرع
كصديق وما سره بكاف التشبيه فتدبر **قوله** اذا
كان لعلة سواء على الامح والظلمات هذا العيد
راجع الى الاربعة الاخيرة فقط وعن الحسن ان ما
النقطة لا ينقض قال الحلواني وفيه توسعة
لما به جرب او حذري او مجمل بالجمع وهو ما يكون
بين الجلد والحم وفي الجوهرة عن الينايع المسماة
الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي الغريب
هو يفتح النون وكسر النون كلمة الجديك وكسر
النون وسكون النون العارضة التي استلذت وحالت
قشرها والتمريك لغة فيها ذكره العلامة نوح
وفي السيبين ولو كان بعينه رمتا وعشش يسيل منار
الدروع قالوا يومر بالوصو لوقت كل صلاة لا سيما
ان يكون صديقا او قيجا قال العلامة السلي في حاشيته

باب
وصديقه

عليه

عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة واقل
هذا التقليل يقتضي انه امر استحبابه فان الستك
والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض
اذا ليقين لا يزول بالستك والله اعلم نعم اذا علم
انه صديق او قيجا من طريق غلبة الظن باخبار الاطبا
او علامة تقتضي على ظن المبتلي يجب وفي المسئلة
روي عن محمد بن قال الشيخ اذا كان في عية رمد وسيل
الدروع منها اغم بالوصو لوقت كل صلاة لان اخلف
ان يكون ما يسيل منها صديقا او قيجا صاحب عذرا
ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه السلي ثم قال
شارحها ومما يشهد لهذا اي كونه امر استحبابا ما في
شرح الراهدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام في
جامعه ان كاه قيجا فكالمستحاضة والافتكا الضميمة
واما قولهم ما اخرج والنقطة وما السر والندك
والعين والاذن ان كاه لعلة سواء ينبغي ان يحمل
على ما اذا كان الخارج مع العين مستقرا بنسب ذلك
او وفي الفتح عن الجنيس الغريب في العين اذا سال
منه ما ينقض لانه كالجرح وليس بدوم وهو بالمرأى
ودم في الما في وصنبط في الدرع فتسكون
قال وهو عرق في العين يسمى ولا ينقض اهو قلت
وهل يجري في دفع العين الصافي ما جرك في ما النقطة
من الخلف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارفي
بالدسويك عبد القن الكايسي وينبغي ان يحكم
برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من
النقطة في كى المحضة واما ما يخرج منها لا ينقض وان

تجاوز الى محل الحق حكيم التطهير اذا كان ما صافيا اما
غير الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيح او صديد فانه
ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والالم
نقض ما دامت الورقة في موضع الكلى معصية بالعصابة
وان استلقت دما او قيحا مالم يسيل من حول العصابة
او يتخذ منها دم او قيح سائل واما ظهوره من غير تجاوزها
فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض ولو حل العصابة
فأخرج الورقة والخزقة فوجد ما اوقعا لولا الراب
لسال في غالب ظنه انتقض وضوءه في الحال لا قبل
ذلك لكون العصابة انفصلت عن موضعها اما
فيل حلها فالعصابة في موضعها لم تنفصل ولولم
يمكن قطع السيلان حقيقة وحكما كقطعه بالربط
فهو معذور والا لاحتى لو كانت لا يلتصق العذرا لا بالربط
والجسور وجب ذلك نقله السيد لثاني حاشية
المراعي للعلامة الطحاوي وبه يتضح الكلام ويعلم
ما في قول المحقق بعد اقول وقد سئل عن من رمى
دمه اذ قتل بر **قوله** ويشهد له اي لما قاله الكمال
من كونه امراس حجاب وقد علمت العاقل الاصل قبل
هذه وقال شيخنا وعلم ان يكون قصدا لراهبها
ذكر المعارضة لما في محرم فتدبر **قوله** والاذن لعله
اقول ومقتضى ما قدمناه عن العلامة الطحاوي
يعال ان العتيد راجع الي ما عدي ما الجرح والقطعة
وان كان بعيدا فتأمل **قوله** اقول وقد سئل
قد علمت ما فيه تنبيه **قوله** ولذا يفسد الصوم
اي بالخروج لا بالدخول كالا يخفى **قوله** قلت لكن لو
ادخلها

المراعي

بيان
آية

ادخلها عند الاستنجاء ينتقض وضوءه ايضا اذ اي عليه
يحل كلام الشرح تأمل **قوله** ولا وضوء في مالم يسيل
اي حيث لم يكن بولا كما هو ظن تأمل **قوله** لو قوع
اختلاف في تفسير آية كما مر اي فا ورثه فلا
يكفي لهذا هو المراد بتدبر قوله فان كان يعتاد الجسد
فهو آلات محدثة اقول الظاهر ان هذا ليس بعقيد
كما يوحد من التقليل فخره **قوله** رحمه الله تعالى
وقلا هم عدم شرطية غسل فيه واقفه في المسئلة
اقول لم يظهر لي فائدة التقيد بما ذكر فان بقية
الاعضاء كذلك فتدبر **قوله** ولكن عليه الحاجة
الي زيادة كل من حينئذ للتأكيد تدبر **قوله**
رحمه الله تعالى وحينئذ فالراس واليد والرجل
خارجة لغة اقول في خروج اليد بنظر طمقات
التقير بالمشك يتضح بدخولها فتدبر له
رحمه الله تعالى لانه منتهى فنكون مستحبا اي
لانه من الوسائل فلا يرد انه سيايت ان مكمل
الغرض واجب ومكمله تنبئة ومكملها مستحب
قات ذاك في المقاصد فتأمل منصفنا كذا
قرره شيخنا **قوله** اقول وهو ما حوذه من قول العتق
ولا يجب ادخالها الا اصبع في قتلها وبه يعني اه
فاوهم قصد به الاعتراض على العلامة الطحاوي
حيث كتب على قوله ولا تدخل اصبعها في قتلها
اي الداخل من ذلك لانه ربما حصلت
الستره وانزلت فتستأنت الغسل وهذا
ما يقيد ظاهر عبارة الشرح وهي عبارة البريبي

الناسي م

لا يشبهه م
يد

وي

وفي المندية ولا يدخل المرأة أصبها في فرجها عند
 القسول وهو المختار كذا في التثنية إذا
 علمت ذلك فما نقله الحلبي عن الشربلا لم
 من أن المراد نفي وجوب الأذ قال لا يسلم إلا
 إذا كانت من أهل المذهب ولم يذكر هذا
 المعنى فيما اطلعت عليه حينئذ من البحر والنهر
 والمندية والزايي والسلي وغيرهما انتهى
 كلامه **قوله** وهو بعيد تامل قال سيجتا تامل
 فوجدناه غير بعيد لآتي في النطاق فيعيد
 ذلك الوجوب ولا يعد فيه فتدبره **قوله** فلا بد
 من امرأته أي باصميه ولا بد من هذا العيد ولا
 نافي قول الشرح مع المتن ولا يدخل ادخله ولو
 باصميه ولا يشكك بحسب وعموه أي فتأمل
 فانه نفيس **قوله** القلعة والقلعة قال في
 المصباح والقلعة بالضم هي الغزلة والقلعة
 وتلفظ قلعة من باب تقي إذا لم يحتمل فهو غلف
 والآن غلفا من باب احرامه باعظم فتدبر **قوله**
 وفي يحصل التوفيق بينه القليل أي في الوجوب
 وعدمه هذا هو الظاهر سيجتا تامل **قوله**
 حديث خذ بعة أي لما يحدث به عن خذ بعة
 فانه كان أي والاولي لا شرح بعة فامة كانت
 أي تامل **قوله** الثاني التمسيل المذكور أي التي
 ذكره المتن وإفادة الشئ تدبر **قوله** فتأمل مطلقا
 معناه سوا كانت منقول أو لا أقول فيه أم
 الكلام في المنقول فان قوله الشئ ولو لم يترك

يقضي بنفي الظاهر لا هذا
 معنى النطاق ص

والجمع غلف ص

أو

أي راجع إليها في المتن فالحق ما ذكره العلامة الطحاوي
قوله وإذا ثبتت سورة لم تغسل أي وأما إذا
 غسلت وتغتفت فلا يجب كما هو ظم وقد شاه فيها
 سبق فتدبر **قوله** فلا يمكنها شرعا فإنهم فيه
 رد لما قاله الطحاوي من قوله أي ولا يلحقه نقص
 به ولا بد من هذه الزيادة والأفامكان الحلق
 مات في النساء غير أنه **قوله** هو كلامه **قوله**
 رحمه الله تعالى وقيل لغيره فانه ان التقير
 بالقبول ليس كما ينبغي لآتي هذا هو الصحيح تامل
قوله فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تامل يسير
 أي ما تقدم من الشيخ انما قيل من الخلاف التي
 ذكره فتدبر **قوله** ولا يحق أن هذا الصحيح لا يسير
 ما قيله فانهم اعترضوا على ما قاله الطحاوي حيث
 لم أن هذا قول غير الأول وقال تقدم في رسم
 المفتي أن ما به العنقوي مقدم على الأصح وغيره
 كلامه **قوله** أي بعد الامران كما قدمناه عن سر
 الحنية قلت وقد سألنا المراد بالاصح والا
 نافي ما هنا فتدبر **قوله** فان البيع له وهو المعز
 عن الما قد وجد فانهم مراده الاعتراض على
 ما كتبه العلامة على قوله ان يتم حيث قال هذا
 استظهار وهو خلاف ما يظهر من قوله لو خرم فانه
 يقتضيه عدم التيمم **قوله** كلامه **قوله** والظن ان
 الانتقال غير قيد بل الجرك كاف فيه ان
 انتقال الاعضاء بوجوده في مكان فانه من كلامه
 ان المراد بالانتقال الانتقال بالقدم فتأمل

الاصح
 وحده

بيانه ينشأ من صيغتي

في

قوله بلا مكنث اي قد مر الترتيب شيئا **قوله** وقد صرح
 في الدرر بانه لو لم يصب لم يكن النفس مسنونا اقول
 المراد يقول لو لم يصب الصب او ما يقوم مقامه
 من التحريك او المثلث وهو قول ابي يوسف فانه
 هو المشرط لذلك كما ياتي فتدبر **قوله** فادامت
 رجلاه في الماء لا يحكم احد قال استعنا هذا ظم لو وقف
 فيه اما لو وقف في محل ناسف وصيه فحكم عليه
 بانه مستعمل قبل الانقصال ولكن يلزم عليه
 انه لو كان متمكنا من الوقوف ولم يصب الماء وسط
 القدم باول الملاقاة يجب عليه غسله بغيره وعن
 ان يقال الما سريج التداخل فلا يمكن ذلك فتأمل
قوله فيهم يتاوه على كل من هاتين الروايتين فاقم
 اعتراض على الطحاوي حيث قال فتعوله على ما
 اورد من رواية التقي ثم قاله وقابضة اخلا
 الروايتين انه لو غطى الخبي او غسل يديه هل
 يحل له قراءة القران ومس المصحف فعلى رواية التقي
 يحل له والجنابة عنه وعلى رواية عدم التقي
 لا يحل لعدم الزوال الآت وقد صحت هذه الرواية
 وانفقوا على الغرض سقط بالعمل المتقدم
 ولكن هل زالت الجنابة عنهما او هو موقوف
 على غسل الباقي الروايات افاده في البحر او كلامه
قوله والظاهر ان عدم استحبابه لو بين احد
 قال شيئا هذا الظم عنه غير ظم عننا كما لا يخفى
قوله قائل **قوله** والفتنات سننات عامت
 الصحيح سراج قدما مقابله عن شرح الحنية فتذكر
 قوله

لا بد من ان يفرق بين قولنا قوله
 ينبغي ان يفرق بين قولنا قوله
 كما هو احد سننات عامت
 لظن ذلك لكنه بعيد من سياق الكلام

قوله خلافا لما بينه كلام المتة وكذا كلام الشرح اية
 وهو ظم لا اعتبار عليه تدبر **قوله** اورد ها البخاري
 في صحيحه او فاقهم اعتراض على العلامة الطحاوي
 حيث قال **قوله** والاحاديث باجر اي وظم الاحاديث
 والجنس قال في البحر وظاهر حديث بموتة
 المتقدم وليس هناك الاحديث بموتة او كلامه
قوله لانه يتهم منه ان اعطى الوضوء ليست كمنه
 واحد فاقهم اعتراض على الطحاوي حيث قال
 قوله لما مر على لقوله مع وكات الخ وتقدم على
 قوله لا في الوضوء او كلامه **قوله** قال صاحب الزهر
 نفسه اني لم ارم عرج عليه فاقهم اعتراض على
 العلامة الطحاوي حيث قال الدفق دقة المامن راس
 الذكر وفرج المرأة وليس المراد به اتصاله من الخ
 لان المصنف ذكر هذا بقوله متفصل عن مرقم امر
 كلامه فتأمل **قوله** اي تغليب الرجل لا فضلية
 على ما المرأه اقول هذا غالب لا يطرد والادري
 الزهر لا يكره عمر تامل **قوله** والغصير للنفق بالمعنى
 الذي ذكرناه فاقهم اعتراض على الطحاوي حيث قال
 قال قوله لانه ليس بشرط اي الرفع يعني الاتفا
 عن راس القبل بشهوة ليس بشرط عندهما من فيه
 به فتدبرهم للاطلاق او كلامه تدبر **قوله** في شرح
 الحنية الحنفية الكمره قصده بهذا دفع ما قد يتوهم
 من انه النائية في كلامه يتبع اقتدى داجلة تحت
 المنع وهي تحركة راس الذكر كما في القاموس **قوله** وهو
 الايلاح او الاحتلام درر اي ايلاح حشفة ادي او

المقتر

اختلاف مع رؤية بطل شيئا **قوله** لكن منبسطه اليه اسماء
 باليا اي منبسط لخط النوم بالنوم باليا فيصير
 بالنوم والتعبير باليوم التفتاني والمراد تحوّل
 البقطة من مكان في النهار وفي الليل كما هو قوله
 هل ينطاط الحكم باليا في منها قلت ولو قال قائل
 به اذا كانت الموجود هو الغالب لكأن له وجه لانت
 للذكر حكم بدليل عدم استثنائهم له من القاعدة
 المذكورة بخلاف ما اذا كانت التأهيد هو الأكثر فحرره
 تدبر **قوله** لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين
 شعيرتين الاربع اثم قال في القاموس الاربع هي يداها
 ورجلاها وأرجلاها وسفرتها فرجها كذا في اللسان
 عن تقييد الحشفة في فرجها هو بلفظه **قوله** وسفر
 اجواب ههنا لك حاشية ان معاملته بالاضواء
 حوط ليس دائما بل قد يكون مستحييا في مواضع منها
 ههنا ووجهه ان اشكاله اورة شبهة وهي لانه
 السات يتقن كالطهارة ههنا بخلاف نحو توريته
 لان شرطه تحقق سميته فيعامل فيه بالاهتمام
 تحقق ما يشيئ له الان يقع بدله عليه ما في عبارة البيان
 اذا وقف في صف النساء احب الي ان يقيد الصلوة
 كذا قال محمد في الاصل لان المستقط وهو الاداء
 معلوم والمفسد وهو المحاذاة وهووم وان قام في
 صف الرجل يبيد من عن يمينه ويساره وخلفه
 استحياء بالتوهم المحاذاة هو من هاهنا شحنة
 المحسني رحمه الله **قوله** اي الحشفة واحد السيلين

قافهم

الدر

قافهم رد لما في الطحاوي ونصه وقوله بمقتضى
 جعل الجرح قسما والموت فيه قسما اخر فتنى نظرا
 لذلك وهذا يعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسيلين
 الحشر والعرج والافسار القاطن من ما في كلام الحلبي
 والمراد بالسيلين الذكر والعرج والافسار
 القاطن من الحشر بمقتضى فالاولى في التعديرات
 بقوله لانه الكلا تم في حشفة وفرج محققين اها بلفظ
قوله لانه لم يظهر فيها هذا السبب اي الذي هو قوله
 ان النوم مظنة انه شحنة **قوله** الا ان في مفهوم
 المستنفذ تفصيلا انه اي يذكره الش وهو من كلام
 العلامة الطحاوي وعرضنا به على ما قاله الحلبي
 وبتبعه المحم عليه فتدبر **قوله** ولا يلزم ان يكون
 ما سببته عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كالايجتي
 قافهم اعراض على الحلبي المدعي لما ذكره واصلة
 للعلامة الطحاوي وغيارته وقد افتصر المص
 من هذه الصور على ما يحسب ما اتفقت اذ لا يلزم
 بيان جميع الجزئيات لا سيما اذا كانت نادرة
 الوجود اهو كلامه تدبر **قوله** او مذي يتقضي
 انه انما علم انه مذي ولم تذكر احتلا ما يجب
 الغسل اثم اي مع قطع النظر عما احابه به الشايع عن
 المص بقوله الا اذا علم انه اثم قوله فليس فيه مخالفة
 لما تقدم قافهم اعراض على الحلبي المدعي لذلك فتدبر
قوله فيقال انها للمحال اي وان زائدة فان قلت
 قوله المحم يجب الغسل يتقضي انها تحتاج لجواب
 مع انها لا تحتاج له قلت هو حل معني لاجل اعراب

بلغ مقابله

ولذلك ذكر لفظة ان كما هو ظم **تدبر قول** وان كانوا است
 الماهرين فانهم اعترضوا على العلامة الحلي **تدبر قول**
 واستظهر في القصة اجمع بين العقولين اي فيكون القول
 الاول مقبولا للثاني **تدبر قول** وقال بعضهم يجب لانه
 يسمى سو كما هذا مقابل لما في المتن من التفصيل
 ونقل الخطاطون عن الشيخ انه لا وجه للتدبر قوله
 ببيان من استاد الحكم وهو هنا الفرصة فيه انت
 الحكم في الحقيقة هو خطاب الله تعالى والفرصة
 ان لا عينه ولكن الجواب بان مراد من الحكم المحكوم
 به وهو الفرصة كما احياء المحقق عن نظيره في الواقع
 متعمدة فيما ياتي على انهم كثيرا ما يتساهلون
 في مثل هذا القول ثم اوجوب الحد الاحكام الخمسة
 فتأمل **قوله** وحاصنت فانتمسكت اي بعد انقطاع
 الحيض **قوله** اذا اجتنبت المرأة ثم ادركها الحيض
 فان شات اغتسلت ولو شات اخرت حيث
 تظهر وكذا الحائض اذا احلكت او جوفعت فهي
 باختيار واجنب اذا اخرت الاغتسال الى وقت
 الصلاة لا ياتى ولا يابس الحجب ان يتام ويباد
 اهله قل ان اغتسل او يتوضأ كذا في شرح
 المسئلة **قوله** الحلي رحمه الله تعالى **قوله** قال وهو
 مقبول يجب قبول قلت اليك في القول غير مقبول
قوله قد شبه في الامداد اي هنا على انه يجب
 من سائر المسئلة فانهم اعترضوا على العلامة
 الخطاطون حيث قال قوله على المختار عا له من
 جهة الترجيح في القيل مادكر نوح افندي ونصه

قال

قال في التخصيص رجل ادخل اصغيه في دبره وهو
 صائم اختلفوا في وجوب الغسل والغتصا والمختار
 انه لا يجب الغسل ولا الغتصا لانه لا يصح ليس
 الة الجماع فصار بمنزلة الحشفة وقد بالكسر
 لان المختار وجوب الغسل في القيل اذا قصه
 الاستمتاع لانه الشهوة فيه غالبة فنقام السبب
 مقام المسبب دونه الذي لعدمها هو فقد اختلف
 الترجيح في القيل ابو السعود اه كلامه وانت على
 علم ان كلام التخصيص في خصوص الذكر وقد قال
 فيه المختار انه لا يجب الغسل ولا الغتصا والله
 بما علمته فيعبدان المختار في القيل عكسه لانه
 يغاهم الكتب معتبرة عندنا وحس قول نوح افندي
 وقيد بالذكر اي بانه للمتهم لا يجب منه ويبره
 ان من عكاده في البحث ان يقول اقول وامر عليه
 السيد السعدي في شرحه على الامداد ونقله عنه
 السيد الخطاطون وامر عليه كما انه نقله هنا في
 حاشيته ولا شك في ان التمسك في الغتصا
 فقد اختلف المراجع بالتسبب لادخال الاصبع في
 قيل المرأة واما قول شيخ المسئلة والاولى اياك في
 القيل ان ليس نصا في كونه جكنا لاحتمال انه
 اختيار منه للمقول الثاني لظهور علمته فليتام قوله
 وكان الشارع قاس الصغيرة اي حيث قال ولا
 ينتقض الوضوء تأمل **قوله** اقول قد يقال ان مقارنة
 في الدليل لا في المدعي وقوله لا غير لما اي لا
 ساقطة الاعتبار بمعنى انه لا يجب غسلها ولا غيره

لا يجب

وليس قصده انه لا يحكم عليه بتجاسد ولا بظهاره حتى
يكون متازعا له في الدليل كما يعلم من قوله ثم افاده
شكنا **قوله** لكن علق في البحر انه استدرأك على الفضة
وعلى دعوى الاجماع لا على الاول فقط كما يدل عليه
قوله قلت لكن **قوله** قال السارح في الخرائص
اي سارحنا كما هو ظم قوله قلت لكن هذا ظم فيما
عدا غسل الميت فتأمل قلت تأملناه فوجدناه مستظا
لموافقة الصواب ويدل عليه قول السارح اجماعا
فتدبر **قوله** فيسيل عليه الماء على وجه الاولوية
لا الوجوب كما سيأتي التصرح به متنا في الجناين
وعن هذا قال الشئ المسلم فتدبر قوله وقيل بغسل شيابه
الذي في مراقب الغلالة وقيل يجعل في قميص لا ينجس
الماء اليه اهـ والظن انه المراد من القيل المذكور وهذا
لو كان مراعاة بانه بلغ حد الشهوة والا فهو كغيره فيغسله
الرجال والنساء كما ياتي في الشرح تدبر **قوله** اي انقطاع
الحايض والتفاسد اي بعد انقطاعهما للمعادة واما
قيلها في حايض ونفسا حكما تدبر **قوله** والوقت ان
صحة الجنابة اخذ قال في المحيط لان صفة الجنابة
مستدامة واستدامتها بعد السلام كما يشاهد اولها
قلنا انه لو انقطع دم الحايض قبل ان تسلم ثم اسلمت
لا يلزمها الغسل لانه لا استدامة لا نقطاعه حتى
يجعل دوامه كاستدامه فلم يوجب سب وجوب الغسل
في جوعنا بعد الاسلام لاحقية ولا حكما فلا يلزم منها
الغسل اهـ وليقتض **قوله** وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب
عليه اي لانه انما تكليف بخلاف الحيف للاستدامة

بعد

بعد تزوله الى المدة المقدرة شرعا تدبر **قوله** والجواب عما
يخالفنا في البحر وغيره اي مبسوطه بينهما تدبر **قوله** ولا
يضر تخلل الحديث بينه وبين الغسل كذا في بعض
النسخ وفي البعض الآخر وبين الصلابة وهي الصواب
قوله وهي الى طلوع الشمس تنافي النسخ والاولى
وهي عقيب طلوع الشمس تدبر **قوله** كافي المحبوت وا
لمعنى عليه فلا تكرر فافهم اعتراض على العلامة العطار
حيث قال انه تكرر مع مطلب قريب وقد تقدم ما فيه
اهـ كلامه **قوله** وما يحسن نقله الربيعي عن جامع الفصول
قلنا جزم به الشئ فانهم اعترض على العطار حيث قال
فأذكره الشئ حيث لصاحب البحر وفيه نظر لانه
قد يكون ثمن ما الاعتساف في المنزل اقل بكلفة من
اجرة الحمام فلا يظهر هذا المقترح اهـ كلامه **قوله** فيقول
الشئ او السنام عطف الخاص على العام قال شيخنا
هو غير لازم فتأمل **قوله** الا اذا قصد الخلفاء في شئ
الحاشية والذي في شئ الشئ اذا قرأ المصلي او
فتدبر **قوله** وبه علم انه لا يجوز مس القران المشوه تلاوة
وذلك كافي قوله تعالى الشئ والسيخه اذا زينا
فا جلدوا بها البينة والناسخ **قوله** تعالى الزانية
والزاني فا جلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فتدبر
قوله ونحوها فما شئ تلاوة وحكمه معا فانهم اعترضوا
على العلامة العطار حيث كتب على قول الشئ
المذكور اي قرآن غير مشوه لفظه اما المشوه فذكره
الربيعي بقوله سئل هل يجوز في المشوه ان يمسسه
المحدث او يتلوه الجنب اجاب فيه بمررد والاشيه

جوازها فيما نسخ تلاوته واقر حكمه لانه ليس بقرآن
اجماعا كذا في شرح مختصر اصول ابن الحاجب للعقد
واذا كانت هذا فيما اقر حكمه فن باب اولي فيما نسخا
بما اوكلاه **قوله** من اطلاق اسم الكل على الجزاء قال
شيئا لا يحلوا هذا عن نظر فيما بعده اولي منه ولعل
وجهه خروج من الكل تأمل **قوله** ويظهر ان يحل هذا
ما جرى في قراءة مادونة اية من الخلافة ان فانت قلت
دليل هذا قطعي وهو قوله تعالى لا يمسه الا المؤمنون
والبحث المذكور مما لا ينبغي بخلاف القراءة فانها
ثابتة بالحديث الصحيح المشهور قلت الية ليست
قطعية لانهم قد اختلفوا في رجوع الصبر فقل انه
راجع الي اللوح المحفوظ ثبت بهذا صحة البحث
المذكور فليتا مل **قوله** اما ما علم انه مبطل لو كتب
وحرر يجوز مسسه وكذا لو وضع يده عليه فقط وقد
يقال بغير مسسه والحالة هذه لانه ذكر فيه مقصود
استقلال لا سيما في اعتقاد الواضع له فيكون مثالا
التفسير مع القرآن علي ما استظهره المحقق فيما ياتي وعليه
فالبحث ما قاله العيني في شرح المجمع ولكن ان يفرق بينهما
بان هذا موضوع باعتقاد فاسد فلا يعتبر بخلاف
التفسير مع القرآن فانه موضوع باعتقاد صحيح فليتا مل
قوله لانه ابياه هو بضم الهمزة مع فتح الباء وباء مستددة
قال في الباشرف وفي صلاة القنينة روي ان ابي ابن
كعب كتب في مصحفه مائة وست عشرة سورة فزاد
فيه سورتين دعا الوتر لانه سمع النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأهما في دعا الوتر فقلن انهما من القرأتين

ثم

ثم رجع الى الامام المجمع عليه لعله ان ذلك كان ومما
منه والقرآن ما تضمنه الامام وهو مصحف عثمان
ان عثمان رضي الله عنه باجماع الصحابة اوفتد
قوله فتلخص في المسائل ثلاثة اقوال اي قول
بالمرأهة مطلقا وقول بعدمها مطلقا والثالث
ما في السراج عن الايعناع واما قوله الا ان يقال
فان بحث لا قول لما يع كما لا يخفى **قوله** وذكره فيه نحو
استقلال لا سيما ونظر هل يقال فيما زيد في التواتر
وعبرها كذا لك اولها كذا قد مشاه فتذكر **قوله** وهذا
التفصيل ربما يسير اليه ما ذكرناه عن الهراي من
قوله ومن ثنا لها نظر الي ان الاكثر ليس كذلك
واما قوله الا ان يقال ان فلا اسارة فيه كما هو
قلم لمن تدبر **قوله** لان الاول كات علي كراهة من التفسير
اي واستدل عليه بقوله وقد جوز اصحابنا من
كتب التفسير للمحدث **قوله** وهذا علي تنقييد
المرأهة فانهم اي بقوله ولو قيل به ان واردة بهذا
الاعتراض علي العلامة الطحطاوي حيث قال قوله
قلنا كنهه بخالفه ان لا حاجة اليه لوهم الخالفه
من الاستدراك الاول اوقلت وهو الظم اذ لا
معنى للاستدراك الا بخلافه لما قبله فلم يعد
الاستدراك الثاني شيئا لان كونه بحثا ونحو الفا
لما قبله معلوم من قوله بكن ان ومن قوله ولو قيل
به الغتار للغالب ان فتا مل متصفا **قوله** بل قد
السايف يعني اذا صار كمال لا يوافق كذا
مراده فتدبر **قوله** الى ما كوله هذا غير بعيد بل كل مكان

فيه حياة الانفس كذلك كما يوجد من العقل بعد
 فتدبر **قوله** كما نقل عن المصباح وعبارته هذا الكاغذ
 مروق ينفع العيني وبما لئال المهمة وبما قيل بالذال
 المجهلة وهو عربيا **قوله** بالحرف **قوله** رحمه الله تعالى
 فيجوز نحوه ليلف ان الاول حذف الغام فيجوز
 كما هو ظم قوله لكن الدول احسن واوسع وهوان
 الكراهة في الحروف المركبة لا المفردة هذا مراده تامل
قوله رحمه الله تعالى وعنه عليه الصلاة والسلام
 القرآن احب الي الله ان هذا من الحق كالاستدراك
 على ما شمله قوله وهو بعض الكتابة ان كانت ظاهرا
 ولو كانت ذلك البعض فانه فرغ ذلك بقوله وعنه
 عليه الصلاة والسلام ان فتا مل **قوله** اقول في فتح
 القدر ويذكر كتابة القرآن ان ظاهرا ان هذا جواب
 عما قاله السمع مع ان كلام الشئ في خصوص استعمالها
 كتب على المراجع وغيرها من انه هل يكون حكا كالباط
 اولاً لان قوله وهل ما يكتب ان مستنداً وحرفاً مستنداً
 قوله ما والخبر قوله كذا اي هل هو في حكم البساط اولاً
 غير قائل منصفاً والله اعلم واستغفره واتوب اليه
باب المساء **قوله** شروح في بيات ما
 تحصل به الطهارة السابقة بيارها ومن ثم قيل
 في كلام اكثر الاحسن ويتطهر يد ويتوضأ افاده في
 النهر **قوله** هو جمع كثر وعليه فمفعول مياها تدبر **قوله** ومن
 الثاني الجواز مطلقاً قد تقدم اول الكتاب ان هذا
 من ههيه ولكن ما ههيه هو الصواب كما تقدم التنبيه
 عليه فلا نقول **قوله** فيفيد ان المراد انزل من السما

كل

كل ما اذ وعليه فالقسيم باعتبار ما يشاهد وفي
 الكشاف المراد بالترادف من السما المطر وقيل كل
 ما في الارض فهو من السما يتربك منها الى الصخرة
 ثم تقيسها الله تعالى افاده في النهر **قوله** ان قصد تشبيه
 قد تقدم قريباً ان هذا القيد انما في تدبر **قوله** انما
 ان لا يجوز بما الملح وهو ما اخذ من البحر وتفسير نوع
 تفسير فلا يجوز رفع الحدة بتسميه به سواء انفق
 ملها سم ذات اولاً هذا هو المراد كما هو ظم **قوله**
 ليشمل الرياس اي ورق الرياس فهو على حذف
 مضاف لان نفس الرياس له ساق كما لا يخفى تدبر
قوله وصدر به في الكافي وذكر الاول بقيل عبارة
 النهر هكذا وبه جزم قاضي خات وصوبه في الكافي
 بعد ذكر الاول بقيل لانه كل استراجه وقال الحكي
 انه الاوجه **قوله** بالحرف تدبر **قوله** وفي الحلية استه
 الاوجه الصريح راجع الى عدم رفع الحدة بتسميه
 كما يعلم من عبارة الحلية والخطب سهل تدبر **قوله** ونقل
 يعني المشيدين عن كتب الطب ان البطيخ الأخضر
 يقال له الخبز والدايوغة قال شيخنا وهو كذلك
 في لغة اهل ابحار الان قلت والاول لغة اهل الشام
 فانهم يسمونه الخبز فتدبر **قوله** اقول لكن يرد عليه ما قدما
 عن الفتح اي من قوله قريباً واقاد في الفتح ان المناسب
 ان فتدبر **قوله** والمشا ههيه الذي مما كفته الياني
 الراجحة قلت هذا في غير الذين التي يوضع في القصر
 وبيات منها كما هو مستألف في مصرات فانه لا راحة
 له فتدبر **قوله** من لسان التوراسم لبعض النبات

له

ومثله غيره من النباتات كلسان العصفور كالا
يحتوي **قوله** وكا لطم نقط في البطيخ فافهم اعتراض
على العلامة الخطاوي حيث كتب على قول الشيخ
كلين ما نصه فانه موافقة في عدم الراجعة ومباين
في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور احدا الوصفين
والصحيح في قوله فباحذها الامرجع له انه قد بر
قوله وقد استدل في البحر بعبارة لا تدل له اي كما
ان ما ذكر لا يدل له فانه في الملقى وهو لا نزاع فيه
شيئا **قوله** اي بين الملقى والملقى حيث قال اي
العلامة الشريفي لا يوافقا للعلامة عبد الله في
الرد على شيخه العلامة قاسم وبهذا ظهر قوله
بعد ورد ذلك في البحر بانه لا معنى للفرق الا
فالعلامة الشريفي لا يتاخر عن صاحبه البحر ولم
يكن في زمته فكيف يرد المتقدم على المتأخر الذي لم
يبت شيئا ولم يوجد في زمته فرد صاحب البحر على
مفاهمة العلامة عبد البراني الشحنة شايخ الو
فبانية فتأمل **قوله** واجاب عما استدل به ابي
الشحنة بانه مبني على القول الضعيف بخماسة
الما المستدل قلت ولم يجاب عما نقله ابن الشحنة
عن البديع من قول محمد المذكور واجاب عنه شيخنا
بانه رواية عنه وليس هو من ههنا له فتأمل **قوله**
والثاني في الافعال فافهم مراده بالاعتراض
على العلامة الخطاوي حيث نشر الجواز ههنا
بالحل ونصه الجواز بطلت قارة بمعنى الحل
وتارة لمعني الصحة وهي لازمة للاول من غير

عكس

عكس والثالب ارادة الاول في الافعال والثاني في
الافعال والمراد ههنا الاول ومن قال بعموم المشترك
استعمل الجواز ههنا بالمعنيين مجازا فتأمل **قوله**
وقوله الكثير فاعل بخمس اي القدر في كلام الحق
بعد الدواعي لفظه بتغير المعنى والكثير بتغير
احدا وصافه ومن قال فيه نظرات الش قدده
بقوله الماء القليل لم يفهم المقام والسلام تأمل
قوله فاعترضوا علي ما راوا فافهم اعتراض علي
ما نقله العلامة الخطاوي عن الحلبي ونصه
قوله بخمس الكثير فاد بذلك ان بخمس فصل
مضارع والكثير فاعل وجم فقوله بتغير يتعلق
ببخمس وهذا غير صواب لما علمت من تعلقه
ببخمس الاول وفيه ايضا حذف الفاعل من غير
ما يدل عليه وايضا لم يعلم اطار هو او بخمس الاول
ان يقرأ والجواز متعلقا بتغير ويدل عليه حل المم
حيث قال في حل منته اي وان كانت كثيرا وجاريا
ببخمس بتغير احدا وصافه من طم اوله اورد بخمس
نقد افاد يتعلق بخمس بقوله تغير فلو صرح **قوله** بما
يتعلق الاول وقال وبخمس الكثير بتغير احدا وصافه
ببخمس لسم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل
مسكوتا عنه انظر الحلبي انه بلغظم **قوله** وهو
حطفت على قول وبخمس لا علي الوجه ذلك ان
قوله بطول مكث متعلق بقوله بتغير تغير قبل وكون
الباقية متعلقة بقوله بخمس فتأمل بخمس في
اكتفاء هو مودة الجوز توصل اليه الفصل بولم

لا قول المضيق بنجره بالباء الموحدة
ويكون الجواز صحيح

البا فتوجب قوله لو تغير معمول لا ينجس المذكور لزوم عظم
على معموله وهو موت الجرحى فيلزم تسلط البا عليه
ولا تدخل البا على غير الاسماء اللهم الا ان يدعى عظم
على البا ونحوها اه ما في هاتين شيخة الخ
قوله لا يتصورنا به اي اذا غلب على ظنه انه قد مر بها
منها كما يعلم مما بعده تأمل **قوله** اقول توهم ذلك
ان الجرحى الذي لا يتجرأ قال في الماش هو جرحه وذو
لا يقبل الا تقسيم اصلا لا يحسب الخبايع ولا يحسب
الوهم او الغرض العقلي تتألف الاجسام من افراد
ما نعتهم بعضها الي بعض تفرقات السيداه
قوله في الماء الجاري فافهم اعتراض علي العلامة الحلي
الحاكم بعدم صحة هذا التفرغ والعلامة الطحاوي
اعترض عنه ولم يذكره تبيين **قوله** وتماه في شرح المني
وعبارة بعد ما ذكره المحشي قال قاض خان لانه اذا
كان بين الكائنين مسافة فالما الذي استعمله الاول
يرد عليه ما جاز قيل اجتماعه في الكائنين
فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالما
الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه ما جاز يجتمع
في الكائنين ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك
اه وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على جملة الماء
المستعمل وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى
اه بلغظم **قوله** لطهارة الماء بالفصل قول سيأتي
بوضعه هذا قبل فصل الاستحسان تبيين وهو غير
مناسب هنا لان الامر يظهر في العمى لا في الحدث
فاقم اعتراض علي العلامة الحلي حيث اقتصر على

الكسر

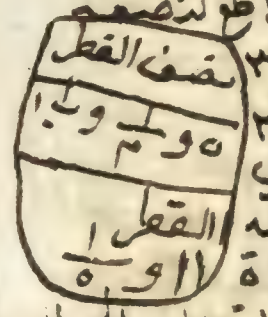
الكسر وفيه ان هذا وارد على الفتح ايضا لانه مصدر للمرة
اي الدفعة ولا معنى لظهور الاثر في الدفعة من الدقات
بل في الماء الدفيع والحاصل ان الفتوح مصدر للمرة
والكسر للمني فاحفظه وفي بعض نسخ الشرح
اسفله بدل قوله في الجريرة والخطب سهل فلي تأمل
قوله ولا ينبغي ان الضرورة داعية الي العقوبة فيه
انه لا ضرورة في وجوده ساعة ونحوها نعم
الضرورة داعية الي العقوبة اي في القسطل
واسفل الخوض ونحوها افاده شتخا قلت وهو
حسن فلي تأمل **قوله** وفي المسئلة افادت المايعة مضمنا
ان هذا مجرد فائدة لا تعلقت له بما قبله تأمل **قوله**
اذا كان يدخل من اعلاها اي ولو كان متداركا بحيث
لا يتغير تدبير **قوله** وظاهر التقليل الاكتفاء بالزوج
ان ففته ان العمل خاص وعمت هذه اي بالتأمل المذكور
تبيين **قوله** صار ما هو صريحا لبا عليه اي فاستهلك
بذلك فتدبر **قوله** وقد ذكر عبارة النصاي في مسألة
الما الجاري ان استدراك على قوله به يعني اي في الماء
الراكذ مع عدم الفرق المذكور وقوله على انه ترقى في
الاعتراض المذكور تبيين **قوله** نعم قال في الخرائي والفتوى
على عدم ان اي قاله الشرح في خراينه ويرد عليه نقل
اختلاصة الاجماع على انه في المراءى ينجس ويحاي بان
المراد به اجماع اهلنا الثلاثة ولذا كان علم الرواية
عن الامام سيقتا تأمل **قوله** لات الدليل انما يستعنى
عند الكثرة عدم التعميم ان اي وهذا هو الداعي
الي العدول عن ظاهر الرواية لانه لا يبعد عنها

كسر

الا لصنع دليل او تعامل الناس كما هو حوايه في كثير من
 المواضع فتدبر **قوله** كما اذا لم يخلص اه فافهم
 اعتراض على العلامة الطحاوي حيث قال قوله
 والا لا ايات لا يغلب على ظنه ذلك بل يغلب الخلو
 او كات الامارات على حد سواء لا يجوز النظر به
 بالحرف فتأمل **قوله** واورد نحو ماية نقل قال
 جميع ما اوردته من القول مردود لانه عدول عن
 ظاهر الرواية عن الامام الاعظم وان جميع
 من جري على اعتبار العشر مخالفت لاصل ابي حنيفة
 فلا يكون جريهم المذكور حجة وان تمسك به صاحب
 النهروان فبطل وبعبارة لانه لا يعدل عن ظاهر الرواية
 الا لصنع دليل او تعامل الناس على خلافه
 كما سبق لك فتدبر **قوله** ولا يخفى ان المتأخرين الذين
 اتفقوا عليه نقل لان ما افتوا به مخالف لاصل ابي حنيفة
 من عدم التقدير بشي ومن القواعد المقررة انه اذا
 اختلف الترجيح والفتوى يرجع لظن الرواية عن
 الامام وظن الرواية التوفيق لراي المبطل فثبت
 بهذا ان الحق مع صاحب البرهان الامام ومن
 تبعهما على ما ذكر حيث لا يصنع في دليله ولا تعامل
 على خلافه فليسا مل قوله فعليتنا اتياء ما رجوه
 قال شيخنا رحمه الله اذا لم يعلم اصل ظن الرواية
 حيث لا يصنع ولا تعامل فتدبر **قوله** واذا رجع
 يكون عشر قافهم اعتراض على العلامة الطحاوي
 حيث اقول له في المربع الا هذا الصحيح من الشارع
 ليس على ما ينبغي لان الصبر الاول يتعين رجوعه
 الى

لا في عشر
 لا قال

الى العشرة فلا يسيب التفصيل فيه بعد ولو
 كصنع النهروان يقول وهذا في المربع اما في المدور
 ان كانت اتياء وفي الخلاصة وصورة الخوض
 الكبير المقيد بعشر في عشرة ان يكون كل جانب
 من جوانب الخوض عشرة وحول الما اربعون ذرا
 ووجه الما مائة ذراع وهذا مقدار الطول والعرض
 اه وبهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وبلو
 سرفق عليه عند الحساب واهل الهندسة فانه
 يقتضي ان المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد
 ظاهر قال عليه السلام انا امة امة لا تكنت
 ولا عتب اي لا يتعلق امر ديننا بحساب الخيوم ونحوها
 فانه بل امر الشريعة فلم يعرفه من اطلع عليه الخاص
 والعام اه كلامه بخروقه قوله وقطر احد عشرة ذراعا
 اذ القطر هو الخط المار على المركز حتى ينتهي الي
 جانبي المحيط ونصفه هذا هو القاطع لنصف
 المساحة هذه الصورة الدور **قوله** نصف القطر
 اه من الماشي **قوله** وكان ينبغي للمسلم
 الاقتصاص عليه فافهم اعتراض على
 العلامة الطحاوي حيث قال قوله
 وربها وحنينا لا حاجة الي زيادة
 بيان ولا حاجة اكتمل وفي نسخة با وولا حاجة لانت علوم الحساب
 والهندسة يقينية لا شك فيها افاده شيخنا
 الجليلي في رسالته المتعلقة بالحياض قال الكمال
 والكل حكما غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه
 من عدم الحكم بتقدير معين وانما احتيج الى هذا



القدر لتبلغ مساحته مائة ذراع بياضه ان يضرب
احد جوانبه في نفسه فقامت بوحدة ثلثه وعشره
فهو مساحته ونحوه في هذه الصورة مائة ذراع
وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع
وهذا تقريبي له من مائة ذراع ووجه ذلك
ان تضرب خمسة عشر وربع في مثله يكون الماحصل
ما بين ثلثين وثلثين وتسعة اجزاء من سبعة عشر جزءا
ذراع وذلك نصف ذراع وسدس ثمن ذراع وعشر
ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا واربعون اجزاء مائة
وسنتي جزء من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن
عشر ذراع فاذا جمعت الثلث والعشر وحيدة مائة
ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ذراعا
اه نوح افنديك اوه كلامه بالحرف **قوله** هذه يلغز
فيها فنقال ما تشاء من جهة القدر بحيثما قد يبر
قوله قالوا ان ما في الخزانة مائة اذ اقول كانه
قوله من قوله كما لتصفية عند بعضهم مع رجوع القدر
لما وهو غير المتعارف من مثل هذا التركيب فقام له
قوله فلو خرج بلادخول كان اذ اقول لا مرسوم
صحيحا للفتيد المذكور بل لو خرج مع الدخول في هذه
الصورة فالحكم كما ذكر كما هو علم فتأمل **قوله** وفي
شيء سئلت عنه اذ اقول راية بعد كتابي لهذا
المحل فمعايشية الاشياء والنظائر في اخر القرن الاول
للعامة القسري التي تلقاها عن شيخه الشيخ
اسماعيل الحائري فمقتد مسنق ما نصه محلة
اذا كانت في الكور ما متجسس فصب عليه ما طار

حتى

حتى جرى المامن الاثيوب بحيث يعد جريانا ولم يتغير
الماتفاته بحكم بطارته كذا في المامش **قوله** ثم صب
فيه مائتة كذا فيده بعضهم وبعضهم اطلقه
فتعمل ما اذا كانت الماقدرة اولا والظن انه يقال
ما ذكر في طهارة باجزائه مع جنسه ولم اراه محرز
تقلا تدبر **قوله** والمطلوب مائة فالصواب ما قلنا
فانهم اعترضوا على العلامة الخططاوي ونصه قوله
فيكون لما بناه وذلك لانه العشرة في سبعة سبعة
والثمانية في مثلها باربعة وستين قبضة والمانية
في ثلاثة اصابع باربعة وعشرين اصبعا وبها ست
قبضات فمقتد سبعة قبضة وقوله بذراع زمانها
ليس ذلك لمتعارف عندنا بمصر اه **قوله** لتبين تقيرها
بالفعل فانهم اعترضوا على العلامة الخططاوي
حيث قاله وقوله اي ثواب غير ظم لانه القزبة ما
يستحق به الثواب اه بالحرف **قوله** ما يشمل المسنونة
اي كالمصنعة والاستنشاق تدبر **قوله** مع علي التولي
فيه انه لا صفة له علي قول العامة المذكور الالام
يغال المراد بالانقصال الالامة وهو بعيد كذا قد
كتمان في درسه فتأمل **قوله** في الكافي اذ حق التركيب
ان يقول صاحب الكافي فيكون فاعلا لقوله ومن
صرح فتدبر **قوله** بخلاف الاحتياج الى الاعتراف
باليد فانهم اعترضوا على العلامة الخططاوي حيث
كتب على قوله والما المستعمل ما نصه هذا على ما قاله
البعض واما علي ما قد ساه فله استيصال اصلا
للضرورة وصار كالحديث اذا اعترف المالك فانه

لا يصير الماستعمل بلا خلاق كذا في البحر اهر بالحق
قوله اصله امعا شاة مينة اي اصلها بالدباغة
 احقيقة سنجنا **قوله** ورق شجر السلم يغتختين
 قال سنجنا هو ورق السباق المروق فتدبر **قوله**
 والاصح عدم العمود اي لان الساقط لا يعود **قوله**
 خلافا لما لك اي في قوله انه يظهر ظاهره دون باطنه
 كما في مخ العتار وغيره **قوله** وهذا يبطل قول محمد
 بما ساء عن العنيل اقول لا يخفى ما فيه من
 البشاعة ونسوا الادب على الامام محمد لانه لا يقول
 بذلك الا عن دليل ثبت عنده كيف وانه من اكابر
 اهل اللغة وصاحب الدار الذي بما فيها علي
 انه ليس قطي الدلالة وان كان قطي النبوت
 لوقوع اختلاف اهل اللغة في تفسير العاج فان
 قلت قد خبط من قسريا لنيل قلت هو غير معتبر
 لما علمت من انه الامام محمد من اصحاب الدار فم
 كان الادب ان يقول وهذا الحديث يرد علي قول
 الامام محمد اي فليتامل **قوله** فلو صلي ومنه
 تزيان في القاموس هو بالكسر دوا مركب مخترع
 وزاد بعضهم ان فيه كرم الاقاعي وهرسا
 كل الغرض اهو قلت وهو سبق لمت اصابه
 السم فيرا فتدبر **قوله** قلو ذبح ولم تنبت له
 الشهادة فيه سبق قلم وذلك لان دم الشهيد
 ظاهر في حق نفسه خاصة حتى لو وقع
 في الماء القليل فتمسكه فلا يؤمن لقوله ولم
 تنبت له الشهادة كما هو مخرج يه في كثير من
 كتب

كتب المذهب وايضا لا يوقع لهذا اصلا لك الكلام في
 خصوص احكامه واما الدم فهو مخزج بالذكاة كذا
 قيل قلت فيه سبق نظر وقصور عن فهم كلام
 المحقق لان كلامه موزون في خصوص حجة غير
 الشهيد النطقية قبل غسلها فقط وحكمها
 ما ذكره رحمه الله تعالى ومفهومه انها لو كانت
 حجة شهيد نطقية ووقعت في الماء لا تنفسد
 وهو كذلك كما سيأتي اول فصل البير ولا تقلد
 فانه يعنى عن ادراك الحقايق فليتامل **قوله**
 لحديث لا تتفقوا من المينة باهاب اي اقول
 فيه انه استدلال بمفهوم المنة والمنة وهو لا يصلح
 دليلا فلا يستدل به عندنا كما في كتب الاصول
 فالصواب الاستدلال بحديث ميمونة المتقدم قريبا
 افاده سنجنا في درسه والله اعلم **قوله** اي حقيقة
 او حكما بان تركنا شيئا ظاهرا انه يعلم فيه كما فيها
 قبله وقد توفقت في هذا مئة ثم رايك الشيخ -
 مصطفى الطاي في شرحه الصغير على الكتر في
 باب الذبايح صرح بذلك وعبارته مع الحق هكذا
 وحل لو كانت الترك تاسيا والمسلم والكتاي في ترك
 التسمية سوا الله بالحرف والله الموفق **قوله** يجوز ان
 اي لعله سقط من قلمه صلة اتخاذ وهو لفظ
 مرثا افاده بعض الافاضل **قوله** مع ما عطف عليه
 خيره **قوله** الا في كذا في الشيخ والاولي **قوله** مع ما عطف
 عليه اي كما هو ظاهر قوله وهذا عند الشك اقول
 هذا التقيد بعيد من كلام القنية السابق

لا خافهم

عني قرا تبيله بالكلج الانباري

بلغ خابله

لانه قال لا يفصل مذبحها ولا تتوقى الجحاسة ويلقونها
على الارض الجحاسة وهذه العبارة تدل على تيقن الجحاسة
او على غلبة الظن او الظن واما السلك فيعيد منها
جدا وبالجملة فيقال انه على كلام القنية معتبر ذلك
ويعني عنه للاحتياج والضرورة ولو من متنجس يعني
عنه للعلة المذكورة هذا ما ظهر لي وان ظهر غيره
فليسمع كذا اقرره شيخنا في درسه والله اعلم
واستقر الله **قوله** وتفسير الجوهري الاثنية بالكرش
سهو قايوس بالحق فافهم اعراض على العلامة
الخطاوي من وجهين الاول من جهة انه نقل
ما ذكر عن المحشم ولم يضيف عازيا للعامة لم يبينه
بمن نقله له ان الكسري والثاني من جهة اعراضه
على المحشم بعد نقله عبارة بقوله اقول ليس في
القاسوس ما يفيد هذا التصيغ مع ان ما نقله المحشم
عن القاسوس مذكور فيه في فصل النوت من باب
الحا المملة في مادة ن ق ح ثم لفظ واحد من قوله
شي واحد يستخرج زائد على ما في نسخة القاسوس
التي بيدي وكذا لك قوله فيغلظ به الجنب في
النسخة المذكورة فيغلظ كالجنب فتدبر **قوله** علي
خلاف ما في الماشق والشرح فافهم اعراض على
العلامة اكلبي **قوله** ولو فرضنا شخصاهات
محم اعيدت خياله معجزة او كرامة لعاد طاهر
قلت وتساوي في باب الرد انه لو وجد الشاين
حاله في يد وارثه فهو له كما لمرتد اذا عاد اليه
فحفظه **قوله** وبه صريح في السراج اي حيث قال والآلة
المقطوعة

المقطوعة والسنة المقطوعة طاهران في حق ضا
وان كانتا اكثر من الدرهم اخاه من هاستر شحنة
المحشم رحمه الله تعالى **قوله** في اليس **قوله** اي
من ان المعتمد فيه اثير راي المبطل به اقول قد رنا
ان هذا هو المذهب فلا تغفل قوله نعم
ينبغي تفيد التخييس بما عليه مما فيه قوة السلا
اي لانه قدما تفصيل عنه وهو المعتمد بدليل
ما صرحوا به من انه لو اخذه بقطعة وانعاده في
الحا القليل ينجسه وان لم ينجس عن محل الجمة
حكم التطهير فتدبر **قوله** ويضعف ما مر من
تصحيح انها مستعملة فافهم اعراض على العلامة
الخطاوي حيث كتب علي قول الشرح والمسلم
المفسول ما نصه اما قيل ينجسه فيفسد
بحر ولعله محمول على ان كان سته بخاسنة حيث
اولاه انما حكم بذلك بناء على ان الغالب في بدنه
وقد ثبت التخييس والا فقد تقدم قرينا ان
عنفسا له الميت مستعملة او بالحق **قوله** ومو
ما قلناه اتفاقا فافهم اعراض على العلامة
الخطاوي حيث قال انما يظهر هذا الاطلاق
على بخاسنة الخبث لا الحديث اهو فتدبر **قوله**
وقية في الخائفة عما اذا لم يستعمل **قوله** حاصل
مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يبطى حكم
الادمي من كل وجه ولذا لم يصل عليه ولو كان
يظهر بالفسل لصل عليه فهو في حكم الجيفة
من ساير الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل اي

علمته منه علامة الحياة بعد الولادة فانه كالسيد
 كما ذكر كذا ظهر في كذا في هاشم شجرة المحم رجة
 الله تعالى فتدبر **قوله** اذا وقعت من الدجاجة
 او الشاة في الماء لا تنفسه او فاقهم اعتراض
 على العلامة المحلي المتالف فيما ذكر فتدبر **قوله**
 فهو تحليل للعقدين فاقهم اعتراض على العلامة
 المحلي واما الخطاوي فهو موافق فيما ذكر فتدبر
قوله فتدبر كمدرة يعلم انه استحالة وصار حجة
 اي طينا اسود قال في المصباح والجماعة طين
 اسود اه فتدبر **قوله** بعد الولادة اي ولو خرج
 الاكثر افاده شجنتا **قوله** طهرة وكذا قوله كما
 وقوله وسيجي ثلاثتها لا وجود لها في شجرة الش
 المتباعدة قال شجنتا ولا يضر عدم وجودها
 كما لا يخفى **قوله** كما في جزا الصية والشهادة عناية
 اقول المراد بالعدالة هنا العدالة في باب الشهادة
 كما يوحد من قول البحر اذا قدرا به شيء وجيز
 ذلك العبد لكونه ثمان صواب الشهادة المخرجة
 بخلافها في الصيد فان المراد بها فيه من له
 معرفة وبصيرة بفترة الصيد لا العدالة في الشهادة
 كما صرح به في البحر هناك فتدبر **قوله** قال ابن عبيد
 الرزاق ولم اذكر في كتاب المتنق اقول بمقتضى
 مراده انه لم يره **قوله** فلا يتا في ما ذكره المحم
 تامل **قوله** قال المحلي هي البركة في القاموس
 اي فلا يظهر التشبيه للاتحاد وقوله كن في
 العرق بالعين المهملة وعليه يظهر التشبيه للمفا
 و

خبر

والمراد

والمراد بها حسنة الحرف فانه يقال ذكر بمعين حفر كافي
 القاموس وفي نسخة لكن في العرق بالعين المجر
 فتامل **قوله** والعرق ظم بينه وبين الصهرج كما
 قد مرناه عن القديسي فاقهم اعتراض على العلامة
 الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله يخرج منه
 البئر اما الصهرج فيخرج حكمه بالاولى والزر
 بطريق المساواة انما نزلنا بينهما وامانت
 كانت النزل من افراد الحب فالامر ظم وحسب لا
 محتاج الي التشبيه عليها اه كلامه **قوله** وبه
 يتبين كلام الزيلعي وغيره اه كصاحب التروعبارة
 على قول اكثر وسطا وهي الدلو المستعمل في يلد قيل
 التي تستعمل صاعا وقيل بغيرها اسود لوها واختاره
 في الهداية وغيرها لانه المذكور في كافي الحاكم الذي
 هو جمع كلام محمد قال في البحر وظم ما في الخلاصة وغيرها
 تخصيصه بالتي لم تدلوا اما العاقله فيعتبرها
 ما يبيع صاعا فينبغي ان يحمل قول من قد الدلو على
 ما اذا لم يكن له دلو واقول التقدير بالصاع مبن
 على اختيار انما الوسيط وينبغي على تفسيره با
 مستعمل في كل بلدة اعتباره في العاقله ايضا فاما
 ان من اعتبر في كل بلدة يوهها لاسيما في اعتبار
 الوسيط على قوله الا في التي لا دلو لها وح
 فيعتبر الوسيط على القولين وهذا علم انت
 انك في الحمل مما لا داعي اليه اه كلام التروعب
 العلم **قوله** زعمنا بالغ ما عساه الزيلعي تامل تا ملناه
 فوجدناه كذلك فليكن القول على ما في اليداع

كل ص

كل ص

مله

اقول

المذكور لما عملت مما تقدمناه من انه مختار صاحب
 البداية وغيرها وانه المذكور في كلام كافي الحاكم
 الذي جمع كلام محمد الذي هو من كتب ظم الرواية
 فتشبه له والله اعلم **قوله** بان حفر فيها مستقدا كذا
 في بعض النسخ وفي البعض الآخر لنا وظم ولو بلا
 ادخال لما جدد عقلها من اعلاها وهو كذلك لانها
 ليست كما هو حق لانها تتبع من اسفلها ولو كانت
 فيها واما الحاضر فلا بد فيها من ادخال ما عليها
 حتى يخرج وهو الفارق بينهما قال في النهر وقيد
 في السراج بما اذا كان الما يتبع من جانب او جانبيت
 ويجمع فيها اما لو تبع من جانب وخرج من اخر عد
 جازيا فلا يجيب شي اخر اه فليتام الله والله اعلم
 واستغفر الله العظيم **قوله** واذا عاد لا يعود بحسب
 ان جفت اسفله **قوله** اقول موصوع عبارة السراج
 في غور ان جميع ما ليس كما يعلم من عبارة البحر
 وهو احد احتمالين في عبارة الشرفان قوله
 وغور ان قدر الواجب صادق بما اذا كانت القدر الواجب
 تخرج جميع ما ليس بان لم يكن البحر ميعينا وكلام الحكم
 عن السراج فيه وبما اذا كانت القدر الواجب
 تخرج عشرين دكوا مثلا واذا غار منه هذا القدر
 مع بقا بعض الما فيه فقد طروا لم يجف من البحر
 ما حازا لدلو الاخير وذلك بان كان في البحر ماء
 فراع بين الما وكات الواجب منه اخراج معتد اخراجه
 واحد نجف ما حازا لذرعه من جهة اعلاه مثلا
 ولم يجف من جهة اسفله فانه يظهر للصورة كما

واما الحاضر فلو لم فيها
 من ارضاء عليها
 صتي تجرعه وهو الفارق
 بينهما

لواخره القدر الواجب بالدلالة لا يستلزم الجفا
 فيه اصلا كما سيان في الاعجاز والله اعلم
 واستغفر الله **قوله** وان مات الفارة فقط
 او خرجت الى فيه سقط والاصل فعشرون او خرجت
 الى فيه ظهر قوله بعد نزع الكل فان قلت لا داعي
 لهذا الحمل لانه الفارة اذا كانت هاربة من المرة فوق
 قننا في الصورة المذكورة وماتت الفارة فقط
 او وقعت الفارة فقط وماتت يتخرج كل الما لانها
 يتولد غالبا كما في البحر قلت الداعي لما ذكر عند الحكم
 العبارة الى السراج فان ما ذكرته هو عبارة ما كما في
 النهر ولتذكر لك عبارة برمتها لكثرة ما يدتها ونقص
 واعلم ان الواقع لو تعدد بعده الثاني ان الاربية
 كبقارة والحسن كرجاجية الى سبع والعشر كشاة
 وفي المبسوط ظم الرواية ان الثلاثة كل مرة ولو
 المنقول عن محمد ومقتضاه ان السبع كالكشاة و
 جميعا ان الكريت كالكشاة وما كانت بين الصغير
 والكبير فصغير والمرة مع الفارة كل مرة كذا في
 التجميع وغره قال في البحر وهذا يخالف قول من
 قال ان الفارة اذا كانت هاربة من المرة وماتت
 نزع كل الما لانها يتولد غالبا واقول لا يلزم من كونها
 معها ان تكون هاربة منها والنقيض يكونها غير
 فاق لا امرش رايته فما السراج قال لو انه هرة اخذت
 فارة فوقفتا جميعا في البحر ان خرجتا حيتين
 لم ينزع بها او ميتتين نزع اتربعون او القارة
 ميتة فقط فعشرون وان مجردة او بالث نزع

جميع الماه وهو حشر موافق لما مر من المجتبى وبقى من
 الاقسام موت الهم فقط ولا شك في وجوب ثبوت
 الاربعين اه بالحق وقوله والتقدير بوجه غير واقع لا
 اي غير مقصود الامر ونزع الجميع في بولما بين على القول
 الضعيف كايان في بابا فتدبر وسياق ان سنة
 النجرا انما تقتض اذا فانت مع الغرض في يومها قبل الزوال
 فانهم امر اض على العلامة الحكي المتألف لما ذكر
 وما العلامة العظماء فلم يكت عليه فتدبر
 كما لدهن الجنس يستصحب به أي غير المتجسد كما سياتي
 في محله فتدبر وكذا وجه ساقطان قدعية مصححة
 قلت وهو في شحني كذا فتدبر قلت وهذا يشمل
 الدم فيفتضح ان الاصح عدم الاعادة مطلقا تأمل
 قال شيخنا ما ملناه فوجدناه صحيحا ان يجد عيب
 صلاة قلت وهو كذلك الا اذا احتل جفاف القدر
 الموجود في قرانه الدعا بعد فقه قدر الركن فانه لا يجب
 عليه الاعادة والاوجب هذا ما يقتضيه الفقه
 فليست مل وعزاه الى الميسر فاتهم اغتراف على العلا
 الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله** والتقدير بالبريتي
 اتفاني اما بالنظر الى البر فظاهر وذلك لانه اختلف
 في الحد الفاصل بين القليل والكثير على احوال صحيح سترها
 ان الكثير ما لا يغتو دون من بكرة وما في المصنف قال في
 البر فظهر بهذا ان ما ذكره في المتن من البريتي للاشارة الى
 ان الثلاثة تنجس مبن على قول ضعيف بناء على ان
 من يوم العدد الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير
 مستبر ولا يتم هذا الا لو اقتصر محمد على التفسير بالبريتي

فلم

ولم يقتصر فانه قال اذا وقعت مرة او مرتان في البر لا يفسد
 ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس بكثير فاحش او اما
 بالنظر للميل فقد علمت ما تقدم عن المداية وغيرها
 ونقله المشرقيون عن الفقيه اه بالحق فتدبر **قوله**
 والمعنى ان السور يفتبر بالمجم **قوله** اي والمعنى في قوله **قوله**
 سور بمسور وقوله او مكررها فذكره قال شيخنا غير هذا
 معجم هنا لانه غير متان ولا يقال انه يتاني في الجملة
 المتكرر لهما ولا في الحيل على القولين لعلنا اخرى وهو
 كونه آلت الجهاد في الثاني والثالثة في الاول فقط فتأمل
قوله لا ما بقي مما اصابته الشفقات ولو سلم ان
 هذا امراده فتدبر **قوله** كما او غمته فيما مر فتدبر الذي
 او صفة فيما مر انه هلك لانه لا يرق الحد عند الام
 احمد فتدبر **قوله** ومقتضاه ان يكون سورها مكررها
 قلت هذا مقتضى مسلم الا انه علمنا اتباع المروم من
 اطلاقهم فتدبر **قوله** لعدم تحاميرها عن النجاسة
 اي سانا وادكات لا اطلاع لنا على ذلك فتأمل **قوله**
 لا يلزم منه العطف ان اي لانه الكلي معطوف على الادبي
 وهو معمول للمصنف اعني سور ومجنس معطوف على
 ظاهر معمول للمبتدأ اعني سور فكان فيه العطف على معمولي
 وهما الادبي وظاهر لما ملين وهما المصنف والمبتدأ
 هذا اذا كان المصنف عاملا في الصنف اليه اما اذا كانت
 العامل هو الاضافة فلا شك ان من باب العطف على
 معمولي عاملين مختلفين اه بمراسل بقوله فلا شك
 الي ان في التقرير السابق اشكال لانه مبني على تنزله
 اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل هو

قوله لا يلزم ان يفتحق ههنا القوي
 التقدير على القوي لتي قبلها اه

سؤرا واحد في الحقيقة لكن عمله في المصناف اليه وفي الخبر
 فختلف فكانت عاملات اه من الماشي وقال في التفسير
 وصحة موقوفة علي ان اختلاف العمل ينزل منزلة
 اختلاف العامل مع انه ليس بمقتضى هنا يجوز ان يكون
 العامل في المصناف علي راي ايضا اه كلامه والله
 اعلم واستغفر الله **قوله** ولا يعمل عليها اي ويكره العمل
 عليها هذا هو المراد وان اوهم المقام خلافه فان كيف
 هذا مع جوازه علي الذبيب والاسد والكلب قلت لا يمكن
 استبدالها بغيرها كذا قرره شيخنا في درسه فتأمل
قوله وهو عظيم طاهرا ولا يتحمل النجاسة قبل
 ولاد منه فتدبر **قوله** فيعارض هذا التحويز اي المعدل
 به للكرامة بقوله يجوز ان يما اكلت نجاسة فيقبل شرها
 وقوله يتحويز اكلها نجسا فيقبل شرها اي يجوز اكلها
 اكل وحسيند فينتساقط الاحتمالات المذكورة فيرجع
 للاصل وهو الطهارة وقوله بل يفيد بنية ذلك التوهم
 اي **قوله** ذلك التوهم اي الاحتمال اي احتمال اكلها النجاسة
 الا انه لا يعلم بعد ذلك ورودها علي المصنف بقا النجاسة
 المعلومة او لا وحتم ورودها علي المصنف قول الايام
 عهد في عينية تحتمل ذلك او غسلها قرا بلعابها فيها علي قول
 غير فيكون سورها مكروه لذلك هذا مراده **قوله** وهو
 خلاف ما قدمناه عن المسنية وعبارته فان مكنت ساعة
 وحسنت فيها فمكروه انتهت ولعله اشار بقوله تامل الي
 انه ينبغي تقديره بما يقيد به كلام شمس الاية فليتأمل
قوله والهم المصنف اي الوصف فيه المصنف فتدبر **قوله** قال في
 القاموس الحارة بالها الاتات فافهم اعترض علي العلامة

في الخبر هو المختار
 راي اوان الاضافة هي
 التاملة صح

ببينة

المخطاوي

المخطاوي حيث قال قوله **قوله** حمارة الاولى اتات لان حمار
 يستعمل للمذكر والمؤنث بلاتنا اه فتدبر **قوله** حيت ان سزا
 الذي علي الشاة يعني بالولداه شامل اقوله وجه
 التامل ان كلام المداية هذا مخالف لما قدمه عنها قريبا
 من تغليب جانب التمرسم علي الاباحة احتياطا في
 البطل الذي ابوه حمار واسمه فرس هذا هو الظاهر
 في وجه التامل المذكور تدبر **قوله** لا يرثع الا يطعمه يمين
 فافهم اعترض علي العلامة المخطاوي حيث كتب ما
 نصه قوله قولان قد عرفت ان العتمة ان الشك في
 الطهورية فيكون مطهر للنجاسة كما يستعمل ولذا
 احتسرت الاجزاء عند المخالطة وجاز الوضوء ما لم
 ينجس علي الماء وذلك دليل الطهارة اه كلامه **قوله**
 كما لو صلى حتى بعد نحو النجاسة اي اذا كان ايتا بالنية
 في ابتداء الطهارة والا فهو يفتيق لا تغلب فيكون بها
 لمصلحة المذكورة انما ترك المحشم هذا القيد كل حال المسد
 علي المصلحة ما اسكن فان شأنه الايتان بها في ابتداء
 الطهارة فتأمل **قوله** فان لم يحدث بينهما كره فعله في الاولى
 اي اذا كان باقيا وقتئذ كما لا يخفى **قوله** علة لكون ما ذكر
 هو المذهب المعتمد به دون غيره فافهم اعترض علي العلامة
 المخطاوي حيث قال قوله لان المحتج به امر علة لما
 استفيد من المقام انه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المقام
 اه كلامه **قوله** ركب الحمار يعرف في خبر الحمار اي مع
 شغل البقرة فالخبر الحمار والشغل يقتل البقرة فتدبر
قوله ويجنس مغلظ ويجنس مختلف اقوله هذا غير ظاهر
 في عبارة الزيلة بل يبين حملها علي رواية التخليط

كما يرفع عنه **قوله** وغيرهما افاده سيحتمل في درسه **قوله** فارجع
 الصنعة الى الجلالة اي على ما نفعه وان كان المتبادر من قوله
 الي اجمع فتدبر **قوله** كما افاده الحلي فانهم اعترضوا على
 العلامة الخطاوي حيث قال ما نصه **قوله** شرط القصد
 هذا اخلاق ما بعده العمومات كانت هو الواقع اه كلامه
 فتأمل فانه يقرر انهم المتألفه تأمل **قوله** وتظهر من الخلاف
 كما في البحر اي على القول بانه ركن الذي هو الاصل الا حوط
 والقول بعدم الركنية هذا تقرر كلامه كما لا يخفى **قوله**
 فعلم ان الشرط ان اشترط الاصابع محله حيث يستعمل بيده
 تأمل قلت تأملناه فوجدنا عدم الفرق بينهما الا ان
 يقال الفرق بينهما ان الماسح بالاصبع او بالاصبعين
 لا يسمى ماسحا باليد لا عرفا ولا لغة بخلاف ما اذا
 مسح ياكرا اليد فان لاكثر حكم الكل وبخلاف مسح الرأس
 فان اليد غير شرط فيه كما ظهر لي فتأمل وان ظرك
 غير فتدبر **قوله** كما علم مما قرناه سابقا فانهم
 اعترضوا على العلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله**
 والصعيد هو جزء الحقيقة لا يتألف الوجه واليد على
 الصعيد وليس بشرط اه كلامه **قوله** ليشمل نحو الرضوخ
 اعترضوا على العلامة الخطاوي ونصه قوله وقد
 لما اي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب النعم يكون
 يمين او المراد العقد الحقيقي والحكمي اه كلامه فلا يخفى
 عليه من جهة تردده فتأمل **قوله** وكذا يقال في التبرع
 اي يقال فيه بعد الوضع والمراد من العينية لا غير
 كما لا يخفى فتأمل **قوله** ويظهر من هذا انه حيث لا ترتب
 اصلا لا يبين النقص تأمل قال سيحتمل قد يقال انه

4 شرح

سنة التتم مطلقا على وجه التقيد اه قلت ويشهد
 له قول علامتنا العلة تراعى في الجنس كما سيصح به
 المحشر بعد وتعلمه هو وجه التأمل المذكور في كلامه
 فتدبر **قوله** بنا على ما قلناه انما فانهم اعترضوا على
 العلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله** فزادت ظاهرا
 مستعم انه عددها سبعة وهو قد ذكرها ثمانية زيادة
 الضرب والتعريف مع انه لا ينبغي ذكرها لكونها ركنية
 على ما قدمه وقد استقطب كونه بثلاث اصابع مع عدده
 له اولاه كلامه فتأمل **قوله** قلت لكن في الثانية ان
 تحليل الاصابع لا بد منه ليمتد الاستيعاب اي اذا كانت
 الخاتم شيئا ان كان في يده والا فهو مستحب كما تقدم
 في الوضوء فتأمل **قوله** بظاهر الكفين ايضا اي بباطنهما
 كما تقدم قريبا فتدبر **قوله** واحترته به عما لا يقوت الي
 خلف الصلاة ان الذي ان يقول واحترته به عما لا يقوت
 لا الي خلف ان لا يلا يخذله مفهوم سيحتمل فتأمل
قوله والمسير عليه الفرق هذا مقابل لقوله وهو المختار
 فتدبر **قوله** والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع البريدي
 وبه قال بعض الفضلاء
 ان البريدي من الفرسخ اربع والفرسخ ثلث اياما صنعوا
 والميل الفدان من الباعات ميل والباع اربع اذرع يستعمل
 ثم الذراع من الاصابع اربع من بعدها الخمسة من الاصابع
 ثلث شعيرات فقط شعيرة منها الي يعل الاخرى توضع
 ثم الشعيرة بست شعيرات فتدبر من شعيرات ليس فيها مدفع
 اه من الماسح والله اعلم **قوله** اربعة الاف خطوة وال
 الخطوة ذراع ونصف **قوله** فيه نظر لصيغتهم الذراع

بما ذكره الشئ اي مع ان الاصح المذكور يعرب من العينة
فتدبر **قوله** وقيل عدالة بشرط اي ولا يكتفي بغير ظاهر
الغنى الذي هو المستور فتدبر قوله لا يقتصر الكلف
قادر ان اي لا يبعد الكلف كما ذكرنا او على خلاف قولنا
فتدبر **قوله** اقول حاصل الفرق ان زيادة الرض حاصله
بالاول اقول المراد من الاول الاول المذكور في الفرق وهو
ان الرض من يخاف زيادة الوجع في قبليه وبالمكان
من لا يخاف ذلك كما هو ظن من تدبر **قوله** وهو يذكر هذه
تفسيرا اي حيث كان صاحب ترتيب فتدبر **قوله** اقل
من قدما لدرهم بلمنه فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي
حيث قال ما نصه **قوله** او ازالة بحسن كله او بعضه
للتقليل اه كلامه **قوله** رحمه الله تعالى وتبدي ابن
الكمال عطره وابه بتدبر حفظ الغسالة بعدم لانا
فان قلت ينبغي جريانه في الجبين وما قبله قلت لا يصح
ذلك لانه وان كانت ظاهرة الا انه مكروه شره واكثر
ما عجن به كما تقدم فليست **قوله** لما سياتي انه ينقذ
زوال ما اباحه فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي
حيث قال ما نصه قوله حتى لو تبهم لا يظهر الترتيب
اه كلامه **قوله** وفيه بحث فليست مل وجهه انه اذا
تبهم اول لبعده عن الما فهو قائم له حقيقة وخوف
العدو فقد تبني فالحققي قد نزل واعقبه المعنوي
فلا فرق بينه وبين الرض اذا اوجد بعد الفقد الحقيق
اه من الماشي **قوله** اذا الشرط المسح لا وصول التراب
فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي حيث قال
ان مجرد التمريل لا يكفي فلا يبين مسحه لانه انما

استقى

استقى بالتمريل في صورة الوضوء لسريانه الما بخلاف
التراب فتدبر **قوله** ويقال فيه ما سنده في التقليل
ايمن انه يجب كوصفها ويسحب لو واسعا فتدبر **قوله**
والا فهي ليست بضرية لازية قال في القاموس الزوب
المصوف والنبوت وصار بضرية لازية اي لازية
تاتيا اه كلامه **قوله** فهو من في معنى فافهم اعتراض علي
الطحاوي حيث قال ما نصه قوله والشرط الفعل منه عم
من ان يكون مستحيا او مضر يا او غيرهما في البحر اي هذا لا يدل
علي ركنية الضرب بل انما هو او ما يقوم مقامه من
تحريك الرأس او ادخاله في موضع الغبار وفيه انه استغوا
بتيمم الغيرة ولا فعل منه اه كلامه **قوله** واحاي
في التمرعجل ما في الظهيرية انما اي اجاب عن قولنا وان
كان اقل فلا ولم يتغير في العشرة سو كانت هي العادة المعتادة مع
اولا فتدبر **قوله** من انه لا يحل قربانها او فيه فهو
لات المراد التيمم لما هو اعم من القربان كالصلاة وغيرها
ولم يبين حكمه في المسايي انما تصلي وتصوم ولا يفرها
زوجها احتياطا في كل فالتمتعيد بالعادة انما يفتيد
بالنظر الي القربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في
النفوسا افاده العلامة الطحاوي فتدبر **قوله** اقول
لا ينبغي ان قول الظهيرية اذا كان كالا دل على هذا في
عبارة الظهيرية اصلا كما لا يخفى **قوله** ثم ظهر لي بتدقيق
الله تعالى ان كلام الظهيرية انما قلت انما اذا ادراجه
سجادة المرجع والماب فليست مل **قوله** المبني على ما فهم
صاحبه التمرعجل كلام الظهيرية فافهم اعتراض علي
العلامة الطحاوي حيث قرأ الشئ الموافق للتمرعجل

اقوله

ما فيه من عبارة الظهيرية وان نازع النهر بما علمته
 فتدبر والله الموقت **قوله** وهو اي العير اقول لفظة هو
 في هذا الحمل فوجد في نسخ الشئ المنة اولة فتدبر **قوله**
 رحمه الله تعالى على ما حرره المم اي في معنى حيث قال
 لانه متوسط بين عالمي الجاد والنبات فاشبهه الاجار
 من حيث تجرع واشبهه النبات من حيث كونه شجرة ريشة في
 قعر البحر ذافزوع وانحصات خضر مستسمة قائية
 فظهر انه ليس من جنس الارض لانه نبات جدد وصار
 حجرا في الهواء ككلامه قوله اي ما يحرق بالنار فيصير
 حجرا قول قد ترققت في الحجر التي تحرق في نواير البحر والبر
 كل يحورن التيمم منه حيث لا يقع فيه ولا بعد ما **قوله** شئلت
 عن الرقة بعد المرة مع تنبهي للكتاب المحققين من اصحابنا
 ثم رايته بعد هذه العلامة ابن اسير حاج صرح بالجواز في
 شرحه الشمس بالحلية ونصه قال في خزانة الفتاوى
 ما نصه قال العميد الصنيف ان كان الرماد من الخطب
 لا يجوز وان كان من الحجر يجوز وقد رايته في بعض البلاد
 حطيرهم الحجر بل فظة فاحفظه والله الموقت **قوله** من
 ذهب وكونه قايوم اقول دخل تحت الحديد والنحاس
 لا تمام جنس الارض كافي شرع الكفر للعين ونقله
 المحقق فيما تقدم قريباً عن الشيخ فتدبر **قوله** لانه
 العادة الخراج التراب منها فافهم انما من على العلامة
 الطحاوي حيث قال قوله يجوز تبارك عليها لوجه
 للتفريع اه ككلامه **قوله** وانما هو مركب من العناصر
 الارضية وهي النار والماء والتراب والهوا فتدبر **قوله** فاذا
 وقع الفبار على يديه يتيم اي يصير متيماً حيث

ما بين
 الخجسته

وجدت

وجدت منه النية وكذا يقال في قوله او يتبعن نوب الحق
 تدبر **قوله** اذا يتم بغير النوب الجنس لا يجوز اي لا يشرط
 الطيب بالنفس كما هو معلوم تدبر **قوله** صادق بما اذا
 كانت التراب مقلوباً او مساوياً فافهم اعترض على العلامة
 الطحاوي حيث قال قوله ومنه اي من التقيد
 بغلبة التراب في كلام الخانية اه ككلامه **قوله** وانظر ما علمت
 علي البحر قال المحقق في الماشي والذي علمتاه عليه
 هو انه قد يقال انها لما كانت تصلي تجمع حافل فلو اخرت
 لهذا العذر بما يردك الي قوتها بالكلية بخلاف ما اذا
 اخرت لعذر فتنة او عدم ثبوت رؤية الملال الابد
 الزوال فان كل الناس يستعدون لصلواتها في اليوم
 الثاني وعدم تصرفهم بان ذلك من الاعذار التي
 تؤخر لاجلها دليل على انه ليس منها تأمل اه فتدبر قوله
 وان شرع فان خاف زوال الشمس اي وان فرض
 انه شرع بطهارة اي او جدي طهارة اولية ودخل بها
 في الصلاة او وقوله والافان رجا اي والابان
 كانت الحديث وجد في الصلاة او وقوله ادركه ام
 الوقت وقوله والافان شرع به يتم اجماعاً اي والا
 فان شرع به بعد سيق الحديث بان لم يرجو ادراك
 الوقت يتم اجماعاً وهو معطوف على قوله وان شرع
 فان خاف زوال اي وقوله وهو محمول على ما اذا كان
 جزوع الوقت اي لا داعي اليه لانه الموصوع كذا قوله
 شيخنا في درسه وفيه ان قوله فان رجا اي تكرار مع **قوله** فان خاف
 قوله الاول وان زوال الشمس اي كما هو ظاهر وقوله
 لا داعي اليه لانه الموصوع مبني على جملة المذكور على انه

على جملة المذكور
 شرع فان خاف

راجع الى الجميع وليس كذلك كما تعلمه واقله وبالله
 التوفيق مقتضى عبارة البحر والتهران يقال المراد
 من قوله اولان سبقه الحديث في المصلي الجاكوت
 الشخص محمدا في المصلي اي مهدي العبد وقوله
 وان شرع ان هذه شرطية اي شرع في الوضوء في الصورة
 المذكورة اعني صورة عدم ترجيد او رآك شي من
 الصلاة فان خاف والحالة هذه المتكوية زوال
 الشمس يتيم بالاجماع وقوله والافان رجا اي بان لم
 يحق زوال الشمس في الصورة المذكورة لا يتيم والعبد
 في قوله او رآك عابد الى الامام مع شرط بنا التوقيت
 كما هو المصنوع وهذا كله قبل الشروع في الصلاة وقوله
 والافان شرع به اي بظهور التيمم في الصلاة ثم طرأ له
 عليه وهو فيها يتيم اجماعا فهو مقابل لقوله اول العبارة
 ان سبق الحديث انما وعطف عليه وقوله وان شرع بالوضوء
 اي لا بالتيمم فهو عطف على ما قبله وقوله فذلك عند
 الامام اي يتيمم وقوله خلافا لما اي لا يتيمم لان
 لاحق حتى لو خاف الغوات لو توضأ يتيمم اجماعا وقوله
 وهو محمول على ما اذا خاف الرجوع الى قوله والافان شرع
 به يتيمم لا الجميع كما فعل شيخنا ههنا هو المراد وبه
 يتفق المصنف والسلام وعبارة التهذيب او لو كانت
 كقوله يتيمم بنابان بسبق الحديث بعد ما شرع فيها
 لا فرق في ذلك بينا شرعه بالتيمم او الوضوء وهذا
 عند الامام وقالان شرع بالوضوء لا يتيمم لانه امن
 الغوات بعد فزع الامام لانه لاحق حتى لو خاف
 الزوال لو توضأ يتيمم اتفاقا وان بالتيمم يتم لانه لو توضأ

يتيمم

في التيمم

يكون

يكون واحدا لما في صلاة فتفسد وله ان خوف الغوات
 باق لانه يوم زحمة فيتميز به لو توضأ ما يفسد بها
 ولزوم الفساد لو توضأ مبني على ان الوجود بعد
 كلتي الحديث يستلزم الوجود في الصلاة مع انه غير
 لازم لان الحكم شرعا بالعدم السابق بنا على خوف
 الغوات وقدقات بالحديث فوجب ان يقدر قبل السابق
 عادها وبعده واحدا هو تمامه فيه وانظر اليها
 يست والله اعلم واستغفر الله وذكر لما اكله
 صورتين اخريتين كما يحطه وصوابه اخريتين محذوف
 التا لانه تنبيه اخر مقتضوا قال في الخلاصة اخر
 مقصود تنبيه اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتبة
قوله اعرض على البحر اي على منطوقه وقوله ايضا
 اي كما انه مؤيد لما قاله صاحبه الترتيب ولا يخفى انه
 خلاف المتبادر اي ان حمل العلامة الحلي وانت
 كان صحيحا لما فتنه كلام البحر وغيره الا انه غير
 المتبادر من التعليق المذكور يدل على عدم صحة هذا
 الحق في التعليق الثاني المذكور في عبارة الحنية
 عليه وهذا معنى قول المحقق وعليه ايضا كذا في
قوله من جوزه مع وجود الماء كالاعتق فانهم اعرض
 على ما نقله الطحاوي عن الحلي واقرب عليه ونصه
 قوله تعقده اي تعقيد حوز التيمم تسجدة التلاوة
 مع وجود الماء لا يستقر فلا يصح في الحضر قال الحلي
 وهذا التفصيل ذكره التستائي معروضا عند عدم
 الماء الغرض ههنا ان الماء موجودا وانت جنيبات
 الماء كان معروضا لوجه التعقيد بالسفر اه كلامه

قوله ظاهر في عدم صحة في نفسه عند وجود المانع
فهذه المواضع فيه انه لا دليل عليه لانه لا يلزم من
عدم جواز الصلاة عدم جوازه في نفسه كما اقره
شيخنا في درسه **قوله** لان من جعلها التيمم لم يشر
المحقق انه هذا علمها لانه من عبارة المنية واما
علي حمل العلامة على المتقدم ففيها دلالة على ما فيه
صاحب البحر من عبارة المبني واربعه شجحتا
ولم يقول على ما قاله المحقق هنا وحمل التعليل الثاني
عليه اي على الجنب كما فعل الحلبي في الاول فتدبر **قوله**
ولا يراد الجنب هنا اذ لم يكن انما هي لان القراءة عبادة
ويشترط لها الطهارة ايضا فاقدمه فتدبر **قوله**
وهو الاصح كما في الامد وغيره فانهم اعترضوا على العلامة
في حيث قال قوله او اسلام جرى فيه على مذهب
ابي يوسف القائل بصحة في ذاته وصحة الصلاة
به واما ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا
يعتبرانه أصلا لعدم صحة النية من الكافر قال
في امداد الفتاح قال ابو يوسف نعم صلاته
تيممة لدخوله في الاسلام لانه توفي قرينة مقنونة
نعم منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد للاسلام
وهو الاصح اه كلامه واصول الاعراض للعلامة
الطحاوي لانه بعد ما ذكر كلامه قال وفيه انه عند
لا يصح قول الشافعي بعد لم يحتر الصلاة به بالنظر
للاسلام بخصوصه لان ابا يوسف يحتر الصلاة
به والذي في البحر ان عدم صحة الصلاة متفق عليه
وابو يوسف اعناق قال بصحة للاسلام فقط انتهى

كلامه

كلامه **قوله** واقول ان كان مراده اي ان كان مراد الشافعي
بقوله انه يجوز فعل ذلك **قوله** لانه اعم قلت والاف
عنية ظاهرة ومن ادعى عدمها فعليه البيان
تأمل **قوله** وانه لا بد له من نقل يدل عليه ولم يوجد
ان قال شيخنا والذي اعتقده ما قاله صاحب
البحر وقدم في كلام الشافعي ما يعينه خلافا للمحقق فتأمل
قوله فيتمله النص قال شيخنا الآية موضوعها في خصوص
التيمم للصلاة واما غيرها فمن الحديث كحديث وضوء
عليه السلام لاجل السلام فدعوى السقوط ممنوعة
فليتأمل **قوله** ولعله لهذا امر بالتأمل فانهم اعترضوا
على العلامة الطحاوي حيث قال قوله فتأمل احسب
بالتأمل فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي حيث
تأملناه فوجدناه صحيحا اه حلبي اقول ان كان
مراد الشافعي جواز التيمم لما ع وجود المانع الموانع الجواز
متفق عليه وان كان المراد عند عدم المانع الجواز
كذلك فلا وجه لقوله قلت انما اه كلامه **قوله** فلم
يتم اه عليه سوى ان انما ان الفقهاء ردوا على
رفق ولم يتوجه لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا
ان من اخر الصلاة الى اخر الوقت كان مقصرا وتقصيره
حرام قبله فلا يستحق الترجيح له بخلاف التيمم
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو اخر لا يذوقه
ان يرضوا به التيمم لو اخر كذا على انه لو اخر
بلد غير لا يجزى ايضا لان غاية انه عاص بالناخير
والعاصي عندنا كالمطيع في ثبوت الترجيح له كذا
فيها سثن شخه المحقق رحمه الله تعالى **قوله** اي ان لم

حديث وضوءه

يرجع المالا يطلبه لعدم الفائدة كذا في الشيخ والانسب
 بما في الشرح ان يقول لا ينبغي تدبر **قوله** نعم هو جائز
 في التيمم فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
 حيث نقل عبارة **ج** ل واقرها ونهيه قوله ونهيه
 لراجيه نابيه الفاعل يعقود على التيمم او على الصلاة
 به فاني **ج** ل اه كلامه **قوله** في الصلاة بلا وضوء
 فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي حيث كتب
 مانعه قوله وبه اظهر اي بقوله المص يعني بغير
 طهارة اه كلامه قوله فانه حيث استثنى به رفع
 الحنابلة كانت اولي فافهم اعترضوا على الطحاوي
 حيث قال قوله ينبغي صرفه للميت لعل وجهه
 الاسراع بتجديده المطلوب ولانه لا يمكنه التحصيل
 بخلاف اي ولان السباحة من الميت في نصيبه
 لا يتأتى بخلاف الباقي وكيفية صرفه له ان
 يتبرع الباقي به له وفيه انه حيث كان
 المشترك ينبغي صرفه للميت فالجواب اولي
 وقد قلتم ان الجنب اولي به اه كلامه **قوله**
 وهو المذكور في الحلية فانهم اعترضوا على
 العلامة الطحاوي حيث كتب مانعه قوله
 حيا زيمهم جماعة من محل واحد وذلك لان
 التراب لا يوضف بالاستعمال ولو الذي علق بيده
 حي لو جمع ما علق بايدي التيمم يجوز عليه
 التيمم اه كلامه **قوله** اي من يثب بانه
 مرن عليه بعد ذلك فانهم اعترضوا على
 الطحاوي حيث قال قوله على وجه يسمع
 الرجوع

الرجوع اصل العبارة لصاحب التيمم وهو صاحب
 البداية والمزيد لكن لم يثبت المسبة بهذا التقيد
 فاعترضوا بانه يلزم منه شراؤه بين المثل اذا كانت
 لغيره فاذا تم من الرجوع في مال نفسه كيف
 يجوز له التيمم واجاب ان مال يان الرجوع في
 المسبة مكرره كتحريمها وهو يطالب القدم شرعا
 فيعتبر المالمعد وفاقا في حقه وان قدر عليه با
 لرجوع اه قلت وعدم التقيد اولي لانه اذا
 كان يهبه على هذا الوجه لا تقود عليه فائدة
 فالاولي ان ينتفع به لنفسه اه كلامه **قوله**
 بان الرجوع في المسبة مكرره اي غير ما علمته
 تدبر **قوله** فتذكرناه ليزول الاشتباه فانهم اعترضوا
 على العلامة الطحاوي والجلي حيث كتب
 على قوله ولو غسل ما نصه تيمم للأصل اي اصل
 التيمم علم ان كل ما نقص الغسل نقص الوضوء
 كالتي وليس كل ما ينقص الوضوء نقص الغسل فكان
 ناقض الغسل اخص بناقص الوضوء حيث لا يكمل
 الا مثل المني وناقض الوضوء اعم حيث يشمل مثل
 التي ويريد عليه بمثل الخارج الجس قال القبيري
 بناقص الوضوء مساو للتعبير بناقص الاصل
 مطلقا سواء كانت ناقض الوضوء وحده او ناقض
 الوضوء والغسل ثم اذا انتقص التيمم بافقد
 الغسل ينتقض باعتبار الحنابلة فيصير جنسا
 لا محذورا سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة
 واذا انتقص بناقص الوضوء كالقول ينتقض باعتبار

التيمم
 صاحب البداية والمزيد
 مطلقا سواء كان من حدث
 او من جنابة او من حدث
 او من جنابة

الحديث فيصير حديثا لا جيبا اه جلي مختصرا وعند
 التامل يظهر تصويب ما في المص لان من غير
 بنا قضي الوضوء بعيد ان يتم الغسل ينتقض
 بنا قضي الوضوء وتيسر لذلك بخلاف بقية
 المص وفي قوله فيصير جيبا لا محدثا نظر لانه
 بني صار جيبا صار محدثا لان ما قضي الاكبر
 ينقض الاضغر وقوله سواء كان ذلك التيمم من
 حدث او جباية افاد به ان يتم الوضوء بكنى الغسل
 وعكسه وقد مر اه كلامه **قوله** وانما يصير محدثا
 بهذا الحديث العارض فانهم اعترضوا على العلامة **ج**
 حيث كتب ما نصه قوله فلو تيمم اذ علم ان المص افاد
 ان التيمم ان كان عن حدث اصغر فنقض بنا قضي الوضوء
 ومن المعلوم ان ما قضي الغسل ناقض للوضوء
 فيدخل فيه وان التيمم ان كان عن حدث جباية فنقض
 بنا قضي اصله وهو الغسل وسكت عما اذا
 اتي في هذه الصورة بنا قضي الوضوء وهو محتمل
 لوجهين الاول انه لا ينتقض اصلا والثاني انه
 لا ينتقض من جهة الجباية وينتقض من جهة
 الحدث وهذا هو المراد اذا علمت احتمال المص
 للوجهين فلا وجه لتقريع الشر هذه المسئلة
 وتعيبه ومنه ان المص بنا مل لما اذا تيمم عت
 الا صليين تعامم احده حدثا اصغر فانه ينتقض
 باعتبار احدا لا صليين وهو الاضغر وهو عين
 التقريع فليتأمل **قوله** ثم بعده اي بعد ان غسل

العلامة الطحاوي
 بقوله

رجليه

رجليه تدبر **قوله** تقريع على قوله فتتوضعا قال شيخنا
 الاول ان يكون تقريعا على قول الشرع احده
 قينا مل **قوله** افاد انه اذا وجد ما يكفيه قال
 شيخنا الاول ان يقول افاد انه اذا كان عند
 ما يكفيه الخ فتأمل **قوله** امر باليقين اقول
 الزم مع اسكان الما ادراك الشيء وقيل هيئته
 للنفوس تتحقق بها المعاني وقيل ان تمام صورة
 ما في الخارج في الذهن كما قرر في محله فتدبر **قوله**
 لتحقق الاباحية في حق كل منهم اي فكل واحد منهم
 قادر على استعماله والفرق بين هذه وما بعدها
 ان الاباحية لا تفقد الملك عندها حتى لو استهلكه
 احدهم يملك على ملك المبيع بخلاف الية فلا
 ينتقض تيمم الكل فيها لنفسا ذهابا عند الامام
 وللإشراك عندهما لانه لا يصيب كل واحد منهم
 ما يكفيه ولو اذنوا الواحد به لغا ذلك الاذنين
 لكن في السراج الصحيح انتقاصه مع الاذن اجمعا
 لانه يقبوض بعقد فاسد فيكون ملوكا فينفذ
 تصرفهم فيه محررا حتى لو توصاه واحد بعد
 الاذن له من المالك بعد الباقي تيممهم ولا
 يخفى ان تعليل السراج المذكور مبني على القول بان
 الية الغالبة الملك واما على المختار المفتي به
 من انها لا تفقد الملك فلا يظهر الانتقاص افاد
 في حواشي مستكين للسيد الشافعي قائل **قوله**
 فلو لم يكفه يلزمه ايضا تعليل الجباية اي فلو
 يكفه لان يزيل به جميع الجباية يلزمه ان كان

تقيده

يكفي لاجل الوضوء هذا تقرير كلامه فتدبر **قوله**
ويحصل به بعض البهجة لتقليل الجناية اي
ان شا كما يعلم من قوله ويفسّل به بعض بعد
وفي الثاني يتكلم للمحدث ان قتال **قوله** ارتكب
في التعليل التشر المشرش اي فالاول للشاخي والثاني
للاول فتدبر **قوله** فقال فيه نظراي في دعوى
الاجماع المذكورة تدبر **قوله** قادر على ما لو توصنا
به جاز اي هذا الفعل وهو الصلاة شجنتا
وفيه تامل **قوله** علي ان ذلك قاعدة كلية تقتضي عن
ذكر قدرة الله المالك في فائهم اعتراض على العلامة
الخطاوي حيث كتب مانصه قوله والحاصل
لموعني ما في النص فلا فائدة فيه اه فتدبر **قوله**
هو بالضاد المعجمة ففيه جناس اي مضارة وهو
تنتف الكلمات الاخرى متقاربة كما لداري والباري
كما سبقت في الخطبة تدبر **قوله** رحمه الله تعالى كانت
اظهر ايمان عبارة المص فان عبارته فيها بعض خفا
وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير
لا يظهر لحدوده الى التيمم الابتاعل واما كونها اخبر
فقط خطاوي **قوله** او عن حديث وكان محتملا فانهم
اعتراض على العلامة الخطاوي حيث كتب مانصه
قوله وروى ناعس مستأخذه كاستيفاء قاده
المص والناعس هو الذي يعي صفة اكثر ما يقال
عنده ولم تنزل قوله اما سكة وسئل النحاس
النوم على صفة لا توجب التقص الا كلامه تدبر
قوله اي قول الصاحبين لا يجزيان مقتضى
عبارة

عوده

عبارة الشان يقال اي ابقا تيمم الالات داب المحققين
توقيع الكلام على ما يقتضيه العام فتامل **قوله**
ونقل في الشرح لالبية عن البرهات ان ونصها
هكذا **قوله** وناقضه ايضا مرورا لناعس هذا
عنه اي حنيفة وانما يتيمم وهو رواية عنه
كما في البرهات والجمع والمختار في الفتوى عدم
الاقتضاء اتفاق الالات لوتيمم وبقر به ما لا يعلم
به جاز تيممه اتفاقا قاله في البحر عن التوشيح
وفي البرهات قال في التيمم صلي بالتيمم وفي
حنيفة لم يعلم به جاز في قولهم ولو كانت على
سأطى النهر ولم يعلم به عن اي يوسف روايتان
في رواية لا يجوز اعتبارا بالادواة المعلقة في حنيفة
وفي اخرى يجوز لانه غير قادر اذا لاقدرة يدوت
العلم وقيل هو قول آبي حنيفة وهو الاصح انتهى
فاذا قال ابو حنيفة يجوز له المستيقظ على ما الى
هنا لا يعلم به فكيف يقول بان تناقض تيمم المار مع
تحقق غفلته اه ما في البرهات تبعا للكمال قلت
فكيف يقول بان تناقض تيمم المار مع لكن ربما يفرق
للإمام بينهما بان النوم في حالة السقر على وجه
لا تتخلله البقطة المسفرة بالمقام يعتبر بومه
فجعل كالبيقات حكما اولات التفسير منه ولا كذلك
الذي لم يعلم بالما وهو قريب منه بويده قول الباء
والناسم قادر تقديرا عند آبي حنيفة اه ما فيها
بالجوف فتدبر وهو التسليم قوله عن راتب في السراج
مانصه وفي العيون هو كايده لما قاله **قوله**

فجعل كالليقظان حكما اي فجعل كالليقظان العالم
بالما وقوله لا يتخلله احتراز به عما اذا غلله بلفظ
لانه لا تنصرف منه والحالة هذه لعدم رؤيته له في
الليقظان المذكورة بخلاف ما اذا استمرات ابتداء
بفعله ظاهر وان كان التوهم ظاهريا لا احتيازيا كما اضطررنا
سبق في النواقض عند قوله وتوهم بربك مسكته وعلى
كل فالجواب الاول احسن فليتناظر فتدبره والسلام
قوله ثم رايت في السراج مانصه وفي التبيين اي
تأييد لما قاله السراج كما هو ظم **قوله** من الخبايا منها
وتوهم فيها بقى التجارة اي قال شيخنا التفسير
بالاداس من الخبايا غير قيد فهو اتعا في تدبر **قوله**
والاولى التفسير بها كما في البحر فانهم اعترضوا على
الخطاوي حيث قال مانصه قوله او قصاص
سقط من قلم الناسخ ذكر الكفارة وذكرها في البحر
وعبارته ولا يبي القصاص والكفارة وذلك لان
القصاص انما يتحقق في البدن ولا كفارة فيه ولكن
انما ياتي في شبه العمد والخطا وما جرى مجراه ولا قصاص
فيها اهو كلامه **قوله** والكفارة في غيره قلت وهذا في
غير قتل الاب ابنه فانه لا كفارة عليه كما ياتي في
الحكايات افادة شيخنا في درسه والله اعلم
قوله فلم يحجب الضمان بما وجب به القسط فانهم
اعترضوا على العلامة ج دل والخطاوي حيث كتب
مانصه قوله لا ضمان وقطع عدم الاجتماع من
احد الحائذين فانه اذا قطع لا يضمن القمين
مطلقا ههنا لك او مستهلكا واما اذا اضمته

فيل

قبل القطع فلا مانع منه اهو حلي **قوله** ولو اركبها غيره
فقطبت خيمتها اي اذا استاجرها للركوب فقط
كما هو ظم شيخنا **قوله** وهو ثلث الدية ان كانت تستمسك
بولها والا فكل الدية فانهم اعترضوا على الخطاوي
حيث قال مانصه **قوله** او ضمان اضمته اي لا يجمع
بين مهر وضمان فان الزوج اذا افعتى زوجته
او امارتها من جماعه لا ضمان عليه واما المهر فقط
ولم يذكر ما اذا اضمته او امارتها من جماعه وهو
غير زوج ومقتضىناه لزوم الضمان ثم انما يفطر الضمان
في الاقضاء بان تقوم بغيره جعلها رقيقة سلمية
من هذا العيب وتقوم وهو بها فيقدر بالتفاوت
يضمن من الدية واما في موته من جماعه فالظاهر
انه من قبيل شبه الجود ليجرأه كلامه **قوله** واما
من احد الطرفين فيتنصرون فيها اذا ادعى واقام
البينة اي كما في اثبات الدين المستقلت في الزكاة لاجا
علي ان من ادعى دينا على الميت يملغه التاخير
بلا طيب الوصي والوارث بالله الاستوفية من
المديون ولا من احدثاه اليك ولا يقبض لك قابض
بامرك ولا امراته منه ولا احلت به احد ولا عندك
ولا بشي منه رهن وتسمى هذه النية بمن الاستظهار
كما سيدثر في محله وقوله فلا يلف المدعي عليه اقوال
لم ار لهذا اللفظ في السلم المعز واليه في هذا المحل
والصواب حذقه كما لا يخفى **قوله** رحمه الله تعالى
ففي الفقيه عن غريب الرواية لعلمه كتاب يثبت
فيه روايات الامام التي لم تكن في كتيب ظاهر

مع

الرواية او ما وجدت في روايات الاسلام من اضافة
 الصفة اي الرواية الغريبة وقوله رحمه الله تعالى
 يتم اي بعد غسل العجم وليس المراد انه يتم فقط
 ولعل وجه هذا القول القياس على ما قالوا في الحنفية
 انه لو مضت المدة وهو يخاف البرد وكانت في الصلاة
 ولا ما انه يتم ويصلي وان كانت بقية الاعضا
 مغسولة كما كوفي من امنا به شي بلا غسل ولا ما
 يفصلها فانه يتم لها ومعلوم ان الماء وان كانت
 موجودا في مسالتنا لكنه بعدم الاستطاعة والقد
 على استعماله تركه بعد ما حكما لكذا قيل اقول وهو
 كلام ظم البطلان فان التيمم في الغيب عليه جميع الا
 لا خصوص الرجلين وخصوص المنة الغير المغسولة
 كما هو ظم فنثبت ان المراد من عبارة الغيب ما هو ظاهر
 منها وان لم يظهر لنا وجهها فتأمل منصفنا والله اعلم
 واستغفر الله العظيم **روايت** ايضا التيمم ببلعن الكل
 وهذا عن البعض فيه انه لو لاحظ الكمية والبصيرة
 يكون اجزءه مقبلا على الكل الا انه راعي الترتيب من
 الاعلى الى الادنى او الالهية فتدبر **باب**
المسح على الحصى كقوله على طريقته استخدام قال
 شيخنا الاستخدام ذكر النبي بمعنى واعادة الصغر عليه
 بمعنى اخر فلو ذكر الشيء بمعنى ثم اعاد عليه العتم
 بمعنى اخر مع اعتبار المعنى الاول فيا فيه كما ههنا
 كان له استخدام فتأمل **قوله** لا حاجة اليه لانه
 خارج عنه فيه نظرا لان المراد بالشرع ما جاز المسح
 عليه ولا شك ان السائر لما فوق اللبني يجوز المسح

باب المسح على الحصى

عليه

عليه فان اورد الحنفية الشرعي تأمل منصفنا **قوله** عن
 القدر المانع لا يضر عبارة الطحاوي عن الحنف المانع
 لا يمنع المسح اليه وانما طهرا **قوله** كما حنف المنيط بعينه
 ببعض فافهم اعراض على العلامة الطحاوي
 حيث قال **قوله** ولو سددوا فيه نظرو وجهه ان
 شرط المسح على الحنف ان يستمسك بنفسه من
 غير استمسك فمقتضاه عدم جواز المسح على الزبول
 الا ان يقال ان استمسك لشرع التعيين وما كان من
 للاستمسك فانه يحصل به وثبت استمسك **قوله**
 الا ان المتبادر من اللقاقة انها اقول هذه دعوى
 قصده بها تزويج كلامه الا في والعلامة المذكور ناظر
 في ضعف الفرة المذكور الى ما ذهب المذهب من انه لا يجوز
 المسح على الحنف المذكور الا اذا خيط به فتعني بحيث
 لا يتلف الماء بخرجه ونحوه كما نقله عنه العلامة الطحاوي
 واقره عليه فنثبت ان الحنف مع العلامة ج دل وابنه
 لا اعتبار الى ما قاله العلامة المحقق كذا قرره شيخنا
 في درسه فليتأمل **قوله** قال شيخنا مراده به السيد علي
 الصريسي السيواسي افاده في البامش تدبر **قوله** وجه
 النظر انهم اعبروا بخرجه اكثر القدم انما قال شيخنا
 هذا لا يصح ان يكون هو وجه النظر المذكور لان
 اعتبارهم المذكور انما هو لاجل بطلان المسح و
 بجاية الفصل للرجلين لم لو كانت اعتبارهم المذكور
 لاجل بطلان المسح وايضا يسمي اخر غير الاول
 لكان الوجه المذكور صحيحا ولا قيل به من علمنا
 فبقى النظر بلا بيان ومن استخرجه وجبت له

الدنيا وما فيها فقام له والله اعلم **وقد** تبايد ذلك
 عندي اخي اقول مراده من التبايد المذكور الاستئناس
 لا تقوية الكل كما هو مصطلح الاصوليين والعزائم
 لان الرواية المتنامية لا يثبت بها حكم شرعي كما لا
 يخفى **وقد** استمر البرهان في شرحه على
 المثبتة للامام الزبلي اخي ولذا ذكر لك عبارة برمتها
 لما فيها من الغوايد ونصه واعترضه الزبلي شارح
 اكثر بيان الغسل مستوع وان لم يتزع فيه دليل
 انه يغسل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الخلق حتى
 اغسل اكثر رجلاه ولولا ان الغسل مشروع لما بطل
 ولذا منع كونه رخصة اسقاط وخطا اهل اصول
 في تسليمه به لما واجبا عنه المثل خسر وف
 ذكره بان المراد في المشروعية الجواز في مطر اتساع
 بحيث يترتب عليه الجواب لا ان يترتب عليه
 حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من
 قصر الصلاة فان الدامل بالقرينة انما بان صل
 اربعا وقعد على الركعتين مع ان فرضه يتم اقول
 ما قاله من ان المراد بالمشروعية وهو الجواز بحيث
 يترتب عليه الجواب غير مسلم فان المبتدئين
 يريدون بمشروعية الغسل الجواز بحيث يترتب
 عليه احكامه غير ان الجواب من جملة احكام الغسل
 الذي يقصد به العبادة فتسأل الرجل حال التقف
 لو لم يكن مشروع لما ثبت عليه حكمه من جواز الصلاة
 وغيرها مما يشترط له الطهارة واستدلالة بتنظيم
 قصر الصلاة وغيرها جميع فان المسافر اذا صلى

اربعا

اربعا وقعد على راس الركعتين لا يكون آتيا بالقرينة
 وليس في وسعه ذلك لانه فرضه ركعتان لا يطبق
 الزيادة عليهما فرضا كما لا يطبق المقيم الزيادة
 على الاربع فرضا وانما فرضه ركعتان فحسب واسم
 لنا الغسل وهو الركعتان الاخرتان على تحريم
 الفرض لالالة اني بالقرينة مع عدم جوازها واما
 له بخلاف المتحقق الذي انفسل اكثر رجلاه
 حينما غسرا الغسل شرعا وتربك عليه حكم من
 الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح وزوم نزوع
 الحق لا تمام الغسل ولو قدر انه غسل كل الرجلين
 متحققا لربك عليه انه لا ينتقص بتمام المدة
 ولا ينزع الحق مع جواز الافعال التي تشترط
 لها الطهارة به فثبتت مشروعية الغسل حال
 التحقق بمعنى يتصور وجوده وتحققه شرعا
 بخلاف الاعتمام واعراض الزبلي على اهل اصول
 فقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرض الذي ذكره
 من دخول الماء في الحق اخي وهو مستقر في الفتاوى
 الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كالدين ابن
 الهمام في صحة نظرفان كلمتهم متفقة على ان
 الحق غير شرعا ما لنا سارية الحديث الى التعميم
 فتبقى التعميم على طهارتها وبحلول الحديث بالحق يزول
 بمسحه وبغيره عليه من المسح للتميم والعذر
 بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل
 وغده سواء اذالم يتل بمسح ظاهر الحق في انه ليس
 يزل به الحديث لانه في غير محله فلا يجوز الصلاة لانه

صلي مع حدث واجب الرفق اذ لو لم يجب والحال انه لا يجب
 غسل الرجل جازية الصلاة بلا غسل ولا مسح فصار
 كما لو ترك ذراعيه وغسل بخل غير واجب الغسل
 كما لو ترك ذراعيه في الظهيرة لو ادخل يده تحت الجرمونين
 فمسح على الحقتين انه لم يجز وليس الالة من غير محل كذا
 قال والوجه في ذلك الفرع كونه الاجزا اذا خضع اليه
 لا يتلاك الحق يعني فكان مسحهما اذا انتفعت المدة
 انما لا يتقيد بها حصول الغسل بالحوض والفرع انما
 وجب للغسل وقد حصل اقول اول مسح صحة الفرع
 فيه بعمقانه متكرر في الظهيرة وفي فتاوى قاضي
 خات حيث قال مسح الحقتين اذا دخل الماخذ وابكل
 من رجليه قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطله مسحه
 لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطله به
 حكم المسح وان ايتل جميع القدم ويبلغ الماالكعب بطل
 المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة اه وثانيا قوله
 لانه من غير محله غير مسلم **قوله** اذ لو لم يجب انما قلنا
 عدم وجوب غسل الرجل حينئذ لا يستلزم وجوب
 المسح عينا يجوز كون الواجب احدهما لا على التيقين
 كسائر الواجبات المحيرة وتشبيهه بترك الذراعين
 وغسل الفخذ غير صحيح علي ما لا يخفى وثالثا توجيه
 الفرع المذكور بقوله والوجه انما يتبين علي تقدير
 انفسال الرجلين كليهما على التمام مع ابتلاك قدر
 الرمن من ظاهر الحقتين مع عدم بطلان المسح المذكور
 فذلك الفرع انفسال احدي الرجلين وبطلان
 المسح ووجوب تنزع الحقتين لغسل الرجلين وفي قاضي

خاة انفسال احدي الرجلين وبطلان المسح كذلك
 وهذا كله ينافي ما قاله ورأينا انما تفرق بين غسل
 الرجلين مع بقا التحقتين ومسح الحقتين مع بقا الجرمونين
 حيث اعتبر الغسل في الاول وبطل مسح الحقتين به
 ولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الحقتين بدل عن الغسل
 ولا يتل اليده مع وجود الاصل ومسح الجرمونين ليس
 بدلا عن مسح الحقتين بل هو يدل عن الغسل ايضا فمقد
 تنزل الوظيفة له لا يعتبر اليده الاخر فليتامل وحسينه
 فلا يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن
 قوله ان كلمته هم متفقة انما هو ان الحق انما اعتبر
 مانا سرية الحديث ترخيصا لدفع الحرج اللازم بالاجابة
 الغسل عينا فاذا حصل الغسل زال الترخيص
 بزوال سببه المختص هو به فقد رجحوا القول الحديث
 قبيل الغسل في محله فليتامل فلا يحصى حينئذ
 عن اعتراض الزبلي علي اصل الاصول واما اعتراضه
 علي الفرع المذكور قائما يتم علي تقدير صحة اعتراضه
 عليهم فليتامل والله سبحانه الموفق وله الحمد اذ وكلنا
 مع بعض تقيير التحريف في ستمتي والله اعلم **قوله** وباني
 الكلام عليه فانهم اعترضوا علي العلامة الطحاوي
 واكلمني ايضا ونصحه قوله ينبغي ان يصير انما اي
 ولا يقع غسله وذلك لما في تنمة الفتاوى الصغير
 عن ابن الغضل لو ايتل قدمه لا ينتفق مسحه لان
 استئثار القدم بالحق يمتنع سرية الحديث الي الرجل
 فلا يقع هذا غسله مستترا فلا يوجب بطلان
 المسح ونقل الزاهد عن العياشي انه لا يبطل

وان بلغ الما الركبة قال في الهرم راية في السراج نورنا
وغسل رجليه وليس خفيه ثم اجبت وسمع فدخل
الماء في احد حفيه قال بعضهم ان غسل الما جميعها
مع الكعبين وحب غسل الما خفي وقال بعضهم لا يستغسل
المسح اصلا وهو الما فراه ويحب عليه غسل رجله
ثانيا بعد المدة لعمل الحدث السبابة عمله من السراية
الي الرجلين فيحتاج الي نزل ابو السعد وما في المكي
عن الشريفي ضعيف اه كلامه **قوله** لا اعتدال الحديث
فاهم اعتراض علي في المدي لما ذكر قدبر **قوله** ولذا قال
اخاف الكفر علي من لم ير المسح انه قال سنة الاسلام
والدليل علي ان من لم ير المسح علي الحنفي كان ضالا ماركا
عن ابن حنيفة انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة
فقال هوات تفصل الشيعين يعني ابا بكر وعمر علي سائر
الجماعة وان حب الحنفيين يعني عثمان وعلي وامت
تري المسح علي الحنفي وهو اخذه من قول اشرف بن
مالك ان من السنة ان تفصل الشيعين وحب
الحنفيين وتري المسح علي الحنفي اه شرح المنية
الكبير للبرهان ج ل رحمه الله تعالى **قوله** وجوزع
معطوف علي ولدان ان اي يجوز علي بعض الزوات
كافي الكساف اه وفيه ايضا انه يكون المعني علي الجمر
معطوفة علي اكواب يطوق عليهم وذلك بخلاف
ياكواب ينمون ياكواب وعليه يكون المرحم مقبلا بالجمار
كما هو ظاهر من خبر الكلام **قوله** وذكر في البراهن معاد
ما في الكثر وغيره ان اي بنا علي ما فهمه وليس كذلك
فلا بنا في هذا قول المحسن بعد وحيث كانت رواية الدخول

هي المفادة من عبارات المتوث ان فتنيه قوله فلذا
اختارها السمع لثما لثمر والحمية فافهم اعتراض
علي العلامة الطحاوي حيث قال قوله من روس
اصلا بعد ظاهرا ان الا صباغ لما دخل في محل المسح
حيث توسم عليهما كناه ان حصل قدر الغرض
وتبع في ذلك صاحب الترو الذي في البحر احذان
الولوا كية واكثر الفتاوى ان لا يجوز وضوح به قاي
خاف حيث قال ولا اعتبار بالاصباغ اه كلامه فثبت
قوله فلا مخالفة بينهما كما لا يخفى فانهم اعترض
علي العلامة الطحاوي حيث كتب ما لفظه قوله ان
معقد السراي وهو وسط القدم وهو مخالف لما
عن قاضي خان اه كلامه **قوله** كما في القاموس وعلم
فلا تكرار فانهم اعترض علي الطحاوي حيث قال
ما نصه قوله ولا يستغسل في الموي عن المغرب بالغظ
لست السوب ربي حيث راي ما وراء من باب ضرب
ومنه اذا كانا غنيتين لا يستغسلان ونفي السبق
تاكيد للتخانة اه وتفسير السنف بهذا المعني بوجوب
السكرام مع قوله الس ولا يري ما تحتها والظن من عبارة
الس ان المراد لا يستغسل الما الي اسفل بدليل الاستثنا
اه فتدبر **قوله** حمدا لله تعالى ولومن غزل او شق قال
سبحنا المراد من الغزل الغزل غير الكرباس والاولي
حذف الواو من قوله ولو كما يفاد من تقدير المحسن
اقول اما الاول فظاهر واما الثاني فلا داعي اليه ويكون
في ذكر الواو اسارة الي دخول الكرباس بالطريق الاول
كما هو قاعده لولا ومصلحة ولكن مع ملاحظة الشرط

يلج مقابلة

التي ذكرها المحقق رحمه الله تعالى ويكون نصافي
 ما يفاد من عبارة الكافي النسبي فليست **الخلافا**
 لما في النهر فانهم اعترضوا على العلامة الطباطبائي حيث
 كتب ما نصه قوله بسكون الموت تبع فيه صاحب الـ
 الشايع للمعراج وفي البحر وبتبع المعجم في شرحه جواز الشئ
 واستشهد بما لا شاهد فيه وقد اوضح في النهر
 اه كلامه قوله وفي حاشية اخي جليلي وهو المستورد **بالقري**
 وقوله ولو محله انما هو الجملد اعلاه فقط او اسفله
 فقط اومع مواضع الاصابع على ما قاله بعد ويجوز عدم
 الجواز بالثاني وقوله ولم يتعرض له احداي ولم يناقشه
 فيما ذكر احد من بعده هذه كانت من كلام المحقق وهو
 مقتضى قوله قال والذي اخذ اولم يتبينه لهذا القيد
 الذي ذكرته لك احد من علمائنا ان كانت من كلام **القري**
 وقوله اومع مواضع الاصابع بحيث يكون اخذ هذا بشا
 على الرواية السابقة وقدم المحقق ان المختار خلافا
 وقوله لان منشا الاختلاف بين الامام في قصده
 به تأيد قوله والذي تلخص عندي انه اخذ وقوله
 بل هو ما حوذا الصغير فيه راجع الى الجواز المنفي
 بقوله والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه
 اذا جلد اسفله فقط اومع مواضع الاصابع وهذا
 بنا على الحل الاول في قوله ولم يتعرض له احدا وهو
 راجع الى الجواز المنفي بقوله ان التقييد بالثاني
 يخرج لغير الشئ ولو جلد الداخل تحت قوله
 ولم يتعرض له احد بنا على الحل الثاني وبأيد الاول
 قوله والذي تلخص عندي اخذ والثاني قوله بعد وقال
 في

في نسخة الحاشية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على
 الجملد من الكرياس هذا تقرير كلام المحقق ولو قال
 بذلك هذا السجودات قول القري ان التقييد بالثاني
 يخرج لغير الثاني مسلم واما قوله ولو جلد فيوفي
 حينئذ لانه الكلام في الجوزب الثاني الغير المحل
 فيخرج بالقيود المذكور غير الثاني منه هذا وقال
 شيخنا والذي تلخصنا عن مسائنا انه لا بد من
 القيد الذي ذكره العلامة القري واخذ من قوله
 ولا بد من استمسكه على الساق بنفسه بلا شد
 وفي القيد المحفوظ في كلامهم قطعا وهو الذي اعتقده
 كما هو محفوظ في الثاني لاولي وقوله لان ذلك
 في الجوزب الثاني الغير المحل هذا بنا على ما فهمنا
 من كلام النهر وكيس كذلك بل يفتد فيه ايضا وحينئذ
 فكان على الشئ ان يذكر قيدا لاستمسكه بنفسه بعد
 قول المتن والمجلدين حيي يكون قيدا في الجمع هذا
 حاصل ما قرره في درسه فليست بل هذا التفتت
 الذي هو بالقبول حقيقة قوله ولم ان من تعرض لانه
 المسألة من أئمتنا اخذ قول لا حاجة الى هذا بعد
 قول الشئ كلمة كذا قرره شيخنا قوله عدم الطائفة
 فافهم اعترضوا على العلامة الطباطبائي حيث كتب
 ما نصه قوله اسفله يدل من الاصابع والمراد بالاصابع
 الجس الصارق بالمسعد اه كلامه قوله ثم راي الخطا
 فيه على ذلك فافهم اعترضوا على العلامة في قوله
 عن شيخ الاسلام خواهر زاده هو بفهم الخائبر **قوله**
 وجوز المسح بعد ذلك اي الساق لا يستعيابه فلا

ينافي بطلان **القول** قد مننا ما فيه في باب فراجع حاصل
 ما قدمه ان جواز التيمم منوط بحقوق كحق الضرر
 من البرد او غيره اعم من كونه لمحدث حدث اصغر
 او اكبر وحديث بطل الجواب عن الاشكال المذكور
 فتأمل **وقد** قال العلامة قاسم لامة باجاء
 شيخنا اي ذات كانت قوية في نفسها وقوله اذا خالفت
 المنقول فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
 حيث كتب ما نصه قوله ان لم يخش بقلية الظن اشار
 به الي انه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتفع
 الي غلبة الظن وظاهر ان المسح لا ينقضي عند ذلك
 وهو مستغيب بان خوف البرد لا اثر له في منع الشر
 فحاش الامران لا يرتفع لكن لا يسع بل يتم عند خوف
 البرد كذا في اب السعد وفيه انهم منعوا التيمم للوضوء
 عند خوف البرد ولذا نقل الحلبي عن الفقيه ان الذي ينبغي
 الاقتضاه انتقاض المسح بالمضي واستيفان سح
 اخر يعحق كالحياير فقوله السح قيسوعيه بالمسح اي
 لا انتقاض المسح الاول بمضي المدة هو الذي عليه
 الاعتماد **وهو** كلامه **وقد** لكن علمت الفرق بينهما وما
 انه فيه ان هذا ليس هو الفارق بينهما بل الفارق
 ان مسألة السح التي يتم فيها انما هو لعدم وجود
 الما ولا يتم في مسألة البحث خوف البرد على رجليه
 فقط لوجود الماسم ان قوله يلزم عليه صحة التيمم
 في الوضوء لخوف البرد مبين على ان التيمم لا يجوز
 الا في الحدث الاكبر وقد قدم المحقق رحمه الله رده
 في بابيه وانه يجوز في الاصغر ايضا بشرط العلم والبار
 اليه

اليه قبل بقوله وقد مننا ما فيه في بابيه كذا في نسخة
 في درسه **وقد** لكن اخرج عن غيره اي بدارضاة ينظم
 وقوله او هو في موزه اي بات كانت كسر التقلب
 في موزه بتدبر قوله ان لم يخش ذهاب رجليه من برد
 كما مر فانهم اعترضوا على الحلبي وعلى الطحاوي
 حيث رد عليه بالوجه الاول وترك الثاني ونصه
 قوله كما مر الذي مر انه بعد سعي المدة والفرع بفعل
 وهو متوعدة عند عدم وجود غسل في ان المدة
 وهنا قد وجدنا شبيه الامر على السح فقال
 ما قال الحلبي قال الطحاوي اقول قد مر عن تمت
 الفتاوي وعن ابي السعد ان هذا الغسل
 لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة **وهو** كلامه
 وانما بلغت سنة فانهم اعترضوا على الحلبي والطحاوي
 المجازي له في قوله انه مكر مع قوله سابقا في الحرف
 كما ينقض الماصوي فتدبر قوله وفيه مسألة عجبية
 فراجع ونصه قال في السراج ولو سافر فلما دخل
 في الصلاة سبقه حدث فعاد الي مصر للوضوءات
 تمت بمدة الإقامة قبل العود الي مصلاته فسدت
 فباسا لا تفتننا في الصلاة لا استحسانا ولا
 البطلان كذا في البحر ولزم يتم حر عاد فلا كلام في انتقال
 مدة الي السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي بحجية
 حيث عدم مسافرا في حق المسح ومعها في حق التيمم
 اه والله اعلم **وقد** وقد اوقع من البدلية في البحر
 فراجع ونصه بعد كلام وهذا كله باطلاقة شامل
 لما اذا كانت الجراحة بالراس وقد صرح به في البدائع فقال

ولو كانت المراحة على راسه وبعضه صحيح فان كانت
الصحيح قدر ما يجوز عليه وهو قدر ثلاث اصابع لا يجوز
الا ان يمسح عليه لان المفروض من مسح الرأس هذا
القدر وهذا القدر من الرأس صحيح فلا حاجة الى
المسح على الجباير وان كان اقل من ذلك لم يمسح لان
وجوده وعدمه بمنزلة واحدة ولم يمسح على الجباير
اه وفي المتن بالعين الجبهة ومن كانت جميع راسه
مجردا لا يجب المسح عليها لان المسح يدل على
الغسل ولا بد له وقيل يجب اه والصلوب هو الوجوب
وقوله المسح يدل عن الغسل غير صحيح لان المسح
على الرأس أصل بنفسه لا يدل كما لا يخفى وفي سطر
الجانب الصغير لقاضي خات والمسح على الجباير على
وجوه ان كان لا يضره غسل ما عتد يلزمه الغسل
وان كان يضره الغسل بالما البارد ولا يضره الغسل
بالما الحار يلزمه الغسل بالما الحار وان كان يضره
الغسل ولا يضره المسح يمسح ما تحت الحبيبة ولا يمسح
فوقها اه قالوا وينبغي ان يحفظ هذا فان الناصية
غافلون ولكن قال في السراج الوهاج ولو كان لا يمكنه
غسل المراحة الا بالما الحار خاصة ولا يمكنه بماء
لم يجب عليه تكليف الغسل بالحار ويجزئ المسح لاجل
المسح اه والظن الاول كما لا يخفى ولذا اقتصر المحقق
في فتح المبرر عليه ولم ينقل غيره وقيد بان يكون
قادرا عليه وهو ظم وقد قدسنا ان المسح على الحبيبة
ليس ببدل لا بخلاف المسح على الخفي ولذا لا يمسح
على الخفي في احدي رجليه وبغسل الاخرى لانه لا يودي
الي

أقول

الي الجمع بين الاصل والبدل ولو كانت الحبيبة على احدي
رجليه فمسح عليها وغسل الاخرى لا يكون ذلك جمعا
بين البدل والاصل ولذا ايضا لو مسح على خف رجله
المجروحة وغسل العجيبة وليس الخف عليها ثم احدث
بعضا وبتت الخف لانت المجروحة فغسلت بحكاولا
يجمع التوقيف في الرجل وعلى قياس ما روي عن
ابي حنيفة ان ترك المسح على الجباير وهو لا يضره عود
فان ليس على المراحة ايضا بعدما مسح على جبهته
فانه يمسح عليها لان المسح عليها كالغسل لما عتد
لذا في الخلاصة وهذا كله ظم في ان هذا المسح ليس ببدل
عن الغسل وظم ما في المداية انه يدل وتعبه يعني
السارحني بانه ليس بيدك بدليل ما ذكرنا من الفرق بينه
وبني مسح الخف فكان اصلا لا بد لا واجيب بانه في نفسه
يدل بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل لكن نزل
منزلة الاصل لعدم القدرة عليه فكان كالاصل بخلاف
المسح على الخفي فانه لم يعط له حكم الغسل بل هو بدل
محض ولذا لو جمع بينه وبين الغسل او بين المسح على
الحبيبة يلزم اجمع بين الاصل والبدل حقيقة او حكما
اه كلامه الا ان قوله وعلى قياس ما روي عن ابي
حنيفة ان ترك كل الجوارز المذكورين علمي
رواية الاسكندرية واما على رواية الوجوب فلا
يصح لانهم متفقون على عدم الجوارز والخلاف انما
هو في الجهة فتعده يمسح وعندهما فلا كما افاده
المحقق بعد قائل **قوله** ولا يخفى ان صريح ذلك الحنفية
راجع الى قوله وقيل الوجوب متفق عليه بضم

لا تفاق المختار

الجمع
الاسم الاشارة

قوله وفي المحيط ولا يجوز تركه الا فلا صراحة فيما ذكر
فتأمل **قوله** فقد خفي على الشئ والمعم في الخي وصاحب
البحر والنهر وغيرهم فالانهم استراض على الخطاوي
حيث كتب على قوله والله رجع الامام ما نصه
اي عن قوله اولاً بالوجوب المصطلح عليه وانه
اذا صلى بغير مسح عليها وجب عليه اعادةها لقاً
عمدة كل صلاة ادب مع ترك واجب وجب اعادةها
اه كلامه **قوله** انما هو معنى الوجوب اي الذي
هو اقوى نوعي الواجب وهو ما سبق قبل عن
الخطاوي تدبر **قوله** وقد علمت خلافة ائمة اهل الواجب
عندهما اقوى نوعيه وعنده بالعكس وقوله وانما
لا تارض بين كلامهم ائمة من الصحيح المذكور بعد الوجوب
ولفظ الفتوى اي قد تدبر **قوله** ثم رايته في خزائن الازاد
ذكر المتفرع بعد قوله ان قلت واذا انقضت في تلك
تجد ذكره هنا وذكره هناك سواء انما الفصل طهارة
كاملة بل ربما يدعي بان ذكره هنا اولاً لانه لما ذكر
الفصل بعد المتك علم انه مثله الفصل في عدم التوبة
بوقت لا غير فلم يكن كمثل المعذور في التوبة فترى
عليه قوله حتى يوم انما فليست مل **قوله** لكن لو لم
يعد على مسح الجبيرة ان هذا استدراك لفظي
يعني الالالة لاجم والحالة هذه فتدبر **قوله** لكن
يتأقنه انه سيخرج بانه لا يشترط الاستيعاب
في الامة فيتنافقن كلامه قلت ويجاب عنه بانه
جرك على اصل القولين هنا واخر الامة منها
فلا تنافقن كلامه فليست مل **قوله** لانه ان صرح المحل

المسح المذكور

تحت

تحت صورتان وقوله وان لم يصره المحل تحت الصورة
الاخرى فتدبر **قوله** هل يكتفى بمسح اكثر لكونه كالجبر
ام لا بد من الاستيعاب فتراجع قلت الذي رايته
في المندية وغيرها من الفتاوى في هذا المحل انه
لا بد من الاستيعاب ولعله مبني على الخلاف في
الكبرة فتنبه **قوله** لا يجب الا غسل بومنها قدما
انه لو كانت في اعصا الوضوء وشدها وهو محدث
ثم توضا ومسحها بم لبس الحق ثم بالزمه غسل
قدميه فتنبه كذا في هامش نسخة المحرر رحمه
الله **قوله** وزاد الرحمان اربعة اخرى انه يمسح على الجرح
وغيره اقول الذي تذكر ان هذه هي ما ذكرها في
الآن لفرق بان تلك اعم من هذه لشمول هذه
هي ما ذكرها في الاشارة لفرق بان تلك اعم من هذه
لشمول المسح على الجبر مسح الجرح وغيره او الجرح
فقط او الغير فقط بخلاف هذه فتأمل **قوله**
لم يجوزوا فسد الما اقول بهذا مبني على روية
بجاسة الما المستعمل كما لا يخفى وتقدم ما فيه
في محله تذكر **باب** **الحبس** قوله
فان المحصل يتشوق الى ذلك اي فان مراد
التحصيل ليتشوق ان تدبر **قوله** والافاستحاضة
هنا في الشئ الموجوده ولعله على ما في نسخة
من السنن والافا لسراج الحاضرة لا وجود لهذه
المسألة فيها فلهمرد **قوله** قيل ولائمة لهذا
تختلف قلت ويمكن ان تظهر عمدة في التعاليف
والايمان بان قال الامامة ان كان هذا الدم مست

الرحماني م

باب احب

الخامس فانت كذا او علي كذا او والله انه من الخامس
 اوان كنت متصفة بالحيث اي قايم بك الخ
 فانت كذا فلا حيث على القول الآخر ولم اربن ذكره
 فتامله **قوله** في غير وقت درود الدم فافهم
 اعتراض على الملائكة الطمطاوي حيث قال مانعه
 قولهم من رحم يقال علي هذا الترتيب انه يلزم
 ان لا يتبين حاجتنا في غير وقت درود الدم والواقع
 خلافة ادوكلامه **قوله** قالوا ولا يتبين غيرها
 من الحيوانات من قصد النهر بهذا اللفظ البصري
 مع القول المذكور لان بعضهم ذكر ان ما يحيف
 من الحيوانات عشرة جمعت في قوله
 الحيف للنسب وتسعة وبها التيقا وصنعها والا
 والتونخ والحفاش حرم كلبه والكرس والحيات منها
 والبعض زاد سمكة وعاشة فاحفظا فني حفظ النظار
 نقل الطمطاوي والحيض المنسوب الي هذه الحيوانات
 يعني السيلان كما لا يخفى **قوله** بخلافه على الاول اي
 فانه صاحب عذر كما هو ظم **قوله** بالنسب على الظرفية
 على الثالث اعتراض على الطمطاوي من جهتي اما
 اول حيث اقتصر في ارجاء الصبر الى الحيض عيني
 المدد واما ثانيا فلعله بان ثلاثة ايام بالنسب
 على الفرقية على الاول والرفع على الكبرية على
 الثاني عاين ما ذكر الي القمستان وقال بعده
 قلت ويجوز الرفع ايضا على الاول فتدبر **قوله**
 فالترتيب عليه ظم فافهم اعتراض على الطمطاوي
 حيث كتب مانعه قوله فالاضافة لا وجه للتدريج
 فالاول

يا تي م

فالاولي الاثبات بالروا والادكلامه **قوله** غير مطلق اي
 فسمي الطهر المتخلل حيفا حكما لا حقيقة
 كما قد مر عن البحر فتدبر **قوله** الاثلاث ساعات
 اي لان العادة تقتضيات طهر غير الحامل عن طهر
 الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فتقص كل طهر
 ساعة لذلك كذا قرره شيخنا في درسه فتامل
قوله لجواز وقوع الطلاق هذا علة لقوله بتسعة
 عشر شهرا اي ويحتمل ان الطلاق وقع قبل نزول الحيض
 من غير فاصل فتحتاج لطهرين وثلاث حيض فرائي
 الاحتياط وجعلها ثلاثة اطياف مراعاة لوقوع
 الطلاق في الحيض او بعده فتقارنا لاول الطهر
 كذا قرره شيخنا **قوله** فتتقضي عدتها بتسعة عشر
 شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات وجه ذلك
 هو انه يحتمل على انه طهر في اول الحيض ولا يحتمل
 بعينه هذه الحيضة ويحتاج الى ثلاثة حيض غيرها
 وذلك لان ثبوت يومها ويحتاج الى ثلاثة اطياف كل طهر
 ستة اشهر فصار المجموع تسعة عشر شهرا وعشرة
 ايام الا انه يتقص كل طهر ساعة لما علمت انما
 فتتقضي ثلاثة ساعات فتضم الى الساعة التي
 مضت من الحيضة التي اوقع الطلاق فيها فصار
 الخارج بما ذكره اربع ساعات هذا تقرير كلامه **قوله**
 اي لا احتمال ان الحيض عشرة ايام في رمضان
 ام اي لان اكثر ما فسد من صومها احد عشر
 يوما فتتقضي نصف ذلك احتياطا فتدبر **قوله**
 قصت اثنين وثلاثين ام قال المحقق في الماشي

ما نصه اي الجوارض فيها في اوله تبار فيفسد احد
 عشر وفي اخره فتفسد خمسة ويوم العيد
 حبيضا فلا تقصمه ثم لا يجزئها خمسة بعده ثم
 تجزئ اربعة عشر ثم لا تجزئ احد عشر ثم تجزئ في
 يومين والجملة اثنا وثلاثون واما لو فصلت
 فلا تجزئها صومها في احد عشر من رمضان
 ثم تجزئ في اربعة عشر ثم لا تجزئ في احد عشر ثم
 تجزئ في يومين والجملة ثمانية وثلاثون على
 هذا التخييل هو كلامه وبيان ذلك انه يحتمل ان
 رات الدم في اول الشهر من رمضان في النهار
 فيكون انقضا مدة حبيضا نهار الحادي عشر
 منه ويحتمل ان رات الدم في الخمسة الاخيرة
 منه فيكون الفاسد من صومها ستة عشر
 يوما فنلزمها ان تقصني اثني وثلاثين وذلك
 لاحتمال ان تكون الخمسة التي بعد يوم العيد
 حبيضا فلا تجزئ صومها واربعة عشر من سؤال
 تجزئ والعشرة الاخيرة منه حيض لا تجزئ
 صومها ويومين من ذي القعدة يجزئ صومها
 فجملة ما يجزئ من سؤال وذي القعدة ستة عشر
 وجملة التي لا تجزئ ستة عشر الستة التي
 هي اول سؤال يد جزل يوم العيد وان كان لا يها
 لما فيه من الاغراض عن هياقة المولد والسرقة
 الاخيرة من سؤال فصار المجموع اثني وثلاثون
 وقوله وان كانت مفصولة ثمانية وثلاثون
 وذلك لاحتمال ان يكون ابتدا الحيض في اول
 سؤال

سؤال فيكون تمام حبيضا نهار الحادي عشر منه
 واحتمل ان يكون حبيضا ايضا في اول السرقة
 الاخيرة منه فيكون تمام مدة حبيضا الثامن
 في اول ذي القعدة وجملة ذلك كله اثنا
 وعشرون يوما فيبقى من سؤال تسعة ايام وفي
 الطهر منه قصوم هذه يجزئ في يجزئ ايضا سبعة
 من ذي القعدة بعد اليوم الذي تم به حبيضا
 الاخير فالجملة ثمانية وثلاثون فيبقى منها تسعة
 من سؤال وسبعة من ذي القعدة فيبقى من الثانية
 وثلاثين اثنا وعشرون فمما ستة لم تصمها
 وهي ايام العيد مع ثلاثة بعدها من سؤال فيبقى
 الستة عشر التي صومها لا تجزئ وهذا تقلم حكم
 ما اذا كان الشهر ناقصا في الوصل والفصل مع
 اعدان النظر في صورة الفصل فانه فيها نوع خفا
 وقوله علمت ان ابتداء بالليل والشركا مل تقصني
 في الفصل والفصل خمسة وعشرين وبيان مثله
 الوصل انه يحتمل ان رات الدم في اول ليلة من
 رمضان فيكون انقضا مدة حبيضا في الليلة
 العاشرة منه فباقي الليلتين عشرة ايام ويحتمل
 ان رات الدم في ليلة الخامس والعشرين حيث
 الشهر فيكون الفاسد من رمضان خمسة عشر
 فنلزمها ان تقصني خمسة وعشرين من سؤال
 وذلك اربعة من بعد يوم العيد وهي لا تجزئ
 لانها تمام عشرة الحيض وخمسة عشر بعد فصل
 من الشهر صومها يجزئ وستة من العشرة الاخيرة

الذي هو

منه لا تجزي لاحتمال ان تكون رات الحيض في الليلة
 الاولى منه وجميع الصوم المذكور خمسة وعشرة
 وبيان مسألة الفصل ان يمينها صوم خمسة
 وعشرين من شوال وذلك لكون ابتداء الصوم
 بعد خمسة الاولى من شوال فخمسة عشر منها
 تجزي والستة الاخيرة من الشهر لا تجزي لاحتمال
 وجود الحيض فيها مع كون الفاسد من رمضان
 خمسة عشر كما هو ظن وقوله وان كان ناقصا
 ففي الوصول يلزمها ان تصوم عشرين من شوال
 وبيان ذلك انه يحتمل انها رات الحيض في اول
 ليلة منه فيكون تمام حيضها الليلة العاشرة منه
 فما بين الليلتين صومه فاسد ويحتمل انها
 رات الدم في الليلة الخامسة والعشرين منه
 فيكون صوم الاربعة الاخيرة من رمضان
 فاسدا فنصا مجموع الفاسد اربعة عشر يوما
 فيلزمها ان تقضي بعدها من الشهر المذكور فيكون
 جملة الفاسد منها ستة ايام خمسة اليه بعد
 يوم العيد واليوم الاول من عشرة الشروما بينهما
 اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل
 اربعة وعشرين وبيان ذلك في المسألة عا لها
 من كون الفاسد من رمضان اربعة عشر يوما
 فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة ايام لانها
 تصوم في اليوم السابع من شوال الى آخر الشهر
 فتكون العشرة الاخيرة صومها غير تجزي لانها
 ايام حيض لها والاربعة عشر الي قبلها تجزي
 صومها

في شوال عشر
 يوم العيد واليوم الاول من عشرة الشروما بينهما اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة وعشرين وبيان ذلك في المسألة عا لها من كون الفاسد من رمضان اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة ايام لانها تصوم في اليوم السابع من شوال الى آخر الشهر فتكون العشرة الاخيرة صومها غير تجزي لانها ايام حيض لها والاربعة عشر الي قبلها تجزي صومها

صومها هذا تقرير كلامه والسلام **قوله** اي عدد ايام
 كذا بخطه والاسباب اي نسبت عدد ايامها **قوله**
 ومثل في رسالة العزكوي فافهم تقريرها بالعلامة
 الخطاوي حيث اقتصر على الصورة الثانية
 اعني قوله المحشم وان علمت انها ترمى الدم او تبعا
 للحملين ونصه قوله اما بقدر صورة نسبة
 عدد ايام حيضها مع حكمها انها تجزي في كل شهر
 اي في اول كل شهر مرة لانها لم تنقش الوقت حكمها
 انها تنقش الصلاة ثلاثة ايام من اول الايام
 لتيقن فيها بالحيض ثم تقس على سبعة ايام لكل
 صلاة لتردد حالتها فيها بين الحيض والطمه والرجوع
 من الحيض ثم تنقضا عشر من يوما لوقت كل
 صلاة لتيقن فيها بالطمه ويأتيها زوجها في
قوله واما اذا لم تذكر شيئا من الانقطاع وعده
 ويحتاج الي نقل فليراجع قال شيخنا الذي يظهر
 كلامهم عدم الفرق تدبر **قوله** وانكر ابو يوسف الكدرة
 في اول الحيض دون اخره اي لانه لو كان من الرحم
 لتأخر خروج الكدرة عن الما الصاف والنجس
 عليه اثر عائية الاى ومثله لا يعرف الاسماعا وفي
 الرحم منكوس فتخرج الكدرة أولا كالجرح اذا نبت
 اسفلها **قوله** يعني رحمه الله تعالى وعم كلامه
 ان هو صحيح في ذاته لان قوله الا عند نهب
 غارة لما اذا استمر بها الدم صادقا بالطمه
 في المستداه افاده الخطاوي **قوله** اي حكم حيضها
 من حين نامت فافهم كذا بخطه وصوابه حذف

البوكري

لتيقن

قوله عدد ايامها اي
 الاول في تقديره
 فافهم كذا بخطه
 في كتابه

لغظة من الداخلة على حين ليلا يدخل الوقت باجمه
وهو دقيق يعلم من المراد المذكور بعد مرادة الاعراض
على الخطاوي حيث قال كتب ما نصه قوله
وبعكسه مذنا مت اي اذا نامت حايضة
واقامت طاهرة حكم بظهرها مذنا مت قال
ابو السعود ولو قال وبظهرها مذنا مت
في عكسه لكان اولى اذ المراد هو هذا بان نامت
في اخر حبيضا وقامت طاهرة فانه يحكم بظهرها
مذنا مت احتياطا فنتبه فان ساق كلامه يعطي
ان المراد من قوله وبعكسه مذنا مت انه يحكم
بحبيضا مذنا مت وليس كذلك والحاصل انما
استعمل العكس فيما لا يلائم من عكس المسألة
وعكس حكمها لرعاية الاختصار اه كلامه
لانا جعلنا طاهرة من حين نامت صوابه حرف
لغظة من لما علمت قيل من انه يلزم على ابياتنا
دخول الوقت جميع تدبر **قوله** لان العكس فقط
رحمتي فافهم اعتراض على العلامة الحلي حيث
قال قوله احتياطا علة للعكس فقط اه كلامه
وتعقبه العلامة الخطاوي بقوله اقول بل هو
علة لما عاكسا عللنا به فيما سبق وما يدع عليه
عبارة البحر ونصها ولو وصفت الكرسى ليلا
فلما أصبحت رأت الظهيرة تقضي العشا فلو كانت
طاهرة فزات البلية حين أصبحت تقضيها ايضا
ان لم تكن صليتها قبل الوضوء انزالها طاهرة
في الصورة الاولى من حين وضعت وحايضا

بلغ مثابه

في الثالثة حين رفعت احتياطا احتياطا فيها اه
كلامه وقوله من حين وضعت صوابه حرف
لغظة من منه كما سبق فتدبر **قوله** ولو قال حكم
بظهرها مذنا مت وكنا بعكسه اقول الضمير
راجع الى الظهيرة وعكسه هو الحكم بحبيضا
مذنا مت فوقت الزوم هو محل الحكمين المذكورين
هذا تقرر كلامه **قوله** الا اذا توضأت الخ قال
الحشم في المامشي اي لقصد القرية المسكنة
من الجلوس فنداء اذ فرض الصلاة الخ خراي وقد
منه قيل نحو ورقة ابو كلامه **قوله** وليس بعد
النقل الا الرجوع اليه فافهم تعريف بالعلامة
الحلي والخطاوي **قوله** حيث كثر المتابع له
من نفسه قوله وهل عمل النظراي بشهوة وهو غير
لا تردد في جواز وجه تردد الشاي في حل النظر
ما ذكره الشيخان الاخوان صاحب التبر وصاحب
البحر فانه قال في البحر وفي بعض عبارات لغظة
الا ستماء وهو يميل النظر الى الشهوة وفي
في عبارات كثيرة لفظ الياسرة والقربات ومقتضاهما
تحريم المسك بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة
فبينهما عموم وخصوص من وجه والذي يظهر ان
التحريم منوط بالياسرة ولو بلا شهوة بخلاف
النظر ولو بشهوة وليس هو اعظم من تقبيلها
في وجهها بشهوة كما لا يخفى وقال في البحر والظاهر
ان يفرق بينهما بان النظراي هذا الخاص بهما
بلا عمل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو مقرر قال

حيث كتب م

الحلي يرد علي صاحب التهرانه ان اراد بقوله استتماع بما لا يحل
 انه استتماع بموضع لا يحل مباشرة فسلم لكن لا يلزم من حرمة
 المباشرة حرمة النظر وان اراد انه استتماع بموضع لا يحل
 النظر اليه فهو عين المدعي فكاف معصاة والدليل مشرق
 علي مدعي صاحب البحر وذلك ان السماع انما ينفي عن
 المباشرة وهي ان يتلاقى الزوجان بلا حائل لكن لما كانت
 للزوج حرمة وهو ما بين السر والركبة منع منه ايضا
 خشية الخوض فيما عساه يقع فيه باقرب هذا
 الموضع فان من حرم حوله المحي يوشك ان يقع فيه او يقال
 ان السماع حكيم وهذه المواضع لا تتلوه عن تلوة ونجاسة
 فتري عن القرب خشية التلويث فبقى النظر الي هذه
 المواضع علي اصل الاباحية بالزوجية فتمر عليه لادليل
 عليه فتأخر من هذا انه لا تردد في النظر وانته
 وتخلي في قوله وحل ما عساه مطلقا انه مافي الخطاوي
 بالحرف **قوله** وهل مثلها كرسى المصحف اذا سمر به راجع
 اقوله قال استتماعا من تأمل يجزم **قوله** الجواز اذا سمر ما اذا لم **يعلم**
 يسمر فلا شك في الجواز فتدبر **قوله** لكن الظاهر جواز تأمل
 كانه استشارة الي العدول عما ذكر لانه لا يخرج عن كونه
 تبعا والحالة فتدبره **قوله** بعد المضمضة والغسل يغسل
 اليد كما هو قلم فتدبر **قوله** وسيات ما يد يد فاقم اعتراض
 علي العلامة الحلي واما العلامة الخطاوي فلم يأت
 فيما ذكر **قوله** لا يحل ما صححه الشيخا المحمدي فافهم
 اعتراض علي العلامة الخطاوي حيث قال قوله وهل تبين
 الحرمة في الصوم قال ابو السعود قوله في البحر وهذا
 حرم صومها اذا طهرت قبل الغر اي يشترط لوجوب صوم
 ذلك

هذه

ذلك اليوم ان يبقى من الليل بعد الانقطاع ما تمكث فيه
 من الاغتسال وليس اليان وكذا استتماع هذه الوجوه
 قضا العشا فلا فرق بين الصلاة والصلاة والصوم
 الا في زمن الحرمة حيث اختصت الصلاة باعتبار
 بناء علي ما سبق من ان عدم اعتبارها في حق الصوم هو
 الامم انه كلامه والله اعلم **قوله** فلعلمه يفيد التوفيق
 هذا بخطه ولا وجود لهذه الزمادة في سنة النبي
 المتأولة فليحذر **قوله** وابدال الدلالة بالإشارة لا يخفى
 ما فيه علي من له معرفة بالاصول فافهم اعتراض
 علي العلامة الحلي حيث قال وعلي الصوم والجماع بالا
 شارة فينهان الاستدلال بآشارة النص كما تقر في
 الاصول هو العمل بما ثبت بنظره لغة لكنه غير مقصود
 ولا سبق له النص كما في قوله تعالى وعلي المولود له
 رزقهن الآية سيق لا يباح النفقة وفي ذكر المولود
 له آشارة الي ان النسب لا يابا واما السات بدلالة النص
 فما ثبت بمعنى النص لغة كالتميز عن التافيف يوقف
 به علي حرمة الضرب بدون الاجتهاد لانه اولي وهكذا
 فتأخر سيق لبيان صحة الصلاة مع هذا العذر
 مع انها تشترط لها الطهارة فيوقف بذلك علي حكم الصوم
 والجماع بالاولي لعدم اشتراط الطهارة من الحديث اما
 كذا في الهامش **قوله** عبارة البحر من قبل سمرها حشده
 يقضي الاعتراض علي الشئ بما ذكر مع انه لم يعرف ما ذكر
 الي التي الخان يقال قصد الحشم بما ذكر فاذا ذلك ان
 ما ذكره الشئ لا يخالف ما في البحر لان الحكم الشرعي لا يفتقد
 فيها فتدبر **قوله** رحمه الله تعالى وحكمه كالكيف في كل شيء

الا في سبعة قاله في الماشي اقول نعم السبعة ابن عبد
 البرزاق في شرحه فقال حكم النفاس حكم حيض فهداه
 في كل شيء غير سبع تذكر لا ينقض اعتدادها به ولا يلوغها
 ايضا به يعتبر والفصل بين سنة التطيق والسبعة
 قالوا ليس فيه يظهر وليس في اقله حد وفي اكثره قل
 اربعون حررا وليس ذاباط تتابع في الصوم
 في كفارة يقترن وهذا السبب اوها ليس له مغلبة
 وذا مشتهرا وقوله وليس ذارجع الى الحيض
 المعلوم من قوله حكم النفاس حكم حيض والسابع
 هو مشهور قوله وليس ذاباط تتابع وهذا التفسير
 يظهر قول المحقق وانه يقطع التتابع وان كان بعيدا
 من مجموع الكلام الا ان الحكم الشرعي هو ما قررناه فلا
 تفعل والله اعلم **قوله** ثم رأت الحيض اقول الذي في
 نسخة الحلبي المزوالة وكذا في نسخة العلامة الخطاط
 عازيا اليها الدم يدك الحيض وحده قاله نسبه التفسير
 وان كانت المراد منه الحيض واسما قال صوابه الدم
 يدك الحيض فقد اخطا وقوله فاتها ترد الى عادتها
 وذلك لان مجموع ما ذكر من الايام يزيد على اكثر النفاس
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** فذكر فيه ما قد سناه انتفاع السرا
 انه يعني به ما سبق فربما من قوله قال في البحر وانما
 قيدنا به لانها لو كانت عادتها اذ فتدكر **قوله** ثم الخلاف
 في العادة الاصلية وهي ان اقول فقل العلامة مكي
 في حاشية المعني عن التمر من نصه واعلم ان العادة في
 المبتدأة ايضا اصلية وهي نزعات احداهما ان ترى
 دسني وطهرين مستغتن من اليدين كالوراث ثلاثة

دما

دما وخمسة عشر طهر **قوله** رأت كذلك ثم استمر بها الدم
 والثاني ان ترى دسني وطهرين مختلفين فعدت
 الثاني **قوله** اقل المرئيين ايام حيضها وطهرها هو المرئ
 اولا واختلف على قولهما فقولهما هو كقول الثاني وقيل
 اقل المرئيين وجعلية وهي ان ترى ثلاثة ايام او دما
 مختلفا ثم استمر بها الدم ففعل عادتها او وسط العادة
 وقيل اقل المرئيين الاخيرين كذا في المحيط اه بالحرر
قوله وقيل اذا كانت بينهما اربعون يجب عليها نفاس
 من الثاني قال المحقق في الماشي روي ان ابا يوسف
 قال للامام ابي لو كانت بين الولدين اربعون يوما
 قال هذا لا يكون قال فانه كان قال لا نفاس لما من الثاني
 وان رجم انت ابي يوسف وكما تفنسل وقت ان
 تضع الولد الثاني وتصلي وهو الصحيح كافي الضياء
 وغيره انه من هاشم الخزانين هو كلامه فتدبر **قوله** اذ لم
 يذكر فيها از يد مما هتافا فافهم اعتراض علي العلامة
 الحلبي والخطاط وكذا المتابع له في كلامه ونصه وقوله
 وقامه فيما علقناه على الملتقى بنو العادة وانتقالا
 مرة مذكور في مئة الملتقى لا فيما علقه عليه كما توهمه
 عبارة ولم يأت في الشئ بشي يوجب استفاضة اليه حلبي
 اه كلامه **قوله** ونزع الخلاف في النهي ونصه ومن
 فوائد الخلاف ما لو كانت عادتها عشرين يوما فرات
 بعد الاول عشرين وبعد الثاني احد وعشرين فالاول
 عندهما نفاس وما بعد الثاني استفاضة وعند محمد
 وزفر الاول استفاضة وما بعد الثاني نفاس ولورات
 بعد الاول عشرين وكذا بعد الثاني وعادتها عشرون

فأبعد الثاني تناسل اجماعا وكنا ما قبله عندهما خلافا
لمحمد ونزف كذا في السراج اه بلغظه والله الموفق **قوله**
وقد وجهه في البدايع وغيرها بانه يكون اربعين يوما
نطقة تحت قال الحسن في الماسن ذكر الشيخ داود الانطاكي
في التذكرة في حجب الجبل ان اطوار العمل تسعة الاول
الحا الي اسبوع ثم يئالت بهذه الغضا الخارج ويلتئم داخله
ويحول الي المنطقة وهو الطور الثاني ورسم فيه الاربعة
الي ستة عشر يوما فيكون علقته حمرا وهو الثالث ثم
مصنفة وهو الرابع ورسم في وسطها شكل القلب
ثم الدماغ في راس سبعة وعشرين يوما ثم يحول عظاما
مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوما وهي اقل مدة
يتخلق فيها الذكور في خمسين يوما لا اقل ولا اكثر وهو
الطور الخامس ثم يجتذب الغذاء ويكتسب اللحم الخمس
وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يحول خلقا اخر
مقابل الماسنقة ويمتلئ بجوارينه بالقرنية وتظهر فيه
الغاذية بل النامية الطبيعية وهذا يكون كالنبات
الي نحو المائة ثم يكون كالحيوات النائم الي عشرين يوما
فتنفتح فيه الروح الحقيقية قال وهذا يرتفع الخلاق
بين الغلاسة حيث حكموا بنفخ الروح في راس سبعين
وبني ما ذكره السراج صلى الله عليه وسلم ذات الايام
الروح الطبيعية وهي حاصلة للنبات والثاني الروح
التي تستقل بها الانسانية اه ملخصا اه بلغظه
والله اعلم **قوله** وانما ابا حوا ذلك لانه ليس باديب
زاد في النهي بعد عزوما ذكر الي عمة القوايد ما لفظ
ولامع انه بعد هذه المدة تتخلق امصاره وتنفتح فيه

الروح

الروح اوما يعرف **قوله** ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يعني اي ثم
ذلك رايها كما يستعمله قريبا فتدبر **قوله** اي في الايام
التي لا تنفتح ان هذا بيانا على ان قول الشيخ يعني
راجع الي قوله تنفع الصلاة وليس هو راجع الي قوله
حيضها كما يستعمله من عبارة البحر وقوله او تنفتح
فيها بالظهر فقط اي ويكنى في هذه الصورة بعسل واحد
وقوله اي في الايام التي تتردد ان اقول لا يعني ان التردد
هنا غير هناك فتدبر **قوله** بالبحر عبارة فالله
يعرض على العلامة الحلي حيث قال قوله ولوم يدبرها
ان اختصر عبارة البحر هنا اختصارا محلا بالمعنى فاقترن
الكال ايرادها وهي وان كان لا يدرك استثنى هو ام لا
بان اسقطت في المخرج واستمر بها الدم ان اسقطت
اولا يامها تركت الصلاة ودر عاداتها يعني لانها اما
حايض او نفسا ثم تقتسل وتصلّي عاداتها في الظهر
بالشك لاحتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تترك الصلاة
قدر عاداتها يعني لانها اما نفسا او حايض ثم تقتسل
وتصلّي عاداتها في الظهر يعني ان كانت استوفت اربعين
من وقت الاستسقاط والاقبال للشك في قدر الدخول
فيها ويستثنى في الباقي ثم يستمر على ذلك وان اسقطت
بعد ايامها فانها تصلّي من ذلك الوقت قدر عاداتها
في الظهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يعني
وحاصل هذا كله انه لاحكم للشك وبحسب الاحتياط
اه ولتمثل كالا ليعاس عليه غير اسقطت اول يوم
من المحرم وحمل حال الساقط وكان لما عاده في الحيض
لثلاثة ايام وفي الظهر خمسة عشر ووافقت اول زمان حيضها

اول الحرم فنقول تترك الصلاة الى ثالث الحرم يتيقن
 لانها اما حايض او نفساء ثم تقتسل وتصلى اليك
 ثامنت عشره بالسلك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة
 ثم تترك الصلاة الى حاوكة عشرية يتيقن لانها اما
 حايض او نفساء ثم تقتسل وتصلى اليك سادس عشر
 بالسلك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تترك
 الصلاة الى تاسع عشر يتيقن لانها اما حايض او نفساء
 ثم تقتسل وتصلى يوما بالسلك لاحتمال كونها
 نفساء او طاهرة ثم تقتسل وتصلى اربعة عشر
 يتيقن لانها طاهرة فيها قطعاً وتقتل بعد ذلك على
 عادتها او يلفظله ويتم عليه العلامة السيد المخطاوي
 رحمه الله تعالى اجمعي الله الوقت **قوله** لانه معرفة والا
 نكرة فالهم اعراض عن علي المخطاوي حيث ما نصه قوله
 وصاحب عذر سيد او قوله من به سلس بول او خبره اه
 كلامه **قوله** والغرب بالتحريك ورم في الماقي اه فانهم اشرف
 علي المخطاوي حيث كتب ما نصه قوله او غرب بفتح العين
 وسكون الراء في اخره يا موحدة بزة في العين قاموس ويرد
 عليه ما اورد علي الرمذ فغان ان يقول وبيع غرب
 اه كلامه **قوله** **قوله** اقول الظاهر الثاني تأمل قال
 شيخنا تا سلتاه فوجدناه موافقا لافلا قتلهم
 فتأمل **قوله** بخلاف الصور الثلاثة من الرابعة قافهم
 اعراض عن العلامة الحلبي حيث قال هذا التشييم
 يوم انه انا نوصنا المعذور على انقطاع وليس كذلك
 لا يستغنى عنه حقه بخروج الوقت ولكن لو سال عذره
 بعد الوقت او احداث حدثا اخر نيتقن المسح وليس كذلك

كتبه

عليه

فانه

فانه لا يستغنى مسحه والحالة هذه الا يضي يوم لليلة
 او ثلاثة ايام ولياليها كما صرح به في البحر في بيان المسح على
 الحفين عند قول المتقن ان ليسها على طهر تام والجواب
 ان التشييم في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه
 قال حتى لو نوصنا المعذور على الا نقطاع ودام الى
 خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج مالم يطر عليه ناقض
 الوضوء كما ان المعذور لو نوصنا على الا نقطاع وليس
 حقه كذلك ودام الى خروج الوقت لم يبطل مسحه حقه
 بالخروج مالم يطر عليه ناقض مسحه الحنف فالجاء في التشييم
 عدم البطالة الى طرو الناقض غايه الامرات الناقض
 لوضوء المعذور سبب عذره او حدث اخر ومسحه حقه
 انها المدة اه كلامه قال العلامة الثاني السيد المخطاوي
 قلت الذي افاده صاحب البحر في العبارة المذكورة ان
 صاحب العذر اذا كانت عذره غير موجود وقت الوضوء
 والبس فانه ليس كما صرحوا اما اذا كانت العذر مفارضا
 للوضوء او اللبس او كليهما او فنيا بينهما واستمر على ذلك
 حتى ليس فانه ليس في الوقت كلما نوصنا حدثا غير ما تبطل
 به ولا يسع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس فان الحدث
 ما نسبته الى خارج الوقت صادق لبس على غير طهارة
 بدليل ان السابغ لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه
 حدث اخر فبان ان اللبس في حقه حصل لا على طهارة فلا
 حرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجا حقه فخاصة لا يسع
 بغير خروج الوقت في ثلاثة احوال وليس في حال واحدة واما
 في الوقت فيمسح مطلقا على ما افاد ان المسح بعد
 في ثلاث

في ثلاث
 ص

فحكها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض منه
 بناقض الوضوء فكذا هذا فنقول الحشم وليس كذلك
 فانه لا ينتقض منه والحالة هذه لا يجزئ يوم
 والسبيل اني محل نظر وقول الله كسالة مع حقه
 تنبيه في قول المصم فاذا خرج الوقت بطلت منه عزه
 الوقت اي فلا بد من نزاع الحقة ولا يجوز المسح عليه اعتمادا
 على اليقين السابق له كلام الخطاوي رحمه الله **قوله**
 حيث ابطلاه بدخوله وان زاد ابو يوسف على زفر في ابطاله
 بالخرج ايضا فتدبر **قوله** واما العريان في خطا اصلاحه
 فانهم اعترضوا على العلامة الخطاوي حيث كتب ما فيه
 قوله ولم يطرق في بعض النسخ رسم الف بعد الراء وهو لغو
 فقليلة آه كلامه **قوله** رحمه الله تعالى بان يقال احد
 منكم هو تنبيه مني بوزن مجلس وهو ثقب الانف
 وقد تكلم الم اثناعا لكسنا كما قالوا في مستن وبها
 نارات لان مقصلا ليس من الابنية افاده في مختار
 اللغة فتدبر **قوله** قال في البحر ومثي قدرا المندرج على رد
 السيلان انه قال في الماشي قال في البرازية اذا قدرت
 المستحاضة او ذوالخرج او الفتصد على من دم بربط
 وعلى سغ النش بخرقة الربط لزم وكات كالاها فان
 لم يقدري على سغ النش روي ذو عذرا هو يلغظه والله الم
 واستفقر الله العظيم **باب** **الانحاس**
 قوله وكذا اذا انحس اصبه من نجاسة حتى ذهب الاثر وقد
 الحشم ايضا تنبيه قول الشافعي في طهر اصم وندي تحنن
 ثلاثا اي هو مقيد بذهاب الاثر قال العلامة الخطاوي
 في حاشية سراق الغلال ولا بد من تردد ربيعة في فيه

باب الانحاس

بعد

بعد الاولى ثلاثا وبعد الثانية مرتين وبطريقه بعد الثالثة
 بمرح على قياس ما تقدم فيما اذا غسل الخباثية في
 اجانه **قوله** كلامه قدس **قوله** عند عدم الضرورة راجع
 الي كراهية الازالة بالماء المذكور عند وجود غير من ما
 مطلق او مستعمل كما هو ظم **قوله** لكن فيه انه ذكر وان
 الطهارة انه اقول لا ورود لهذا اصلا لان ملكي قول محمد بن
 انه لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية الا بالماء
 المطلق انه لا يجوز الا بما ذكر عند ازالها بالماء كما هو ظم والي هذا اشار مجموع
 بالتأمل **قوله** ولو حلف ما فيه دم انه قال في التفسير والمختصر
 نزع الخلاف بين القولين بما ذكر فتدبر **قوله** ثم تردد ربيعة
 في فيه مرارا طبراقول هذا ليس قيدا فيما يظهر بل منسلة
 لولا لقاه من فيه مرارا فتدبر **قوله** لم يكل من طهر المأكل
 اي ولانه لو قال ما ذكره للزم انه طاهر اذا نظره لغز
 نزع طهارته في نفسه وبه لا يكاد يقع اذا قال بالظاهرة
 كما صرح به في البحر تدبر **قوله** فان راي في نغله اذي او قدرا
 فليسمه وليصل فيها كما في البحر اقول كذا اوجهه في
 شحني من البحر وهو تحريف للفظ الحديث ولغظ الحديث
 كما في مراقب الغلال ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء
 احدكم المستحاض فليستظرفان راي في نغله اذي او قدرا
 فاليسمهما وليصل فيهما ووجه الاستدلال به انه
 عليه الصلاة والسلام اطلقت فم الياس والرطب
 وما كسبه المصحح على النسخة المطبوعة من قوله ولله
 فيما افي الفضل وليرى لفظ الحديث فلا عير به فتدبر
 قوله فان له مساما حليبي عن البحر اقول الذي في
 شحني الحليبي وكذا في شحني الحليبي كما هو في عنه فان

له مسافر وهو الصواب لكونه على صيغة متبني
المجموع كما هو ظاهر **قوله** والظاهر ان الراب لا يتقيد
بذلك قلت وهو كذلك كذا قرره شيخنا قوله
هو الحكم باليد حتى يتقنت اي واما تحت فهو
التشرب باليد او العود كما سيف قريبا تدبر **قوله**
وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فالجمع
اعتراض على العلامة الخطا وحيث نقل عبارة
العلامة الحلبي وقرأها فتدبر **قوله** وسببه الى ذلك
التمسك بالفتا والشيء شامل لكل حيوان
اي فيه ان هذا اخص مما يحته الباقي لانه لا يدل
على الحيوان مجله فله على ما يحته الباقي شامل **قوله**
نحاسة المني عندنا مغلظة ويقولنا قال مالك
واحمد في احدي الروايتين عنه وقال الشافعي
واحمد في الرواية الاخرى عنه هو طاهر لا يجب
غسله ولا يشكل على قولنا بنجاسية انه اصل خلقه
الانسان لان تكرمه يحصل بعد صورته الاطوار
المعلومة من المايية والمعلقة والمصنعة ولان
تخليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشريفه بانواع
الكرامات ابلغ في المنه واليه الاسارة بقوله تعالى
الم خلقتكم من ما همين علما لوقلنا ان النجس مالم
يتخلت منه الانكسارات لم يصرفا وتخلص من قبح
التلغظ بان اصل خلقه المايية عليهم الصلاة
والسلام نجس كما في شرح المنية للحلبي فتدبر **قوله**
واكل لبعضه تنانج فيه كل من غسل ببيع وهبة
واكل لثا افاده في الماشي **قوله** وغورنا اي غورات

ما البئر ولا يد من جفاته فلو عاد الما اليها قيل الجفاف
لا يحكم بغيرها رتبا بخلاف غورات قدر الواجب فانه
لا يشترط جفاف مجله كما قدمه المحقق فعلا عن البرقي
قوله التقوى بالعين المجردة بمعنى غورات البئر وقول
شايح الوهبانية الاي تقوى هو بالعاق بمعنى
تقوى لسن الجاهل كذا في الماشي **قوله** وخلصه اي
هبة من غل الشئ وهبة كذا في الماشي **قوله** او حمة
هي الراب الاسود كما قدمناه عن المصباح **قوله** قالوا
وظفره كان قريبا من كفتا ويقويه ما قالوا في علم النور
انه يمل اذا كان عرض اربع اصابع فتعبر المراد من الاصابع
السفن كما صابغ عمر رضي الله عنه فانه قد شربها كذا
في الماشي **قوله** من الدرهم الدرهم كذا في الماشي
بمعنى الا وهو كيات المراد صاحب الحلية فانه مؤيد له
كما لا يخفى **قوله** فني المحيط يكرم ان يصلي في اي ركعة
تزيه كما يدل عليه قوله وحديث تعاد الصلاة من
قدرا درهم اي وان كانت الركعة مقولة بالتسليم
بدر **قوله** قول ويؤيده قوله في الفقه والصلاة ذكر وهبة
من مالا ينع اقول والذي يلزم انه لا يلزم في ما ذكر بل هو
مبنى على التفسير الذي ذكره الشيخ ويؤيده ما كتبه
العلامة البرهان الحلبي على قول المنية وعن قدر
الدرهم حيث قال اي عن الشايح عن ذلك والمراد
عفا عن القسادة به والا فكل هبة التمر بمائة
اجامع ان بلغت الدرهم وتقر بها ان لم تبلغ وتقرعوا
على ذلك ما لو علم قليل بنجاسة عليه وهو في
الصلاة فني الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها

ولو خاف فوت الجماعة لانهاسنة ونفس الجماعة وحيه
وهو مقدم وفي الثاني يكون ذلك افضل فقط ما لم يكن
فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة اخرى الا معنى على
صلاته لان الجماعة اقوى كما يصح في المسألة التي اذا
خاف فوت الوقت لان التنوي حرام ولا مهرب من
انكراهه الى الامام او كلامه ونقله عنه العلامة
الطحاوي في حواشي مراقب الفلاح فتدبر وفي التقليد
فانه يرمي عن ادراك الحقايق **قوله** لو يكون متبعا اقول
سباني ان الاساسة فوق كراهة التبرع وتحت كراهة
التبريم وانما اطلقت عليها الاساسة لانه مقولة با
لشكك **قال** **قوله** ولا يعتبر نفوذ المذاهب الى الوجه
الاخر لو التوب واحد اي فلو جمع وزاد على قدر الدرهم
لا يمنع جواز الصلاة لان الخامسة ١٠ واحدة في الجائز
فلا تعتبر تعدده **قوله** كدرهم مستحسن الوجهين اي
وعلى هذا فرع الممنوع فلو صلى مع درهم مستحسن
الوجهين لعدم نفوذها في أحد وجهيه الى الآخر
فلم تكن ممتدة هذا تقرير كلامه **قوله** وما في الخامسة
مسيب وقوله الحق انه خيره وقوله قال في الحلية كذا اعظم
والاولي فقد قال في الحلية انه كالا يعنى **قوله** فانه خيره
استتر هو البول بعد الحديث كافي مراقب الفلاح استتر هو
من البول فتنبه وقوله وحديث العرييين يول على
طهارته العرييين خيل من الرب قد اصابتهم الحمى فشكوا
ذلك للنبي عليه السلام فامرهم بتعامل يول الابل
ولما عاظوها ستفاهم الله منها وكفوا بعد ذلك فدرى
عليهم عليه الصلاة والسلام فاهلكهم الله بعد ذلك

فان

فان قيل ان هذا الخبر منسوخ عنه فكيف تتحقق
المعارضه اجيب بان قوله بالسنة اجتهاد وراي ولم يتطوع
به فيكون صورة المعارض قائمة افاده في الشرع كذا في
حواشي الطحاوي **قوله** وسائر فضله اقول وهذا
الحكم خاص به دون غيره لانه امين بركة الحبشية سريته
بوله وابا طيبة سرب دمه عليه الصلاة والسلام وقال
لما لم تلج النار بطلت صحبه الدارقطن وقال له من
خالط دمه دمي لم تمسه النار قاله الترمذي ونقله العلامة
الكنجاشي فقال
لوالدي طه مقام علي في الجنة المثل ودار النواصب
وقطرة من فضلاته في الجوف تنجي من اليم العقاب
فكيف ارحام له قد غرقه **قوله** حامله تنقضي بئار العذاب
او كلامه ونما في الفتاوى الحامدية **قوله** وضعف
بصره الخوراسه ان احرق والكحل به قلبه البياض من العين
ودمه ان طلى به علي عانة المراهقين منع الشعر طحاوي
عازيا للقاموس **قوله** وهو خازن طيارة فلهم ان يقول كذا
بخطه والذي في نسختي من البدايع وهو خازن بالمرء بعد
الفا طيارة فلهم ان يعلوها بظلمة التعليل فان قوله
وهي فارة اخذ واقع في جواب سوال حاصله ان هذا طير
فكيف يقول مع ابن الطيور لا يقول فاذاب عنه بقوله وهي فارة
انه قد مر **قوله** ونقل العبادي من الشافعية عن محمد بن
حلال اني اكله كما هو ظم فتدبر **قوله** والكان الاوليات
يقول فممنوع عنه فانهم اعترضوا على الحلبي **قوله** وعبارة الطحاوي
~~الطحاوي~~ **قوله** وكذا بول الفارة اي
انه دفع عنه في غير الماء كالشباب والعلام واما في الما في نفسه

وعبارة الطحاوي

سواكات في الاواني او في البير عند تحقق الوقوع افاده
 دل وفيه نظر اذ قد تقدم طهارة في البير **قوله** ~~في البير~~
 وهو حسن لعادة تخضير الاواني ~~لتنظيفها~~ ومنه سمي
 خمر الخمار لانها ينطيان المعقل والراس فتدبر
قوله الايلي تلك الرواية المارة يعني بها **قوله** ~~سابقا~~
 الفادة في رواية ربابس به تدبر **قوله** يكون ظاهر الرواية فانهم
 اعترضوا على الطحاوي المنظر في كلام الحلبي السابق
 فتدبر وقوله لكن تقدم في فصل البير ان الامة قصدت
 صرف الاعراض المذكورة عن العلامة الطحاوي وصرفه
 الى الحلبي هذا تقرير كلامه تدبر **قوله** رحمه الله تعالى
 وهي كما في التاموس كرمات دوسية حم الساعية افاد
 بهذا ان المراد بها البع المروق في هذا الزمان وانت
 ما قبله من قوله وبع المراد به التاموس المروق وهو
 يسمى بقا في بعض البلدان تدبر **قوله** والدم الخارج من الكبد
 لوسم غريم فجنس وان منه فطاهرا قول يتيقن ان يكون
 هذا على قول الاحام واماحتهم محمد رحمه الله نفسه
 قال العلامة الطحاوي على قول مرق الفلاح ودم الكبد
 والطحال اي فانه طاهر الخمر سراج وظاهر القليل اب
 الكلام في نفس الكبد والطحال واما الدم الذي فيها
 فان لم يكن سائلا ففيه الخلافة الا اني اهويف به ما
 سينقله عن حاشية الاستبانه للفرقي من قوله دم قلب
 الستة واما سبل من يدن الانسان طاهر على المذهب
 المختار وهو قول ابي يوسف وقال محمد بن الحسن اه وقال
 بعده والحاصل كما في ذلك ان في نجاسة غير المستفوع لاختلافا
 والذي ينبغي عليه قاضي خات وكثيرا طاهر وليس فيه
 روية

٣٠ ودية لاميته
 فان ضربه
 وومان انما هو في نفس
 الكبد والطحال

رواية صريحة عن الامة الثلاثة بل قد توخذ الطهارة من عدم
 نقض الوضوء بالدم غير السائل وما ليس بحدث ليس بجنس
 واما الاحتياط بعد ذلك غير خفي او كلامه فتأمل مع
 ما للمحقق رحمه الله تعالى اجمع والله اعلم **قوله** في الفقه
 والبحر وغيرهما فانهم اعترضوا على الطحاوي حيث
 كتب ما نقله قوله افاد بهما نجاسة خمر كل حيوان ولو
 ما كولا كروث المزس تبع في ذلك صاحب البحر والاول
 ان يقول افاد بهما تنقيط نجاسة اخذ وجه الافادة ان
 ذلك الحكم ثبت في المأكول فيكون في غير المأكول كذلك
 بل اولي او كلامه قوله ويمكن ان يقال معنى الاول انه اذا
 اخذ بعين به ما نقله عن البحر من عبارة القهيري وقوله
 ومعنى الثاني يعني به ما قدمه من عبارة التستائي
 والقنية وقوله انه اذا كانت كل منهما في موضع اي كاهن
 صرح عبارة التستائي ومقتل كلام القنية وقوله
 فترجم القليلة لو كانت الشراعي كاهن المعلوم من عبارة
 التستائي وقوله او مساوية للنجاسة اي كاهن المعلوم
 من عبارة القنية فتوزع ما ذكر عليهما هذا تقرير كلامه
 فتدبر **قوله** والذخريين هو بكسر الدال المهملة وسكون
 الحاء المعجمة وبالضاد المهملة قيل عربي وقيل عربي
 وهو عند العرب البنيقة والذخريين لغة واجمع وخارج
 كما في الصباغ من شئ الشيخ اسماعيل كذا في التاموس **قوله**
 فلا يلزم ما قال تامل قال شيخنا تاملناه فوجدناه
 كما قال رحمه الله تعالى تدبر **قوله** وتامله مع قول البحر
 وشمل بوله وبول غير اقول تاملناه فوجدناه مخالفا
 له ولا يمكن الفرق بينهما لان الضرورة في بول غيره غير

والذخريين

محققة بخلاف بوله لانه لا بد له منه فهو حاجة ضرورية
 له كالمثلث ايشكي به وح فلا يعتمد على التعميم المذكور
 فليكن **قوله** لتقدم صورنا عنه كما تقدم في البراي على
 ما هو الصحيح كما سبق تذكر **قوله** وقيل يثبت اية
 ابو يوسف فهو رواية عنه وعن الامام رحمه الله
 كما ياتي قريبا **قوله** ان كان اكثر من قدر الدرهم
 قال شحنا في السبارة حذف والاصل ويجمع الصلاة
 وان كانت امة ولا ينافي هذا كون ما ذكره في مسألة الا
 وهو فلا ياتي ما قوله المحشم بعد قلت هو وان
 كان صحيحا في نفسه الانه لا دلالة على هذا
 المحذوف وقد ايتت العبارة في المحلية كما هنا ايضا
 فالحق ما قوله المحشم الا يثبت عليه صحايب الرحمة
 الى يوم الدين فتأمل متصفا والله اعلم **قوله** وفي ذلك تأييد
قوله لا يقتضاه فانهم ترفيع بالعلامة العظمى
 حيث تنزل كلامه **قوله** واقترع ونصه قوله لئلا يورق
 فينا قليل بخسبه هذا مقيد بما اذا استبان اشره
 على الما بان يتفرع الماعند وقوعه او يتحرك والا
 فلا عبرة به كما في التستائين من الترتاين ومع هذا
 يستثنى منه ما اذا وقع في البرقائه لا يجسمه
 كما تقيم في البرجلى وفي شجرة الحنية لوروق الشئ
 المستقيم عليه ذلك وما قليل يجسم وهو
 الاصح لانه لا يخرج فيه اه كلامه **قوله** بقاء الله
 في فصل البر فانهم ترفيع بالعلامة العظمى
 قال نعم يقال حيث كانت كناية اما لا بد لا يثبت
 قليل الجائسة منها اه كلامه **قوله** ونقلها في

البر

البر فانهم ترفيع بالعلامة العظمى حيث نقل ما
 قاله **قوله** واقترع ونصه **قوله** وفي القنية هذا محمول
 على ما اذا كانت يرى على التوب حالة وقوعه
 كما في التستائين عن الكرمان **قوله** اه كلامه والله
 اعلم **قوله** كما يعلم مما قدمناه عن التستائين عن
 الكرمان يعني به كما كتبه على قول الشرفا جابها
 الاخر وقوله لكن كلام القنية صريح فان الذي
 يجمع ويجمع ما كان سلبا في الاثر كما قدمناه يعني
 به ما كتبه على قول الشرفا جابها وبسطه تدبر
 ولا ينبغي هذا التاويل فانهم وانتم هذا
 التفسير فانه قد ثبت في خطبة الكتاب انه يسير
 يقول **قوله** فانهم لو لم يرد حشني كلامه عن كلامهم تدبر
قوله دفعا لتوهم عدم ارادته فانهم اعترضوا على
 العلامة العظمى حيث نقل ما قاله العلامة **قوله**
قوله واقترع ونصه قوله اي جرى هذا خاص بما اذا
 جرى على ارض اوسطى ولا يشمل ما اذا صلب على
 نخاسة لان الصلب لا يقال له جريان مع ان
 الحكم عام فالاولى ببقاء المص على عموم افاده **قوله**
 اه كلامه **قوله** ثم كان الاولى ابقاء المتن الذي
 لا لما قاله والذكا ارتضاه غنمنا ان الاولى
 ابقاء المتن على حاله لاجل افادة الجميع فتأمل **قوله**
 اي اما والشئ اقول اما الثاني فظاهر واحد
 الاول وهو مخصوص بغير القدر المتوهم كما
 اذا جاز في بعض رسائل من الانا حين عنب التوب
 الجنس فيه فاصاب موضعها هرا فانه لا يجسمه

ولا عراض
 عليه

التبرير اعراض على المحققين مما حيث
 لم يثبت هذا التفسير

نعم لو كان يرى أثره عليه وجب غيبه اذا صار بالبحر
 اكثر من قدر الدرهم كما صرحوا به في رسائل البول
 فتدبر **قوله** لكن قد ساء من المجتبى سترراك لغفل
 على الدرهم لانه قليل الذي ذكره المذكور للظاهرة
 لا للفتوى تأمل **قوله** الظن الاسود المفتن اي
 والمراد هنا ان يصير ما ذكر من اياك لا يحق **قوله**
 للظاهرة البدني الاستسجا بظاهرة المحل قال سيجنا
 ولو قال كظاهرة البدني الاستسجا بظاهرة المحل كان
 اسب في التركيب وان كان الخطب سهلا **قوله** ابو السعد
 عن شيخه ما هو والده المصلحة الخراسانية علي
 الحسين رحمه الله تعالى **قوله** ويهوان مسألة الاختصاص
 او الصنع هو بفتح الصاد وقوله بالخمار ارجع الى الا
 ختصاص وقوله او الصنع بكسر الصاد اي ارجع الى
 لصنع فهو راجع الى قوله والصنع هذا تكرر كلامه
قوله فكانت على الشئ الجزم به اذ لم يزل من ربح خلافة
 فانهم اعمروا على العلامة خ ل والظن ط و حيث
 اقر الشئ في قوله والاولى غسله الى ان يصنعوا المساء
 فتدبر **قوله** ثم قال سيكتفينا الفنى وهذا بخلاف الصواب
 بالدم اقول هذا بناء على ما في الترتيب على خلاف
 ما صححه حقه المحشى رحمه الله فتدبر **قوله**
 تنبيه مهم يستفاد مما مر يعني من قوله المص ولا
 يضربا اى لا يزم تدبر **قوله** وتنجس به ولا يوم
 احدا هذا مبني على انه محض فتجمله الحياة تأمل
قوله وقد صرحوا بان لا لو التحل بمحل نجس لا يجب
 غسله فيه انه لو حذف هذا لكات اولي لا

النجاسة

النجاسة التي في العين في محل لا يجب تطهيره بخلاف
 اليد نعم ما ذكره بعد يدل له كما لا يخفى **قوله** وفي الراب
 اعتبار غلبة احوال قول وعكس العبارة في النهز ونحوه
 عليها السيد السعدي في حواشي مسكن ونصه
 مع لفظ الكثر هكذا وغيره اي غير النجس المراد به
 بالفضل ثلاثا في ظاهر الرواية لان غلبة الظن
 به تحصل فاقوم السبب الظاهر مقامه تبيرا ومن
 هنا اعتبر بعضهم الغلبة قال في حاشية المفتي
 وبه يفتي وحمل الاول في السراج قول البخاري
 والثاني قول العراقيين قال والظن الاول ان كم
 بين مؤسوسا والثاني ان كانت وهو توقف حسن
 انه يلاسه كتنبه له **قوله** وهو ما سئى عليه المص
 الصبر راجع لما جرى عليه صاحب المختار تدبر **قوله**
 وهو مقتضى كلام السادة وغيرها اقول وعليه
 دفع اليد القيني في شرحه على الكثر المسبب برقم
 احتياط في شرح كثر الدقايت ونصه مع المفتي
 هكذا وغيره اي غير المرمى من النجاسة يظهر
بالفصل اي ثلاث مرات **والعصر** بالجر
 عطفا على الغسل **في كل مرة** والمعتبر فيه غلبة
 الظن وانما قدره بالثلاث لان غلبة الظن تحصل
 عنده غالبا الله بالحق والله اعلم **قوله** من اقامة
 السبب الظاهر اي الذي هو التقدير بالثلاث
 وقوله مقام المسبب اي الذي هو غلبة الظن
 تدبر **قوله** لكن مؤسوس له اوليه اما لكونه بالفتوى يقال
 مؤسوس له اوليه تدبر **قوله** حروجا من خلافة وخلا

الشافعي يقتضي ان الامام احمد يقول في نجاسة
 الكلب لا يثبت من غسل احد السبعة بالتراب وهو كذلك
 كما افادني بعض الاخوات فتدبر **قوله** ولم يبالغ
 فيه صيانة الثوب لا يجوز انه قائل بعلمه بغير
 اي انه تخالف الى قول انتم ولولم يبالغ لرقته
 تدبر **قوله** قال في البحر لمن اختار في الخائبة عدم
 الطهارة اي بعبارة غير العبارة السابقة فانها
 لا تقيد الاختيار كما لا يخفى **قوله** فالظاهر انه
 يعطي حكمه لا ينقص من تثليث الخفاف ظاهره
 ان هذا مع العشرات المذكورة والظاهر انه لو غسل
 ثلاث مرات لم يعصرو وجعت في كل مرة بحكم بطلان
 تامل **قوله** قال في الحلية والظاهر انه استدلال على
 مسقط اعتبار الخفاف لقيام توالي الغسلات
 مقامه وفيه ان الدليل اعم من المذهب لانه افادنا
 في كل كلام المتن ان توالي الغسلات لا يثبت مع
 قيام مقام الخفاف كما ترى فتامل **قوله** وفي الخائبة
 اذا جري ما الاستتار تحت الحقة او قصده بهذا
 بيان التحوذ المذكور وليس هو مجرد فائدة كما قد يتوهم
 فتدبر **قوله** قال في البحر والتقيد بالدليل لقطع
 الوسوسة اقول او هو اتفاق فتدبر **قوله** كما يحصر
 المتخذ من البردي هو السمر القروق وقولم ونحوه
 اي كالحصر المتخذ من الخبزات فانه يمل ذلك
 في حمله وغيرهما من بلاد تدبر **قوله** يطهر ظاهره
 اجماعا اقول ولا يقال ينبغي حرمان الخراف
 المذكور في الحديث في الحرف الحديث لان تشميره

في تطهيرها

مكة

للنجاسة

للنجاسة اشهد ولا يمكن تطهير اصلا بمجلاء الحديد
 قلنا مل **قوله** المناصب في تطهيرها انما قال ما ذكر
 ولم يقل الصواب ان لانه يمكن ان يراد بقلوها ازالة
 اثرها ما لم يبق ذلك فتدبر **قوله** فانه يظهر عندها
 انه لا يشترط خفاف العصفور بعد دفنه من الاول
 والثانية كما علم مما نقله المحقق عن البليغ تذكر
قوله وتابعه من بعده حيي السرياني قصده
 اول الاعتراف على الشر حيث جرى على الرواية
 المذكورة عن ابي يوسف كما هو ذاب المحققين وبما
 عنه يتوهم بعد اقول لكن قد علمت ان تامل **قوله** ولو
 في اجابة كما مر اي عن الدرر وقوله وان العصفورية
 القن في تطهيرها المربة اي بناء على ما نقله تحت
 من المسنة وايدى وقد شئت ان الكلمة العصب
 في شرح الكثر جري عليه وقوله او مع شرط التثليث
 نقل ما مر اي عن الحلية من انها قولان وصحة عبارة
 السراج المارة عن البحر ايضا تدبر **قوله** وحاصله
 اشراط النفس في الفيدر ثلثا عند فهم قصده بهذا
 التورك على الشر حيث افادنا تكرار النفس في الفيدر
 غير شرط فان قوله وتكرار نفس عطف على عصفور
 الذي هو من حول النفس اي وبلا اشراط تكرار
 نفس وعن هذا والله اعلم قال رحمه الله تعالى
 فيتميمه قوله وعليه استدل ان اللحم السميط يفر
 بحسن اقول وهو السقط المشهور بتدبر **قوله** والا واني
 في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا ان من غير غلبة
 كما هو ظن فتامل **قوله** اي الا اذا جعلها في خل كما

بلغ مقابلة

عن

نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخاتمة
فانهم ائتمروا على العلامة العظيمة التي حيث
كتب ما ذكره **ولا** يظهر بها هو قول الامام وظهر
ابو يوسف بطرحها بالمال لا تار جنتها كل مرة هو
كلامه اقول وانت حير بان الحشر رحمه الله
تعالى قد قدم اول الباب ان التطهير بالانقلاب
العين قول محمد رحمه الله وظاهرة ان الاستئناس
متصلا لاجل الامراض على ما كتبه العلامة العظيمة
وهو غير صحيح لانه لم يكن التطهير بما ذكر قول الامام
وان كانت رواية عنه فالحق مع العلامة العظيمة
رحمه الله كذا قيل اقول الحق مع العلامة المحيية
لان صيرورة الحجة خلا لغير انقلاب العين بل من
تغير الصفة قال استئناس صحيح على قول الامام
ايضا كما هو قلم وان ظرك غيره فاقبعه والله اعلم
واستغفر الله العظيم فصل الاستئناس قوله
واوضح العام الشيخ اسما على اقول عبارة في شرح
للمدرر هكذا قيل ينبغي ان يترك تركه كسائر السنن
الموكدة غير انما اي الكراهة سقطت بقوله عليه
الصلوة والسلام من استعمل فليوترق فقل فحسن
ومن لا فلا يخرج قلت جاز ان يكون قوله ومن لا فلا
خرج متصلا بالابتداء دون الاستئناس اي من لم
يوترق فلا يخرج ونواظرة النبي صلى الله عليه وسلم
تقتضي كراهة الترك فلا يترك بهذا الحديث
المحمول وليسلم انه متصل بالاستئناس اي من
ترك الاستئناس فلا يخرج عليه فتق الحرج عن
تاركه

تاركه والسنة هو الاستئناس بالما او بالاجاد لا بالاجار
خاصة على ان تبقى الحرج لا يوجب نفي الكراهة
والالزام ان لا يكون سور الهمزة مكرها لانت
سقوط الحجة سورها ليس الا لدفع الحرج فلو
كان في الكراهة حرج ايضا لسقطت الكراهة
كما سقطت الحجة الا ان يقال قوله ومن لا يخرج
تنصيص بنفي الحرج والمنصوص ينصرف الى
الكامل ولا يكمل الا بانتقا الكراهة بخلاف
الهمزة فان انتقا الحرج فيها ليس بمنصوص
فلا ينصرف الى الكامل كذا في شرح الدهلوي
افادة في الكما من فتدبر **قوله** ويدل عليه ساق
الاختصار انا اقول هذا مصادره لان هذا
وينقله مما عده في البحر تسلحا فواستدلال
سنة لا دعوى قال في البحر بعد كلام وافادات
الاستئناس لا يكون الا سنة وصرح في النهاية بانه
سنة نوكة فلا يكون فرضا وعلى هذا باقي
الشرح الوهاب من ان الاستئناس خمسة
انواع اربعة قريضة وواحدة سنة فالاول
من الحيض والنقاس والجناية اذا تجاوزت
الحجاسة مخرجها وواحدة سنة وهو ما اذا
كانت الحجاسة مقدار الحرج فتساق فانت
الثلاثة الاول من باب ان الالة الحديث ان لم
يكن سني على الحرج وان كان سني فهو مست
باب ان الالة الحجاسة الحقيقية من الكهات
غير السيليين فلا يكون من باب الاستئناس وان

فلا مع

كان على احد السبيلين نبي فزوسنة لا فرق واما
 الرابع فهو من ازالة النجاسة عن البيت وقد
 علمت انه ليس من باب الاستحباب بل بيقت الر
 القسم المستنوت انه با حرف **قوله** ولزم ان يقال
 لذا بخطه والاولى ولزم حذف اللام الاولى
 وهو عطف على قوله والالزم ان تكون كما هو
 ظاهر تدبر **قوله** ودكونا خلافة في حيث الفصل
 فراجع وحاصله انه مانع شرعي فهو سماوي
 لا يمنع العباد فينبذ الامادة اذا صلى بها
 لتتم الاجل ذلك فتدبر **قوله** متصل به اي هو
 متصل به او انه جر للمجاورة او ان السمات
 صيرت ان محذوف او انه رسمه على لغة ربعية
 كما لا يخفى **قوله** وان صم لم يكن له ثواب قد يقال
 لم ثواب من جهة كون التجدد عبادة وعليه
 امر من جهة الغصب ولا نشاق بين الجملتين ولا
 لزوم بين الغرض والسنة تحكم كما لا يخفى **قوله**
 فليس في الحديث دلالة على ان المنه يتقبل
 العين كما لا يخفى فانهم اعراض على العلامة
 الخطاوي حيث كتب بالخطه قوله حتي يفر
 مثله عمل على الصغار وقم ذلك ان المنه عنه
 هو استئصال العين واستدبارها لان الخرافة
 لا يخرج عن الجهة بعادة او كلامه فتدبر **قوله** كما
 في النهاية عبارة النهاية ولو غفل عن ذلك
 وجلس يقض حاجته ثم وجد نفسه كذلك
 فلا بأس لكن ان امكنه الاعراف يعرف فانه قد
 ذلك

ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل لم يكن به
 بأس افاده المحقق في الماشي تدبر **قوله** والافقد
 يقال يطلق اي يباح من الاطلاق صمد
 المنع وتصح الطبع بالياء الموحدة وهو اخلاص
 الاطلاق لا يستلزم الطلب كما لا يخفى **قوله**
 واما قوله صلى الله عليه وسلم اخذ هو قاروا
 الشبان عن حذيفة رضي الله عنه انه صلى
 الله عليه وسلم اي سبابة قوم فقال قايما
 والسبابة هي سبب التراب والقائمة تكون
 بقنا الدور واصنافها الى القوم ليست باصناف
 تلك بل كانت موانع مباحة في محلتهم ضيافا
 المحقق في الماشي **قوله** وهوان يدلك المقدمة
 بالاحكام حالة الاستحباب **قوله** كما فرغت
 تصبر ساعة لطيفة لانها ان هذا استدل
 لانا نقول هو طلب البراءة من الخارج بني مما
 ذكره الله وهذا ليس منها كما هو ظن **قوله** والمراد
 الاستبراء بخصوص هذه الاقوال يقال المراد بالزنى
 في تعب بعض الغرض اليه وهو اقوى
 نوعي الواجب ويراد بالانفاد في تقدير البعض
 الاخر الواجب الذي تنفوت الصفة بفوائده
 وهو اقوى نوعي الواجب لا الواجب المصطلح
 عليه فليست امل **قوله** تكون اقوى من الواجب
 اي المصطلح عليه تدبر **قوله** اي طريقها الخارج
 اي فيستخرج وضوء وقوله وللمخرج احي
 ويبقى ما ذكر للمخرج من خلاف الشافعي لانه

لا يعني عذره عن قليل الجاسة تدبر **قوله** قيل الدعا
وهو الصحيح مقابلته انه بعده وقال بعض
الفصل لا وبالاكتفاء باحدهما يحصل اصل
السنة واجمع الفصل **قوله** من اكنث والجناب
اكنث جمع اكنث وهو الكودى من اكنث
والشياطين يروى بضم الباء وسكونها تخفيفا
ولا وحيه لا تنكار الخطايا التسكين والنت
استهتة لفظه حم بلفظ المصدر والجناب
هت انا ثم ططاوى على مرق الفلاح **قوله**
ثم يدخل بالبري اي ويخرج باليمن عكس المسج
يبرها تدبر **قوله** ولا يكتفى قبل ان يدعوا له
الفتوة اي غلبة عن كنف الفتوة لغير ضرورة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا اراد الحاجة لم يرفع يديه
تدبر من الارض رواه الترمذي بسند حسن
قال العلامة الابياري الكنتى في شرح الجامع
الصغير محله ما لم يخف الخبيث والافق بقدر
الحاجة اه بالحرف **قوله** ثم يوسع بين رجله
ويجلس على رجله اليسرى اي لانه اشبه بالرجل
الخارج كما في الاملاء **قوله** ولا يعصم شي عليه
اسم معظم لما روى ابو داود والترمذي عن
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دخل الخلائع خائفة اي لان نفسه تحرم
رسول الله قال الطبري فيه دليل على وجوب
تسمية المستغني اسم الله تعالى واسم رسوله
والفرق

عنهم

والفرات اه وقال الاثرى وكذا سائر الرسل اه
قلت وكذا اسماء الملائكة تعظام وفي المشية الافضل
اي لا يدخل الخلا وفي مكة مصحف الا اذا اضطر
وزجر ان لا ياتم بلا اضار اه وافرعه اكمى وفي
جل الخاتم المكتوب فيه شيء من ذلك اذا جمل
نصه الى باطن كنهه قيل لا يكره والحرز او لم
قوله ولا يفكر فيما لا خير فيه كلفه اي لانه محمل
مستغنى فمزيد ترك ما ذكر فيه **قوله** ولا يرد
سلاما اي تراهه مطلق الكلام فيه **قوله** ولا
يشغل في عورة اي اى قاته خلاف الادب وكذا
الا ولعدم نظر احد الزوجين الى عورة الآخر
وكذا ينبغي له الستر بئذ تقطية راسه وحقن
صوته قال على رضي الله عنه من اكثر الشغل
الى سواته عوفى بالمشيكان اه ولانه ينفذ
البصر ولا داعي له **قوله** ولا يترقب في البول اي
لانه يصور لسانه والبول عرقيد وقوله
فانه يولد الباسور راجع الى اعادة الفتوة وبوله
وجع الكبد ايضا كما روى ذلك عن لقمان الحكيم
وقوله ولا يمشط اي لا يستل انقه بالراعية الكريمة
وقوله ولا يكثر الالتفات اي لانه يورث خفة
والفتل وقوله ولا يعيب بيده خصوصا سوا
فانه قيل من اكثر منها ابتلى بالزنا وقوله ولا يرفع
بصره الى السماء اي لانه محمل التفكير في ايامها
وليس هذا محله **قوله** فينشف بخرقة اي لانه
مستحب له وقوله يرس فيه الماء اي لقطع الوسوسة

قوله ويؤيده انه المتبادر من كلام صاحب البداية
 فختارته النوازل قال المحقق في الماشي اقول
 ونص عبارة مختارات النوازل هكذا الجار اذا
 يال في الما الجار فاصابه رستاشه السوب
 لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا لو رجب
 نجاسة في الما فانتفع منه فاصابه السوب وان
 كان الما رجا يفسده هو كلامه **قوله** فان
 كون ذلك هو الغالب ان هذا بيان للتأمل المذكور
 كما هو ظاهر قوله وهذا هو الغرض من كلام الزبلي
 وذلك حيث علق لعدم التخييس بقوله لانه
 اذا لم يتقأ طر منه بالعصر لا يتفصل منه شيء وانما
 يتصل ما يجاوره بالندوة وذلك لا يتجسس به
 اه فان الظاهر ان النارة كلها عادية على الخمس
 فيعبرهم منه انه المستبر في التقاطط وعدمه دون
 الطاهر انه من هاتين نسخة المحقق **قوله**
 والشراب ليلية والزبلي فافهم اعراض على العلامة
 الخطاوي حيث قال ويحيى الشراب ليلية موافقا
 للنصوص عن بعضهم فقال ان العبرة للخميس
 المبطل فان كان بحيث لو عصر قطر تخمس الطاهر
 سوا كان الطاهر لو عصر قطر اولاً وان كانت
 بحيث لو عصر لم يقطر لا يتجسس الطاهر وعلمه
 بان الخمس اذا كان يقطر بالعصر يكون المتفصل
 الى الطاهر وقد ركبنا من النجاسة وان كانت
 لا يظهر منه شيء يعصره هو كلامه **قوله** طهرنا نقلاً
 العيني فيه مسابقة فان العيني لم تغلب وانما

نقير

نقير الوصف الاول الى وصف اخر كما هو ظم قوله
 فيوش في طهارة الخلف فافهم تعريف بالعلامة
 الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله والا لا
 يتأمل في وجبة عدم النجاسة فانه اذا وقع
 في بر فارة واخرجت قبل الانتفاخ يخرج منها
 عشرون وجوباً فان **قوله** ان فيه استحالة
 عيني الخرج الى الخلد ورد عليه ما اذا كانت مستحقة
 وفيه ان العلة عند التخييس وجود اخر نجسة
 لا تظهر بالتأمل هو كلامه والله اعلم **قوله** وفي
 الفتح اخذ من حيث ان قصده تقييد ما في الشرع
 بما يقتضيه **قوله** فقررت هذا ما في شجرة الشرح
 التي كتبت عليها والا فالسنة التي بايدينا فمن
 ان وهذا الاحتياج الى تحرير شجرة **قوله**
 وستذكر ما يخالفه في الخطر والاباحة وحاصله
 انه يتمر عند التعارض ولا فرق في ذلك بين
 الذبيحة والمافتر **قوله** ويخالفه ما في الذبيحة
 وغيره ان وجه المخالفة اعتبار العلية في الثبات
 على عكس ما في الشرح **قوله** الا في الاواني لغير
 الوضوء ان هذا الخط وصوابه ان يقال
 الا في اواني الوضوء كما هو صريح ما ياتي له
 في الخطر والاباحة فانه ذكر ان للوضوء والغسل
 خلفا وهو الشتم بخلاف سائر العورة والشراب
 فانه لا خلف لهما **قوله** فافهم ما ذكرنا علمات
 قوله صلب رفوع صفة ثالثة كشمرفافهم
 تعريف بالعلامة الخطاوي حيث قال قوله

متعسفة

صليها ما الموجود في الساج لا يكون دليل ما ياتي في الخبي ومن
هذا علم ان قوله صلب صفة للغير والروث لا الشئ
فلا يعتبر حم ما فيه من الرطوبة اه كلامه **قوله** لا يتخس
عند اي حنيفة واي يوسه اي لانه جار كما هو ظاهر
قوله مذى اومتى اي اوودي **قوله** مع انه قلب
حقيقي اي واما ما ذكره فليس حقيق بل هو تقدم
حرق حقه التاخير لان متلوبه الحقيقين ينالك ولو
قال متلوب كان يعني ناك لكان اولي كما قاله العلامة
الطحاوي **قوله** والظاهر ان يجب بالحاء اقوال لا يحتاج
الي ههنا لان المراد من الوجوب الوجوب الصناعي وهو
ما اظهره خلافه اولي عندهم فتدبر لبهم الله
الرحمن الرحيم **كتاب الصلاة** **قوله**
بواسطة الكلمة يعني ان العبد امر بالتوجه بحسبه
الى الكلمة او كنية المحشر في هاسته **قوله** لانه الساج
في كلامهم قبل ورود الشئ بالاركان المخصوصة
قال في النهي ومنه قوله الاعشى اولى به
تقول بنيت وقد قرئت تجل يا رب حيث اي الاوصاف
عليك مثل الذي صليت فاعظمي يوما فاني جنب الارض فاعظمي
وقد قرئت جملة حالية ومرحلا اي الى القبر ومقول
القول يا رب جنبه اي الاوصاف اي الامراض ومثل
يروي بالرفع على الابتداء قبل وبالنصب على الاعراض
واجاز بعض الفضلاء كونه مقولا لاصل محذوف
وادعي السهلي انه لا يصح ان يكون معناها الدعاء
لانه يستعمل في الخير والشر بل هي راجعة الى معنى
الكنو والاعطاء ونزاع الافعال المخصوصة والخلاف

الاصول

الاصول في الاطراف الدالة على العائنا الشرعية كالصلاة
والصوم اي منقولة عن معانيها الدعوية الى حقايق
شرعية ام متغيرة اي يزداد عليها قيود شرعية فتبدل
بالاول قال في الغاية وهو الظاهر لوجودها بدو
في الايدي وقيل بالثاني وانه انما زيد على الدعاء
بافي الاركان المخصوصة واطلق ابن علي الكل
وما في البحر من انها منقولة له لما في الغاية بل لا بد
الدعا لغيره من حقيقتها بناء على انه خلاف الغاية لم يرد
الله الامنه **قوله** بالنسكون العظمت النائيان
في عالمي العندين اي قال في النهي ادعي ابن حياث
انما عرفان الله تدبر **قوله** وتماه في النهي ونصه بعد
ما ذكر واعترض عليه بانه اشتقاق من اسم العين
وهو قليل واما التحريك فهو جهة الاتصال بين
المشتق والمشتق منه علي ان فيه مسامحة
ظاهرة اذ المشتق منه ايما هو المفرد لا الحيني وبانه
يلزم ان يكون ورودها بمعنى الاركان اشهر عند الروي
مع انه لم يسم في كلامهم فقتلوا عن اشهرية وعن هذا
اجاب البيضاوي بان عدم اشتقاق المعنى الاول
لا يقع في نقله عنه اه **قوله** قلت وفيه نظر لان
هذا اسم للمنع المذكور وهو محتمل لا غير عليه فتا
قوله لان الحديث ظني فانهم قد رخصوا بالعلامة
الطحاوي حيث قال وانظر هل الامر لا يبيح واجب
كالقرب لا يبيح وهل الوجوب بالمعنى المصطلح عليه
او بمعنى الافتراض اه كلامه **قوله** وظاهرة لا يفرق
بالفصل في غير الصلاة ايضا اصله للعلامة

ولكن قال العلامة الطحاوي بعد ان نقله عنه والمنقول
 انه يجوز للمعلم ان يضربه باذن ابيه نحو ثلاث ضربات
 مبرأ وسوطا سليما ولم يقتيد بغير العمد واذا مات
 لم يمت دينه العاقلة اهو كلامه فتأمل مع ما للمحقق
 رحم الله الجميع والله اعلم **قوله** والظاهر ان الوجوب
 بعد استكمال السبع انه اصله للعلامة الطحاوي
 ولكن قال بعده الا ان يقال ان العرف يطلق على من
 ادرك السابعة ولو يوما منها انه ابن سبع وتذايقال
 فيما بعده اهو كلامه تأمل فانه قال اصحابنا في جماعة
 انه تقديس يكون ما ذكر هو المذهب ولكن مع منية
 الحيس له ولنفذ في بعض مع لان الزهري من الشافعية
 قال المحقق اخر الوقت والمراد باصحابنا المقتا الثلاثة
 وبالمساج من لم يدرك الامام او فتمصلان في
 المسألة قولين الحيس فقط او الضرب مع الحيس فتأمل
قوله بل يذرع فكذا وجد في السنن المنقولة من خط المؤلف
 وما كتبه نسخ الطبع من قوله وتعمل صوابه يفر بالزاي
 من التفسير وهو التاديب دون الحد كما في المصباح هو
 فرية على المؤلف من غير فرية وعادة الجهال العيب على
 ارباب الكمال كذا قرره شيخنا **قوله** وكذا عند مالك واهل
 وفي رواية وهي المختارة انه وقد نظم بعض الفضلاء
 ذلك فقال
 في حكم من ترك الصلاة وحكمه ان لم يقر بها حكم الكافر
 فاذا اقر بها وجاب فعلها فالحكم فيه للمسلم البائر
 وبه يقول الشافعي ومالك والحنبلي تسكا بالظاهر
 وابو حنيفة لا يقول بقتله ويقول بالحيس الشديد للزجر

والمسلمون معاوهم معصومة حتى تراق يستنير باهين
 مثل الزنا والقتل في شرطها وانظر الى ذلك الحديث السافر
 هذه امالات الائمة كلهم واهمها ما قلته في الاخر
 واعلم ان الامام في مالكا والشافعي رضي الله تعالى
 عنهما لا يقولان بكفر المقر للمسلان والامام احمد
 رضي الله عنه يقول بكفر فقله عنه صاحب الواب
 والله اعلم **قوله** بل الاخص منه فافهم اعتراض
 على العلامة رجل تدبر **قوله** يكون الاذان في المسجد
 اي وفي الوقت فافهم ما اذا اذنت خارج المسجد او الوقت
 كما لا يخفى **قوله** وانما لم يسمو يا وهو الذي يشهد
 كونه صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصها بالزنا
 وهو منسوب الى عيسى اليهودي الاصغراني فتدبر
قوله فافهم واعتبر بهذا الخبر سر تفرق بين بالمحشيين
 حيث نقلوا ما حث في البحر من قوله واما غيرهم اعني
 القيسية فينبغي ان يكون مسلما بنفسه الا اذا
 والله الوقت **قوله** قلت وهذا اخر ما ذكره في
 البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعلة
 يهدي فافهم تفرق بالعلامة في حل والخطاوي
 حيث كتب ما ذكره صاحب البحر فتدبر **قوله** كقولك
 رجل سئالي فله درهم فافهم اعتراض على
 الطحاوي حيث قال ويريد الفال ضرورة الشعر
 تدبر **قوله** وسكت عن بقية محرمات فيود الصلاة
 الانسب وسكت عن ذكر بقية المحرمات تدبر والزكاة
 سقطت من قلمه لفظ ولا الزكاة كما هو ظاهر
 من الشئ الموجودة سيجتا **قوله** كما هو متفق

بالمحشيين

فافهم اعراض على العلامة العظمى اوى حيث نظري
 احكام الجمع بين المولى المذكورين فتدبر **ابغيبوه**
 الشفق كذا اوجيد في النسخ وضوايه بغيره
 الشمس لانه موضوع المسألة وينادي عليه باعلا
 صوت **قوله** ورجوعها فان صريح راجع الى الشمس
 كما لا يخفى **قوله** وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولا
 مذكوره في الوهبانية وشرحها الذي رايته في شرح
 الوهبانية لابن الشحنة انها عسرون فقط وبه
 موضعها اولها العصر وهو ارجح الاقوال عندنا وتل
 الطحاوي في شرح الاثرانية المذهب وهو قول كثير
 من الصحابة رضي الله عنهم والاحاديث الصحيحة
 الصريحة في العمى بين وغيرها شاهد له وتوبه
 ما رواه الجماعة من الوعيد لتاثرنا فيها انها
 الصبح قال ورجحه طائفة من السافقة لانهما بين تاريتي
 وليستين اه وفي شرح المنية وهو قول مالك فانها
 انها العصر والصبح في اليوم مال ماله ولم يذكر له
 رابعها انها الصلوات الخمس المروضة فتكون اللام
 الخمس قال وهذا غير ظم بل هي كالمركب كما لا يخفى
 لكن هذا ذهني وذلك ذكرى خامسها انها واحدة
 من الخمس مبهمة اخفيت كليله القدر وساعة
 الحجة للمحيط على كل سادسها انها الظهر تكونها
 وسط النهار ورواه القدوري عن ابي حنيفة
 وهو قول زفر والسافقي في قوله الاخير سابقا
 انها المغرب لانها بين ليليتين ونهاريتين تاسمها
 انها العشا لكن نهارين جهريين تاسمها انها العشا
 والصبح

وليستين

والصبح ما وهو محكي عن ابي الدرداء رضي الله عنه
 ولم يعلل عارضها انها النمرة قال واستضعف المع
 وجه الحادي عشر انها صلاة الخوف في الغزاة
 بقية الصلوات الباقية عشرتها اجمعة ككثرة فضائلها
 وشرورها الثالث عشر انها الجماعة ولم يعلل الرابع
 عشر انها صلاة الضحى قال وذكرها الحافظ الد
 مياطي واستدل عليها الخامس عشر انها الوتر قال
 وتلو اختار السخاوي السادس عشر انها صلاة الاخي
 قال ونقله الدمي عن بعضهم عن بعض الزوج
 واستدل عليه السابع عشر انها يوم الجمعة الثامن
 عشر انها الظهر في سائر الايام التاسع عشر انها
 المتوسط قال وفيه ثلاثة اقوال المتوسط في المدة
 او في المحل او بالفضيلة اذ وسط كل شيء افضل
 ثم قال وقد قرأت بخط شيخنا العلامة سعد الدين
 ابن الدبري رحمه الله واخبرني عنه به الثقة بالنظر
 فيما يحتمل التأويل في المتوسط ان يكون حريصا
 على ان يجعل كل صلاة وسطى بان يكون كما مله
 بين كائنتين اذ بحيث لا يجعل في شيء منها نقص ولا
 قصور بقوات واخت او سنة او مسجد او ادب فتصير
 كل صلاة وسطى بها لما في نفسها واكتناوتها بانكوا مل
 قمت الاقوال عشرين اه ولم يذكر خلافتها فالنحر
 ما نقله الحنفية **قوله** فليس ارجح رجحي اقول انما تركه لانه
 ذكره ههنا في غير محله وعد الوتر هنا لانه موضوع الخلاف
 يعني ان ظاهره انه ذكر مسقطات النسيان وتذكروا
 صلاة فقط على غير وضوء وهو كذا لان المسقط

للترتيب واحد من اربعة امور اذا مناق الوقت او منسية
 الحاشية او فاقته اعتقادية بخروج وقت السادسة
 او ظن ظنا معتبرا كالذكر المذكور وهذا ذكره الزبيدي
 وجزم به فالمرور ولكن جملته في البحر المحتمل بالنسيات
 وقال انه ليس مستطاعا رابعا فيقول كما نيات في
 قضا النوايت فتدبر فان ناسيا سقط الترتيب
 اي بينه وبين النسيات لان الترتيب المعلوم لا يستقط
 الا بقوات سنت صلوات اعتقادية كما علمت تدبر **قوله**
 اعتبار اكل جزء زمانه فانهم ترضى بالعلامة العظماء
 وحل حيث لم يسلك هذا المسلك فتأمل **قوله** وجواز
 بالجر عطفنا على ثبوت الجور في وقوله وانتقال الدليل
 مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يكثر
 خبر الجبته والضمير فيه عايد عليه وقوله انتقام مقبول
 يستلزم ومنه الجور عايد على الشيء وقوله لجواز غلة
 لقوله لا يستلزم وقوله وهو عايد على قوله دليل اخر
 وقوله وما روى معطوف على قوله ساتوات وقوله
 وكذا قال صلى الله عليه وسلم معطوف عليه ايضا
 افاده في الباشي قوله فيه انما قاسمه الجار والمجرور
 متعلق بقوله رجع كما هو ظن **قوله** وخارجها هتأ وجد
 في السنة والاصوب خارجا الى الوقت كما لا يخفى **قوله** انه
 لم يذكر حديث الرجل ليقبس عليه مسألتنا اقول
 هذا بناء على ما فهمه من ان الضمير في قول انكالم
 السابق وقسم عليه عايد الى العصر المذكور قبله وليس
 هو عايد الى حديث الدجال قلت وهو الظن فتأمل
قوله في نقله في الحلية عن المتولى اعني علما ائمة **قوله**
 وقوله

في كتاب

وقوله عنه منبه عايد الى الامام الشافعي تامل **قوله**
 على شيء ما اجتمعوا على التوقيف اقول ما هذه يعني
 مثل والمعنى على شيء مثل اجتماعهم على التوقيف **قوله**
 فتأمل **قوله** ولو خيلنا والنظر اقول يقرأ على صيغة المبني
 للمجهول والواو بمعنى مع والمعنى ولو اتركنا من قبل
 الشارع مع النظر لكات تحمل الصلوات اذ تامل **قوله** وفي
 الظهيرية ان اسكنه اطلالة النظر اذ اقول مراده بهذا
 تفسير ما ذكره الشافعي وليس هو قول اخر كما قد يترحم
 فتدبر **قوله** نعم لو غلب على ظنه تفويت الصبح لا يحل
 لانه اذا كان في وسعه ان يدفعه كما لا يخفى **قوله**
 فان فاق كذا في الشيخ وصوابه فان افاق بالفتح كما وجد
 في نسخ الشرح المتداولة وكتب اللغة والله اعلم **قوله**
 والي حصلها هي فضلية التحميل عند خوف الغوات
 على التأخير فانهم وتامل فيه ترفيق بالعلامة العظماء
 حيث كتب على قول الشرح فانه الافضل مانصه اي
 المخاد من حديث الصحيحين المتقدم كذا في البحر والذى
 يظهر ان هذا الحديث محمول على الواثق بدليل الحديث
 الاخر وهو ما ذكر في البحر من رواية الترمذي من حديث
 منكم ان لا يسيب قط من اخر الليل فليوتر اوله ومن
 طبع منكم ان يوتر في اخر الليل فليوتر من اخر الليل فكانت
 الافضل في حق غير الطاع تحمله لهذا الحديث فان
 انفتحت استيفاضه في نادر الاوقات اخر الليل لا تنوته
 الافضلية وما يدرك على ذلك ما نقله الترمذي عن
 الامام قاضي خات من انه اذا لم يثق فالتحميل افضل
 مطلقا فليأمل اهو كلامه والله اعلم **قوله** اذا كانت

عدلا صدقة اي جاز له تصديقه **قوله** ليس صلاة
 حقيقة فانهم اعترضوا على العلامة في فقط قامت
 العلامة على طلوي لم يترخص لذلك فتدبر قوله الحق
 يحمل فيها المطلقة على المعيد كما يعلم من كتب الاصول
 وذلك لان من جملة شروط التعارض ان يتحقق
 كل من الحيتين في الصحة وهو غير موجود ههنا
 كما لا يخفى **قوله** مما ذكره الشافعية انه ههنا في
 التسعة و صوابه في ذكره وهو مستأخر **قوله** لا يثبت
 فهو معيد وقول شيخنا انه معطوف على علم ان
 وعلم مما ذكره الشافعية ايضا انه لا يساعده
 قوله ولو معيد كما لا يخفى **قوله** وكذا رواية استئنا
 يوم الجمعة غريب اي رواه او فقط كما ذكر في محله
 تدبر **قوله** ولا يخفى ان كلام الشافعية على الاول
 لا الثاني فانهم لم يترخصوا بالعلامة في اول
 الخطاوي فلم يترخص له فتدبر **قوله** وما ذكره في
 التمرحيم لبعض الطلبة مدكور مع جوابه في شرح
 المسئلة وغيره اقول قد راجعت في هذا العمل كلام
 الشافعية الكبير والصغير للعلامة البرهان في علم
 فيه ثم راجعت ثم المسئلة للعلامة ابن امير حاج ايضا
 ولم احده ونص ما في التمرحيم في بعض يومه
 لان غرضه في هذا الوقت غير جاز لما ان ثبت
 في الذمة كما لا اذ لا نقص في نفس الوقت بل في
 المفعول فيه الات بجملة ذلك النقص لو ادي فيه
 العصر ضروري للترتيب فاذا لم يوجد الادافيه ولم يوجد
 النقص الضروري وهو في نفسه كامل فيثبت

المنقول

في

في ذمة كذلك وبهذا خرج الجواب عن الواسع الكافر
 وقت الاصغر ولم يود فانه ينبغي ان يجوز قصاره
 في ذلك الوقت لانه اذاه كما وجب لكنه لا يجوز
 لما علمت وهذا الترتيب علمت انه لو صلى الظهر ثم
 استرحى غريبتاها بنفسها عجزه بعض الطلبة
 وهو سجه وذلك لانه لو انت تقرر في ذمة
 كاملة فلا بد في المناقصة او وقوله صلى الظهر
 اي في وقتها وقوله ثم استرحى فيها بان اطلال القراءة او
 التيسر في اداية المذكور ثم رأت في ذلك الجواب في شرح
 الكبير في فصل ما يكره فعله في الصلاة ونصه **قوله**
 بالنصوص المأهية اي القاطعة والجازرة تدبر
قوله ولا يصح الادافيه اي لانه متى حكم على ان الوقت
 هو سبب الوجوب لزم صحة الادافيه ضرورة كما
 لا يخفى **قوله** بلا كراهة اصلا في الاول اقول هذا
 موافق لما ذكره الشافعية من التحفة كما هو ظ **قوله** في مع
 وجوب القطع والقضاء اي في اليواني فقط كما يعلم
 مما سيذكره الشافعية بعد فتدبر **قوله** هل يكون داخل
 في الصلاة فغلام لا تنعقد اصلا في اقول لا وجه
 للترديد والاستظهار فقد صرح العلامة الشافعية
 في شرح الصغير المسمى بمراقي الفلاح في باب المعيدين
 بانها تكون نفلا حراما ويعلم من قوله رحمه الله وسيره
 في بارها اي افاده شيخنا كامل **قوله** وقول الزيلي والافضل
 ان يقضي في غيره ضعيف اي والقول القوي فاذا ذكره
 من وجوب القطع والقضاء تدبر **قوله** لان وقوعه
 في التطوع بعد الفجر لا عن قصد اي ولما وقع

وجوبه باذن بالاصل

فيه قبله فهو مقصود بلا شك والمنازعة فيه مكابرة
وقوله ولا يؤمنون عن سنة العز على الامم وهذا
مخلاف ما لو تأكد بركني بقلبي بقا الدليل فتبين
انما بعد العز فانها يؤمنون عن السنة على الجميع
كما سيذكره المحقق قريبا فتبين **قوله** الا ان يقال
انه مقتد ببعض الظاهر انه بعيد مع انه هو
المقتدى عن ذلك لانه اصوب من الحكم عليه بالسهر
كما فعل الرعوى رحمة الله عليه **قوله** متعلق
بقوله وكوه هذا صريح في ان التوا في مقولة ولو
سنة العز من كلام الشرح بامل **قوله** ان الصحيح للمع
عدم اشتراطه ان قال سيحتمل الذي يظهر من الشرح
ان التبريع المذكور مبني على القول باشتراط سنة
التي حتى تظهر المبالغة فيه لانه كرمضان خرف
لا يستغفره كما لا يخفى **قوله** وخطبة ختم القرآن قائم
تقرين بالعلامة المحطاه وحل ونص الثاني
قوله وسينجي ابا عسراي في باب العبدن وهي خطبة
جمعة وفطر واعي وثلاث خطب **قوله** وختم ونكاح
واستسقا وكسوف وفي كلامه نظير من وجوه الاول
ان قوله خروج امام من الحج لا يناسب خطبة النكاح
وخطبة ختم القرآن الثاني ان قوله الي تمام الصلاة
لا يناسب الا خطبة الجمعة وعرفة اذ لا صلاة بعد
غيرها الثالث ان خطبة الكسوف مذهب الشافعي
وخطبة الاستسقا مذهب الصابحين وعند الامام
هي ثمانية فقط الرابع انه يقتضي كراهة التفرق
هاتين الخطبتين عند الامام مع انها غير مشروعتين

المتقين

عنه

عنه وهذا الوجه لازم لما قبله انه بتعليل زيادة
ونص الاول بعد ان تغل ما ذكر وعين ان الامام يقول
بالكراهة لمراعاة الخلاف وقد بينت الشرح في ذلك صاحب
العرف انه ان خطبة النكاح مندوبة وفي المحتجب الخطبة
لسائرهما واجبا **قوله** ابو السعود انه بالحق فدير
قوله اي قيد الغايبة التي لا تترك حال الخطبة وذلك
يجب لو صلاها بعد فراغ الامام من الخطبة لا يترك
الجمعة والتقييد المذكور مأخوذ من الحاشية ونصها
رجل تذكر يوم الجمعة والامام في الخطبة انه لم يصل
العز فانه يقوم ويصلي العز ولا يستمع الخطبة لانه
لو استمع وقضى العز بعدها تنقوت الجمعة اه وفي
الحاشية ما يوافق ونصه واما قصدا التوا في سائر
الواجبات كصلاة الجنازة وسجدة التلاوة وما نذر
فها من الصلوات او صلاها في سائر غيرها من التوا في
تكم ايضا في ثلاثة اوقات منها حالة الخطبة وقيل صلاة
الغرب وحين شئ الامام في صلاة الجماعة الا انقصا
لصاحب الترتيب ولا بأس بها في غيرها من هذه
الاقوات اه ولكن قال العلامة المحقق اسمعيل حياح
في شرح المسنة ولو قال قائل الظاهر كراهة الغايبة
الواجبة الترتيب ارضا لما تقدم من ان كراهة الصلاة
وكونها في هذا الوقت لما في الاستقلال بذلك من الاخلا
بالاستماع الواجب وهذا المعنى يستوي فيه الغايبة
المذكورة وغيرها بما تقدم غايبة انه في استقلاله بالثانية
المذكورة في هذا الوقت معذور وذلك غير مستقط
لكراهة كما قلتم في ادعوى يومه عند الغروب واث

الاستماع

كانت الكراهة ثمة لمعنى في الوقت وهذا المعنى في غيره
 وهو ما ذكرنا لوجوده فيه لم يكن بعينه والله اعلم
 تنبيه وكما تكرر صلاة الجنازة في هذه الحالة لحافز
 الخطبة تكرر لغيره ممن يجب عليه الجمعة ففي فتاوى
 الحجة وتكرر صلاة الجنازة والامام يحط بلامت
 الواجب السمي الى الجمعة وفيها تركه او تاخيره افاد
 هذا كله في الشرح المذكور والله الوقت **قوله** وكان
 غير محال لصف بلا حائل اي فلا كراهة وامت
 كانت غير محال مع وجود الحائل فلا كراهة ايضا
 فلو كانت محال لانه بلا حائل ثبت الكراهة وكذا
 ان كانت محال لانه مع الحائل وحيد الاستسياه على
 الصلوات والا فلا كراهة ولا يلزم من عدم وجود الحائل
 عدم وجود الحائل كالا عفى وهذا التقسيم بالنظر
 لقوله بلا حائل فليست مل **قوله** وقضى قيل زوال
 يومها فاما اذا قضى بعد زوال يومها فلا تقضى
 املا كما هو **قوله** كما لو تنفل ثم خرج الخطيب
 اي فانه يتم شفعيا على في محله **قوله** لكن الذي
 حرم به في سنة النبأ انه يصلي سنة الغريب انه اقول
 وحرم بالكراهة العلامة المحقق ابن اسحاق ساء
 المسنة ونصه ومنها اي من كراهة الصلاة ما بين
 صلاة تجمع بمرقات ومنها ما بين صلاتي الجمعة بمر
 فقد بطلت كلك اهل المذهب على انه لا يتنفل
 بين صلاتي الجمع بمرقات والمزودة اما ما كان او ما
 يوما حتى بالسنة كما صرح به الثقة هو المراد منه
 فليست مل **قوله** وانما نص عليها الوقوع التنصيص
 عليها

ما هو صحيح به
 في محله صحيح

عليها بخصوصها في الاحاديث افاده في الحلية
 فافهم لعله اعترض على العلامة الطحاوي ونصه
 قوله وكل ما يشغل باله عن افعالها بفتح الف
 المعجمة والياء القلب وذلك لانه يكون سببا في
 تنسيات البعض او زيادته اه كلامه **قوله** عطف لازم
 على ملزوم فانهم لعله اعترض على العلامة الطحاوي
 حيث قال والاحتمال في التركيب انه يقول بعد قوله
 ونزول لغة وعند ما يشغل باله ليول وعونه ثم يذكر
 ما ذكره لان ذكر الجمل وبعد الغفلة وقع في النفس فان
 بعضه حل اه كلامه والله اعلم **قوله** والمراد هنا
 ثلاثة وثلاثون اي يعق الخطيب كسرا مع حذف قوله
 وبعدهما والافى اربعة وثلاثون كما يعلم من قوله
 حل والطحاوي ولو اعتبر ما بعد صلاتي كرفة وبقا
 الاوقات المستحبة للصلوات كعابل الاسفار في
 الصبح ومقابل الايراد في ظهر الصيف تنزل على ذلك اه
 كلامهما فليست مل قوله لاقى التاخير فقط فانهم اعترض
 على من قال من المحسن ان الكراهة في التاخير فقط
 وقد سبقنا على القائل فليست مل فتذكر **قوله** كثر
 كعبه قال المحسن في الهامش اقول قد عمد الحديث الذي
 نجم الدين الطرسوسي في منظومته القوايد فقال في السور
 احمد حين البشر عن الصلاة في بيعا تعتبر معاطن الجمال
 ثم معتبر عزيلة طريق ثم مجزرة وفوق بيت الله والمام
 واحمد لله على التمام **قوله** وفيه نظر قال المحسن في الهامش
 لعل وجهه ان الاسحالة عنه نامطرة فتأمل **قوله** ذكره
 السبعة في الحاوي القدسي اقول هذا بنا على قوله

وارض مفسوبة والمغير لو من روعة واحد واخر السبة
قوله وصحرا بلا سيرة بار والافني اكثر من ذلك
كما لا يحق **قوله** والعشا جمع قال المحسن في الهاشم
هو اسم للمزدلفة اه
الاذان
قوله بنا على ما دلوا الا حصل فيه اي في العتيد
من انه لبيان الواقع لا للاحتراز والالزام انه
لو اذن لنفسه ان وقته **قوله** فقامه بلا الاخير
للمني عليه افضل الصلاة والسلام وذلك
بعد ان تعلمه من الملك النازل كما لا يحق **قوله**
وذكر القصة بتمامها الجلي عن السراج اقول
وحاصل المقام ان النسب الاصل حصول
المسئلة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة
عليه الصلاة والسلام وذلك انه صلى
الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يوم
الصلاة نارة ولجملها اخرى وبعض القضاة
كان يبادر حرصا على الصلاة مع النبي
صلى الله عليه وسلم فتقوى بعضه
صده وبعضهم سئل عن ذلك عن المبادرة لقن
التأخير فتشاوروا في ان ينصروا علامة
يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم ليلا تقوى اجماعة فقال بعضهم
يفرب الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم
هو للتصاري وقال بعضهم الشور وهو
البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو للبهود
وقال بعضهم يفرب الدق فقال صلى الله عليه

وسلم

جمع ما به

وسلم هو للروم وقال بعضهم نو قد نارا فقال
صلى الله عليه وسلم ذاك المحسوس وقال بعضهم
تصبر راية فاذا راحها الناس علم بعضهم
بعضنا فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تلتفت
ارادهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم مهتما قال عبيد الله بن زيد فبت مهتما
بالهتاف رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبينما انا بين النائم والمقظان اذا تأخى
ان وعليه نوبان اخفرت فقام علي حذر
حايط اي قطعة حايط وسيد نا قوس فقلت
استعيني هذا فقال ما تصنع به فقلت نظرت
به عند صلاتنا فقال افلا ادلك على ما هو
خير منه فقلت بلى فاستعيل العبد قايما
وقال الله اكبر حتى ختم الاذان ثم مكث بهنئة
ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وقال في آخره
فمقابت الصلاة مرتين قال عبيد الله بن
زيد فضيت الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاخبرته بذلك فقال رويحق الوها
على بلال فاشه اندي منك صوتا فالبتهربا
عليه فقام علي اعلى سطح بالمدينة فجعل يوزن
فسمعهم عمر رضي الله عنه وهو في بيته
فاقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ازاره رول فقال يا رسول الله والذي
بعثك يا كح نسا لقد رايت مثل ما راك
الا انه سبقتي فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم فله الحمد وانه لا ثبت وروي ان شعبة من
الصحابه راوا تلك الرواية في تلك الليلة واختلف
في هذا الملك فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الاذان
بامر صلى الله عليه وسلم واما الرواية فنسب
على انه يحتمل متاركة الوحي لما ورويه ما روي
ان عمر لما راى الاذان حيا بالخبره النبي صلى الله
عليه فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما
ثبت بتعلم جبريل ليلة الاسباء حين صلى عليه
الصلوة والسلام بالانبياء والملائكة اهاما
وانما لم يهر به صلى الله عليه وسلم الا بعد
هذه الرواية لظن ان ذلك مخصوصه بتلك
الصلوة ولو كالا قامة من خصها به هذه
الامة وما يروى ان ادم لما نزل الارض لم يوحى
فنادى جبريل بالاذان لايتا في الخصوصية
لان المراد خصوصية للصلوة وفي الدرة
المستقيمة اول من احدث اذان النبي صلى الله
عليه وسلم واول ما زيد في الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الاذان على
البنارة في زمن حاجي ابن الاسود في شعبات
ابن حنبل بن محمد بن قلاوون بامر الخليفة
نجم الدين الظنبري وذلك في شعبات سنة
احمد بن يوسف وسبعين وسبعين كذا في الاوائل للسنة
والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة
وكذا شيخ المروزي في الثلث الاخير من
الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا

يعفهم

بعضهم منع ذلك افاده في الزهر كذا في
حاشية العلامة الطحاوي على مرقاة
الفلاح فتدبر **قوله** واثبات كات في كراهية اذانه
لغيره كلام كما سياتي فانهم تعريض بالعلامة
الطحاوي حيث ثبت ما لفظه قوله
للرجال فلا يطلب من النساء والصبيان
الكل كلامه **قوله** وفي حاشية البحر المحرر اذ
رايت في كتب الشافعية انه قد بين الاذان
لفرض الصلاة ان قال المحقق في الهمام واليعفهم
شأن الاذان ليست قد دخلتهم في نظم شعر
يعفهم انتقفا فرض الصلاة وفي اذان الصغير
وفي وقت الحرب والحرب الذي وقع خلت
المسافر والعتلات ان ظهرت فاحتفظ لسنة
من اللذين قد شرعا قلت ويزاد اربعة نغماتها
وزيد اربعة ذوات او غصية مسافر صل في قصر
ومن شرعا الله بالحرف **قوله** كما ذكره الزيلعي اه
بمرفاههم تعريض بالعلامة الطحاوي حيث
قال ما نصه قوله كعبه ادخلت الكاف الوتر
والجواز والكسوف والاستسقاء والراوى
والنستق الرواية بحر والاولى حذف الوتر
لان الاذان له وللعبث كما يقى عليه بعد
اه كلامه فتدبر **قوله** فيكون الاذان غنقه
ثلاث عشرة كلمة اي مع عد لاله الا الله كلمة
تدبر **قوله** وهو الواو فانهم اعترض على العلامة
الطحاوي حيث تقييد العلامة الكلبي فيما

قال ونصه قوله اي تقني يجوز نصبه ورفع كمن المتقني
هنا الثاني لعدم رسمه باللائ ورفعه ابتاع لمحل لا مع
رسمها وورد عليه ان المتقني المرد من ال تخذف ياءه في
الرسم كالوقت اذا كانت مرفوعة او مجزولة قلت
قوله لكن المتقني هنا الثاني منه نظر فانه ما لما كان يكون
تفسي المفظ لن والمفسر على طبق المفسر في البناء على
الفتح ولا مسطرة على لفظ تقني تقدير اياه بكلامه فتدبر
قوله في الاوائل والاواخر اي اوله واخره قالوا وبعب
اذا لم يوظم تدبر قوله كذا في الثاني فانهم اعترضوا على العلامة
المخطاوي حيث قال بانصه قوله فاذنه به احسن لاجبه
للمتراجعه كلامه **قوله** وان الاذان المذكورة في السنة منها كذا
بخطه وصوابه وان الاقامة المذكورة في السنة منه كما يدل له
قوله كما ياتي شيخنا قول لا يجي ان المشبه به اقوي من
المشبه غالبا فينادى المتقني ان الاذان المذكورة في الاقامة
فنعاه السمع بقوله فيما مر وانه التمرين علم ان قول المحشم
وان الاذان المذكورة اعطف على قوله فقيده ليلا يرد عليه
في فتدبره فانه دقيق جدا والله اعلم **قوله** وقول عمر
لولا الخليفة لاذنت اقول المحفوظ لولا الخلافة ولكن في
التمام الحلي بكسر الخاء واللام المستثة الخلافة
فالروايات سرادفها على معنى واحداه فتدبر **قوله** لان
السنة ان يعتم الموزن فانهم قوه من قوله لكن هي اي الاقامة
وانظر هو هي افضل والا مامه آه كلامه وفيه ترميز
بالعلامة المخطاوي ايضا حيث نقل ما ذكره وقال بعده
وقد يقال انها افضل من الامامة وذلك لانه قد جرمي
الخلاق في اعتدلية الاذان على الامامة فقبل است

الامامة

بالعلامة
الحلي ونصه
مع وضع

الامامة افضل منه والاقامة افضل من الاذان اتفاقا
فتكون افضل من الامامة اما على القول بان الاذان افضل
من الامامة فظلم واما على مقابله فلا بد لا يجري في الاقامة
لكونها افضل من الاذان فليس كل ما جرمي على الاذان
يجري عليه كلامه بالحرف **قوله** وقامه في الشهر حاصله
التوقيف بين ما في الفتاوى الظهيرية من عدم الاعادة
وبين ما في الفتاوى الخانية والمخط من الاعادة فتدبر
قوله لقول المحيط الاحسن ان يستعمل هذا بناء
على ان ترك الافضل مذكور تنبها وقيل لا اراهه لو قد
سبق فتدبره **قوله** لانه استغنى عن الاستغناء على
لعله لا ينبغي لاحد ان **قوله** على قول يوسف فانهم ترضى
بالعلامة المخطاوي كما حيث اقرض على ما لفظه قوله
ويؤيد اي الموزن ويكره من غيره ذكره الشيخ في كلامه
قوله فتدبره في رواية الحسن الغفيري في قوله فسر راجع
الى التثنية المعلوم من قوله ويؤيد بين الاذان است
ان تدبره **قوله** بين العسائين ليلة الجمعة والاثنين هو كذلك
الذي في بعض بلاد الشام كدمستة وطرابلس وبيت
القدس وفي بلدتنا بالبصرة لم يوجب ما ذكر ليلة الاثنين
بل يوجب بين العسائين ليلة الجمعة وقبل العصر من ذلك
يسير من يوم الخميس ثم يعقبه **قوله** ولا اعلم بهذا
في غير بلدتنا فتدبر **قوله** وعليه ما في الفتاوى فليتامر
اي حسن الكلام المذكور قال شيخنا وهو حقيقة ذلك
تدبر **قوله** في قصايه صلى الله عليه وسلم اي حين شغله
الكسار عن اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والمشا وقوله مع
يوم الكندق هو يوم الاحزاب وكانت في السنة الرابعة

قوله مع

بالاذان مع

من البرق كذا في الامداد فتدبر **قوله** والفرق بينه وبين
قوله الجمع ثم لغة لا يجني وهو ان وقتها اي صلاة
 المغرب لم تدخل بعد كما تعلم من قوله عليه الصلاة
 والسلام لا عرايب حتى يسأله الصلاة امامك
 وسياتي في محله فتدبر **قوله** فان قوله غير مقبول في
 الاور الدينية اقول هذا بناء على كراهة اذانه
 علي خلاف ظاهر الرواية تدبر **قوله** والراكب اي في
 غير السفر كما علم ذلك تنبيه **قوله** لانه المودع
 فهو المعتم بسرها كما ياتي فافهم تقريب بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانعه قوله لموت مودع
 المناسب زيادة ومقيم اه كلامه تدبر **قوله** كالجني
 والمعق اه فافهم تقريب بالمعنى بالنظر
 لحسن حل الكلام فقط تامل **قوله** ولذا غير ع
 الش بالمرأه علة لقوله بخلاف الصبي الماقل
 وقوله فان بعض الرجال قد يشبه صوت صوت
 اخ علة لقوله لانه قريب من الرجال كما هو ظاهر
 تدبر **قوله** اوصي بعقل لا بكره هذا مبني على القول
 بكراهة اذانه وعدم قبول قوله في الديارات
 لكنه خلاف ظاهر الرواية كما سبق فتدبر قوله
 بل كل منه اي بل المقصود كل منه ان تامل **قوله** وان
 كانت صلاته في اخر الوقت تامل قال شيخنا
 تاملنا قوجيدناه **قوله** يمكن من الظهور بتدبر **قوله**
 وقد صلى في المسجد اقول يقرأ العظماء بصيغة
 المبني للمجهول كما هو ظاهر **قوله** وعن ابي حنيفة
 لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا
 اقول

اقول والمراد بالجماعة الجماعة الثانية كالا يخفى **قوله** الاولى
 حذفه لما علمت انه الا فضل فافهم تقريب بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانعه قوله فلا تباين بذلك
 اي بتكرره الجماعة فيه باذان واقامة ولا فاد بلا
 باين بذلك اي بتكرره الجماعة فيه ان الاولي
 عدمه اه كلامه تدبر **قوله** لم اره فيها وانما ذكره في
 السراج قلت وهما المولف واحد تدبر **قوله** بان كل
 واحد ذكر اي كل واحد من الاذان والاقامة
 ذكر انه تدبر **قوله** يخرج علي قوله كما لا يخفى صبر
 قوله راجع الى قول الامام المجلوب فتدبر **قوله**
 وقد سالت شيخنا الاخ **قوله** به اخاه العلامة
 الشيخ زين ابن عظيم صاحب البحر الرائق اذانه
 في التامش **قوله** فلا يلزم شي من الجذورين هما
 قرات صلاة الجماعة وتكرارها في المسجد تدبر قوله
 اي خطية كانت ظاهرة ولو كانت مندوبة كخطبة النكاح
 فتامل **قوله** احدا مما ياتي اي في الشرح قوله وهو ظم
 الحديث اي فانه مطلق وقوله الان يقال ان ال
 فيه للقرء اي والمهور الصلوات الخمس فتدبر وقوله
 وقد راينا من مشايخ السلولك **قوله** ان السالكين
 بالله تعالى وهم الصوفية **قوله** فن سأل الله لي
 الوسيلة حلت له الشفاعة والعلم ان من هذه
 المتزلة تنقسم جميع الجنات وهي في جنه عدن
 دار المقام ولها شعبة في كل جنه من الجنات
 من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم
 لاهل تلك الجنة وهي في كل جنه اعظم منزلة فيها

المراد بهم السادة الصوفية نفعا
 الله بآثارهم العلية وهو بفتح الهمزة
 مصدر شمس وهو العمل بالطريقه
 الموصلة الى الله تعالى وقال بعض
 الفارسيين هو الوصول في الحرف
 العنسية او العمل للدخول
 كما في المعنى الوارد شرح مرتبة
 سيدي خلد انقي

جعلنا الله من الغايرين شفاعته ومجاورته في دار
كرامته افاده في الابد والابد والله اعلم **قوله** كما قرناه
ايضا فانهم قرءوا بالعلامة الطحاوي
حيث قال قول اجاب بيا المشي هو مشكل لانه
لزم عليه لزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد
نرا هو كلامه **قوله** لما علمت ان الحلواني قابل بينها
باللسان فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
حيث قال قوله وعليه فيقطع قراءة القرآن ان
حمل على المذهب الحق مراعاة للمقول بوجوب الاجابة
باللسان وان حمل على الوجوب لا يظهر هو كلامه
قوله فلا ينافي قوله وقيل لا فانهم ترفع بالعلامة
ول فقط واما العلامة الطحاوي فقد كتبت
مانصه قوله وقيل لا ينافي حكاية الاجماع على
مذهب الاحابة كمال الشافعي في الوجوب هو كلامه
قوله لولا انكسرت لادنت هو بكسر الخاء واللام
المستقيمة الخلافة كما قدمناه قريبا عن القايوس
تذكر باب شروط الصلاة **قوله** والوقت اقول
وهو شرط انعقاد ايضا كما افاده الشافعي رحمه الله
بقا **قوله** وحالة البقاء اي ويجمع ايضا في حالة
البقاء هذا فنرى كلامه **قوله** لزمه انما دلتها اي
لرفضها بما ذكرنا من **قوله** ولعل الفقهاء وقعوا على
تفسيره بذلك اي في كتب اللغة تدبر **قوله**
وقوع في الشهر ههنا وهم قاضيتيه اما حيث
قال وهي جمع شرط محال ليعين العلامة لغة
وحده ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس دخلا

باب شروط الصلاة

فيه

فيه ولم يقل شرايط لانها جمع شريعة او كلامه **قوله**
فكان عليه ان يزيد ولا يوترقه ولا يوصل اليه
في الجملة وتوريق قوله ولا يتوقف كما يوحى من
كلامه لفساد الشرح كما هو ظن تأمل **قوله** للاجل
تحصيل الطهارة اي لا يكونه الغلط تدبر **قوله** وكشف
وقلة وخفة الخ اي لانه بعد حمله للجحاسة كما ذكره
ابو السعود وغيره بخلاف المسمى كما في القيساني
ينبغي لومس نحو حايط نجس بيايس في الصلاة
لا يضر لانه لا يبعد حمله للنجس فتدبر **قوله** لا يجوز
اي ليس المحل **قوله** لا يمنع صلاة مطلقا اي لا يمنع
صلاة الحامل مطلقا سواء كانت يستمسك بنفسه
اولا فتدبر **قوله** لان عباسته حكمية فانهم ترفع
بالعلامة حل رحمه الله بقا في المدعي لما ذكر
تدبر **قوله** صبار تحمدا لله المبح بالضم وبالحاء المهملة
خالص كل شيء وصفرة البيض كالحمة او ما في البيض
كله او قاسوس كفا في التامش **قوله** مضمومة هكذا
بخطه بالهناد المعجمة وصوابه بالصاد المهملة
اي مستدودة بالهمزة بالكسر كما يوحى من القايوس
افاده بعض القضاة تدبر **قوله** وافادته لو كانت
تقع بيايه على الارض تحسنة عند السجود لا
يضراي اذا لم يضع عليها عصوا مما شرط له
الطهارة اخذنا ما تيسر بيا تدبر **قوله** اي كما اذا
سجد على كفة وكحة تحاسة اي فيبعد حمله لما
حيث كانت الكم متصلة به كما لا يخفى **قوله**
فليس فيه تصحيح لخلاف ما ههنا فانهم ترفع

بالعلامة المططاوي حيث كتب ما نصه **قوله** علي
الجميع يحالف ما في الزيلعي من تصحيح عدم
سرها عن نفسه فقد اختلف الجميع ابو
السعود اهو كلامه **قوله** ومنها يجوز في بيت
الحرام الصغير وهو ما دون عشر في عشر
كما استظهر العلامة المططاوي على مرافق
العلاج فتدبر **قوله** قال في صراح الدرر اية
قصده التورك على البئر رحمه الله تعالى
كما هو ظن قوله ولما يقال ظهر الكف اي بالاضافة
الى الكف وجعل بعضهم الاضافة ذليلا
على انه ليس من الكف اذ لو كان من الكف لزم ايضا
ان ياتي بكلمة وفيه نظر لانه يقال راس زيد ويد زيد اذ
المخيم في الباس **قوله** فظهر ان التزيع مبني على
الاستمارة العربي لا اللغوي فانهم تعريض بالعلامة
المططاوي التابع للعلامة في ل بما نصه قوله
فظهر الكف عبوة اي بالتزيع لان الكف اسم
لباطن اليدين فقط على ما فهمه الشئ تعالى الله
والذي في التاموس انه اسم للظاهر والباطن
فكان الاول له ان يقول بعيني باطنها لا ظاهرها
اهو كلامه **قوله** ثم رأت في مقدمة اخ قصده بهذا
الصريح بالظواهر المذكور بقوله واما ظاهره فليس
عبوة بل خلاف تدبر **قوله** وتعلم بالقرايت
من المرأة احب الي من تعلمها اياه من الرجل
كما لا يخفى **قوله** من فرقة الى قدمه اي من راسه
الى قدمه قوله قال في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم

التقريب

التقريب بالضرب فانه لم يقيد بالقاضي اقول انما
يملكه كل مسلم في حال مباينة العصبية كما هو المو
ضوع والا فلا يقيه الا القاضي وهذا في غير
الفاظ الشئ فانه لا يملك التقدير فيها الا
القاضي في غير تقدير السيد عبده و الزوج
زوجته لترك الزينة فانه يملكه الا انه
مقيد في الثانية بشرط السلامة كما يعلم
من جملة قوله اي من روية غيره من الجوانب
قال شحنا وكذا عن روية نفسه من الجوانب
كما يعلم مما كتبه المحقق علي قول الشئ ان وجد
غيره قلت وهو وجه عند من التزم الا
نصاف وترك سبيل الاعتساف فتدبر قوله
لا في حكم الشرع فقط فانهم تعريض بالعلامة
المططاوي حيث نقل ما قاله العلامة
حل وافر ونصه بعد كلام وكيت الحلبي
ولو كانت السرح كما اذا كانت في مكان مظلم
فانه وان كانت مستورا لم ينعين انه لا يرى لك
ليس مستور في حكم الشرع فيجب عليه الشر
بكره ونحوه اهو كلامه **قوله** بان لا يرى منه لونه
الشر احترابا عن الرقيق اي فلا يجوز صلاة
المصلي به وفي التبيين اشارة صليت وعليها
ترب رقت يصف ما عت لا يجوز صلاتها
لانها بمنزلة العارية قال عليه السلام لعن
الله الكاسيات العاريات اراد به ما ذكرنا كذا
في الامداد قوله قلت ونحو الصواب لان من جعل

التقريب

حاشا

ان قال شيخنا والصواب عندي صورة خافسة وهي ان
ينصب رجله مع صلاته بركوع وسجود ضامتا
فخذيه الي بعضهما بعضا لاسائر العنق واليد
والحالة هذه بهما مع فخذ من الرجلين الى القبة
المنزوعة كما هو ظن لمن التزم الانصاف وترك
سبل الاعتساف كذا قرره في درسه والله
اعلم **قوله** وان فات الوقت فانهم ترفعون بالعلامة
ول الله تعالى المدعي لما ذكره والله اعلم **قوله**
وتوب ومكان هذا بخطه والذي في نسخ السجدة
وله وطهارة مكانه والخط سهل كما لا يخفى **قوله**
لان نجاسته عارضة اي لان الجسد قبل انفسه له
ظاهر لا يوصف بنجاسة هذا تكرر كلامه **قوله**
وتكرر الباقي ظاهرهما قلنا فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث لم يحرك الكلام في اجمعه **قوله**
لان ما ذكره الشئ اول ذكره في الترتيب فانهم
ترفعون بالعلامة الكبرى فقط **قوله** الاول السليل
بقوله عليه الصلاة والسلام اقول لا اولوية
لان مقامهم المنصوص غير معتبر عندنا كذا قرره
شيخنا **قوله** فيقدم على الفخذ فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه قوله ثم فخذ
هذان كلاما كلبيا في شرحه ج ل اي اذا
راد على ستر القبل بستر المصلي سواء كان ذرا
او اني الفخذ لانه المحيى ثم اذا زاد فالبطن
والفخذ في جهة المراء وفيما سواها هو كلامه **قوله**
ويسم في البحر وغيره فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط

١٤
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه قوله وينبغي لزومها
البحث لصاحب البحر واقره المصنوع كلامه **قوله**
في عدم القدرة على الما فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه **قوله** في التيمم
الذي في المني كما عرفت وهو الاول هو كلامه **قوله**
ثم رايه قصده الاستئناس باول عبارة رتبته بقوله
لا المنهيات المترتب عليها عقاب اي كترك الزمنا
وظاهرهم انه لا ثواب له اذا تركه مع الاخلاص
ولا قابلية عندنا فليتامل **قوله** وفيما اورده لم
يوجد قصداي بخلاف ما ذكره الامام محمد بن
سلمة فان القصد فيه موصود ويلزمه القيني
كما يدل عليه قوله وكان ذلك شرطا لصحة
شرعا ولازما له لانه اقتصر عليه فليتامل **قوله**
بقربينة الاعراض المار فانهم ترفعون بالمحسين
حيث لم ينقحوا المقام تدبر **قوله** ولا يخفى ان عدم
دخول الوقت منافق لنية فرض الوقت ان قلت هو مع
ما تقتضيه القواعد قوله او نفسها هكذا
خطه والذي في نسخ الشئ المداوثة اذ ينسبها
فتدبر **قوله** والصواب ما في المشاهر هكذا في
النسخة المجموع فيها والذي بخطه كلمة اخرى
عم سواد المداد معظم حروفها فانطسبت افاد
على بعض الغفلة **قوله** ما قسامة الشئ فانهم
ترفعون بالعلامة ج ل كما هو ظن قوله لا على ما في
الظاهر فانهم ترفعون بالكلية والخطوط ايضا
الباق فيما ذكر **قوله** وان لم يعلم انه في اي يوم

حليته فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله
 لكنه يعني ظهر يوم كذا سوا سقط الترتيب بكثرة الغوايت
 فانهم ترفع بالعلامة ج ل والطحاوي التابع له في الاطلاق
 المذكور تدبر **قوله** من تلاوة وسهوا فانهم ترفع بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله وكذا شكر بخلاف سهر الصواب
 عكس العبارة ويكون قد ارتضى ما جئ به صاحب النهر
 حيث قال ولم ارفق كلامهم بنية القيين في السهوا
 لشكر وبينني وجوبه في السهوا في الشكر اه وفيه ان
 السهوا لا يشترط له اصل النية لانه جابر لتقص واجب
 فهو بدله ولا يشترط بنية ايضا الصلاة فلا يشترط
 فيها هو بدله وسجدة الشكر نقل وهو لا يشترط فيه
 القيين اه كلامه **قوله** وهو المتأدبر من قول الاشياء
 عن التسمية هي شرح علي البداية لشيخ الاسلام البدر
 العيني رحمه الله تعالى **قوله** فن شك في بقاءه وخروجه
 يكون اولي بعدم الجواز فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي
 المتابع للحلي في آخر كلامه ونصه قوله مع بقاءه
 قديمه لانه لو توي فرض الوقت خارج الوقت فان كان
 مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
 جاز كما قدمناه عن الاشياء حلي وقيل فيما سبق له
 وهو مخالف لما قدمناه عن الزيلعي من انه اذا توي فرض
 الوقت والوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح الا ان
 يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل ولعل الفرق
 ان الشك التردد بين الطرفين وعدم العلم ان لا يحظر
 بالبال متى وان اعتان الفرض الى اليوم لا يصح سوا
 صلي في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج اومع الجمل

قوله لما قدمناه انما عن
 الحلية في قضا الغائبة
 مع قوه

اه كلامه **قوله** فانه خلاف الاسم كما علمت فانهم ترفع
 بالعلامة ج ل ونصه قوله ومثله فرض الوقت في انه
 لا يصح بعد خروج الوقت اذا كان لا يعلم بالخروج وهو
 متاخر لما قدمناه عن الاشياء من انه اذا توي فرض الوقت
 خارج الوقت وهو لا يعلم بالخروج يجوز وان كان علما
 لا يجوز فليمر اه كلامه قال الطحاوي قلت عمل علي
 ان في المسئلة قولني اه كلامه **قوله** قاله في الحلية وفي
 المحط الرضوي والتحفة اه اقول في العبارة سقط لا
 يستقيم الكلام الابه ونصها مع لفظ الحق هكذا وفي
 صلاة الجازة ينوي الصلوة لله والرحمة للميت فهو
 المذكور في المحط الرضوي والتحفة والبيع وزاد فيه
 وطاعة له وتقربا اليه وليس هذا بفرض لا زب ثم
 بمن ان يكون هذا منهم إشارة الى انه ينوي في الجملة
 فرض الوقت كما سيصح به المصم وذكره من قبله غير واحد
 منهم قاضي خان وقال في وجهه لان العلماء اختلفوا
 في فرض الوقت في هذا الوقت ثم قال فلا جرم لو كان
 فرض الوقت عنده الجمعة يجوز اه والى انه لا ينوي في الورد
 انه واجب كما صح به بعض المشايخ وعلمه بالاختلاف
 في وجوبه وعلى قياسه لا ينوي في صلاة العيد من
 اه كما جئ للاختلاف في وجوبهما ايضا ثم على قياس
 ما تقدم في نية فرض الوقت بالنسبة الى الجمعة انه
 اذا كانت هاتان الصلاتان واجبتين في اعتقاد
 المصلي يجوز ان ينويهما بوصف الوجوب ثم لقائل
 ان يقول ينبغي ان يخرج عن الهمة ايضا فيكونا لو نواها
 بوصف الوجوب مع انتفاء الوجوب عنهما في اعتقاده

فانه من المعلوم ان انتفا الوصف لا ينبغي ما هو اصل بدون
ذلك الوصف فيبقى الاصل وهو هنا صلاة الوتر
وصلاة العيد وقد كان به مخزج عن العهدة فيسمى
كذلك كما قالوا في جواز اداء التفضل بنية الغرض والى
انه لا يتوي في صلاة الجنازة الدعاء لميت فقط نظرا
الي انه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد
فان مطلق الدعاء لا يحتاج الى نية والله تعالى اعلم اهـ
بالحق فتأمله ويمكن ان يكون قوله وليس نحو راجعا
الي الكل ويكون المراد بنى الا فتصارع على الدعاء بنى
ان قوله قال في الحلية وفي المحيط ان ينبغي ان يتوي
ان يفيد ان ما ذكر من كلام صاحب المحيط وغيره
مع انك علمت انه من كلام صاحب الحلية فتدبره
قوله وان قلنا انه ليس بركن فيها اي بل هو سنة
كما يعلم مما سبق ذكره على الوجه المذكور بعد وعطف
الدعاء على الصلاة من عطف التفسير لانه نفس الصلاة
كما لا يخفى فتدبر **قوله** هكذا ينبغي حل هذا المثل فانهم
تربض بالعلامة المحطاي حيث اقر العلامة الجلي
على ما لفظه قوله ويتوي ايضا الدعاء اي على طريق
الاستحباب لان الدعاء يقق الصلاة وهو سنة وفيه
الاباض ولو واجبة لا يجب اهـ كلامه **قوله** لا ينبغي فيه
سوى التفسير في وجوه الحسنات فانهم امر ارض على
العلامة ج ل ونصه قوله وانه لا يصح نقض عدد
الوقت الصواب ان يقال وانه لا يضر الخطا في تعيين
الركان عبارة الاستشاه ولم ار حكم ما اذا عين عدة
الوقت عشرة فبان انهم اكثر اواقل وينبغي ان لا يضر

الا

الا اذا بان انهم اكثر لاث فيهم من لم تنو الصلاة عليه
وهو انرا يدادو قال العلامة الطحطاوي قلت
ما في الش والاشباه واحدا فمعناه انه ان ظهر
خلاف ما عين لا يضر الا اقر اهـ كلامه **قوله** فينبني بقيد
عدم الجواز في مسيلمتنا بما اذا لم يشتر اليه اي اخذ
من قوله فاذا هو غير فان الغير اعم من كونه ذكر
او انثى ومثل الاستشارة ما اذا عرفه بما كان كالقيام
في الحراب لان الاستشارة بها الى الوجود في الخارج او
كما دخل الذهن كدخل السوق واشترى اللحم كما سياتي قريبا
قوله فلو مقتديا بخاري لو كان الذي عين واخطا
في التبيين هو المقتدي دوت الامام فحكمه ما ذكر
فاعترض بعض المحققين بان نيته تابعة لنية امامه
وقد عين امامه العشرة فصلاة غيره صحيحة لعدم
صحة صلاة امامه كما هو ظاهرنا شي من عدم
التامل هو من هاستش نسخة المحقق **قوله** ولا يخفى
ان نفي الاستطراد لا ينافي الجواز فانهم تربض
بالعلامة الطحطاوي ونصه قوله لا قبله قيل
عليه اذا صح تقدم نية الصلاة عليها بل على وقتها
وكذا الاقتداء على ما فهمه صاحب النهر فانه مانع
من نية الامامة قبل حضور احدها كلامه **قوله**
لا يحث اصلا اي اذا لم يتو بها فحكمها حكم الصلاة
ذات الاركان المستتمة بالتكبير المختمة بالتسليم
قوله ويوم غيره اي ويتوي ان يوم غيره كما لا يخفى
قوله الانسب بالمقام لصحة اقتداها والا نسب
ايضا زيادة وبطلان صلاة المجازية له والخطبة

سهل فليس ذلك شرطاً في الجملة والعيد فقط فانهم اي
لصحة صلاتها وراده بهذا التفسير بالعلامة المحطاه
المتابع المحلى فيما كتبه ونصه قوله وعليه ان لم
تخا ذ اي على الامع وهو راجع الى الجملة والعيد
فقط لا للمخازة ايضاً لان محاذاتها فيها لا يتطل
صلاتها ولا صلاة غيرها لانها ليست صلاة معلنة
2 ل قلت وهو يفهم من قوله وعليه لان الخلاف
انها بلو في الجملة والعيد لاني اجنلة اه كلامه
قوله فاذا ذكره الله تعالى للبر والحلية صحيح فانهم
تعريف بالعلامة المحطاه حيث كتب وانصه
قوله فاقبل لو نوي ان لا يظهر تقريره لان الغير
هنا هو ثنية غير القبلة وهذا لا ينافي انه اذا
لم يوسيا اصلاً لا يضاه كلامه **قوله** لكن عدم
ثنية الاغراض عنها بشرط صادق بان يوسيا
او عيكت عنها قوله ويظهر منه ان مثله ما لو
اعتقد انه زيد قلت هو ذلك الانه معارض
بالنص المتقدم عند قول الشم وافاد في الاستباه
نحس انه لو نوي ان نقله عن البحر من الفرق بينهما
فتنبه وقوله لانه جازم بالافتقار بهذا الامام
فانهم تقرض بالعلامة المحطاه حيث كتب
مانصه قوله مع لعدم التبيين وفيه ان الظن
منزل منزلة اليقين عندهم فلما في الم يعط حكمه
اه كلامه **قوله** والاشارة تعرف الذات اه تمام عبارة
المداية بعد قوله والاشارة تعرف الذات الا ترى ان
من اشترى فضا على انه يا قوت فاذا هو راجح لا

العقد

العقد لا اختلاف الجنس ولو اشترى على انه يا قوت
احر فاذا هو اخضر ينفق العقد لا اتحاد الجنس
كذا في هاهنا شئ شئمة المحشر رحمه الله تعالى **قوله**
والكبير في العقد كالعالم اي فكونه عالماً بالفعل
غير لازم تأمل قوله ومعلوم انه ان لم يعضهم في ذلك
تحقق اذ المسجد زاده عمر وبعده عثمان حينما استمر
وبعد الوليد ثم المهدي . ودان هذا الى ذالهم
افاده المحقق في الماشي **قوله** لا يتصل به كذا بخطه
شئمة والا فالا لذي في سجع الشرح المتداولة لا طلبه
والخطب سهل **قوله** لان المصدر الى الدليل الظني وترك
القاطع مع امكانه اقوال الظني هو التمرى والقاطعه
عنها عند الامكان كما هو ظن وقوله فاذا امتنع المصدر
الى ظني اي الذي هو التمرى وقوله لا مكان ظني اقوي
منه اي الذي هو الاستحسان وهو السؤال من
الغير عنها بـ **قوله** او من جوابتها اي اجبة كما هو ظن **قوله**
ومع هذا تنبيهه الى عدم التيقن بتعريف بالعلامة
المحطاه المتابع المحلى بما نصه قوله قلت وهذا
معني ان ليس كما فهمه فان النيام والنماس سرق
عبارة هو الخط وفي عبارة الدرر السرخس فانه قال
اذا نيام او نيام سرق يجوز لان وجه الانساق مقوس
فقد النيام او النيام يكون احدهما جسيبه الى القبلة
اه كلامه **قوله** وان اصح قبلة فيها عطف على ان قبلة
امري ان قوله وفي حاشية القتال هي حاشية
نقيصة حاشية صدر الشريعة **قوله** كذا الاعشى اي
كغيره فيما ذكر تدبر **قوله** فالترجيع صحيح فانهم تقرض

فانهم

بالعلمة الصلطاوي حيثما انصه قوله في ان لا يفر
تزييه على ما قبله وعلم منه ان المعنى في تحريم الارض
او في اعلى الجوانبها نصح صلاة اه كلامه **قوله** وقد بنا
الوقت في باب التيمم قلت قدس وجه في الفرق حتى
وحاصله على ما هو المذهب ان المريض يخاف عليه
زيادة الوجع في قيامه وتحوله لافي الوضوء او اي لالت
فر من المسألة انه لا يخاف الاستدراك ولا الاستدراك فلم
يكن عاجزا حقيقة فيلزمه الاستعانة علم وضوئية
ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا
يلزمه الاستعانة واحاصل النظر انه في الثاني وان
لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة
ايضا وليس البيع للتيمم هو خصوص زيارة الرض
هذا خلاصة ما قدمه في الباب المذكور اذ اذنه شجعتا **قوله**
لا يمكن الركوب الا يعني هذا مبني على قول الامام
ما هو **قوله** وانه لو كانت الارض عطف على قوله
زاد الزيلعي وان قد تدرى **قوله** واذا لم يقع تحريمه على
شيء قبله ان يقلد ما اراد قلت سياي في المخرج
بعد خطوط التفرج بانه اذا لم يقع تحريمه على شيء
كل جهة مرة احتسنا وذكر الحشم قولني اخبرني الاول
منها التاخر كما قد اظهرتني والثاني التخر فيصلي
الي اي جهة شاء وهذا ما اختاره الحشم كما تقدمت
فتنه قوله اي عطلايه فانهم ترفي بالعلامة الصلطاوي
حيث كتب ما نصه قوله وان علم به اي بجانب القبلة
اه كلامه **قوله** وكذا المساوي فيما يظهر ان قال
شجعتا الذي يظهر لي انه يستدير في الحالة هذه لانه

لوبي مقدار اذا دكن بلا استدراك لغسدة صلاة لانه
غير مستغنى للقبلة في المتقادة كذا قرره في درسه
تأمل **قوله** وينبغي لزوم الاستدراك ان قلت وجهه
ظاهر لانه لو لم نقل بذلك لكان متوجها الى غير القبلة
فتدبر **قوله** والافق المسبالة الالية تعامل لعل وجهه
وهو ان منطوق هذا مفهوم المسبالة الالية ان عم عم
في مفهومها يات يقال ولو انتم تبحر ببحر اعم من ان
يكوف انتم به في اول صلاة او بعد ان صلي بعضها
مع ملاحظة القنود المعلومة من كلام الحشم ولكن
اقتصر بتمسك على الاول مع انه لا داعي اليه فليتم **قوله**
وللقول الاول هو خير مقدم ومضائق اليه وقوله وجهه
ظاهر مبني مؤخر قوله وقيل يتم الصلاة اي مع
الاستدراك كما هو ظم قوله فلو سئع بلا غم يحجز
صلاته الي مع الاستدراك كما هو ظم فلام يتيقن
بعد فراغه اي وان اصاب في الواقع ونفس الامر
وهذا هو المراد من قول المص وان اصاب فتأمل قوله
لا يجوز خلافا لابي يوسف سياي في بيان الاصح
قوله وعن اي خيفة انه يخشى عليه ان لا يحرك
معه كما يخاد من قوله بعد والفرق لهما ان تدبر **قوله**
اما الاول فان ظهر ان المراد به قوله اما ان لا يستدرك
ولا يتحرى وهكذا الثاني واخويه **قوله** اولم يظهر او كان
اكثر تراه الاصابة فذلك لا تقصد قلت هذا
ظاهر في الاول ان اريد انه صلي كصلاته يعني صلي
عنه وجود العلامة والافق ترك الواجب الذي
عليه فلا يحكم عليها بالصحة الا بعد العلم وعليه

ففي قوله ان سبيل التمرى في مسابقة واما الثاني
فهو مبني على غير الصحيح المار قبل هذا بقولتي
فتذكره والا فقد ذكر المعنى انه ان سرق بلا علم لم يجر
وان اصاب يعني في نفس الامر فليتامل **قوله** لانه قوي
حالة اي وبنا القوي على الضعيف لا يجوز **قوله**
والرابع لا وجود له اي لانه الشك ملازم للتمسك كما هو
قوله **قوله** الشك الاول بقوله فلو لم تشبهه الخاي وليس
المراد منه انه متيقن بان ما صلى اليه هو العيلة
واما اوله قوله في اول العبارة لانه مروض فيما اذا
استبرهت عليه العيلة كما قدمناه فليتامل **قوله**
هذا هو الصواب في تقرير هذا المحل فافهم تقرض
بالعلامة الطحاوي المحتاج للعلامة الحلي
فيما كتبه ونصحه قوله فلو لم تشبهه ان اصاب
جاء هذه ليست خاصة بما اذا اصاب جماعة
بالتحريم بل المنفرد كذلك وهو الذي يتبرأ اليه
السعيير باصاب قال في الفتاوى ولو كانت بحفرة
من يساله عنها فلم يساله وتحريم وصلوات
اصاب العيلة جازا والا فلا كذا في نسخة المصلي
وشرح الطحاوي 2 لزيادة اه كلامه **قوله** الا
صلاة من تقدم على امامه اي في نفس الامر
فلا يتكرر مع احد احتمالي قوله وكذا لو كان
عنده انه تقدم على امامه ووجه الدلالة المذكورة
ان عنده يعني انه في رأيي انه تقدم على الامام
فيحتمل ان يكون على جهة اليقين او الظن فتأمل
قوله ولو لم يتبين الامام بان رأيي ولو لم يحضر

مع

بضم الطاء المهملة اي يمر بيباله اهوزيد او عمر **قوله** عال
ما لوجهه عيونه فافهم تقرض بالعلامة الطحاوي وفيه
قوله كما لو يتبين تشبيه في عدم الجواز المستفاد من
قول المصلي بمحتمل صلاة والا في ذكره عنه ارسلني
هنا ما في النهر حيث قال قال في المراج وتذا الواسم
يتبين الامام بان رأيي رجلين يصلين فنوي
الاقتداء بواحد لا بعينه وكذا اذا لم يتبين فعل الامام
اي فقوله وكذا اذا لم يتبين فعل الامام بما يدل على
ما قلنا فانه اذا لم يتبين فعل الامام لا يصح الاقتداء
اه كلامه **قوله** اي في كل العبادات اي سواء كانت قولا او
فعلا قولها تارة ركن فيها اي الجبارة **قوله** والتلاوة اي
تلاوة القرآن **قوله** لكنها حيتاج الاول اي النية ديانة
معناه ان لا ينوي به غير معناه الركن فيه ان لفظ
لا يلتقي وغيره ايضا وفيه النفي اي انما تقرض عنده
فيجعل المعنى الى انه نوي المعنى الفرقي وفيه مع الصلاة
فصا وديانة وجهها لاصواب حذف اما لفظ لا النافية
او غيرا وان لفظ عدم قبل احتياج بسا قدام فافهم
الناهي كما يفاد من نحو الامام تأمل في كل ركن فافهم
تقرض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصحه قوله
والمعتمدات العبادات الخ معاملة ما عمن ان سلمة من
استحقاقها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة
واما ذات فعل واحد كالصوم فظاهر الاتفاق على
استحبابها فيها اه كلامه **قوله** وعلى هذا الوجه الحلف
اي فيدخل في نية شيئا تأمل **قوله** لو خود سريه
واركانة اي المودي **قوله** ودفع اليه في الاخرة نوي او لم

قوله مع

ينوي نوي بذلك الفعل لاجل ان في عنده احتصانه
اولا كما يعلم مما بيده تأمل **قوله** تكونها صلاة حقيقة
الاسبب تكونها صلاة مطلقة تدبر **قوله** لان تقدمها
اولا اي لتقدم سببها ولكن المنقول خلافه وهو عدم
صحة سببها مما نواه كما يعلم مما ذكره الامام النارسي
في شرحه علي تكميل الجامع وسئل عن ترتيبها **قوله**
وان لم يكن صاحب ترتيب احوافهم ترفيقا بالعلامة
الطحاوي حيث يتبع حال بما نصه قوله الا لانه
لا يمكن ادائها محالات فلا منها مطلوب الفعل على
حدة وجعله موديا لاحدهما ترجيح من غير مرجح
ولم يعتبر اولوية الترتيب حتي يكون مشارعا
في الاول منها حاله كلامه **قوله** اقول لم يصح بذلك
في البحر في هذه المسئلة اي بل في المسئلة السابقة
كما علمت **قوله** وكيف في الحلية خلافه فافهم
تربيع بالعلامة الطحاوي حيث يتبع العلامة
الحلي بما نصه **قوله** فليفتتحة لو الوقت مستقما
وكان ذات ترتيب والافتتحة نية كما في البحر واذا انقضى
الوقت فلو فتتحة سوا كانت ذات ترتيب او لا حاله
كلامه **قوله** وقال الامام النارسي في شرحه اختلفوا
لنا منها يعلم من قوله ثم اطلاق القرصين يتناول ما
وجب ان تدبر **قوله** يكون عصر عليه لنا بخطه والاصح
وينوي عصر عليه او فتدبر **قوله** وهذا علي اصل مجازي
المعتبر للتعيين كما سبق عنه فانه لا بد من تعين
بعض الزايف عن بعض عنه وزاد عليه ابو يوسف
اعبار القوة ايضا **قوله** خلافا لما في فلا تنقد

علي

علي هذه الرواية عنه اصلا واما لا يضاف ما من
ان المنقول يتبادر عن مطلق النية اتفاقا فتذكر قوله
ثم فتدبر فيه اي فتدبر الشتر الواجب عليه فيذكر
التدبر فيه ان فيما ندره فليتامل **قوله**
صفة الصلاة قوله لكن كلام القاموس يدك هذا
استدراك علي صدر العبارة لا على قوله والمنكولون
فرقا بينهما تدبر **قوله** وهذا لا يلزم الاتحاد لغة لانه
اطلاق فتدبر لا لغوي **قوله** المراد بالصفة الجزء مجازا
اي من اطلاق الجزء واردة الكل وهو لا يتناهى
قوله والارجع اليه ثانيا فافهم ترفيقا بالعلامة
الطحاوي ونصه قوله ثم رجع اليه اي الي القول
بالمرعاة فيها حيث قال ولي تسلم قائما يشترط
لما يصل اليه من الاحوال الالة التمهيدية من الصلاة
وفي جعل هذا رجوعا من الذي يلي الي القول بالمرعاة
نظرا لانه من باب التنزيل لا التحريم اه كلامه **قوله**
كما يعلم من كلام البحر في جميع ترفيع بالعلامة الطحاوي
ونصه قوله ثم في التنوع انما يمكن يتوهم من قوله
ثم رجع اليه ان المرجوع اليه هو القول عليه كذكر
عليه بقوله ثم ان وقوله تقديم الشتر اي مع مراعاة
الشروط كما المترتب عليه صحة الصور المتقدمة قال
في البحر ومراعاة الشرايط المذكورة ليس لها بل للقيام
المتصل بها وهو من ان سلمنا مراعاتها فانه
لوا حرم الى اخر الصور ولي سلمنا في ليست لها
للقيام المتصل بها وهو من وقد فصل الزيلعي
ما هو الاول اه كلامه **قوله** وهذا خلاف ما في

بلغ مقابله

العلامة
بالصفة

الشئ اى من انه يشترط مراعاة الشروط لما لا يصلح
 بالقيام فاعطيت حكمه لا لما بنفسه وما ينادى من
 كلام الفاعل القول بالشرطية فقط او بالركنية ولم
 يقد منه ما جئ اليه الشئ هذا تقرير كلامه
قوله او يقال معناه ان الشروط هذا عطف
 على قوله وحده فمضى قولهم ان **قوله** ويدخل فيه فعنا
 ما انفسه من التوافق بل يفرض فيه القيام بوجوب
 قال سبحانه وهو العلم عندي ولا يقال انه ينبغي
 جريان احلاف المذكور في النذر المطلق فيه فتدبر
قوله وسنة العجز لا يجوز ما عدا من غير عذر باجماعهم
 اقوله سياسيا في النسب تحقيق جوازها من بقود
 ورد قوله من قال بخلافه فنتبه **قوله** خلافا
 لاحمد بن علي ان الجماعة فرض عتده قال الخطاوي
 في حواشي رقي الفلاح ومعناه انه يباب عليها ثواب القرض
 لان الصلاة لا تمنع بدونها تدبر **قوله** لكن منعه
 في شرح المختار حيث قال ان قال سبحانه لا يصح ان
 يكون استدراكا على قوله واما كماله فباعتناء العلي
 ان ولا على ما قبله نعم يصح ان يكون استدراكا على
 قول الشئ بحيث لو مد يديه نال ركبته فتأمل
قوله فدخل الانتقاي فيما ذكر بخلاف الحق تأمل
قوله فلك عبدالم يعتق قليتا مل امداد قلت
 وهو موافق لما ياتي في كتاب المعتق **قوله** فيه ان
 ما سأل لعنه قد يكون ركنا كالقيام ان والجواب
 ان هذا نقل للشرطية لا للركنية وما بعده
 لما كما يعلم من كلامه قريبا **قوله** فانه لا يكون الا
 فيما

فيما عدا السلام فانهم ترفيع بالعلامة الخطاوي
 حيث قال قوله كفعله الثاني لما كمل وشرب وكلام
 ومضى وسلام وحل وادخلت الكاف في قوله
 كفعله القول الثاني ومثله المحشم بالسلام واللام
 وقد بقوله بعد تمامها لانه لو كان الثاني قبله
 بان كانت قبل العبود انفسه اتفاقا اده كلامه
قوله اقول ثانيا ينبغي للشئ عدم ذكره ذلك يعني
 قوله بين من الغرض يتبين الغرض **قوله** لكن قد مشا
 ترجيح خلافا فانهم ترفيع بالحقين حيث لم
 ينهوا على ما ذكر **قوله** على المعتد فلو اقتدى اذا قول
 متابعه رأي البند واني من ان العبرة لراي الامام
 وهو صحيح اي في قولان صحيحان كما قد روي في محله
 تدبر **قوله** والاحتذ عن الاستياخ اه فانهم ترفيع
 بالعلامة الخطاوي ومنه **قوله** عدم مخالفة
 في الجهة اى من الغرض عدم مخالفة في الجهة ورد بان
 المعتد مخالفا امامه في الجهة اذا صلوا داخل
 الكعبة او خارجها متلفين والمض في مسالة ترك
 الامام والغوم القبلة العلم بالمخالفة لا المخالفة
 حتى اذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتدا وهم انتهى
 كلامه **قوله** كما قد مشاه فانهم ترفيع بالعلامة
 الخطاوي وحل ونصه قوله بينا وعشرين
 ارا واحد وعشرين ثمانية في المتي وثلاثة عشرة
 الشئ وان فصلت الا تنتقل الي جزيات وهي
 الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود
 ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين

٢١ وفيه انما عند عدم التخصيص تسعة عشر
 ولا تكون بينا وعشرين الا بهذا التخصيص اهـ كلامه
قوله حظيت بالبنا للمجهول انما مقتضاه ان
 مستعد وهو مخالف لما في المصباح والقاموس ونحو
 الاول حفظ عند الناس يحفل من باب تعجب حظه
 وزان عدة وحظوة بضم الجا وكسرها اذا اجبوه وزعوا
 منزله فهو يحفل على فصيل الخ والثاني وحفل
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرفق
 واحتفل الخ فليحرف اذا رده بعض الفضل **قوله**
 وتا الخطاب او التكم اقول والاول انسيب بالنظر
 كما يدك عليه قوله الاتي وعن سبقت تكبر ومثلها
 يعذر الخ تدبر **قوله** ان كانت التسمية لما في المكتوبة
 سواء كانت اذ اوقعتا **قوله** في الاصح كما الله كما بيان
 اي لانه مركب من جملة تامة وهي الفعل والفاعل
 كما هو في تمام **قوله** في توجيه قوله اتباع الامام
 اي في توجيه قول الشئ اتباع الامام وكان الاول
 متابع الامام لانه هو المتقدم فتذكر **قوله**
 واعتقاد طهارة من حدث او حث ويراى اعتقاد
 الست كما يجتهد لفيها **قوله** وذكر الصنم باعتماد
 كون الصلاة ففلا اي وذكر الصنم المستتر في
 الغرض فانه اسم مفعول وهو مذكور فيكون
 صنم مذكرا ايضا للتوافق والانسب ان يقال
 وذكر الوصف اي الغرض لانه صفة للصلاة
 المقدرة وما قيل من انه اراد به الصنم في قوله
 الاتي منه فبقي كل البعد كما هو في قلياته

قوله على
 فصيل اي
 على وزنه
 فصيل اهـ منه

قوله

قوله يترجع على مرسوم قوله فان اتى الخ اقول هذا
 لا غرابة فيه فان الواو قد تارة للتتبع كما قد
 في محله **قوله** لحصول الرفع والوضع تذا في السنته
 والذي في نسخ الشئ المستأولة لحصول الرفع منه
 والوضع تدبر **قوله** ويسمى سجود عند اي اعتذار
 عما وقع منه على ان الاسماء لا تقلل كما لا يخفى **قوله**
 الا ان يقال هذا جواب عن قوله يقتضي وقوله
 ان ذلك اي عدم سقوطه امتثالا الخ تدبر **قوله**
 الا ان يقال الخ فافهم تعريفه بالعلامة الطحاوي
 وحل حيث نقلا مقابل المختار ولم يحقق المقام
 فتدبر **قوله** اقلها سنة احرف ولو تعدت كل بلد فان
 الاصل لم يولد كما لا يخفى **قوله** والمد ابنة وهي ابنة يابا
 الذين امنوا اذا تدانتم بدين الخ من البقرة **قوله**
 لان الواجب في الاوليين كل منهما فافهم تعريفه
 لعلامة الطحاوي حيث كتب بانصه قوله في
 الاوليين متعلق بضم السورة ولا يتكرر معه
 قوله وتعيين القراءة في الاوليين لانه المراد القراءة ولو
 اية فتعيين القراءة بطلقا فيهما واجب وضم السورة
 مع الناطقة فيهما واجب اخر اهـ كلامه **قوله** فلا ينافي
 كونه خلاف الاول كما افاده في الحلية ولكن تقدم
 قوله في ترك خلاف الاول هل هو مذكور في ترتيبها
 او لا كما هي اصلا فتذكر **قوله** عدم افتراض القعدة
 الاولى فيه اي في الفعل كما لا يخفى **قوله** وبوجوب
 القراءة عطف على قوله استندلا لا بعدم قوله وبذلك
 لتلك اي ان القول الاول والثاني واحد **قوله** فلا

جرم قال الش على المذهب فانهم تعريض بالعلامة
 الطحاوي المتابع للعلامة 2 في ما لفظه **قوله**
 على المذهب أي على المشهور فيه وقيل فرض
 عينا فيهما واتفعا على ان تاخيرها عنهما
 لا يفسد وعبرة الخلاف في سبب سجود
 التسهو فلي الأول ترك الواجب والقراءة اذا
 وعلى الثاني تاخير الفرض عن محله والقراءة
 في الاخيرتين قصدا فالحق بمحلها فتتعلق
 الاخيرتان عن القراءة وايضا بوجوب القراءة
 على مسبق ادرك امامه في الاخيرتين
 ولم يكن قرأ في الاول وقتل النفسين اقتصر
 فقطح لاه كلامه ولم يحقق المقام كما حققه
 محسنا رحمه الله تعالى **قوله** وكذا لو قرأ اكثرها
 ثم اعادها فيه ان قراءة الاكثر غير لازم لان التأخير
 يحصل بقراءة الاقل تأمل **قوله** ولو لم يكره أي
 عرما فلا ينافي شئوت كراهة الترتيب وهو
 ما يعطيه تقليل كراهة تكرار السورة تأمل
قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع اه كلامه
قوله فلا منا قصة في كلامهم فانهم تعريض
 بالعلامة الطحاوي حيث قال بعد كلامه
 على قوله اما فيما لا يكرر وعم ذلك ترتيب الركوع
 على القراءة فيقوم كلامه هنا بناقن **قوله**
 لكن قد يقال ان اقول كما انه يقال ما ذكر
 يقال ايضا ان الترتيب يعني عن وجوب
 تعيين القراءة كما يظهر لمن له ادنى الحام الا ان
 يقال

يقال انه لا يعبر عن المتأخر على المتقدم كما هو
 القاعدة فتدبر **قوله** قلت اجاب في الجواب
 قولهم ههنا اي بان قول علماءنا ههنا ان
 الترتيب اذ **قوله** لا نفسد بالصلاة للمعلوم وقول
 صورة معقول مطلقت وقوله الحاصل بالحج
 صفة للترتيب وقوله من زيادة ما قدمه ان
 بسبب زيادة ما قدمه وبذلك لهذا اللفظ البر
 ونصيه وقولهم في سجود التسهويات هذا
 الترتيب واجب لمعناه ان الصلاة لا تفسد
 بترك الترتيب اذا اعاد الركن الذي اتي به
 فاذا اعاد فمقدرك الترتيب صورة فيمي
 عليه سجود السهو والحاصل ان فتدبر **قوله**
 وبني ما بعدها اي من الركعة الثانية كما
 هو ظاهر **قوله** تأمل وجه التأمل ان كلامه
 البداية صريح في ان الاعادة مبني على ان الترتيب
 ليس بفرض ووقع في لها من شئحة المحشم كلامه
 ليس كما ينبغي لانه عين ما قرره في الصليب
 فتنبه له قوله وبيان ذلك انه لو اقتدى
 في ثالثة الرباعية ان اقول تقر من هذا واضح
 بما قرره المحشم في اخر القولة فلا يحتاج لزبا
 استقر بتدبر **قوله** نعم كلام الفتح اظهر في
 المراد فانهم تعريض بالعلامة الطحاوي
 حيث تنوع في ما نصه **قوله** او في كل الصلاة
 كعدد ركعاتها فان الترتيب فيها واجب وذلك
 لان الذي يقصده المسبوق اول صلاته

ولو كان شرطاً لكان آخره وورد بان ما يقصده
اول صلاته حكماً لا حقيقة على انه ليس اول
صلاته مطلقاً بل في حق الاقوال دون الافعال
فلا يتصور ترتيباً بين الركعات فيه كما لا يتصور
في حق امام ومتفرج فاما في اولها فهو اول
وما في آخرها فهو آخر وكذلك المدرك واللاحق
نعم يتأتى الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق
كما في الترتيب بين اول النجس وادرك الثانية ونام
فيها حتى سلم الامام يصلي الركعة التي تليها
فيها اولاً بلا قراءة ثم المسبوق بها براءة وان
عكس مع وان لم تكن الترتيب الواجب وتجب
عليه عمادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها
مع تراها في الترتيب او ساهياً لعدم امكان التمييز
بسيجود السهو لان ختام الصلاة وقع بها
كحاق فيه واللاحق بمجوز عن سجود السهو وحل
الكلامة **قوله** وليس ذلك الا من حيث الاعتبار
والحكم لا من حيث الصورة فانهم تفرق بما نقله
العلامة الطحاوي عن الحلبي باعتمده فتدبر قوله
وكذلك وجه وقيل فانهم تفرق بالعلامة
الطحاوي المتابع للحلبي بما نصه قوله
مخلاف تلك السجدة التي ضوابة تنكح لاداء
كلامه **قوله** الدراية المراد بالدراية بالدالب
المهمل في او لما تعلم الما اصل من احد النصوص
الشرعية الصحيحة كذا في هامش نسخة المحقق
قال شيخنا وليس المراد منها العقل كما اشتد

بيني

بين الطلبة من الحنفية الان فتدبر **قوله** والعلامة
البركلي هذا هو الال صوب في النسبة لانه
منسوب الي البلد المشهورة عند الترك بالبركة
ولا ينافيه ما قدمه المحقق في الحنفية انها مشهورة
برسالة البركوي لان هذه النسبة على غير
القياس والقياس هو الاول افادة بعض
الغضالات **قوله** وهو الانتقال اي الانتقال
من ركن الى ركن الذي مرعده في الفرائض انه ركن
مقصود لغيره لان الفرض الانتقال من الركوع
مثلاً لاجل الايات بالسجود اذ لو دام ركناً لم
يتحقق السجود كما قدمنا وهناك وهو دون
الفرض المقصود لذاته فيكون مكمله سنة ومكمل
الاول واجبا اظهرا للثبوت بينهما او من
هامش نسخة المحقق **قوله** بين المكذابين اذ فاقهم
لم يعلم وجه التفرق بقسم لو اخرج عن قوله
اقول على ان ما ذكره المحقق ان له وجه وهو
الاعتراض على العلامة الطحاوي حيث نقل
بما قاله العلامة ج ك ولم يؤيد مع ظهور ما يؤيد
فتدبر **قوله** خلا قالن وهم وان كانت اوجه
الوهم انه يرجع صريحه للشهادة عنهم منه
انه لو زاد في العقود ساكتاً قدر من ابي
الهم صلي على محمد لا يكره مع انه ذكره في المقصود
الزيادة على العقود بهذا الزمن سواء زاد على
الشهادة ولا كذا قرره شيخنا في درسه فتأمل
قوله وبطلت صلاة مطلقاً فانهم تفرق

بالعلامة المخطاوي وغيره من المحققين حيث تم
 يحققون المسام كما صنع رحمه الله تعالى تدبر
قوله رفع الشهادتين فقط فلم ياصلا من الامام
 اخر صلواته كذا بخطه وصوابه اول صلاة وتبين
 ان يجاب بانه ناظر رحمه الله لقولهم المسبوق
 بعض اول صلواته من حيث الاقوال فقط ولكن
 نظم الكلام لا يساعدة فليتام **قوله** واعاد سجود
 السهو واي لان محله اخر الصلاة **قوله** فاما ان
 يتذكر قبل العقدة الاخيرة اي فياتي بها لانه
 لم يات بها قبل ثم رات بقعة السهو فها حب
 تعدتان لا ثلاثة كما قاله وكذا قوله فاربع صوابه
 فتلا ذلك لانه يكرسا الاخيرة مرتين لخطاها
 ثم بعدها يقعد للسهو فقط وكذا قوله تخميس صوابه
 فاربع وذلك لانه ياتي بشنتين للاخيرة وللسهو
 كذلك ويمكن ان يقال ان غرض المحقق رحمه الله عند
 العقود الاول وهو ظاهر وحسينه فلا غبار فيها
 قوله رحمه الله فليتام **قوله** بتصير سنتين كذا
 بخطه وصوابه تصير ثمانية وخمسين لانه لا ياتي
 اياها في المأموم اكثر من صلوية واحدة فقط كما
 هو ظم لمن تدبر الكلام فتدبره **قوله** وهي ثلاث عشرة
 اية اي بقية ايات الشريعة ما ذكره لانه ياتي
 بها اي بالتلاوية والظلية ومعنى ايتائه بها
 في الركعة ان لا يترك شيئا من سجديتها ولو في
 غاية السجدة وكذا قوله وان اراد ان ياتي بها
 زيادة اخذ مراد الساجد وكذا الحلبي انه يقضيها

مادام

مادام ولا الامام قبل انفصاله عنه برشدا الى هذا
 قول العلامة ج ك لا لاحقا فان الاحق لو اتي
 بما نام فيه قبل سلام امامه يصح فكذا هو هذا
 ما ظهر لي وان اقره شيخنا فتدبر **قوله** او اربع اقول
 رسمه على صورة المرفوع جري على لغة تركية
 والافكان حقه النصيب كما نزل في قبل تشهد سجود
 السهو وبعده كذا في تعاضل شعبة المحقق رحمه
 الله تعالى **قوله** رحمه الله تعالى ولفظ السلام
 الذي حاسبه العلامة المخطاوي وهو **قوله** السلام
 اخذ من المواظبة وذلك في الصلاة المطلقة فلا ترد
 اجتنابة وسلام السهو والشكر ونقله عن المحقق
 ولم يظهر مراده بذلك فانه سياسي ان سلام السهو
 واجب ولفظ الشكر مع المتن فيما ياتي في تحييد
 تشهد وسلام وسجدة الشكر كالسجدة التلاوية
 لا سلام لما اصلاها واما الاجتنابة فقد نص
 في امداد الفتاح على ان السلام بعد التكبير
 الرابعة واجب فليحذر ما قاله نقلا والله اعلم
قوله ثم علم قسست تقسمد صلاة اقول وعبار
 العلامة المخطاوي على مراقب الفلاح وتحجب
 لفظ السلام مرتين ههنا القول الاصح وقيل
 الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام
 واحد عند العامة وقيل بها كما في فتح الابرار
 فلو اقتص كما به بعد لفظ السلام الاول وقيل
 عليكم لا يصح عند العامة وقيل ان ادركه بعد
 التلبية الاولى قبل الثانية فقد ادرك معه

في النسخة
 في نسخة
 او بعد

الصلاة كما في السراج هو المقصود لنا منه والله اعلم **قوله**
 كما وجد قبله اقول القمير في قبله راجع لقوله خلافا
 للشمس والمعمي كما وجد فيك في بعض نسخ الشمس قبل
 قوله خلافا لتكلمة هذا فترى كلامه في مرجع القمير
 فتأمل **قوله** رحمه الله تعالى وتكبير ركوع ركعتة الثانية
 اقول ومثله قول الشرنبلالي في مراقب الفلاح ويجب تكبير
 الركوع في ثمانية العيدين يتبع التكبير الزوايد فيها لا
 تصالها بخلاف تكبير الركوع في الاول ولكن تكبيرة
 العلامة السيد الطحطاوي مانعه قوله لا تصالها بها
 هذا لا يظهر الا اذا اخرا التكبيرات عمدا بالمذوب فاما
 اذا خالف وقدمها اول الركعة فلا يجب لعدم العلة
 المذكورة فيما ظهر وسيأتي في محله ان شاء الله تعالى هو
 كلامه **قوله** فلا تكرر في كلامه قافهم تعريض بالعلامة
 الطحطاوي التابع للمحلي بما ذكره من قوله وترك
 تكرير ركوع الي قوله بين فرضين مكرر مع قوله اتيان
 كل واجب او فرض في محله لما علمت من ان اتيانه
 في محله صادق بتأخير عن محله من غير فصل بفعل
 تكبير كسالة التفرع الفعيل كسالة تأخير
 التسوية عن الركوع وتكرير الركوع فيه الفصل بالركوع
 الثاني بين الاول والسمجود وتلخيص السجود فيه
 الفصل بين السجود والقيام او القعدة والزيادة
 المتخللة بين فرضين فيها في تقدم تكرارهما معهما
 فاهنا الفصل بين الفرض الاول والثاني فالتقدم
 معاهنا فاهنا تكرارهما ولا نكتة ههنا في عطف الخاص
 على العام على ان تكرير الركوع وتلخيص السجود مكرر مع

قوله

قوله كل زيادة الى الامة اسهل من ذلك لانه عطف العام
 على الخاص فالخاص وقع موقعه بالنسبة الى هذا
 العام لكن علمت انه مكرر بالنسبة الى العام المتقدم
 هو كلامه **قوله** او عدم لزوم مخالفة اي كما لو ترك
 تكبير الركوع او السجود ولم يات به مع امامه وقوله كما
 قدمناه فيه انه لم يقدمه صراحة فمقدم ما يدل
 عليه وقوله وعدم لزوم مخالفة ايضا فيه انه
 لا تتأتى مخالفة والحالة هذه كما يفاد من نظم الكلام
 شيئا **قوله** انه يلزم منها تركه اقول والاصوب لانه
 يلزم من تركها تركه وانما قلنا ما ذكر لا مكان ارجاع ضمير
 منها الى المخالفة كما لا يخفى على النبيه **قوله** فتراد عليه
 عشرة اي فتضمن ما في المتن فتصديرا لثي عشر كما هو ظم
قوله فتراد ثلاثة اي من الاربعية المذكورة وقوله
 وهي ثلاثة اي الزيادة المذكورة ثلاثة عشر وقوله
 وفيما يتكرر في الصلاة واما في كل ركعة فتذكره الم
 والمقصود عدم ما زاده الشم فقط كما لا يخفى **قوله**
 كما او ضمنناه فيما مر اي مع ما فيه فلا تقبل **قوله**
 وزيادة فيه اما الزيادة عليه فتجوز اقول المراد من
 الزيادة فيه الزيادة في ثباته ومن الزيادة عليه الزيا
 بعد تمامه كما لا يخفى **قوله** وذلك كتر تأمل اشار به
 انه لا يحكم بالكر بامتنافه فقط كما يفاد من كلام
 الشهر بل لا بد من التبدل الذي ذكره المحقق وهو ان لا يراه
 شيئا ثابتا ومعتبرا **قوله** في دون المكره نحو مما ذكر
 المكره تتبها في قيل الاساءة مساوية للتشبيهية
 وقد يطلقون الاساءة على ما هو اوقع من ذلك وربما

ده

اطلقت علي الحرام قال تقالي في حق الزنا انه كان
 فاحسنة ومقتا وساسيلا كذا في بعض العتبات
 فتدبر **قوله** وقال محمد في المصنفين علي ترك السنة بما
 لقتال اقول لفظ علي ترك مستعمل بالقتال وهو
 مستعمل يقال كما هو ظاهر خلافا لما فيه في النهر فتدبر
 اقول اشار بقوله فتدبر الي التامل المحقق لعبارة النهر
 السابقة فربما فتدبر **قوله** علي ضم الاصابع اي شئ
 نشرها كما هو ظاهر **قوله** كذا في فتاوي الشيخ محمد ابن
 محمد القزويني اقول ليس المراد به صاحب المتروكة وانه ذكره
 في فتاواه يعني المتقي في جواب المستفتي فانه محمد ابن
 عبد الله القزويني الترياشي تدبر **قوله** بان بلغهم صوت
 الامام مكره اي مالم ينفخس والا فهو مفسد للصلاة
 كما سبق له **قوله** بانه اي التكبير وقوله سنة فيه
 ايضا اي كما ان التسميع سنة ولكن سنة التكبير
 باعتبار التاويل المذكور في الحديث فتدبر **قوله** ولا تفرج
 اصابعها كما في المراجع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي
 حيث جعله قوله للرجل قيد للشرع مع انه قيد
 للاخذ كما فعل المحم رحمه فتدبر **قوله** او للاشارة الي
 ان اصل الرفع سنة اخذ فيه ان هذه الاشارة غير متوقفة
 علي الزيادة المذكورة قالوا في الاقتصار علي ما قبله
 فليست **قوله** لعله يشير به الي انه اي لعله يشير بل لفظ
 فانهم الي انه اي وضع يديه فيها علي تحذيره وهذا احسن
 مما قاله لول وتبعه الطحاوي ونقصه وقوله
 فانهم اشار به الي الرد علي الشربلاوي في دعواه
 انفعال المتن والسراج هذا الحكم مع انه متكرر في

متن

متن بقوله الاطلاع اه كلامه فكان عليه ان يشير بالا
 عتراض عليهما بقوله فانهم في اخر ما كتبه كما هو عادة
 فتدبر **قوله** واقتصرش كذا بخطه والذي في نسخ السراج
 المتداولة واقتراش واخطب سهل **قوله** كما بينوات
 الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك كذا بخطه
 ولم يظهر لي معناه ههنا فان التورك خاص بالمرأة
 واما الرجل فالسنة في حقه الاقتراش في الجلسة
 كما قدمه فانظر متاملا **قوله** وانتظار السبوق سلام
 الامام فلو قام بعد ان قل الامام مقدار التشهد
 قبل السلام الي قصفا ما سبق فيه يكون تاركا للسنة
 فقط فتدبر **قوله** والضلع الجنب هكذا بخطه والذي
 لا يه في عدة نسخ من القاموس الضلع الخلف ظمير
 افاده بعض الفصلا **قوله** واما البراء فغلط اقول حتى
 بعض سراج الجامع الصغير للسيوطي فيه الواو كذا
 قيل فليحرق نقلا **قوله** فالمناسب ابدال اليسرى باليمين
 فان قلت لا مناسبة لانه هو كذلك في عامة
 النسخ الموجودة قلت المناسبة في محلها لان ما في النسخ
 قدم فيه اليسرى بخلاف ما نقله المحقق من عبارة المجتبى
 فانه قدم فيه اليمن فتأمل **قوله** اذا امكنه ياخذ
 ستغنيه الاولى تشيخته تدبر **قوله** يعني ذكره الامام الذي
 ههنا في قنية العتاي ونقل الطحاوي عبارته
 فانهم مراده بهذا المقرب من علي العلامة في حيث قوله
 فتدبر اقرب التنبيه وفي بعض النسخ قنية وهو
 تحريف اه كلامه فاعترضه العلامة الطحاوي بالاشارة
 تحريف بل هو موجود في هذا نسخة المحم رحم الله الجميع

كتاب

سن في النسخ وصوابه في قوله ولا يلزم العاجز الخ

وخرام الله عنا خيرا والله اعلم **فصل** واذا اراد
الشرع في الصلاة **قول** سياتي محترزه في قوله ويلزم
العاجز انما فتدبر **قول** لا يحصل الواجب فانهم تترفع
بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
اي قال وجوب الله اكبر ظاهر انه لو قال كبير او اكبر
او الكبار او الاكبر لا يكون آيتا بالواحد ويجوز ولو
مده فخرج المأموم قبله يجوز عندهما لا عند ابي
يسف وقامه في النهر انه كلامه **قول** فلا يجمع التبرع
فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله ولا يصير شارعا الا في التبرع انه كلامه
قول فاما في اوله اي فاما ان يكون في اوله **قول**
لوني اشأها اي الكركع مثلا **قول** وان كان في وسطه
فان بالغ اخذ عبارة غيره وان كان في وسطه فهو الطو
الاداة لا يبالغ فيه فان بالغ زيارة على مده الطبعي
وهو قد حركتين كره ولا تقصد على المختار كما
في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الا في اوله
قال كراهة للتنزيه فتدبر **قول** وان كان في اخره
فان خطا اي وان كان المذ في اخره بان استوعب حركة
الها فهو خطا من حيث اللغة وكنا نساكنها كما في
ج في شرحه قوله ولا ينبغي ان يختلف انما في ذلك
يكون الفساد والحالة هذه بالاتفاق **قول**
اذ لم يقصد به مخالفة اي مخالفة ما صنعه امامه
من الصفة المطلوبة فتدبر **قول** لان اكبار اسم وله
ابليس وقيل لانه جمع كبر وهو طبل ذو وجه واحد
تدبر **قول** والاهابة اي التي هي المتابعة كما لا يخفى

قول واراد به الجواب اي عما سئل عنه تدبر **قول** ثم اعلم
ان المسمون حذف التكبير كذا في النسخ وهو
جزم التكبير كذا في النسخ وقوا به جزم التكبير كما
هو ظاهر **قول** ولم ينوي لم يصحح ما قامهم ترفع
بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه **قول** بل
بما ظاهرا ان كلا سبب وليس كذلك كما علمت
اه كلامه **قول** وعدم تقديهما اي في حق العاجز المذ
قول وفي بعض النسخ على المعنى به يد قوله انما اي
وهو الواقع لما في الشرح تدبر **قول** ولذا اعتد الشارح
فانهم اي حيث حكم متايله بقبيل مراده بما ذكره التبرع
على العلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
وقيل معه قولان مصححان وما صاحب البحر الى الثاني
ومعنى المعية ان يبتدي الرفيع التكبير ويحتمله
معه كما فسر قاضي خات اه كلامه **قول** كما تعلم بالاجود
والحدوم انما اي لان هذه الالفاظ لم تكن من الالفاظ
القرآنية هو ظاهر قوله كما اوضحه الاسمين في شرحه
لغة فافهم ترفع بالعلامة الطحاوي التاسع
للعلامة ج حيث قال والفا رسية الدرجة مستو
الى الدر بفتح الدال وهو الباب وهي بنشد يد الدال
بنا على ان المنسوب الى الثنائي بضاعت وان
لم يكن ثانيا لينا اه كلامه تدبر **قول** وشرح المجمع
هو ابن الساعاتي رحمه الله تعالى **قول** وفي ان الامام
ان قال الفتا في حاشية ورايت عن هذا الشارح
على هامش نسخة العيني في هذا الجمل اعلم
ايها الواقف على هذا الكلام ان رجوع الامام

القرآن كما هو ظاهر

ان ما ثبت في الترتيب العارسية فقط ولم يثبت رجوعه
 في تكبيرة الافتتاح بل هي كغيرها من اذكار الصلاة
 على الخلاف كما حرره شرح الجمع وكتب الاصول
 وعامة الكتب المعتبرة وصرح هذا المصنف بعينه
 الكثر بعبارة كرامة التوثق فلا عليك من العيبين
 وان يتبعه الشرع بل لا في عامة كتبه فتنبه فمرره
 علا الدين عني عنه كنا في هامش نسخة المحشم
 رحمه تعالى **قوله** والماصلات ما اورده علي العيني
 في دعوي انه قال شجاعتا الورود سلم لا يميز عليه
 وقيل عليه الورود المذكور ينفع باذي تأمل
 فالمتبع العلامة العيني والشرع بل لا في وقته تأمل
قوله لا عا طنة ان قصدته ترفيع بالعلامة الطحا
 فكان عليه ان ياتي في اخر كلامه بقوله فاقم كما هو
 عادته وفيه انه لم يدعي ذلك لانه جعلها عا طنة
 على كثر يتعلم المنظر عما تعلق به ونصه قوله
 حتي الشرع بل لا في عطف على كثر فخرج عن القامرين
 او حتى ابتدائية والخبر محذوف اي ~~الشيء عليه~~ حتى اشبه
 هو كرامة فتأمل **قوله** صورها ستخفى قال في صلاة عليه وضع
 من يلجأ الى قال سبحانه الله وقوله او قل اعوذ ب
 اني او قال اعوذ بالله من الشيطان لا تقبل له
 كما هو ظم فتأمل **قوله** تفرق بين الروايات فاقم
 ترفيع بالعلامة الطحاوي حيث جزم بان ياتي
 البحر عن المجتبى عن من عده مخالف للمنفول وكأنه
 لغزم المستقص في جميع كلامه فتدبر **قوله** نحو
 ملا السموات والارض اي اذ كان من الركوع وقوله

سبأ حكا

اللهم

اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات والارض وما بينهما وما
 ما شئت من شئ بعد وان سجد قال اللهم لك سجدت
 الخ ما في شرح حل الكبير على المنية **قوله** ولم يعزه
 لاحد ولم اره لعنه اي فليكن بحسبنا كما للمنفول
قوله فكان المتمد ما شئت عليه الم فاقم ترفيع
 بالعلامة الطحاوي المتابع للحلي في التعليل المذكور
 وسكت عليه اعني قوله ووجهه انه اذا امتنع عن القراءة
 في الاولى ان فتدبر **قوله** لم يرد لما قلنا فاقم ترفيع بالعلامة
 حل والطحاوي المتابع له في توجيه الالئهم المذكور
 بعد ان وجهه حل ونظر فيه فتدبر **قوله** قال في البحر
 براءة القرآن اي في الصلاة كما هو الموضوع للاشارة
 الي ان التليد لا يتعوز اذا قرأ على استاذه خارجا
 كما هو معلوم ولا يد من هذا اي من قولنا في الصلاة
 والا فلا يظهر ان يكون ما ذكره محترمة قوله لقراءة واما
 غير التليد فيتعوز اذا قرأ القرأت كما يستعمله من
 كلام البحر وخمينه فني مفهوم قوله تعوذ من القراءة
 تفصيل فتأمل **قوله** لكن يلغظ اعوذ بالله من الخبيث
 والخبيث تأمل استاربه الي انه لا يرد ما ذكر لان ما في
 الذخيرة موضوعه في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من
 الافعال فلا ينافي استثناء ما ذكره في اذنه رحمه الله
 تعالى بعد فتدبر **قوله** فلا ينافي استثناء قبل الكلام
 فاقم ترفيع بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله
 اي لا يفسد هذا اكل لصاحب الترويض به اشكال صاحب
 البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهر ان
 الاستعاذة لم تسرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة

الانبياء

وفيه نظرا ووجهه انها لدفع الوسوسة فتطلب
 في كل ما يخاف فيه منها اي وتبي السنية لا ياتي في اش
 مسروق على وجه الاستسباب اهو كلامه **قوله** هو
 قولها انه تبع القراءة الخ الاستسباب وهو قولها الخ فتدبر
قوله حتى فرع كما تقدم فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي
 المتابع للعلامة اي السمعود في قوله ومقتضى
 ما تقدم انه اذا تذكر قبل انما لها ان ياتي بها **قوله**
 اهو كلامه **قوله** ووقع في التره هنا خطأ وخلل في
 النقل ايضا عن شرح الفريزونية فاحتنيه فانهم
 ترفع بالعلامة الخطاوي **قوله** حيث لم يحرك الملام
قوله رجه الله تعالى فتدبر **قوله** وذكره او
 الفاتحة للتبرك هذا جواب عما عساه قد رد كما لا يخفى
قوله وهو ترفع على قوله اترلت للفصل اي فتدبر
 دفع لما قد مر على قوله اترلت للفصل الخ قوله قيد لتدبر
 وليست من الفاتحة اي فتدبر عليه وكان الـ
 للشرح ان يذكره عند قوله وهي اية واحدة من القران
 كله كما لا يخفى على التبيين فتأمل **قوله** وانما عزاه في
 البحر وغيره الي الشافعي فقط فانهم ترفع بالعلامة
 الخطاوي حيث كتب على قوله ولا من كل سورة في
 الامم وقاله بعض مشايخنا انها اية من الفاتحة ومن
 كل سورة وقيل انها ليست من القران اصله وهما
 صنفان كما في البراه **قوله** ولو قيل لا يدر
 اي تحريما فلا ياتي ما تقدم من دعوى كراهية التسمية
 فيما ذكر كما تقدم فتدبر **قوله** لانه اللغة الفصحى
 المستعملة فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي المتابع
 للعلامة

كما حره المحتجب
 ع

للعلامة ج ل بما نصه قوله او حذف او ما بقية جمع و
 فيما قسمنا الاول المدح الشديد من غير حذف
 اليا وهو ما تقدم الثاني المدح حذف اليان غير
 تشديد وهو مكان على صيغة الايمن امن لوجوه
 في قوله تعالى ويك امن ج ل اهو بلغه وانت خبير
 انما قاله ج ل ويقيم عليه الخطاوي هو المشتق
 بل تفرير الحشم ينادي كما يقوله التبيين فليتامل **قوله**
 فقال وقصرها وتشدت اليه كاهها بعضهم اي مع
 اشد اليها كما هو ظم فتدبر **قوله** كما لا يخفى على ذوي ادراك
 فانهم ترفع بالعلامة الحليم الدعوى تاذرة فتدبر **قوله**
 ولما ربه لتعريف ايضا فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي
 ونظرة قوله ويسن ان يلصق الخ اي في الركوع والسجود
 او السجود اهو كلامه **قوله** فهو بعيد جمل فانهم ترفع
 بالعلامة الخطاوي حيث قال وثلاثه سجدات
 سترع الخافق اي حاصل ثلاث وهو ساجد وتوبه اي
 التمس على تريبه لسلم من هذا اهو كلامه **قوله**
 فقيه اعانة على ترك التماسل لنا بخطه وصوابه فقيه
 اعانة على التماسل بعد حذف لنظرة ترك كما هو ظم قوله
 والالم بين الخطاوي فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي و
 نصه قوله لوجوه عملة غير منقبة فان المتابعة
 واجبة ايضا اهو كلامه **قوله** اي يتم للاستعار اي
 اي يتم المعنوية للمراخي للاستعار الخ **قوله** وانه لا ياتي
 في وضع الركبتين فيه ان هذا الاقتضا منقبة ثمانية
 الراس ان مستكرها عما ذكر ويك ان يقال جبا الاقتضا
 المذكور من كون المقام مقام بيان فتدبر **قوله** وان

العكس قول البعض تأمل شاربه الى انه ما كان ينبغي
الشرح ان يجري عليه قوله قال في الحلية لم اقف على
صريح فيه ان قولهم ويعكس بنوضه صريح فيه
عني القول المذكور تأمل قولهم والمعني واحدا قول
عند التأمل يظهر عدم الاتحاد لا الاتحاد وان كان
الخطب سهلا فليست تأمل قولهم اختلف هل الغرض وضع
اكثر الجبهة ام بعضها لا يقال ان كلام الشرح صريح في
ان فرضية البعض متفق عليها بخلاف هذا التقدير
قلت لا مخالفة بينهما لان القابل بان الغرض الاكثر قابل
بالاقل لزوما لدخوله تحته فتدبر قولهم لما كان وضع
مادون الاكثر متفقا على فرضية الوجه ان كل واحد
من اهل القولين قابل بفرضية الاقل اما مدعي الاقل
فظاهر واما مدعي الاكثر فلقد حول الاقل تحته
كما علمته **قوله** ولذا في الجبر وادان الدليل يقتضي
وجوب السجود على الالف ايضا فثبت ان هذا
غير مناد من كلام الحلية وليس كذلك كما علمه
المتيقظ فتأمل **قوله** وقد رايت في بعض النسخ
فيه روايات قلت وعليه تقرير الحديث المتقدم
يقول له فاذا سجد ورفع **قوله** وظاهره انه سنة
اقول دعوى الظهور المذكورة صحيحة في كلام شيخ
الاسلام لنقل الخبر المذكور واما في كلام الترمذي
فلا لاحتماله للشبهة والوجوب وكون كلام شيخ
الاسلام يدل ان المراد منه السنية مجرم دعوى
لم يقيم الدليل عليها ويمكن ان يكون الدليل عليها
هو عدم وجود قول صريح بالوجوب حتى يحمل

عليه

عليه فتدبر **قوله** والدراسة تتفيه مبتدا وخبر والضمير
راجعه الى التعليل المذكور **قوله** وهذا الى قولنا
تقن وضع الى قولهم تزد به الى فرضية الوضع المذكور
مهم رواية وقوله كيف والروايات فيه متوافرة
استظهر ان كاري لمعني التقى اي كيف لا يتبين ما
قلناه والروايات فيه اي في القول بفرضية
الوضع المذكور متوافرة هذا تقرير كلامه **قوله** وبوجه
ما في شرح الجمع ان اي وبوجه القول بالفرضية
ما في شرح الجمع ان ومحل التأييد هو نفس ما استد
به للقول بالسنية من قوله بان ما هيبة السجدة
انها فان هذا لا يصح ان يكون دليلا للقول بالسنية
لان دليلها ما تقدم من ان السجود لا يوقف
تحققه على وضع القدمين ان فتبين ان يكون
هذا التعليل تعليل القول بفرضية الوضع المذكور
هذا تقرير كلامه رحمه الله تعالى **قوله** ويمكن حمل
كل من الروايتين ان قال شيخنا هذا كلام الشيخ
وبالقول حقيق **قوله** ولا آتفه على مقابله لا يصح
ان فافهم تقريره بالعلامة الحلي رحمه الله **قوله**
فتصح على طائفة هي اسم السجادة في بعض اللغات
الشامية ويؤخذ من المعيار انه اسم لظفر الغرير
مطلقا فتدبر **قوله** بلا حائل متصل بقديده لان
الترادف فيه اما المتفضل فلا كلام فيه أصلا وبه
يبطل ما في شرح الطبع فتأمل **قوله** خير يمكن عادة قلت
ولذا السجود على الركبة غير ممكن عادة في بعض الاماكن
وذلك كما لو كانت الساجدة فخمة الجشة فتأمل **قوله**

على انه ليس في التمسك بغيره عدم اشتراط الظاهر
فالهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
لم اره اصله للتشديد في ديان القوم مستان حواره
على التخذين اه كلامه **قوله** وقيل لا يجزيه وان كان
سجود الثاني اخذنا خطه وفي العبارة سقط
والا فسل كما في نسخة من التمسك ههنا وقيل
لا يجزيه الا اذا كان الثاني على الارض وقال
صدر القصة بجزئه وان كان سجود الثاني
اخذ **قوله** انه لا يجوز غير الظاهر لنا خطه والذي
في التمسك ان لا يجوز علي غير الظاهر وهو الصواب
كما لا يخفى **قوله** الذي صححه في الهدية فانهم تعريف
بالعلامة الطحاوي ونصه قوله بل لو سجد
اخذ هذا الفرع لا يفتقر على رواية من الروايات
لان لا فرق فيه اصلا اه كلامه **قوله** لئلا فاده كتنا
حفظ الله تعالى اقول هذا السؤال وجوابه المذكوران
في شرح المسئلة للمحققين امر جاح وانما تركناهما
لتعريف في نسخة فارجم الى نسخة صحيحة ان
ثبت قوله حيث عركها ثمانية صوابه حيث
عركها ثمانية كما هو في امانه **قوله** وخمسة
اخذ ههنا خطه والتدبير بناء في نسخ الشرح وخمسة
في الخ باشارات لفظة في فتدبر **قوله** بل ليس فيه
فكر العقول والعبد فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي
حيث اقتصر على نقل ما ذكره في فتح القدير من
قوله وقد روي الطحاوي انه ترك ما قبله فتدبر
قوله في اربع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي

ونصه

ونصه قوله وخمسة في الخ صوابه واربع لانها تامة
السبع وهي بالتفصيل عشر العبادات والخبرات
والصفا والمروة والاسلام وعرفات والافتتاح
والقنوت اه كلامه فتدبر **قوله** متوراة ههنا وجد
كلمه ولا وجود لهذه الزيادة فيما في ايدينا من
النسخ فليمر اقاؤه بعض النصلا **قوله** ولا تقتد
مصنوع فجزوم بلا الناهية وقوله ولا تشير بضع
مرفوع ولا نافية اشار بالاول الى خلاف الامام احمد
وبالثاني الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاح من
هذا الكتاب من الاشارة الى الخلافات بصيغ الكلام
على طريقة صاحب الجمع اه من الماستر **قوله** فيفتد
عندها بقوله هل اذا اعتد اصابعه وابشاره هل
يسقط ما بعد ذلك ذكر العلامة مكي في حاشية
الغني نقل عن رسالة من علي القاري المسماة
تزيين العبارة لتحسين الاشارة انه يستمر على ذلك
ويقيمها مخلقة او معقودة فراجع ان شئت
قوله الصواب لاحكامية سلام رسول الله اوقال
شكنا لاحكامية المتصويين لانه فيه السلام
عليك ايها النبي اخذ وهذا سلام الله كما لا يخفى
قوله فزاد الشئ ان ما ذهب اليه الشافعي من ان لا
جماع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
اجماع الاول التفسير بالاتفاق فان الامام الشافعي
وغیره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم في التمسك الاول اللهم الا ان يرد
اجماع مذهبي اه كلامه **قوله** فلا تعتمد على ما نقل

عنها مخالفا لذلك فافهم تعريفها بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله فلا يكون مسييا بالسكوت اعلم ان
 التخيير حكيم بوجهين التخيير بين القراءة والتبليغ
 ولو سكوت عمدا اسما ولا فهو عليه في العجيج
 من الروايات وهو الذي في الدراية ورجحه في
 الذخيرة والمجتيي واعتده في الحاشية والتخيير
 بين الثلاث وانه لا يكون مسييا بالسكوت ودنو
 ظاهر ما في البدائع فالعلم في عبارته نظر الى التخيير
 الاول وحكم سنة الفاتحة والشرح نظر الى التخيير
 بين الثلاث او تقي الاساءة بالسكوت والذي يظهر
 من كلامهم ان الفاتحة سنة مؤكدة للمواظبة وفرضها
 عن الوجوب التخيير وهو ظاهر كلام الشرح ولا
 وانه يكون مسييا بتركها والا فلا فائدة في استثنائها
 فان قلت ظاهرها انتفاء التخيير مرة التبيين فانه
 لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كانت
 المقصود بها التثنية اقام التبيين مقامها
 فانتهت التكرار واعلم ان ما نقله في الهزعة
 الحاشية من الاساءة بالسكوت مخالفة لما في
 البرعنة من عدم الاساءة به وان تعدد المذكور
 فيها اعتنى التثنية في كلامه بحروفه والله اعلم
قوله لا تختص بذلك كما مر فانهم تعريفها
 بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله الاثران
 الاول حذفه ليعلم الاحكام المتقدمة فيه
 الاكلام **قوله** واستار السمع الى هذا حيث
 جدير بالزيادة لا بالالتزام فانهم تعريفها
 بالعلامة

بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
 وضع زيادة في العالمين يعني بعد قوله كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما ذكره
 ابن اسير حاج وقوله وتكرار الخ يعني كعب
 العالمين في الموصفين ولو قال السن 2 وفتح
 مكرار في العالمين انك حميد مجيد كان اخص
 وفي قوله في العالمين بمعنى مع وانما ختم الصلاة
 بهذين الاسمين لان الصلاة مشتقة علمهما
 والمجيد لا شتمها على الكريم الله تعالى ورفع
 الذكر فتا سبب ان يختم باسمائهما لان المطلوب
 في كل دعاء ان يختم باسمائهما تائسبه والمراد بالا
 على ما اختاره النووي جميع الامة او كلامه
 رحم الله الجميع **قوله** والداعي بزيادة عطف على
 قوله لما فيه التخيير والمعنى ولما فيه من عود الزيادة
 بزيادة تعاربه على ذلك **قوله** وان نظر صاحب
 التخيير الى عبارته بعد استثناء الثلاثة من التوافق
 ما قلنا عن المجتيي اما الاربع قبل الظاهر فليس
 لما صرحوا به من انه لا يبطل شفعه بالانتقال
 الى الشفع الثاني منها ولو انفسد بها قضيت
 اربعها والاربع قبل الجمعة بمنزلة لها واما الاربع
 بعد الجمعة فغير مسلم بل هي كغيرها من الستين
 فانهم لم يشيروا لها لذلك الاحكام المذكورة
 انتهت اذا علمنا تعلم ان قول المحقق وان نقل
 فيها يرجح للبعدية من سنة الجمعة لا للجميع

والمجيد

قوله وان نظر في ما ذكره
 في قوله لا يفتقر
 التخيير

الستين

الالهية اي دخوله حقلها وقائمة نظرها واستنها به اياتها بحيث لا يشذ شي منها عنه قال الشافعي
 قد تخللت مسلك الروح في وبه سمى الخليل خليلا اي دخلت من حيث لم يكن جميع مسالك روي من القوي والاعضا
 بحيث لم يبق شي منها لم يصل اليه وبسبب هذا التخلل سمي الخليل خليلا وهذا كما تخلل اللون الذي هو عرض المتلون
 الذي هو جوهر حل فيه ذلك العرض حلوله الرباني والخليل من الارض المضمرة الذي كشف القطاع عنه حتى لا يعقل
 سواه انشئ بحروفه وقول ان الشيخ ابو اسحاق الشافعي في شرح الالعية **قوله** وقد صرحوا
 القيم وقد اصر النبي صلى الله عليه وسلم بها في الشروع اي في قوله وقد صرحوا بالكرامة في
 ان اسمه اتخذ خليلا اي لقوله الشافعي بما ذكر **قوله** وبما لا يطابق الرزاييا والحق
 عليه الصلاة والسلام ولكن صا حكم فيجوز اي والان ان يرد بما لا يطابق المذكور في الالية
 خليل الرحمن وقوله ونفي ان يكون المعصوم من قوله الي اي **قوله** وليتعود به اي بالله
 له خليل غير ربه الذي لقوله سبحانه وتعالى من النار **قوله** وصرح المتنازلي
 صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا من اهل النار لكانت من النار **قوله** والاشبه ترجع جوار الخلف
 امي خليلا وقد نفي لا تختل اياكم هذا قول لابن امير حاج ملغف من القولين
 ولكن انجي وبما جي اه وخلة استدل المذكورين كما لا يخفى **قوله** وجواز الدعاء ببتني علي
 لعبد مفرقة وموتة وما تفر علم ان الجواز محقق اي وجواز الدعاء ببتني علي اي
 نبينا عليه الصلاة والسلام افضل هذا تقرير كلامه **قوله** لا علي ما نقله ج ل فاقهم
 الخلق علي الاطلاق وما اطلنا تربض بالعلامة المذكور وتركتا عبارته لثمة
 البحث هنا لان فيه فوائد جليلة في النسخة فارجع الي نسخة اخرى انما شئت
 قل من تظن لها الا في مواضع **قوله** كما نبه عليه الرحمي فاقهم تربض بالعلامة
 قليلة وانه اعلم مع صرح الخطاوي ونصه قوله ما لم يذكر اي سجدة تلاوة
 فان قلت قد روي عن علي الصلاة او صليبة اي وسجدتها ففعلها تقسيدا للصلاة
 والسلام انه قال لكل بني خليل في لان المنسند وقع قبل القعود لبطلانه بهما بخلاف
 امته واشتخاري عثمان بن عفان السهروية فانها انما ترفع التشهد لا القعدة
 وروي مثله في حق ابي بكر وروي عنه في صلاة عليه السلام قلت
 نفي اتخاذ علي السلام خليلا كان بعباده في حق جبريل عليه السلام قلت
 تواضعا منه لربه واعظا ماله قبل ان يؤذن له بالانخاذ فلما تبرا من ذلك فاقهم تربض بالعلامة الخطاوي حيث قال
 تواضعا لربه واعظا ماله اذن اسلمه لو قال اللهم البين الظالمين لا تقسده ولو
 بالانخاذ لما راي من تشوقه عليه اقال العن قلانا يعني فلما يقطع الصلاة وفيه
 لا يكرهه كانه اذ كان في الصلاة انه يستحيل طلبة من العباد اه كلامه فرب
 عليه

عينا
ص

عليه المحسن رحمه الله تعالى بما ذكر فتأمل **قوله** فلا بد
 من الاعلام اه فاقهم تربض بالعلامة ج ل
 رحمه الله تعالى **قوله** وفي حقلها ان مذهبا
 خلافة فلمراجع قال اهذاما لا يحتاج الي الرجعة بل هو
 تحقيق با لقبول حقيقة **قوله** يعني است القرن
 فصار اخ واما ضمها فهو بصيغة المضارع بقصد
 الاستمرار للتخدي افاده العلامة الخطاوي
قوله واذا شئت اي ابن الهمام **قوله** لما علمت من
 عدم دليل الترخيمية فاقهم تربض بالعلامة ج ل
 فراجعه **قوله** اذالم يني بخذاه رحل يصلي كذا بخطه
 والذي في نسخ السرخ المتداولة ما لم يكن بخذاه
 مصلي ولعله نسخة والخط سهل **قوله** هذا لم
 تقيد بذلك للعلم به اي ملخصا فاقهم تربض
 بالعلامة الخطاوي المتابع للعلامة الكلبى بما
 نصه **قوله** ولو بعيدا ولو حالت بينهما الضعوف
 كما في ابن امير حاج اه كلامه والله اعلم واستقر
 الله العظيم **فصل** بعمر الادم **قوله** نعم
 لو جعل حالا يعني قوله بحسب الجماعة **قوله** ولاداعج
 الي حمل الكلام علي ما يفسد الخن مع بادر غيره
 فاقهم تربض بالعلامة الخطاوي حيث كتب ما
 نصه قوله بحسب الجماعة راجع الي الجهر فقط
 لا لقوله وجوبا فانه مستحب اه كلامه قلت
 وما فعله المحسن وان كان صحيحا الا ان دعوى
 السبادر المذكورة غير مسلمة كما لا يخفى **قوله**
 ومخاذه اية اي ومخاذه التعليق المذكور انه

فصل

عليه

قوله وهو اسهل كذا بخطه وصوابه ان يقول وهو اسهل
 كما هو ظاهر لمن تدبر **قوله** فدعوه انه ضعيف روايته
 ودراية غير مسلمة فانهم تربيعين بالعلامة الخطاوي
 حيث كتب مانصه قوله لكن اخذ استدراك علي اعادها
 جهرا اخذ قلت وهذا هو المتبادر من كلام الشم خلافا
 لما صته المحشم وفيه عليه ايضا حيث تابع الحلبي فيما
 كتبه علي قول الشرح يحرم بالسورة مانصه ضعيف
 دراية ورواية اما الاولى فلما قدمنا من لزوم الامر الشيع
 واما الرواية فلان ما تقدم من قوله في البحر عن الخلاصة
 عن الاصل بخلاف ما في شرح المسنة اهو كلامه **قوله** فكيف
 يلزمه احكام الامامة بدون التزام فانهم تربيعين بالعلامة
 الخطاوي حيث تابع الحلبي فيما كتبه علي قول الشرح
 ان قصد الامامة من قوله ضعيف ايضا لانهم لم
 يعتبروا بنية الامامة في شيء من الاحكام الا للنسب
 اللهم الا ان يقال ان التقيد بذلك يخرج من جملة
 لا يوم فلا يجلب عليه الجهر اهو كلامه **قوله** فيه ان
 القصة في صرح بعد بتعريب خلافة اي وعليه
 فيمنع ما استدرك به علي المص و ان كان فيه
 استدراك ايضا علي ما في مجمع الأنهر فتأمل **قوله** لكن في
 بعض نسخ البداية بعد طلوع الفجر والعلامة فيه علي
 هذه النسخة هو ان الجهر مختص بالوقت في حق
 المتقدم علي وجه التخيير كما سيصرح به بعد **قوله**
 قال في الخزانة كما سيصرح هذا ما صح في البداية
 اسم الاشارة راجع الي قوله ويجافت التردد حتما
 كما هو ظاهر **قوله** وحرر خسروا انه ليس بصحيح اي وحرر

اعتراض مع

خسرو

خسرو ان ما في البداية ليس بصحيح **قوله** واجيب عن
 استدلال البداية بنوع المحصر يعني قوله لان الجهر مختص
 اما بالجماعة او بالوقت اخذ **قوله** في وقت الخافنة
 لا مطلقا فانهم تربيعين بالعلامة الخطاوي حيث كتب
 مانصه **قوله** لكن سبق بركة من الجمعة والغزب والمنا
 والفجر كذلك لان المسبوق مستقر في الاقوال اهو كلام
قوله واعلاها مجرد تصحيح الحروف اي واستدراكها
 مجرد تصحيح الحروف تدبر **قوله** واعلاها لاحد له فانهم تربيعين
 بالمحسين حيث استشهدوا بكلام الش ولم يحققوا
 المقام فتدبر **قوله** لكن الاول ارتضاه كذا بخطه قيل
 وصوابه الثاني كما هو ظاهر وفيه ان زاده رحمه
 الله تعالى بالاول الاول في كلام الفتح وهو عين الثاني
 في كلام الذخيرة وما عبر عنه الش بقيل وبك علي
 ما قلنا قول المحشم فيمنع عنه بقيل بتمام الفتح حيث
 قال قيل الصحيح في النبي اخذ دون عاطف وكوكان
 ما ذكر هو الثاني في كلامه لقال وقيل به كما يعلمه
 المستفاد تأمل **قوله** وقد اشار الش الي التميم فانهم
 تربيعين بالعلامة الحلبي رحمه الله تعالى **قوله** وكوب
 الاحبار اكبره في البحر قصد به تقوية كلام الفتح
 وقوله قال في النهر قصد به تقوية كلام غاية البيان
قوله وهو احد قولين الضمير راجع الي تقديم الفا
قوله ومغاره ان الجمع بين الجهر اي ومغاد التعليل
 ما ذكر **قوله** الآية فيما قوتها يدك من احد الامر **قوله**
 كان الواجب بعض الفاتحة كذا في بعض النسخ وهو
 الصواب ووقع في بعضها بعد الفاتحة وهو تعريف

تحت

تامة

كما هو ظاهر قوله عن الحواشي المذكورة يعني حواشي
 الكشاف لعلا الدين البهلولاني رحمه الله تعالى
 قوله لا بد من اية تأمل يشير به الي دقة ما ذكره رحمه
 الله تعالى **قوله** لكن التقليل الاخر ربما يعيد يعني
 قوله او يعيد لما قوله يسقط بها الغرض فانهم قرئوا
 بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة الحلبي فيما
 كتبه علي قوله سنة عني حيث قال هو متعين
 علي كل مسلم اذا قام بحفظه البعض ولما اذا لم
 يحفظه احد فهو باق علي انه فرض علي الجميع كفاية
 اهو كلامه **قوله** لانه يمكنه مراعاة السنة مع التحقيق
 وذلك بان يقرأ من هذا النوع مع عدم مراعاة العدد
 المخصوص وفيه تحقيق اخر من جهة ان البرزخ
 في حقه اي المسافر شهما من الطوال مع انها في حق التيم
 من الاوساط ومن جهة انه يقرأ نحو الاستسقاء
 في ركعتي والمقيم يقرأها في ركعة واحدة كما افاجره
 المحقق بعد قوله وان كان موثرا في التحقيق الصبر
 راجع الي السفر كالايجي **قوله** وذلك دليل علي تقيد
 اطلاق ما في المتن والجامع اي واقرار لسراج البداية
 كلامه دليل علي تقيد اطلاق ما في المتن والجامع
 بما ذكر فتدبر **قوله** اقول هذا انما يتم اسم الاستارة
 راجع الي جميع كلام النهر لا الي التقيد المذكور فقط
 شيخنا **قوله** لكن هذا العمل اي الذي ذكره شارح المنية
 تدبر **قوله** لانه اذا جاز ترك السنة لا ادراك الجماعة
 اتم اي لانه اذا جاز ترك سنة الغير لا ادراك الجماعة
 فترك سنة السنة اولى **قوله** ولتأويل ان يقول اي في

كلام

كلام الكافي وهو وارد ايضا علي قول الشم وفي الفرقة
 بقدر الحال كما لا يخفى **قوله** فانه في غير العشر فسد اتفاقا
 اي واما العشر فنية بخلاف **قوله** اشار به الي
 دفع ما اورد في النهر بانه لو قال ان وعبارته مع لفظ
 المنع هكذا وسنفي في السفر قراءة الفاتحة واي
 سورة شاكيرا اي داود وغيره انه عليه الصلاة
 والسلام قراءة في السفر في السفر بالمعنيين واذ كان
 السفر قد اشرقي ينظر الصلاة فتاثير في تحقيق
 القراءة اولى ولو قال الم بعد الفاتحة اي سورة شاكيرا
 لكان اولى اذ كلامه بظاهر يرههم ان قراءة الفاتحة
 سنة وليس بالواقع اهو كلامه ومعناه انه لو قال
 الم يعني الامام النسفي صاحب الكثر وسنفي
 في السفر بعد الفاتحة اي سورة شاكيرا او كما لا يخفى
قوله فاصلاها الي اثني عشر قولا اي الصلة المذكورة
 في النظم والرحمن وسورة والعصران الانسان التبر
قوله بل نقل الغرستاني عن الكافي خروج الفاية الاولى
 يعني المبدأ **قوله** لان الفاية تحتل الدخول والخروج
 فانهم تعريض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ملخصه
قوله الي اخر البروج ذكر الاخر هنا وفي الاوساط
 مستدرك بما في الكافي ان الفاييتي فيها خارجتان
 فالبروج من الاوساط ولم يكن من القصار اما الفاية
 الاخيرة فداخلية كالفايات الاول اهو كلامه **قوله**
 ويؤيد انه في متي اي ويؤيد الاينفي المذكور قوله
 من قصاره يعني المفضل **قوله** من احسن حسن صوته
 وقبحه هذا قاصر علي حالة الجهر كما هو ظم قوله الي القول

انه الخرم

الاول يعني القول بالثلث الذي في الشرح **قوله** يعني جعل
الزيادة بقدر **قوله** في الاول يعني بنفسها
وذلك بان يقرأ في الركعة الاولى تسني وفي
الثانية ثلاثين فان الثلثة بين المؤيد في الركعة
الاولى بقدر نصف ما قرأ فيها وهو المستوي
وقوله او نصف ما في الثانية وذلك كما لو قرأ في
الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فان الزيادة في
الاولى وهو العشر نصف ما قرأ في الثانية **قوله** فانه
اذا قرأ في الاول اثنى عشر على سبيل اللزوم واليسر
المستوي كما هو ظن **قوله** وهذا يغير القول الاول
اي وهذا التفسير يغير القول الثاني هو القول
بالنصف القول الاول وهو القول بالثلث
فتدبر **قوله** اراد به بقوله كذا في النهر كذا بمطلة
وقد سقط منه لفظة فقط والاصل اراد به
بقوله فقط كذا في النهر ثم رايته في من النهر كما ذكر
فتدبر **قوله** فخرنا بالمال المهمة ثم الزاي ثم السراء
السمانة من النهر وهو الظن والاختصاص هو من
هامش شجرة الحش رجه الله تعالى **قوله** كما لو قرأ
في الاولى والعصر اثنى عشر كما لو قرأ في الركعة الاولى
سورة العصر **قوله** في النهر عن الحقيقة بسند
الظاهر الخا معاً بل قوله اذا كانت ظاهرة ونفعية
هي التي لا يمكن ادراكها الا بطرفة كما هو ظن باحد
قوله او الحروف او فيه يجمع الواو كما لا يخفى
قوله على قراءة السور الثلاثة في الوتر يعني الموعود
وسورة الاخلاص فتدبر **قوله** واتول وجا صل يعني

نصف

كلام

كلام بعد من الشرح يعني الطحاوي والاسياني
تدبر **قوله** المشتق على لغة اي الاستماع **قوله** والنقل
اي على ما فيه كما يتعلمه **قوله** وانما مسالكنا هذه
فلم يقر فلوهم تعريض بالعلامة المدعى لذلك
واما العلامة فقد اعرض عن الكتابه على ما ذكره
قوله لان الآية وان كانت واحدة في الصلاة على
ما هو وهو ما ذكره الشرح عن ابي هريرة **قوله** اولانه
يؤيدهم بما ظاهريهم تامل اشار بالآية المذكورة
ان المتناسيب في كل الكلام ان يكون التعليل المذكور
موزعاً على من ذكر بان يعمل الاول والاخر والثاني
لثاني وان او يعني الواو هتاً فليتا مل **قوله** اما
بسورة طويلة بحيث يلزم منه يعني اما الفصل
بسورة طويلة بحيث يلزم منه اي من عدمه وهو
القراءة لوقر اطالة الركعة الثانية اذ هذا تقرير
كلامه فتأمل **قوله** لا ينبغي له ان يفصل على ما هو
ظن الرواية قلت وهذا هو الواقع لما خط عليه
كلامه السابق تقرير في محله فتدبر **قوله** ولو فصل
لهكم اي اصلاً كما يدل عليه قوله الا ان يتركه
كما لا يخفى **قوله** قاله في النهر وينبغي ان يقرأ في
الركعتين اخر سورة واحدة اذ ذلك بان يكون
اخرها اربع آيات مثلاً فيقرأ في الركعة الاولى آيتين
وفي الثانية الآيتين الاخيريتين هذا تقرير كلامه
وهم فلا يخالف ما ذكره الشرح **قوله** لكن في شرح المنه
اذا استدرك على ما يفهم من ان المراد بالكرهية
الكرهية التحريمية لانها المتبادرة عند الاطلاق

الصلوات

باب الامامة
بلغ مغالبه

ففيما لم يغير الشئ بل بالباس المغيث ان الكراهية تربية
قوله واجاب الطحاوي بان النقل لا يتبع اياه
 ان طاهر ولو كان في التراخي فتأمل **قوله** مستوط
 في شرح الحديث هو خير عن قوله وقام مسائل اخرى
 في الامامة **قوله** رحمه الله تعالى في الكبرى يخفق
 في شرح عام في استحقاق الامام المعلوم من المقام
 تصرف عام **قوله** اي لئلا الكافر لا يلي على المشرك
 ان سلك في هذه التقاليد طريقا لثبوت النش والحق
 كما هو **قوله** وحماية البيضة اي جماعة المسلمين
 افاده شتت في درسه والله اعلم **قوله** والظاهر
 انها اي الكفاية اعم **قوله** وعليه في غير قوله الشئ
 قادرا لا يخفى **قوله** وكما هم قاطبة في توجيهه
 اي جعلهم اياه وجه اليهم بان يقدموه عليهم كما
 هو **قوله** وهو ان العجاية **قوله** تأمل قوله وان
 استوفى الشروط المارة راجع الي قوله متغلب اي
 يقال له متغلب وان استوفى الشروط **قوله** ولو كان
 راجعا الي قوله ونعم سلطنة متغلب كما هو
 المتبادر من نحو الكلام لقال وان لم يستوفى الشروط
 المارة واذ كان مستوفيا للشروط المارة تعلم صحة
 سلطنته بالطريق الاول فليأمل في شاهد كثر
 اي بحضور شهود وقوله ان وقم اي التقليل كالاغنى
قوله ولو امر عليكم عبد حسي اجد اي ذاهبة
 الاتفاق كما في كتب الكفة **قوله** بعد ما من نحو ووقية
 فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
 ما لفظه **قوله** وفيها اي البراية اه كلامه **قوله** ويدل

يكتب قوله
بالجمل الاسود

علي

علي ذلك اي ويدل علي انه لا يفسر ما ذكره الشئ من الترتيب
 الا ترفعا للاقتداء بالامامة تعريف ابن عرفة لها
 ان قال شيخنا وهو ما يظهر لغير القاصر واما ما
 ذكره من ان المعنى الثالث هو تعريف الامامة
 فقير فلم لانه صادق علي كل والقصد افراد الامامة
 بتعريف خاص كما فعل الشئ حيث اضاف الربط الي
 صلاة الموت فتأمل **قوله** ومن غير الاما اي وا
 حترز بالامام من غير الاما **قوله** والسنة شروطا للا
 مامة فانهم تعريف للعلامة الطحاوي الموافقة
 للعلامة حل فيما ذكر قوله بشرط واركاب كل منهما متعلق
 يتبعه كما هو **قوله** فيخرج بقوله وعلمه اي فيخرج
 الاستثناء المذكور بقوله **قوله** ولان النقل المطلق
 اي قد خد اقتدا المتغلب بالمفترض كما ذكر ولان
 النقل **قوله** يشمل المساواة وعليه فصلا به
 صحيحة عند المساواة كما لا يخفى **قوله** اقول وفي
 القنية عن تأسيس اي فلا يرد علي ما ذكر المتغلب
 المذكور وقوله فهو كراس الرجل تأمل يشريه الي
 ان مفهوم التعليل المذكور يعطل لا يمتزله فالمتو
 اطلاقه كما لا يخفى **قوله** ومغاده انها افضل اي وشا
 قوله كنت اختارها لئلا المعنى **قوله** واخراسا يقول
 مسباحة متعلق بحار والمحور اي ما هو مرفقها
قوله اي شرط لعينه وقوعها واجبة او سنة فانهم
 تعريف بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله فشرط اي لعينها وما في البر من الجماعة واجبة
 علي القول بوجوبها وسنة علي القول بيسئرها لا وجه

منها ص

له مع توافق الصحة عليها **وهو** كلامه **قوله** وان تخلف من
افراد الناس من اسم بمعنى فاعل تخلف كما لا
يخفى **قوله** بان يقتضى اربعة فاكتر بواحد هذا بال
تفاق واما اقتضا الثلاثة بواحد ففيه خلاف سيا
قوله والمجمع لا يباح قد يقال هذا لا يدل على كراهة
التحرى سم لانه محتمل ويحتمل تأمل قوله قال فصرها
خلفه الى قال ابن مسعود فصرها **قوله** لدفع ان يرد
به الى بالرجل البالغ الى **قوله** الا ان استبعد للحرب دون
الصغار فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث
قال وذكر البالغين بعد الرجال مستدرك بها قد ير
قوله واعترض الشرنبلالي بان هذا اسم الانثى راجع
الى الجميع كما هو ظاهر **قوله** قلت لكن في الخاتمة ان استدراك
على قوله الا ترى ان مسجد الى **قوله** وهو استرخا
لاحدسنى الانسبات الى وهو حصول استرخا لا
الى قوله وعليه اجماع الامة فانهم ترفع بالعلامة
الطحاوي وغيره من المحققين حيث لم يحققوا
المقام فيما ذكر **قوله** وخرجت المسألة عن موضوعها
فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
ما نصه قوله والمستقيم والمستباح احق في تقديم
المستقيم نظرا لان المعيار يرجع الى وقت ساجد
الوجر بحر واجيب بانه لما لم يرجع في العارية وقت
ارادة الصلاة فقد رضى بملكية المنافع للمستقيم
وقتيه فكانت اولي قاله عيه الى **قوله** كلامه والراد
به عند الى تلميذ العلامة الشرنبلالي وقد مر
في الاخير بشرح معية منلاي **قوله** وصراطا مستقيما

١٦
اه فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث ارتضى
تعريف السمين دون غيره **قوله** من الدين ضرورة الحق
فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة
ح ل ونصه قوله الا الخطا بية استثنى من قول
الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة
الزور لموافقهم وليسوا كتابا والمخاضيل انت
المذهب عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من
الاصول المعلومة من الدين ضرورة واما الفروع المنقولة
من الخلاصة وغيرها بصريح الكفر فلم تنقل عن
الاعلم رحمه الله تعالى وانما هي من تزييفات الشياخ
والله تعالى هو الموفق **قوله** والمعنى انه يجوز
في المراءى بلا كراهة **قوله** هذا المعنى لم يعلم ولم يعنى
من تركيب الكلام كما لا يخفى **قوله** الا نصار الى ولسمت
بوجود قوله فيقرأ يسيرا في البحر كغيرها هذا كلام مستأ
قصة بيان المطلوب وليس هو من جملة التسوهم وسماه
حينئذ ان المطلوب ان لا يزيد على القدر المنسوبة
من القراءة ولا ينقل على القوم بل يحقق في العارة بعد
ان يكون على التمام والاستحباب هذا هو المراد ويرد
عليه كلام البحر نفسه ونصه مع لفظ المتن وتطويل
الصلاة الى ذكره للامام تطويلها للحديث اذ احس
احكم الناس فليحقق واستثنى المحقق في فتح القدير
صلاة الكسوف فان السنة فيها التطويل حيث
تتلى الشمس واراد بالتطويل ما زاد على القدر المنسوب
كما في السراج الوهاج لا كما قد يتوهمه بعض الامة
فيقرأ يسيرا فيها كغيرها وفي العشرات شره القدوري

اي لا يزيد علي العروة المستحبة ولا يتقل علي القوم
ولكن يحق بعد ان يكون علي تمام الاحتجاب ان يري
ذكره في فتح القدير بحثا اى فليتا مل **قوله** اذا صلي
احدكم للناس هذا غير موافق لما قد متاه عن البحر
فلعله حديث ائمة **قوله** اما اولاً فلانه مخالفة للنقل
عن السراج والمصنفات وقد متا قريبا قوله قال الكمال
في الفتح قصده بيان الدعوى الثالثة **قوله** فامرهم
بذلك لذلك ايام فيهم بما ذكر لما هو دايه عليه
الصلاة والسلام **قوله** لا انتها كانت العشا هذا
التعليل لتعليل لفروقة قرره شيخنا **قوله** انما
صلى الله عليه اى هذا التنبيه راجع الى قوله
فيما صحت الخبر المحذوف اعمى خبر قوله وقوله
صلى الله عليه وسلم والتقدير وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا امت اى لا يرد لا انتها كانت العشا
اى تأمل **قوله** كما ذكر انه صلى الله عليه اى هذا
التنبيه راجع الى قوله فيما سبق اللفروقة قرره شيخنا
قوله فاعرف رجل وسلم اى بعد ان قرأ منها
زيادة علي القدر المسنون **قوله** ولعل وجهه
الاحتمار اى قصده بهذا الجواب عما ذكر **قوله** يلزم
فيها مثل ذلك قلت هو مسلم ولا يرد قوله فيلزم
عليه وجوب جماعتهم اى **قوله** والمقنعة اى مع المقنعة
قوله يا لسكون طرف مكان اى يسكنون السنين
قوله لانه بمعنى متوسط فافهم تقرع بالعلامة
الخطاوي حيث قال والوسط ههنا يسكنون
السنين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين

قال السكني

فالتسكن كجست وسط القوم والا فالبحر بكست
وسط الدار ورثما سكن وليس بالوجه اهو وفيل
كل منهما يعبروق الاخر قاله ابن اثروكاته الاسنية
وذكر السيوطي في شياها ما نصه موضع صلح اليه
فيسكن وكفى حركن تراه مبينا. كجستنا ووسط
الجماعة اذ هم. وسط الدار كلهم جالسينا. ايو
السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا ان
اقل كراهية من التقدم قاله في البحر اهو كلامه **قوله**
فيبقى الحكم فيه على قول الامام فانهم تقرع
بالعلامة الخطاوي حيث كتب ما لفظه قوله ولست
اثم اى قد علمت انه مذ هب الامام اهو كلامه **قوله**
ويستغنى بوجود رجل اخر تأمل قلت تأملناه فوجدناه
في غاية من الدقة **قوله** فلا حجة الى دعوى تنليب
الحرم فانهم تقرع بالعلامة الخطاوي حيث
كتب ما نصه قوله او زوجة عطف على رجل ان
كلامه **قوله** كما توهم رجعت فانهم تقرع بالعلامة
الخطاوي حيث كتب ما لفظه **قوله** فلو صغرا
اى اقلو كان قدم صغيرا في التستاني والعبرة للتقدم
وقيل انها جابرة بما بقي المجازاة في شئ من التقدم
والاصح ان العبرة لاكثرها كذا في الحنية ولو اختلف
قدمها في الصغير والكبر فالعبرة للقدم في الامم
اى فظا هم ان التمام الاول عند مساواة فيهما
والتصميم الثاني عند اختلافهما وظاهر نقل المحدثي
كالبحر انهما قولان في المسألة وكلام المرح لم يوافق
واحد استما اهو كلامه **قوله** افاد ان تقدم الامام امام

الامام

للصفت واجب وعليه فلولم يتقدم وسأوى المتقدم
 يكون تاركاً للواجب فيجب عليه إعادة الصلاة
 ما دام الوقت مستقماً فتأمل **قوله** وقد شذو
 المخالفة أي مخالفة ما ذكر لدعوى الشبهة الغير
 الاجتماع على الكراهة إذا أقام وأحد يجب الإقام
 وخلعت صفت تبر **قوله** ويريد أي ويأيد ما ذكر من
 أن الإمام لم يتقدم ما في الفتح عن صحيح مسلم
قوله فلما أقيمت الصلاة أي غيره **قوله** وأما
 المواضع الأخرى **قوله** ثم دى إليه أي مسمى إليه **قوله** لكن
 لا يخفى أنه تبقى المخالفة بينا الفرع في ظاهره أي
 لما هربت فقط وحسب الواقع لا مخالفة **قوله**
 أحدها تناجظه وصوابه في أحدهما كما هو ظن **قوله**
 وقد ظهر أن الصفوف الصحيحة تسعة أي لا يخرج
 الأصغار من خنافس الأحرار والكتاني الأرقام مطلقاً
قوله لكن تذكر أن أنه سياتي اشتراط فداسته
 على حصر الصحة في التسعة فقط مع أنها بهذا
 شرط أحد عشر **قوله** فأذكره الشرح جواب لا اعتراض
 فافهم تعريف بالعلامة محل المدعى لذلك **قوله** فتكون
 الصفوف أحد عشر فيه أن الذي زيد على التسعة
 المائة في هذا التقرير ثلاث فتكون الصفوف
 اثنا عشر قلت هو ذلك لأن الكتاب قد عرفت أن
 في حذف المكر فتكون أحد عشر كما لا يخفى **قوله**
 وأن رواية الجواز استحسنان وعليه فالصواب
 اثنا عشر **قوله** حيث قال المعتبر في الحاشية الساق
 والكعب الواو عيني أو سبعة تأمل **قوله** هذا حاصل
 ما ذكر

ما ذكر المحشم فافهم بمعنى به ~~العلامة~~
 التعريف بالعلامة أن طحاوي المخالف لما ذكرناه
 لا فرق بين التفسير بالوضو أو طحاوي وجود
 والمعنى وتبين أنه أمر ومثله يقال فيما بعده **قوله**
 بما ذكرها الزيلعي لا ينسب بما ذكره **قوله** ويشك
 في البحر الصغير راجع إلى قوله وقيل لا تقسمه فهو
 مستشكل وما اتفقوا عليه وهو القسمة
 مستشكك به فتأمل **قوله** فقط دون باقي الصفوف
 فافهم تعريف بالعلامة الطحاوي وغيره من
 المحسنين حيث لم يحققوا القيام على هذا الوجه
قوله والاعمال للغير أي لصاحب الغدير **قوله**
 والساق حاشية القيام أقول هذا يؤيد الواو في
 قوله الزيلعي المتقدم والمعتبر في الحاشية الساق
 والكعب عيني أو كما قرره شيخنا هناك ولعل هذا
 هو وجه التأمل في كلام المحشم رحمه الله **قوله**
 لأن المراد أن يكون لكل إمام واحد تأمل يشير به
 أي حسن التنبيه المذكور **قوله** واجيب عن الثاني
 أو قال شيخنا وهو من الحسن يمكن قوله باختلاف
 الجهة في خارجها فافهم تعريف بالعلامة الطحاوي
 حيث كتب ما نصه قوله كما في جوف الكعبة أو كما
 رجهاه كلامه **قوله** والبدل على المتأخر كما لا يخفى أي
 لأن المتأخر ناسخ المتقدم **قوله** واستفيد من
 قوله بعد ما سأل أنها أو هذا مما لا ينبغي ولو
 قال بدله واستفيد من قوله بعد ما سأل أنها
 لو اقتد به مقارنة للتكبير يحاربه له وقد نوي

٢

اما استهانم تتعقد تخريمه لان المنعقد للصلاة اذا
 قارن الشروع منع من الاعتقاد كما ذكره في الجركات
 صوابا فليست **قوله** اما غيرها فقير مطلقة بزمينة
 المقام تامل اشاريه الى ان المراد بالغير من لا يقع
 للجماع كما حققه فيما **قوله** اما الصبي فمحمدا قول
 تقتضي كون الحنثي كالانثى ان لا يقع امامتها
 للصبي لتصرفهم بذلك في الحنثي تامل **قوله** ولكن
 يشك كل برد السلام اي قوله وهو ليس من اهل
 اذا الغرض تدير **قوله** ويشك كل على ذلك اي على كونه
 ليس من اهل الوجوب حاشا **قوله** في القتل الطلقة
 اي التاميل لغير النسخ الروايت **قوله** بالمخالف
 كذا في نسخ الحنث والذبي في نسخ الشك بالمخالفة
 الصواب **قوله** لكن الذي في القسمة في موافقة
 اقول ولا يرده هذا الاستدراك لاحتمال وقوع البرء
 في عبارته ايضا احتمالا يعقوب على كونه اختلاف
 رواية لانه لم ينقله احد ولو كانت لنقل البناء
قوله ومنه ومنه انه اذا لم يقدح اقتدا كل منهما
 بالآخر تامل اشاريه الى ان هذا قل ان يوجد
قوله ورهم الشربلاي الاول قائم ترخيصا
 لعلامة التاميل والى المتابع فيما قاله ونفسه قوله
 لان كلاهما علة للاخير فقط **قوله** اما كلامه **قوله**
 علمت جريده وهو انما لا يخرج بالخلف عن كونها
 نافذة **قوله** كاف في صحة الافتتاح والزم الامتياز
 قائم ترخيصا بالعلامة التاميل والى المتابع
 ونفسه قوله بل ان احرم فالوقت اي ان احرم المسافر
 مقيدا

مقتنيا بالمعتم وكان الاول ان يقول بل ان اقتدي
 في الوقت **قوله** اما كلامه **قوله** ولا يرد اقتدا الوفاة
 هو ان العروة لا يرد في جميع ركعات التيمم فاف
 اقتدي المستعمل بالغير من يرد عليه اقتدا الغرض
 وهو مسمى التيمم المستعمل وهو مسمى بالطلوع لليلة
قوله كما سياتي تحقيقه بموت الله تعالى
 قائم ترخيصا بالعلامة التاميل والى ونفسه قوله
 ولا نازل برأيت اي لا اختلاف المكان اي في الصورتين
 وفيه انه لا يشترط اتحاد المكان بل البرء للاستثناء
 وعدمه فليست بالاولى تامل الاول تامل الاول بان النازل
 ركع وسجد والراكب يومى فلا يعزم بنا القوي
 على التمسك **قوله** اما كلامه **قوله** لان مكان خلقه فالعبد
 لا يقدر على تغييره فيه انما قد مشاهدنا ان
 من لم يحسن القاف وببداها بالهمزة قبل البلوغ
 احسانا لما بعده **قوله** وعلى ما اذا يؤك جرده الواو
 بمعنى او الصواب وعلى ما اذا يبدل جرده لانه الكلام فيه
 ولكنه على هذا لا يقيد فائدة زائدة على ما في التيمم
 فالصواب حذفه مع ما بعده الى اخر القول كما يعلم
 المدير **قوله** كالمستعمل بالغير من فيه عكس والاصل
 كالمفترض بالمستعمل كما هو ظم **قوله** رحمه الله تعالى
 لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الافراد اي
 غير صلاة الجماعة الي اداها وهو متردد وقال
 شيخنا هذا التعليل لا يكاد يقع لان المشاركة
 في أصل الصلاة لا يقدر احد ان يغيرها غايته
 انما ينبغي هو المشاركة في الوصف فقط فتبين صلاة

منعقدة نفلا هذا ما قرره في درسه حفظه الله
قوله غير اذ كان يقرأ بنصب لفظه غير وجرا حكام كالا
 محقق **قوله** نعم ظاهر النزع الاول وهو عدم الالتفات
 كما هو ظنهم **قوله** وعليها ما في السراج فيه ان هذا
 لا ياخذ من كلام المحقق كما يظهر بآدين تادل
 فتدبره **قوله** ويجعل ما يلا اي ويجعل الصف
 المذكور حايلا **قوله** ويكون الراجح عدم المنع مطلقا
 يتوقف على ثقل صريح فالهم تقرير بقى بالعلامة
 الخطا ويحيث كتب ما نصه قوله لمجد
 القدسي ضعيف والراجح عدم المنع والبسب
 كما مستحب على الاصح فيصير الاقتداء فيه تبلا
 انصاف صغوف واعتبار الصغوف هو المعتمد
 واعتبره ل مقدار صفت وهو مرجح اه كلامه
قوله فذكر الصف الثالث قبل الاول يجوز اي
 فذكر الصف الثالث قبل الاول اي طائفا است
 الامام قبا حرم والاحال انه في الواقع ونفس الامر
 ليس كذلك **قوله** حتى لو كن ان تفرج على المجازات
قوله والمكان في مسألة الظهيرية مختلف
 اي بناء على ما فيه العلامة المذكور وبسبب محقق
 العلامة محسنا انه متحد فتدبر **قوله** فقبل
 انه مكان اي فقبل في وجه التوقيف انه
 مكان **قوله** ولا وجه للمبالغة هنا قيل
 ولو قال السب وكوم ترضي بسور حمار كانت
 لها وجه وفيه تأمل لا يخفى **قوله** خلف الام
 فانهم ترفيق بالعلامة الخطا ويحيث تبع
 العلامة

العلامة المحمدي في التعقيب المذكور قدما مسابيل
 متعلقة بالتبليغ ايضا في اول بحث ستن الصلاة
 فراجها حايلا **قوله** ان رفع الصوت اذا افسد
 والا فلا **قوله** فعلى هذا اي عدم مراعاة الصفة
 المخصوصة بان توي الصلاة او صلاة التطوع
 انه **قوله** وانما خصصتها في الحائنة لكون الباب
 معقودا لها تادل اشار به الي ان اجواب المذكور
 في غاية الحسن وهو كذلك **قوله** او متابعة النبي
 صلى الله عليه وسلم فانهم ترفيق بالعلامة
 الخطا ويحيى المشايخ للمجيب ونصده قوله وكان
 لانها ثبتت على هيئته مخصوصة وهي عدم الالتفات
 فيها بغير من يصليها سوا اقتدي بمن يصليها
 او صلى من قبله اخطا هو كلامه **قوله** وكانت عدلا
 الاولى زيادة بطلت فيلزمه اعادةها بعد
 قوله وكان عدلا او يقول انه بعد قوله واذا ظهر
 حديث امامه **قوله** ولا تستقص القاعدة السابقة
 يعني قوله لانه متى فسد السب فسد ما في
 ضمنه **قوله** اي لو ظهر بطلانها باخباره اي واما
 لو ظهر بالبينة فحينئذ عليه الاعادة بلا
 تردد كما لا يخفى **قوله** كما ينبغي له قوله بان غرضه
 اي والالتفات بتذكرة او ما يعنيه قوله لانه
 صارها مسماها فانهم ترفيق بالعلامة الخطا ويحيى
 حيث قال ما لفظه قوله لانه الصلاة دليل
 الاسلام الذي تقدم انه لا يكون مسما
 بالصلاة الا اذا ادى مقتديا سيما والغرض

انه امام قتال اهل الكلام **ك** كما في القنية والحاري
 فانهم تعرضوا بالعلامة الطحاوي حيث
 كتب ما نصه **قوله** بطلما سوا عيونا ولا
 هو كلامه **قوله** وهو في الذخيرة عدمه
 اي عدم صحة شروعه في صلاة الامام فيكون
 غير شرعي من الابد ابتداء الصلاة **قوله** يا اي احسن
 راعى بالخرصة اخرى رحمه الله تعالى لخروجه
 بصحته هذا التعليل بناء على ان الخروج به
 بصحته فرض فيقتضي فساده صلاة التيمم
 لحصوله بعد الحدث وحده فالصواب ان
 يقول لخروجه باستتلاق من لا يصح امامته
 ويكون مبني على القول بان الخروج بصحته
 ليس بفرض كذا قرره شيخنا في درسه **قوله** وهي
 التي **قوله** في المصنفين فانهم تعرضوا
 بالعلامة الطحاوي المتابع للمحلي بما كتبه
 ونصه **قوله** وصحت لو صلى الخ لانه لم يظهر
 منه رغبة في الجماعة كذا في البداية وهو
 يقتضي انه لو صلى ايمان مقتده يا احسن
 بالآخر اي ما قدمه المحكم رحمه الله تعالى
 على الصورة الاولى اي مع تقييدها بعدم
 الرغبة في الجماعة والا فهذا التوقيف
 يخالف ما في المصنف والقصد تعميمه
 افاده شيخنا في درسه **قوله** ويظهر ان هذا
 مبني على ان راجعة الى ما في النهاية
 وهو تحقيق اتيق وبالاجابة تحقيق الان
 النظر

النظر المذكور يبقى بلا دافع **قوله** الذي يحصل
 لنا في هذا مقول العلامة نوح افندي
 رحمه الله تعالى **قوله** والتحقيق الاول الذي
 في البداية اي على هذا التقرير وعليه فتا
 لصواب حذف قول المصنف بخلافه حصوله الا في
 الخ لانه من جملة افراد المسئلة بخلافه على
 ما وقع المحقق مع تقييده بما كتبه عن
 شيخنا الا انه غير نافع لبقا النظر السابق
 فليتام **قوله** مدرك ولاحت فقط الواو
 لمعين او كما هو ظم **قوله** فدخل فيه المقيم اي في
 قوله المراد بالسفوات انه لم يصلي جميع صلاته
 مع الامام **قوله** ثم على تعريف النهر المار يكون
 مدركا لا خفا فانهم تعرضوا بالعلامة الطحاوي
 حيث قرر كلام المصنف على وفقه والم يعرف اليه
 فتدبر **قوله** لان الركوع والسجود قبل الامام لغو
 فيستقل ما في الركعة الثانية الى الاولى وما في
 الثالثة الى الثانية وما في الركعة الرابعة الى
 الثالثة فبقيت عليه ركعة هو لاحق فيها
 اقول وجبت هذا التعليل في الثانية بهذا
 اللفظ ومثله في فتح القدير للمحقق الكمال
 وغيره من سراج البداية وكذا في شرح منية
 المصلي والكثر ومحشي هذا الكتاب وحيث
 فيه شيخنا في درسه بان الذي تقتضيه
 القواعد ان يبقى عليه وصار ركعتين ركعة
 من السبع الاول وهي الثانية وركعة من الثاني

وهي الرابعة للركعة فقط وان اقر هذا التعليل
 الشراح وذلك لاننا اذا قلنا ركوع الركعة
 الثانية مع سجودها الي الركعة الاولى علم
 ان قيام الثانية وقع قبل تمام ركوع الركعة
 الاولى وسجودها فيكون لغوا وذلك لان
 من فرض في صلاة الضلوة ان يقدم القيام
 على الركوع والركوع على السجود وهو يجب عليه
 قضا الركعة الثانية بتمامها ومثله يقال
 في الشفع الثاني فنثبت بهذا ان القواعد
 قاضية بايجابه قعنا ركعتين في هذه الصورة
 قلت وهو يجب وجبه لا دافع له واصلاويك
 عليه قليل فري التنازخانية عن الحجة المذكورة
 في اخر القول كما يقوله من يذهب الكلام والسلام
قوله الاول ان يركع ويسجد قبل الامام لا يقال
 ان ذلك مفسد لصلاة لان المسبوق اذا
 اتقدم بركعة عن امامه فسدت صلاته لانا
 نقول الركوع والسجود ليسا ركعة تامة
 لان من اركات الركعة القيام ايضا وقد تابع
 امامه فيه وانما خالفه في مجرد الركوع والسجود
 كذا في هذا من نسخة المحشم **قوله** اي في الزرع
 الاربعية المذكورة يعني في الشرح **قوله** قبل قضا
 ما فاتة فافهم تقيض بالعلامة الطحاوي
 المتابع للمحلي ونقصه قوله عكس المسبوق
 بالنصب حال من فاعل يبدأ يعني است
 المسبوق يتابع امامه اولاً ثم بعد فرائض امامه
 يقوم

الركعة ص

يقوم الي قضا ما سبق به ولو عكس تفسد
 ويتخالفان في امور ذكرها في النهر منها لو قال
 الامام بعد فراغه من العجز كنت محدثا في العشا
 فسدت ضلوة المسبوق ومنها لو خرج
 وقت الجمعة فسدت ضلوة المسبوق
 او تذكر المسبوق فايته فسدت ضلوة
 او طلعت الشمس في العجز وفي اللاحق
 روايات في جميعها انه كلامه **قوله** فيما هو
 من العقدة وهو القيام اي لانه فرض في
 لقعة واجبة **قوله** لانها تامة امامه اي
 بالنظر الي الركعة الاولى التي صلاها الام
 قيل اقتدا هذا اللاحق به فلذا يقدر على
 راسها كما فعل امامه افاده المحشم في التامش
قوله قلت وبقي ان يحصل ان صور العكس
 خمسة فصار جملة الصور الممكنة ستة هذه
 الصورة نام اول سبق كذا في هذا من نسخة
 المحشم واما ما كتبه المحشم علي
 هذا من نسخة الطبع فغيرها
 اليها فغير صحيح كما يظهر للشيخ
 فليسا من وفي العنق
 عن المستضيئي او قصده
 بهذا ان يفيد ان الامام الثاني
 ذكره بعض المشايخ مع الامام
 الاعظم كما وقع في كلام الحلبي وبعضهم
 مع الامام محمد كافي هذه العبارة وهذا

ن	ا	د	اس
ن	اس	ا	د
د	ان	اس	
د	اس	ان	
س	ان	د	
س	ا	د	ان

النقل والاستدراك على ما قاله الجليلي من
عكس الحكم المذكورة فتأمل **قوله** ولا حاجة
الي زيادة الضمير راجع الي قوله وكذا لا يكون
قوله لا يرفع سواه اي سوى السجود المذكور
الامام قدرا للتشبه يعني قبل يقود
قوله لانه في الحقيقة الضمير راجع الي البنا
وقوله من الخليفة اي خليفة الامام وهو
ما استخلف لاحل تمام صلاة يقوم
قوله وحج من رجل مشي على نحو سطح فافهم
تربص بالعلامة انطوطاوي المتتابع للجلي
في جعله السجدة والعصاة مما للعبد فيه
اختيار بقي ان قوله وحج من رجل مشي ليس
بقي في جعله مما هو بسبب فعل العبد بل
لوقوع بنفسه فكذلك لان العبد سبب
في قيامه خلافا لابي يوسف كما يعلم من
كتبه المحقق على قوله انما لا اختيار للعبد
فيه والله اعلم تأمل **قوله** وقد يقال اجتهده
عن اجنود ابي قال سجد وهو الذي يظهر في
قوله وكذا لو كان حديثه بالنوم لمكث ان عطف
على قوله فانه بيني وقوله لان فسادها
بالمكث تعليل لما فهم من ان المكث الوجود
في ضمن النوم غير مفيد بخلاف المكث
الوجود في حال اليقظة فتأمل فنعى البنا
فافهم تربص بالعلامة انطوطاوي المتتابع
للجلي

للجلي ونفسه قوله ولم يبق كفاية اي عليه
او على امامه وهما ذواته بغير واحد ما اذا
تذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستتات لطلان
صلاته هذا ما تفيد به عبارة وليس بالواقع
فانه لو فرضنا وبني والحالة هذه فصلافة
موقوفة ان صلي الغاية بعد خروج وقت
السادسة يعني محتمرا وان صلاها قبل
خروج وقت السادسة فانما يبطل وصف لزمنية
عندها وتصير تقلا وعن محمد يبطل الاصل
ايحذر بل بقليل من زيادة كلامه **قوله** لانه
عمل كثير ليس من اكمال الصلاة اي حيث
ترك ما يجب عليه تقديم وهو العاوية والتأمل
بغيره **قوله** ليس بالواقع فافهم تربص بالعلامة
انطوطاوي حيث قال قوله كسفر جلة مثال
للمنق فلا يبين فيها كالحديث من الغطاس وهو
الذي صححه في البحر خلافا لما في دل ونحو العطار
التحقيق كلامه **قوله** حتى لو استخلف النوم
او اي مع كون الامام قد استخلف ايضا كما هو
ظاهر سياق الكلام افضل في حق الكل
اي امام كان المستخلف او غيره شيئا تأمل
قوله حتى لو اقتدي به انسان مادام في
المسجد او سببا في المحش كلام فيه **قوله** بجملة اي
الاستخلاف **قوله** وان حكم الاستخلاف عطف
على قوله ان شرطه ان المعلى وعلم مما امرت
حكم الاستخلاف او فسادات او صلاتهم ظاهر

ولو ظاهرة حياة وهو كذلك كمن لم يتطهر عن امام
في تلك الساعة **قوله** وهي فلو استخلف غيره
راجع الى الزيادة وعليها فاصح الشرح هذا
لم يجزى للاختلاف فلو استخلف لم تقسده
صلاته فتدبر **قوله** بخلاف الامام او المقتدى
تأمل قال شيخنا هو في غاية من الحسن فيكون
مستأنفا وتولم يعمل ما يقطع الصلاة **قوله**
فلو حصلت بعده اي فلو حصلت هذه
المذكورة من الجنون وما بعده بعده لا تقسده
اي **قوله** ولا عمد من هو لا اي فلم يوجد الجرح با
لصنع فلا تصح الصلاة هذا ترتيب فلا تقبل
قوله يستقبل مطلقا اي خرج من المسجد
اولا تأمل **قوله** وظاهره ان المذهب الاطلاق
اي اطلاق جواز الاختلاف سواء قرأ ما يجوز
به الفصل قد اولا فتدبر **قوله** ويمكن حمل قوله في
النداية اي قصده اجواب عن قوله اما المستوف
فلا تدبر قلت ظاهر كلامهم لا لتعليقهم
اي ظاهر كلامهم ان لا يستخلف لتعليقهم
المذكور اي **قوله** فلا حاجة الى الاختلاف فانهم
تويعين بالعلامة اكلبي ونعمه قوله كالقراءة
اشارته الى ترجيح الاختلاف عنده فباسا
على القراءة اه ونقله عنه ابو السموذ واره
وقال العلامة الخططاوي بعد نقله ما ذكر
والظاهر انه لا يستخلف لانه تأدرا للوجود اه
كلامه **قوله** اي ولا يبين لو كان منقرا اي قبل

الصلاة

صوابه

صوابه لو كان اما ما كما يوجد من التقرير بقوله فيطلت
اي قلت هو سبق نظر لان قوله لانه صار اميا اخرج
اي قوله لا يستخلف والتقرير المذكور يدل عليه تأمل
قوله والافسدت وان لم يسمع اي والله فانه اراد به الادا
فسدت وان لم يسمع اي **قوله** وان لم يكن عنده ما غيره كما
علمت فانهم تويعين بالعلامة الخططاوي المتابع للعلامة
في ما نصه **قوله** لان الاستسقاء يمنع البناء اي عدم
وجود ما ناء امامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو
استقى من الماء او البئر وهو محتاج اليه جاز له
البناء لانه كلامه **قوله** فلو غسل او بيا لا يبيني تارة خاتمة
اي لانه قد زاد على المأمور به **قوله** لكن تقدم ان الاستسقاء
افضل من الاستسقاء عليا ان ترك الافضل موجب
لمكرهه اعني التزهية وهو احد قولين كما سبق
فلا تقبل **قوله** وشمل ما لو سلم الامام اي **قوله** فان
سجد بطلت غير مسلم لما تقدم انه لو طلع عليه
الشمس بعد ان قد قدر الشهد بطلت صلاته
ما لم يكن عليه سجود وسجد له بعد فاتها تصح
وسيجي ايضا اول ما يفسد الصلاة ما هو صريح في
ذلك ومنه المتي يفسد بها التكلم عمده وسهوه
قبل قعوده قدر الشهد سيان وكتب المحقق رحمه
الله تعالى ما نصه **قوله** عمده وسهوه اي يفسد
ان بينهما فرقا بعد القعود مع انها سيان ايضا
انها لا يفسدان الصلاة ولو اسقط قوله سيان
فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم لعلم من هذا
اي فلي تأمل **قوله** وكذا اذا سجد هو عطف على قوله

باب
مع

بطلت صلاة دون القوم **قوله** اقول ان الكمال لم يبرح قولها
 صريحا وقصده ان يفيد بهذا ان قول الله ورجعه
 الكمال يعني بمقتضى مجته في دليل الامام فقط لا با
 لصراحة **قوله** لا ت عبارتة تشتمل ما لو كانت كلمة مجتبه
 اي وما لو كانت الظاهر اقل من ربع كما لا يخفى **قوله** والظاهر
 في اوانه منه اي من القاطع قوله اقول وقد يجاب بانه
 الاصل في هذه المسائل ان كل ما يفسد الصلاة
 اقل اقول يستثنى من الكلية المذكورة الحدث السواء
 كما لا يخفى **قوله** لا يقال ان ترك التمتع في الحال مفسد
 لصلايتها بصورها وذلك لان الترك المذكور فصل كما ان
 ضم الشفقتين فصل كما سيذكره الله في محله **قوله** اعتماد
 على ما يذكره في باب الغوايب كذا في التمتع بلا الفيد
 الدال وعليه هو خير مبيها محذوف ولو سمحت الا
 لكان اصوب **قوله** ثامن **قوله** والثامنة خروج وقت
 وعدها ثامنة ساعلي على مسالاة الاوقات ثلثة
 مسائل **قوله** ثامن **قوله** بلا صنفه عند الامام
 لا عند العامة فهم يفرقون بالعلامة الطحاوي ومحيي
 مع المحسن فيها صنفه **قوله** فكيف باليهما اي فكيف
 يقال ذلك مع تنصيرهم بانه يقتصر في اليقاعا لا
 يقتصر في الابدان **قوله** فيصلون ما عليهم وحدنا
 اي لانت مع الجائزات الذي يقي على الامام اخر
 الركعات فحين صلى الخليفة تلك الركعة تمت
 صلاة الامام فلو اقتدوا به فيما يتخير هو كانوا
 اقتدوا بمسبوق فيما يقتضي ففسد صلاتهم
 وانما قال يصبرون الي فراغه لجواز ان يكون يعني

وادني

ما يقتضي هذا الخليفة مما بقي على الامام الاول فيكون
 القوم قد انقروا قبل فراغ امامهم من جميع الاركان
 ففسد صلاتهم افاده في البحر عن الظاهرية افاده
 المحسن في هاشم نسخة وظاهر التعليق ان كلا من
 المستخلف والقوم جاهل بكمية صلاة الامام وهو
 ظاهرا لا غبار عليه **قوله** ولا يستغفرون بالنفس
 قبل فراغه اي من الشفع الاول **قوله** والخليفة
 ما بقي اي وقوا الشفع الثاني **قوله** واما المعتم اي
 واما المستخلف المعتم الذي استخلفه الامام المستغف
 عقيب القرية قبل تمام ركعتها فيصلي بالقوم الذين
 خلفه من المسافرين والمعتمين ركعتان ثم يستخلف
 مسافر امثله لاجل ان يسلم بالمسافرين وبعد
 هذا تقوم القيوم لقضا بقية صلاتهم وهو الشفع
 الثاني بلا قرأة وهو مقابل لجميع ما قبله لانه
 موزون فيها اذ كان كل من الامام المستخلف ول
 المستخلف معتم هذا تترى كلامه رحمه الله تعالى
قوله حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت اي لانهم
 اقتدوا به في تمام لقضا ما بقي عليه كما هو ظم **قوله**
 وفيه ايما الي انه اي في قوله فلما تم المسبوق انه
 تامل ما **قوله** ما يفسد الصلاة وما يذكر فيها بلغ مشابه
قوله وايضا ما نتج به انتظام الحروف حرقان لتغادوي
 مسبا وحرقان خبره **قوله** قليلا كاء او كثيرا كما لا يخفى
 فانهم يفرقون بالعلامة الطحاوي حيث تفكر
 عبارة المندني عن المحيط وقال بعد هاهنا يعني
 التعليق كالحرف يكون مرتين او كلامه **قوله** وذكر الزبي

مقتضى هذا الخليفة على كل
 مقتضى طائفة لانه عتيد في كل صلاة
 يكون اخر صلاة الامام كما افاد

فيه خلافا اي في الكلام المسموع اعم من كونه له حرف وقت
 مرهماه اولكن يقطع النطر عن الاستدراك الاي كانه
 يحتمل قول لكن ما مر من تعريف الكلام ان استدراك على
 قوله وبعضهم لا يشترط للمسموع ان يكون
 له حرف مرهماه **قوله** فيحتاج في حصول ما بين الصورة
قوله اذنا نسا كذا بجنطه والذي في النسخ المتداولة
 حذف لفظة او خبير **قوله** ليلا يلزم تكريم الختفي
 اي الذي لا عموم له عندنا **قوله** وانما اقامه ما شا
 اي اعجب اقامه **قوله** ومنع النسخ فعمل ونايب فاعل
 كما لا يخفى **قوله** معطوف على قوله انفسات فانهم
 تعريف بالعلامة **قوله** واما العلامة العظيمة فلم
 يخالف في ذلك **قوله** لانه بعد الدام كما مر خلافا
 لمن وهم هو العلامة **قوله** رحمه الله تعالى وسيجي
 التصريح بالاسم في بعضها اي وهو ادون من الكراهية
 البحرية والعلامة التزكية **قوله** فيكم السلام على
 مستعمل ان قصده به بيان العمية كما لا يخفى **قوله**
 فيهم كل علم سري فيه انه يعم غير ايضا من بقية
 العلوم وكانت هذا وجه عدول السارح عن عبارة
 النهر **قوله** عند الثاني وهو الصحيح اقول الخلاف
 انما هو في الاخير كما يعلم لمن له ادنى دراية في المذهب
 والله اعلم **قوله** والمعنى تشييت المصلى لغير فانهم
 تعريف بالعلامة العظيمة **قوله** ونصه قوله لغير
 الاول من غير ليعايل قوله ولومن العاطس لنفسه
 ويتبع صاحبه النهر في التعبير به علي انه لولا المقابلة
 لحسن حذفه لا عت **قوله** تشييت عاطس عنه لانه

نكم

قوله ص

دراية

من اضافة المصدر الى مفعوله والتشبيث واحيد في
 الاول فقط وقيل الثالثة هو كلامه **قوله** فقا لا جيبا
 اسمي اي معا **قوله** لانه لم يدع له اي لم يعقد الرجل
 اكبر بقله يرحمك الله الدعاء لغير العاطس وقوله
 ايم لم يحيم اي لم يشمت **قوله** بان لا نسلم ان الثاني
 اي في الذكر وكذا قوله لانه لا يتطاعه فالاولى
 يد عليه قوله والى هذا يشير التعليل وعليه فيعلم
 من الزرع المذكور عدم الفساد في الاول اذا امتنا
 على المتأخر وكان المتقدم غير العاطس والفساد
 في المتأخر هو ظلم السارح لانه معني قوله وبمكسسه
 ب **قوله** تشييت انما هو تشييت انما هو تشييت
 نفسه ففقدان الدعاء لغيره لانه من كونها امتنا
 معا وعلى السارح كما لا يخفى **قوله** لانه المؤمن واحد
 فتعين جوابا اي لانه المؤمن في عبارة البحر واحد
 كما هو في عبارة الذخيرة وقوله قلنا لم يبرز السهم
 على ما في البحر فانهم اي لاجل كون المؤمن واحدا في
 عبارة البحر ليرزح السارح على ما فيه بل عزه على
 ما في النهر كما علمت وقصده بهذا الترفيع على العلامة
 العظيمة والكلبي حيث لم يحقق المقام **قوله**
 والله اعلم واستغفر الله العظيم **قوله** ولعل الرزق
 اي لاي يوسف بني المسالة الذي علم حكمه
 الاتفاق فيها والثالثة حيث حكى المسايخ خلافة
 فيها **قوله** لنا في الحلية والبحر فانهم تعريف بالعلامة
 العظيمة **قوله** حيث كتب على قوله على المذهب
 مانصه قوله على المذهب وقال يعقبي السارح

انه منفسد اتفاقا ونسبه في غاية البساطة العامة
 المشايخ وهو الظاهر خاتمة ولو قال الحمد لله لجز
 صار او سبحان الله لمحيب وهو على الخلاف اه
 كلامه قوله وهو مما اورد نقض على اصل ابي
 يوسف ابي والاو كونه على الخلاف في سلف قريبا
 عن المذاهب **قوله** ويشكل على هذا كله ما مر من التقصير
 فيمن سمع العاطس ان اي فيها كسبه على قول الامم بتركه
 الله حيث قال لان السامع لو قال الحمد لله فانت
 عن اجوابه اختلاف المشايخ او التعليم فسيده
 ولم يرد واحد منهما لا تقصد اتفاقا في قوله
 واستعينده لولم يقصد الجواب الذي يمين قوله
 لان الظاهر انه اراد به الاجابة **قوله** والظاهر انه
 مبني على ما اذا لم يقصد الجواب والا لا يشكل عليه
 ما مر تأمل اشارية الى التمرين لان مراده ما ذكره
 صاحب البحر لا ما سلف قبله عن التمرين فستنه **قوله**
 رحمه الله تعالى اودع الاحد ان اي شئ من غير العمل
 فقال المصلي اي كماله **قوله** الا ان يراد بقوله من
 غير مصلي اي صلاة قال شيخنا ولا يحصى عن هذا
 قوله وكذا لو كان في فيه اهليلجة فلا كما ان قال في
 القاموس وراحه للعلامة الزبيدي الحق ما ضده
الاصح بغير الاول والثاني وفيه الثالث وقد
 تكسر اللام الثانية قاله الفراء وكذلك رواه الابد
 عن شمر وهو مروي اهليلجة قال ابن الاعراب
 وليس في الكلام اهليلج بل في قوله اهليلج مستند
 اهليلج وابر يسيم واطر يفل **قوله** اي مروف وهو على
 اقسام

اقسام منه اصفر ومنه اسود وهو البيان المنيع
 ومنه كابل وله مشايخ حجة ذكرها الاطباء في كتبهم
 منها انه ينفع الروايت **وحفظ** **قوله** لا يدخل الفانين
 بالاسم له يري انه بالحرف **قوله** لا يدخل الفانين
 بالذات الهجاء كذا يحفظه والذات في المصباح بالذات
 الهجاء ونصه الفانين نزع من الحلو يميل من
 الفند والنشأ وهي كلمة المحبة لقند فاعيل من
 الكلام العربي ولهذا لم يذكرها اهل اللغة اه
 بالحرف **قوله** ولم يعرف في الكتاب بين القليل والكثير
 يعني في القدر فان اشهر عند هم اطلاقه
 عليه دون غيره الا بقربينة قوله لان القريب لا
 يفر عليه الحال عادة فانهم يترفعون بالعلامة المخطا
 حقت قال قوله من بعيد بترقيه صاحب النهر
 ولم يذكره اخوه ولا المصنف اه كلامه **قوله** وقيل
 ان ابا حنيفة مع محمد حلية استفيد الخلاف
 المذكور انما يقو بين الثاني والثالث واما الامام الاكبر
 فقيل وقيل كالا يحق وان الاشبه اجواز عليها مطلقا
 اي سواء امكن ان تنشر نصفين او لا **قوله** بحيث لو استثنى
 اي القربان المرفوش على الجحاسة **قوله** حتى يراض به انه
 لو كان بقره نجاسة يشم ريحها لا تقصد فضله فانهم
 يترفعون بالعلامة المخطا ويحي حيث كتب على قوله الشيخ
 اورد ما نصه قوله اورد فيه ان مجرد الريح لا اعتبار
 بمصنوع بجوار نجاسة يشم ريحها وقد يفرق بين
 شئها من بعد وبين شئها من قبل سجد عليه اه
 كلامه وهو يخالف لما مر عن عامة الكتب يعني

بل هو مقابلة

قوله والحاصل ان المذهب انه ان حول صدره فسند
وان كان كذلك ويمكن دفع المخالفة بان المراد بالعدو
المجوز لما ذكر العذر المعتبر حيث تبين خلاف ما ظنه
علم ان لا عذر لان انصرافه تبين على سبيل الفضي
كما عجل به قبل اسطر قليلة وكانه الى هذا اشار
رحم الله تعالى بقوله قائل فتدبر ولا تكن اسير التقليد
قائه يعني عن ادراك الحقائق **قوله** ابا برزة هو نقطة
ابن عبيد اسلم قدما وشهد فتح مكة ثم تحول الى
البصرة ثم غزا خراسان ومات بها في ايام يزيد بن
معاوية او في اخر خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر ابن حجر عن ابي سعد
انه كان من ساكني المدينة ثم البصرة وغزا خراسان
وذكر الخطيب انه شهد مع علي رضي الله عنه قتال
اخوانه بالتهر وان غزا بعد ذلك خراسان فمات بها
وقال ابو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي قيل انه مات
بنيسابور وقيل بالبصرة وقيل بمغازة بني سميان
وهرة وقال خليفة مات بخراسان بعد سنة اربع وبن
فالحاصل من هذه القول ان ما استمر من كونه مدفونا
بقربة برزة بدستق ليس بتأيت ولعله كان رجلا
كثيرا بمشيت والله اعلم كذا في شرح الدرر والقرر للعلامة
الشيخ اسماعيل النابلسي والديفيد الشيخ محمد الفتي
النابلسي كذا وجدني هما مشن نسخة المحشر رحمه
الله تعالى قوله اولوا الحديث جمع بقر المعنى البعض
والالقاء اول بالافراد **قوله** غير مفسد ولا مكره اذا
كان لعذر مطعنا اي قل او كثر اسند بر العيلة اول
قوله

وقال

قوله ووقعه بعد سيق الحديث قدر ركن اي الا اذا
كان لعذر مثل ما اذا وقف لاجل تقدم من يصلح
للإمامة ومثله يقال فيما بعده بما يناسبه من
القيود المارة **قوله** بان تزي الكفر ولو بعد حتى قال
في باب الاماي للعلامة سراج الدين ومن ينوار تدا
بيده **قوله** يصبر من دين حق والاسملاك **قوله** فتدبر
فاذا سافر سقط بعض الصلاة اه فانهم ترفع بالعلامة
الخطاوي حيث قال قوله وموت ثمرة تظهر في استعاط
الصلاة اذا اخر الاداء من اول وقت الوجوب وتظهر
اكتون في وجوب ادائها بعد الاقامة اه كلامه ولو ايد
استقط بسقوط لما ورد ما قاله المحشر رحمه الله
اجمع **قوله** رحمه الله تعالى او الملاعبة قال العلامة ل
الظاهر انها تجري في الطل ايضا اي والمفاعلة على
غير بابها كما لا يخفى **قوله** وعدم قدرة على استقبال
القبل اه اي وعدم قراءة ما تجوز به الصلاة ولكنه
لم يعتد به لاجل المسابقة فانهم ترفع بالعلامة
الخطاوي حيث قال قوله ومسا بقة الموت مما يحق
بترك الركن لان اداة عدم كمال اداء والمفاعلة على
غير بابها اه كلامه **قوله** واي ما الورع وسجد قبله في كل
الركعات فيلزمه قصار ركعة بلا قراءة قول قد منا هنا
ان يقتضي القواعد ان يلزمه قصار ركعتين ولوجه
ان شئت لعدم تحقق الترك فانهم ترفع حيث
قال قوله وسلم مع الامام لا حاجة اليه اه كلامه
وسيجد كسبه بعد الفراغ من قضاياه اي وان
كان لزم الامام قيل ان يقتضيه كما مر في محله قوله

بالعلامة الخطاوي مع

هذه تكتب بقلم المحقق نقول

والفساد بترتيب على صحة الشروع فافهم تعريف العلامة
 المحطاه في حيث قال وظاهر قوله اذا لم يفسد
 اذا مد الهوى من الجلالة مد فاحسنا تفسيده
 من خلافه انه كلامه **قوله** في حروف علة ولين لا يقول
 هذا لا يظهر في الالف لانها حرف مد ولين وعلتها دائما
 بلا شرط وعبرة السماع خالده واللين عطف عام
 على خاص قال ابو الجاهلي لانه الواو والالف والياء
حروف علة مطلقا يعني محركة او ساكنة وحروف
 لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا يعني جاس
 ما قبلها اولاه وحروف مد ايضا ان جاس الواو والياء
 ما قبلها بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء
 فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة
 ولا عكس اهو مع زيادة لفظ يعني في الاطلاق
 المذكورين فحصل منه ان الالف حرف علة ولين
 ومد دائما وان الياء والواو المحركات حرف علة فقط
 وهو من ذهب اهل الفرق والساكنات المفتوحة
 ما قبلها كقول ويبيع حرف علة ولين فقط والساكنات
 ما قبلها كالحاشن اما كنوح حرف علة ولين ومد فلنا
قوله فالمعتبر في عدم الفساد عند اخذ قول ظاهر
 هذا التفرع بل صريحه ان المعتبر في عدم الفساد
 عند اي شيء عدم تغيير المعنى بقرا فاحسنا مع
 وجود مثل اللفظ الغير في القران وبه يقيد ما سياتي
 في الكلام مما يعيدان المعنى عنده انما هو وجود مثل
 فقط لتصرعهم بان المطلق يحمل على المعنى اذا وجد
 شرطه كما هو وان اهل القيد شحنا واعتد على ما ينفرد

حروف

من الكلام الابي والله الموفق بمذكرة كرمه فالاولي
 الاخذ فيه بقوله المتقدم اي في الفصل المذكور
 وقوله منزلة عليه اي على قولهم المذكور **قوله** فذهب
 ابن مقبل ومن معه الى انهم لا يعتبرون تغيير
 الاعراب **قوله** الا اذا لم يفسد الراء اي لانه يصير مفعولا
 للباري واذا وقف على الراء يكون محملا قلم يتحقق
 الفساد اهو من هاشم نسخة المحم **قوله** لكن في المسألة
 وينبغي ان لا نفسد اخذ يعني بالاتفاق كما هو ظاهر
 والقاف همزة اخذ يعني وما اشبه ذلك كابدال
 العين همزة كما في بعض عوام زماننا **قوله** فلا شك
 في الفساد بل ينبغي ان يثبت له بما ذكرنا به تعالى
 انه عن ذلك علوا كبيرا **قوله** بخلاف موي اي لثبات
 كما في الفتح اي لانه لا آية للاول بخلاف هذا لان له ايا
 كما هو ظن فتدبر **قوله** عن التجديس عبارة التجديس
 والصحيح مقدار منتهي بصر وهو موضع سيموده
 وقال ابو نصر مقدار ما بين الصف الاول وبين تمام
 الامام وهذا عين الاول ولكن بعبارة اخري وفيما قرنا
 على شيخنا من هاج الائمة ان يترجى بيقع بصر
 وهو يهمل صلاة الحاشين وهذه العبارة اوضح
 اهو ما في التجديس لصاحب المدينة فانظر كيف جعل كل
 قولا واحدا وانما الاختلاف في العبارة لا في المعنى وهذا
 دليل واضح على ما قاله المحقق الشيخ الكليني
 في الفوائد اخذه الحسين في الماسن **قوله** ولو كان فيها لم
 يتغلب في الحلية عن السبأ فافهم تعريف العلامة
 النحوي طوي حيث نقل ما ذكر عن السبأ من البديع

واقعه فتدبر **قوله** لكان ان يقف اربعين خيرا له ثمان
 يمين يديه كذا ذكر الحديث في عدة مواضع بالنبات
 ان والذي في شرح مرقى الفلاح باستطاعتها والاول
 الاصوب وقال المناوي في قوله خيرا له بنصب خيرا على
 انه خير كان ورفعه على انه اسمها ويقف الخبر او فتدبر
قوله سميت به باعتبار بعض الغصول يعني فهو من
 تسمية الكل باسم جزية المتوسطة في الحسن عن باقي
 اجزائه **قوله** واجاب سمعك جلي بانه يجوز ان
 يكون الخ يعني فالمراد بكراهة المرور في المسجد الكبير
 موضع سجوده ما يشمل المرور داخله الى موضع
 قد فيه كما قدمه المحقق معزيا للدرر وهو فقد صده
 بالتقيد المذكور الاحتراز عن مثل هذه الصورة
 فان التيسارة المذكورة غير مستمرة في نفي الكراهة هذا
 تقرير كلامه **قوله** فله ان يمر من بين يديه بالاول
 فافهم تعريض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما
 نصه قوله على رقية من لم يسدها هذا على سبل
 المبالغة والافاذية المسلم حرام او يحل على ما اذا لم
 يكته المرون الا بوطئ رقبته ويجزى هو كلامه ليس
 بستره الظاهر ان هذا موضع فيما اذا كان في مسجد
 صغيرا ما في المسجد الكبير او الصغار فهو وان لم يكن
 ستره لكن المكروه هو المرون في موضع سجوده او قربا
 منه ومن مر خلف النهر الكبير يكون بعيدا من الصلوات
 قائل كذا افاده المحقق في هذا من شذوذه فاستلها
 بيده وصرحت خلفها هل يعني ذلك لم اراه اقول والظن
 انه يعني احدا من مسالة الدابة المذكورة فتدبر

ام هو سنة مستقلة لم اراه قلت الظاهر انه
 سنة مستقلة **قوله** المعلوم من كلامهم انه
 عند اخ اقول هذا غير ما يفاد من قول الشافعي
 يعني فتدبر **قوله** ان الامن بها محمول من غير ما راجع
 الى المقابلة **قوله** يلزمه موجها من دية او قود فافهم
 تعريض بالعلامة الطحاوي حيث كتب على قول
 السلم خلافا لما نصه قوله خلافا لثقاته
 يجب ضمان الدية لانه رخص له في قتاله دون قتله
 فليس فيه قصاص ابو السمود وظاهره ولو كان
 القتل محمدا هو كلامه **قوله** خلافا لما في الشريعة
 فانه تحريف اي حيث قال قال في البداية قيل بكره فتوم
 ان عبارة البداية قيل بالياء الشاة تحت وليس كذلك
 بل هي بالياء الوحيدة متصل بما قبله وهذا لفظها وبها
 بالاشارة او يدق بالشيخ لما روينا من قبل ذلك الجمع
 بينهما لان باحباها كناية اه كذا بخط السلاج في
 نقاش الحزاني نعله المحقق بخطه في الماشي **قوله**
 وقد يقال فأيده التنبيه على انه كالمدرك لا يطلب
 انه قال شيئا هذا هو الواقع فتدبر **قوله** الا لصارف
 للمشي عن التحريم الى الذنب وذلك كقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا قام احكم في الصلاة فلا تمض عنه
 فانه يهي صرف عن ظاهره لانه لكراهة لتقويت النظر
 المستدرب في الصلاة فتكون للتنبيه وكوله بل كان
 مفعيلا للترك العن الجازم الخ وذلك كقول عمر رضي
 الله عنه لمن راى قسلي في ثياب البذلة ارايت
 لو كنت ارسلتني الى بعض الناس اتت تمرف

للتقويت

شاربك هذه فقال لا فقال عمر الله احب ان تنزني
 له **قوله** من تنزنيته كما علمت من عبارة البحر فانهم
 تعرض بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة ج
 بما نصه قوله والا فتترهية راجع الي قوله ولا يمار
 فقط اي وان واحد الصارق فتترهية ج ل انه
 كلامه **قوله** سواك كالمخلد او غيره المخلد في الكثرة والجملة
 كما في الصباح **قوله** اذا كان لا يستأشقة الظاهرات
 المراد بها ما يستف من الصدر ولم يبلغ الشقة او الذيل
 كالظبوط بلغة مصر وقوله فرجي الذي في شرح المسنة
 او فرجيا وهو الصواب والفرج جنة معلومة يلبسها
 القلب **قوله** والجمهور انه لا يكره اذا لم يدخل في ثوبا
 في بعض نسخ الطبع والذي في شرح المسنة وسنحت
 الحش ههنا والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل في ثوبه
 الصواب **قوله** قلت واختلقت في ان الخشوع اقصده
 بهن **قوله** العبارتين فان قوله في ان الخشوع من الفعل
 القلب كالحق يقيني وعليه يحمل ما في شرح المسنة
 وقوله او نحو عرما يعي وعليه يحمل ما في التبيين
قوله لما روي الطبراني انه عليه السلام قال في مراتب
 الفلاح لانه صلى الله عليه وسلم من رجل يصلي
 وهو مقفوس الشرف فقال دع شرك يسجد منك
 هو بالحرف **قوله** من سنة وبيعة اي حسنة لامت
 النبي امر بفعله حتى علمته فتأمل **قوله** نعم تقتضي كراهة
 اي كراهة التتره كما هو ظاهر **قوله** ايما اطال اتخا **قوله** شيخنا
 وهو الذي يظهر لي ايضا وقوله لا يستأشقة في
 الصلاة كذا في السبع جذف جواب الشرط يعني تقصد
 فالصواب

٣
 المحل بين مع
 ٤

٣
 اذا كان بغير عذر اي مما فيه
 اصلاح الصلاة تدبر قوله
 اقوله يظهر كانه اذا جرد
 وجه

فالصواب ذكره تأمل **قوله** وهل يجب السلام بعد
 السلام اذا قول قد تقدم له التصريح بعدم الوجوب
 فتذكره **قوله** وفي الحلية عن بعضهم انه يحسن بينهما
 يعني اليسرى واليمنى كما لا يخفى **قوله** اخبرني فترك
 الكظم منذوب كذا تجلعه وصوابه مكره يعني تترها
 كما لا يخفى **قوله** ان اخطار ذلك ان اي كون الاشياء
 محفوظات منه **قوله** كما هو العادة او لا اي بامت
 كان مستقلا منعزل تأمل **قوله** ولا يخفى حسن هذا
 الكلام فانهم تعرض بالعلامة الطحاوي حيث
 اعتمد على ظاهر الرواية من كراهة قياسه في المحراب
 مطلقا سواء استنبه حال الامام او لا كانت المحراب من
 المسجد او لا فتدبر **قوله** وفي حاشية البحر الرملي الذي
 يظهر من كلامهم ان اي جمل على هابانه لسنينة
 باهل الكتاب **قوله** قيد لعمري وكره عكسه فقط فانهم
 تعرض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله او التبليغ اي من الامام للمقوم وقيل التبليغ
 من المبلغ فاذا اتفرد المبلغ بمكان لا جلا لتبليغ
 لا تساء المكات وكثرة المضيق لا يكره لكن لا يظهر هنا
 كراهة وان لم يكن للتبليغ وكفى **قوله** لا يظهر هنا
 لا يظهر **قوله** ~~والتبليغ لا يكون~~ ~~لوجود طائفة~~
 مع الامام اللهم الا ان يقال المراد من كراهة انفراد
 المبلغ عن القوم لان المطلق لا يجوز في الصف
 اه كلامه **قوله** وفيه استعمار بانه لا يكره صورة الرأس
 وجه استعمار بانه وان كان الرأس صاحب روح الا
 انه لما كان لا يعيش بها خاليا عن بقية الاعضاء

٣
 قوله وهذا كله اي الكراهة في صورتين
 انشئ كلامه قوله وان وجدت طائفة
 مع الامام فانهم تعرض بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب ما نصه

فهو صورة لا تمثال فلا يكره وقوله كما في اتخاذها
اي الصورة فهو راجع الي قولك بانه لا يكره **قوله**
فيمضي ان يكون حراما لا يكرهها يعني ما دعاه
صاحب الاختلاصة **قوله** لا يكرهها اس وتوطا يعني
ولم يسم على كمالها هو ظاهر **قوله** او ستران في اسد
بارها اخذ اقول هذا ظم لو كانت المستورة خلعة
وهو غير قيد في لزوم اقل الكراهات بل مثله
ما اذا كانت مستورة اما مد على ان عبارة البحر
المذكورة مطلقة لا تقيد ما ذكره فليتامل **قوله**
فيكون الاي تاكيدا فاقولهم تعريف بالعلامة المملوكة
المتابع للعلامة ج ل فيما نصه قوله ولا يكره نقدر
لا يصح مع قوله المتا الاي لا الابتساف فالاول استقام
لان المتا في غنية عنه ج ل اقول كل من اشار
بذلك الى ما في العبارة الاولى يعني قوله الم او في
بده بل تكون معلقة بيده اي مجبها ونحو
قوله لانها مستورة بالنياب اي ان كانت في محل
الستر واما اذا كانت في كفة وكانت غير مستورة
فالكرهه خا صلة ولا بد لان المدار على الستر **قوله**
في وجود الكراهة وعدمه فتأمل **قوله** اي مفاد
التقليل بانها مستورة يعني المذكور في الشرح وقال
فيه ما قاله صاحب الزهر من قوله ومقتضاه ان
اخذ كما لا يخفى **قوله** ولو كانت الثقب كبير يظهر به
نقصها اي بان لا يقبض مده كما هو ظاهر **قوله**
وخير جبريل يعني قوله انا لا ادخل بيتا او وقوله
والحديث الاخر يعني قوله فان كنت فاعلا او قوله كلف بالامر

في

في الفتح وغيره بان الصورة الصغيرة لا تكره في البيت
يعني كراهة تحريم فلا ينافي ما سيلف قريبا
عني الزهر من نبوت كراهة الترتيب فلا تغفل **قوله**
ينبغي ان يجب عليه يعني ان التما **قوله** وسياق في باب
مستترقات النبوع اخذ قصده بما ذكرنا فادة الخلاف
في ضمان القيمة خاليا عما فيه من الصورة **قوله**
واعترضه الرعي بان الغالبية اطلاقهم اذ يعني فليكن
ما ذكر من الغالبية لا كما قال **قوله** ففيه نظر ظاهر كما في
الحلية لعل وجهه وقوع الخلاف في الحشوع هل هو
من عمل القلب او الجوارح او منهما كما سبق تامل
قوله ولا تنزيه السجدة على معنوي الحديث يعني
ان قاله من خارج بلا سبحة كما يدل عليه قوله الابقم
النوي في حنيط فتدبر على ذكر مجرد عن هذه
الرسمية يعني وان كثر مع تكرار الصيغة المذكورة ولو شبي
يسير كما هو ظاهر **قوله** ولذا زاد الم ولو يعني لان
ما قبل لو الوصلية اولى بالحكم مما بعدها وقوله
افاد به يعني بقوله ولو قوله وعند اي حنيقة
يكره استقباله للقرأة يعني خارج الصلاة
لا كما قد ينسبهم من انه داخلها فانه قد تقدم ان
ذلك مفقود عنده الا اذا كانت حيا فظا وليس
حاصلا للمصنف وعندهما يكره وعند الشافعي
يجوز بلا كراهة فليتامل **قوله** علة للتلاوة
قبله اقول فيه بعد والظاهر انه علة لا خير
نقط كما هو ظاهر عبارة القضية الاي ذكرها
فتدبر منصف **قوله** ظاهر ان الكراهة في الوقوف

لغيره

متفت عليها أي لأن المنسب به أقوى من المنسب
 كما هو الغالب فليكن هذا منه فتأمل **قوله** فانه
 ذكر بعضهم انه أي يعني المستريح **قوله** ومنها كما
 انما ينقطع الاثنا أما ذكره لأجل ما بعده وال
 فقد ذكر هذا الشئ بقوله والتلثم كما هو ظم **قوله**
 أو صلي في موضع تنوع الشيايب الظاهر ان المراد به
 الحمام أو اذا كانت الشيايب المتجمعة مبتلة
 فليست ممل **قوله** وفي العتبات لا تكرر الصلاة في
 جهنم قبل الا اذا كانت بين يديه وعليه قلوب صلي
 في مثل قبة سيدنا الحسين لا تراهة عليه وفيه
 مخالفة لما قبله ولما تقدم في محلة فتنبه
 لكن ذكر في المحيط في الكفاية الظاهر ان في الاولي
 بمعنى عن لان صاحب المحيط مستقدم على صاحب
 الكفاية فتدبر **قوله** ولو كان تفتها يعني العايد
 المذكور **قوله** وقد يقال ان لا بأس هنا بذكره أي بين
 فيستوي الطرفان **قوله** فانه عد ذلك من درجات
 الرحمة قال السرخسلاي في مراقب الفلاح واذا جلس
 مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف احل له ان
 يتم من مجلسه حتى يغفر له كما اخرج الطبراني
 مرفعا اه وفيه الاجلال لا بد منه في المفقرة
 كما هو ظم ويظهر ايضا ان المراد الاخر ان
 الجهة لانه متى كان فيها عد مستقبل اسم راي
 كما ينبغي ان يكون في ذلك الانحراف اليسير خطأ وي
 عليه **قوله** لستقوله ابتداء بالشيايب أي يعني لانه
 وقع معوا عنه لما ذكره فيفتقر في القيام لا يفتقر

في

في

في الابتداء وكبح في النهز وجوبه والحالة هذه وهو
 غير ضايب كما لا يخفى **قوله** انه بمد الرجل اليها
 يعني كسلا لاها ونا واستحقاقا كما لا يخفى
قوله ويلزمه كراهة الصلاة ايضا فوجه يقين
 لان فيها الوطئ المذكور واسار بقوله فليست ممل
 الى حسن اللازم المذكور **قوله** ثم سياتي متنا في
 الوقت انه ان فيه انه لا دلالة للمباين علي هذا
 ونص المتن مع التشرح واذا جعل تحت سر دابا المصالح
 اي المسجد جاز كسجد القدس اه قال المحقق رحمه
 الله تعالى قوله واذا جعل تحت سر دابا جمعه سر داب
 وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض تبريد الماء
 وغيره كذا في الفتح وشرط في المصباح ان يكون
 صنيقا اه والظاهر انه اراد بالبر ما هو جاز
 بشرعا بان لا يكون مستقذرا كحصر كما يعطيه
 فحوى قوله لغرض تبريد الماء فليست ممل **قوله** فلو بذر
 جاز وذلك كمن هو ساكن في المسجد لأجل طلب
 العلم او ما لا يكون مسئلا لبيته الامنة ولا يبد
 تفاوت المسئلة عذرا شرعيا كما لا يخفى **قوله**
 لكن في القناوي الهندية ان استدراك علي
 القناذ المذكور **قوله** وعليه فقوله والا فيكم بين
 الشرح **قوله** لكن اذا كان فيها ان وعليه فالظاهر
 مسجد لا مدرسة **قوله** والظاهر من هذا
 ان كراهة هنا تنزيمية فاقولهم ترفعين بالعلم
 المطحطاوي حيث كتب ما نصه قوله لانه
 يلي المصلي وتباين ان كراهة تحريرية انتهى

كلامه **قوله** كما خشاب ثمينة أي غالية **في** خصوص
 في الحراب اه فافهم ترفيض يا لعلامة بحيث قال
 قوله ويكره التكلف **قوله** عمل انه تقييد للمعم
 أي عمل تقيي الباس في النقش اذ لم يتكلف
 دقايقه اه كلامه **قوله** تزييد الاجرم به أي بالنقش
قوله لا حرازه فضيلتي الصلاة اه فيه
 نظر فان كلامه من الفضيلتين يحصل لوصف
 مسجده اخبر وعلل وجه الافضل ان يقال
 ليدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم ان
 الملائكة تستقر لاحدكم مادام في مصلاه او
 يقال انه حيث صلى في مكان براه فيه استاذ
 فيالله وبسبب ذلك يقع الله تعالى عليه
 والظواهر في وجهه انه اذا صلى وسمع علي
 استاذه درسه يكون ذلك انفع له بخلاف
 ما اذا خرج لغيره وصلى وسمع وليتأمل **قوله**
 لم يره عليا عن خصف بقله فيه يعني عن
 حزره فيه قال في المصباح خصف الرجل بقله
 خصفنا من باب ضرب فهو خصاف وهو فيه
 كرم التوب اه خير الذي امكن تمامه وخير
 الرزق ما يكتفي وعن الامام الشراف
 اجمع العلماء انه وعليه يحمل ما يفعله من الافكار
 في مسجد مستندنا الحسين وغيره **قوله** رد فيها علي
 من افني حوازه منه يعني مطلقا كما هو ظم **قوله**
 ليس لرق ظالم حق ذكر المرق كناية عما انفق
 من نيل المال والهمة فيها ذكر **قوله** لان اهل الصفة

يعني

يعني بهم الصفاة الملازمة للصفة **قوله** الا اذا قال انما كنت
 اخذته اذ يعني الرجل الاخذ له اولا وهو
 الدافع كما هو ظم **قوله** لكن في بقوده قطع للصف
 قيل الظم لان في بقوده اه وفيه انه يحتمل ويحتمل
 لان القطع غير معلوم لنا فالظم ما قاله المحقق
 لانه تقييد وشرط لقوله وكذا اذ لم يصفق فانه
 استدراك لخطي يعني الا كما لا يخفى على المتتبع
باب الوتر الوتر قوله والكل سمي نافلة
 يعني يطلق عليه ذلك قوله ومراده الاعتذار
 عن ترك التمتع اه لا يقال لا يصح الاعتذار
 الا لو قال في الترجمة باب الوتر والسنن لان
 السنة النافلة ولا عكس كما قال السمع فتكون
 مراد السمع الاعتراض على المع لا الاعتذار كما قاله
 المحقق لانه نقول قول السمع المذكور مفيدان الاعتذار
 كما قاله المحقق بمعنى النافلة يقال له سنة
 لانه انما نقى الكلية فقط كما هو ظم **قوله** والفتي
 مثلا فافهم ترفيض بالعلامة اه واصله للمع
 ونفسه قوله ولا عكس اي لغويا وهو الكلي اي
 ليس كل نقل سنة فان صلاة الليل مثلا
 نقل وليست بسنة اه وفيه ان صلاة الليل
 سنة مستحبة فالاولي ينقل لم يعني بوقت
 اه كلامه **قوله** يعني انه لو ترك واحدة منها
 لا يصح يعني صحة لازمة بل امرها موقوف
 كما لا يخفى **قوله** وهو كونه المراد بالواجب
 ما يبا در منه يعني اقل نوعي الواجب

صلى عليه وسلم ويسمون بفقر
 الصفة ايضا ومنهم ابو هريرة في
 السنة كما ذكره الشوازي في حاشيته
 على فخر ابن ابي عمير في ترجمة ابي
 هريرة والصفة في الاصل نيا
 له اربع حوايط اولها شوال والنقل
 بعد ان تكون مستقفة كما بابا لوتر
 سياتي للمع في الايات في صوم

ففي تعريف المص لعل وشرب مرتب فافهم تعريفه
 لعلامة الخطاوى ونصه قوله وعليه
 اي على هذا الجمع وجعله في المصحح تعريفا على
 كونه فرضا عمليا لا اعتقاديا والوكلامه **قوله**
 ولقوله في ش المسنة عطية على قوله لانهم
 علموه **قوله** ومنه ومنه ان المراد هنا يعني ومنه
 قول شارة المسنة ولا يكسر جاحده ان المراد
 هنا **قوله** او تذكرة الحج فيه رحمة فافهم
 تعريفه بالعلامة الخطاوى المتابع للعلامة
 2 و نصه **قوله** بشرطه وهو عدم صيغة
 الوقت والسنين ونسب ورتبا اهل اه 2 اه
 كلامه **قوله** واجاب في البحر بما ذكر عن المحيط
 يعني من قوله عليه افضل الصلوة والسلام
 من نام عن وتر او نسيم فليصله اذا ذكره
قوله وفي قصايه بعد طلوع البحر وصلاته
 العصر يعني فلا يصح ادائه في هذين الوقتين
 لانه سنة عندنا وقد نهي عن صلواتها
 بعدهما **قوله** فبنا لنظر الى الاول يعني كونه
 سنة وقوله الى الثاني يعني كونه فرضا
قوله وهل ذلك اسم الاشارة راجع
 الى عدم اجواز المعلوم من قوله وهو لا يجوز
قوله دوة جهر القراءة يعني فيه
 قاله في النهر وعلى قول التذكرة يعني لاقتدا
 وان لم يحيط هذا مقابل لما حصل المذكور
 وحده فلا ينافي قوله وقال السدواني وجماعة

اذا قتل **قوله** ورد على ما مر عن الارشاد يعني
 وفيه رد على ما مر وقوله ما نقله متعلق
 بقوله ورد فتدبر **قوله** وعليه فلا اشكال
 اصلا في نعم بقي الاشكال في تنافي عبارتي
 البايح وحيث اذ فقه يحمل ما افاده عنها اول
 من انه ياتي به على ما اذا كانت في الركعة الثانية
 وما نقله عنها ثانيا من انه لا ياتي به على
 ما اذا كانت في الركعة الاولى لتصريحه به فيها
 ويرشحه ما كتبه المحقق على قول التكميل
 عني من قوله وهذا في تكبيرات الركعة الثانية
 واما تكبيرات الاولى ففي الايات بها ترك
 الاسماء والانصات اه كلامه وهو الغار
 بينهما فم هذا التقدير تدفع المخالفة التي
 ذكرها المحقق اولاً فتأمل منه صفا **قوله**
 اذ لا فرق بين وبين الفتوت فافهم تعريفه
 بالعلامة الخطاوى المتابع للمحقق حيث نقل
 عنه ما كتبه المحقق اول القول فافهم
 عن البحر ايضا واقصر عليه **قوله** حيث
 يعود ويستقص ركوعه اقول الظاهر ان
 يعود المذكور ولو لا واجب حيث انه يجزى
 بسجود السهو ولو كانت الترك عمدا فيظهر
 وجوب الاعادة عليه كما لا يخفى ومثله يقال
 في الفزع الاي بعد قوله للاختلاف في امت الخ
 اي بين صاحبني من انه ياتي به المقتدي

عند الثاني لا عند الثالث بل يومين لان له عنده
 شبه بالقرآن كما سلف **قوله** فان المقتدك
 هل يقرأ القنوت ام يسكت فانهم يقرضون
 بالعلامة المخططة او حيث لم يبي بتحقيق
 القيام فراجع ان شئت **قوله** والذي يظهر
 التفصيل وهو ما سمي عليه البسم فتدبر قوله **تكتب باللام**
 لان في اتمانه متابعة الامام فيما فعله
 الامام فانهم يقرضون بالعلامة المخططة او
 حيث قال قوله وقعود اول فيه انهم ذكروا
 ان المومنين اذا لم يتم التشهد وقام الامام
 يتم التشهد وعكسه التابعة في القيام
 لقوله فلم لم يقل هنا انه يقعد لان القيام
 طويل فيمكنه ادراكه منه ولما ذالم يوم واليوم
 بالوقوف ويبس للامام حتى يعلم التشهد وقعود
 قبل ان يستتم قايما هو كلامه **قوله** وان
 عليه القنوت فانهم يقرضون بالعلامة المخططة
 حيث قالوا والثناء معا رضى بما ذكرناه ان اذا
 دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يابى به على
 المعتد لانه اذا كانت بحجور من القراءة وفي فرض
 فتنه وهو سنة اول اللهم الا ان يعمل على
 ما اذا وقعت الامام ساكتا بعده او قرأ الترجمة
 او كلامه **قوله** واختار فقوانه اذا صلى
 ان فيه مخالفة على اطلاقه لما مر من بيان
 عن الامداد كما لا يخفى **قوله** لانهما سنة مؤكدة
 بلا

يستتم

قوله

بالمقابل

بلا خلاف تأمل اشار به الى ان دعوى عدم الخلاف
 غير مسلمة لانه يصح ايرادها من تعداد على القول
 بالسنة كما جزم به بعض اصحابه الرسايل كما
 سيذكر المحقق رحمه الله تعالى بحقيقته **قوله**
 فيه انه في الجنبين صحيح ان قصدت بما ذكره التورك
 على ما هو ظن السمع من رجوع التقليل المذكور
 الى المسالمتين مع انه لا يصح رجوعه الا الى مسألة
 الشبهة كما هو صريح عبارة المعزو اليه فتدبر **قوله**
 خلافا لما دللنا عنده كل نسخ على حدة في جميع
 الاحكام **قوله** حيث حكوا تحذف لفظة اصل
 السلام منه كما يعلمه النبي وآله اعلم بوقوع
 السجود وسطا قبل صوابه بعدم وقوع
 السجود وسطا وهو عقلة عن تدبر اصبر
 الكلام كما يعلمه اولوا الالباب بل اختلف
 في العمل بركبتها يعني في كونها ركبا او شيئا
 ولا يخفى ما فيه من التباسا هل ولو قال بل
 اختلف في ركبتها بخلاف لفظة اصل السلام
 منه كما يعلمه النبي وآله اعلم **قوله** وفيه تحجب
 القراءة في كله يعني به انه لا يصح **قوله** ولتختلف
 القيام عن القراءة فيما بعد ركعتي الفرض فتدبر
قوله وخالفه الرخصة بان انما يقول وهو
 الذي يظهر لي حيث ان القواعد تقتضيه
 والله اعلم لكن بعد زمان اي لكن دخله
 بعد زمان فانهم قالوا يعني علما ونا
 كما يظهر ما بعده **قوله** او نحوه انما كما لو دخله

اصل

في الصلاة صح

لا جواز زيادة بعض الصالحين مثلا والاولى الاقتصار
 على قوله او لسئل لان التحويل المذكور لا يخرج عنه
 فتأمل **قوله** الا فاقى هكذا يحط وفيه انه
 نسبة الي جمع افق ومنه في الصباح ونفي
 على انه انما يترتب الى الفرد فيقال افق بغيره
 وتختص به افاده بعض الفصول
 بخلاف السلام على النبي يعني فيصلي تحية
 مسجده ثم يسلم عليه صلى الله عليه وسلم
قوله وقد افطر ابن حزم في قوله بوجوبها
 انه يعني به الامام مالك رضي الله عنه ونقنا
 به **قوله** بعد التذرافضل انه يعني اداوها
 بعد ان ينذرهما افضل **قوله** ولذا قيل
 بانها لا تكون في السنة وهو ما ذكره انش
 من القول بالوجوب **قوله** وكذا صلاة الكسوف
 لانها تصلي بمجاعة وحدها في سنة المولود
 لكن بغير خطه بانصه وكذا سنة الجمعة النبيلة
 لان الافضل في الجمعة التكبير قبل الوقت
 فيلزم وقوع سنتها في المسجدة فصارت جملة
 المستثنيات بشية ولم ار من تعرض لجمعها ففقدان
 على بنات وقد نخلتها يقول
 نوافلنا في البيت فاقت على التي نقوم لما في مسجد غرسه
 صلاة تراويح كسوف غنة وسنة احرام طواف بكة
 ونقل عتقك او قدوم سافر وخائف فوت ثم سنة جمع
 يقول الفقير محمد علا الدين عابدين ابن المولود
 هذا وجدت هذه السقطة في البيضة فينبني

على بنات
 مع

الحاوي

الحاوي هنا كذا في هاستي الطبع والله اعلم **قوله**
 وقد تقر بان الحديث الضعيف يجوز العمل به
 في الغضائيل يعني اذا لم يشتد ضعفه كما سلف
 والله اعلم واستفتقر اليه العظم **قوله** عن
 معظم ابن المقدم كذا في السنة والظاهر عن
 معظم ابن المقدم بالظاهر بعد الجرم بعد هذا
 عن ثم يتم لعدم ورود معظم في كروايات
 الاحاديث فليحذر **قوله** ولا ياتي جازيا على
 الاصطلاح يعني به معنى التجدد الاصطلاحي
 المتقدم ويصح غير هذا وهذا هو الظاهر
قوله ثم اعلم ان ذكره يعني الشرح رحمه الله تعالى
 بسور ثلاث الوتر اقول هذا الاستشهاد
 لقول المحقق فيما قبله والظاهر ان تعديه
 بالبطون بناء على الغالب **قوله** وايضا اعلم
 يعني رويته وبنام سدسة يعني سدس
 القيل بترامه كالإيجي **قوله** من قوله ويكسر
 الا جماع انه يعني في الصلاة لم يفي من
 التداخي كما يظهر مما بعده **قوله** ايها يعني الذرية
قوله عشر ارجع الى قوله وفي وتوخر وما
 بعده **قوله** على خمسة عشر مرة بعد المرأة وبان
 في ركوعه بعشرة وفي الرفع منه كذلك وفي
 السجدة الاولى بعشرة وفي الرفع منها كذلك
 ومثله السجدة الثانية وهذه خمسة وسبعون
 مرة هذا انظر كلامه **قوله** وان كان فيها
 ذلك يعني المرأة **قوله** للمنا سبعة في الانس

اي لانها هي التساييع **قوله** هل يسبح عشر اعشاري في سجود السهو
 زيادة على التساييع كما هو ظن **قوله** فتسبح الا اعتدال ياتي به
 في السجود يعني ان تذكره فيه كما لا يخفى **قوله** كن له مثلين
 يعني كان له ثواب كواب من قراهن ليلة القدر فتدبر
قوله في كل منزل قيل ان يعتمد يعني من منازل السفر
 في الطريق كما لا يخفى **قوله** وقد ما تحقيقه هناك فانهم
 تعرضوا بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله فواجب
 علي المشهور وقيل فرض وصححه في التحفة وغيرها
 واجمعوا انه لو قرأ في الاخير يعني فقط صحت واسته
 يجب عليه السهو وعلى هذا فالخلاف انما يظهر
 في نسبته فعلى الاول ترك الواجب وعلى الثاني تأخير
 الغرض عن محله كمن سبأ في السهو ان تأخير الغرض
 فيه ترك واجب ايضا ويحتمل ان يظهر في اختلاف مراتب
 الاسم فعلى الاول يا ثم اسم تارك الواجب وعلى الثاني
 اسم تارك الغرض المعلى الذي هو اقوى نوع الواجب
 هو هو الكلام **قوله** وسبأ في فيه تصحيح خلافه
 وهو صحة سنت ركعات مشطوعا بقعدة واحدة
قوله وحمله السيد ابو السعود انه وهو الصواب
 لك ما سأل فيه قصد الزم بمجرع الشرع بخلاف المظنون
 وهو من شيء فيها على ظن انه لم يصحها ثم تذكرته
 قد صلاها اعني الغرض فتنقصها فتدبر **قوله** قايما ان
 يركع ايضا بما قلنا فيه ان التأويل بعيد وكونه رواية
 كائنة لا دليل عليه والظاهر قساده صلاة التتدري
 والزاه القضا مطلقا حصل التساوت منه او من
 اسمه كذا قيل قلت وسبأ في فيما كتبه المحقق على قول

الش

الش انقلب تغلا غير معنون عن التتارخانية انه لا
 يلزمه القضا وحى فتور رواية ثانية وعليه فلا اشكال
قوله وهذا لا يثبت في الصلاة لانه سبأ فيها
 نية سبأ على التحريم او مقارنة كما سلف وقعه
 متاخرة ولكن لا اشكال لوجود اصل النية عند
 التحريم واختياره الامضا الان وكذلك الصوم فليست
قوله غير ما سبأ عليه الش فانهم تربط بالعلامة
 الطحاوي المتابع للمعالي عما نصه قولنا في صلاة طائ
 فاهم انه معطوف على قوله متغلا فيقتضي انه
 مستثنى وليس كذلك بل هذا محتمل قوله قصد
 علي انه مكره مع ما سبأ في المم قريبا وصورته
 رجل شرع في الصلاة على انها عليه ثم بين انها ليست
 عليه فانسد لها فانه لا يجب قضاؤها وهذا هو
 المراد وان كان المتبادر منه يقتضي انه اذا اقتدى
 رجل بمن ظن ان عليه الظهر مثلا ثم تذكر الامام انه
 صلاها فانسد الصلاة ليس على المزم القضا
 وليس كذلك بل عليه القضا لان فعله مخبره دون
 الامام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المزم وقصد
 اقتدار رجل بامارة جله او كلامه **قوله** اذ ليس فيه ذلك
 القيد فانهم تربط بالعلامة الطحاوي حيث اقتصر
 هنا على ما ذكره المحقق عن ابي السعود فتدبر **قوله**
 اعتبارا بالشرع راجع الي قوله لا يلزمه قوله في الصوم
 في الاوقات المكروهة وهو صوم يوم العيد وما
 بعده كايامه وقوله صحة تسميته صايما فيه اي في
 الشرع في الصوم **قوله** قبل الزوال وقع الثاني وليس

هو للاحتراز وقوله صار بشارا يعني لازما بدليل الترخ
يقوله فيجب عليه قوله وذكر في البحر شيئا من احكامه
هنا فراجعه ونصه بعد كلام وفي البديع ومن
شروطه ان تكون قرية مقصودة فلا يصح التذرع بها
المريض وتيسير اجتنائه والومئذ والاعتسار
ودقول المسجد ومن المصحف والاذان وبناء الرباط
والمساجد وغير ذلك وان كانت قريبا لا يتأخر مقصودة
قلو قال لله على ان اصلي صلاة او على صلاة لزمه
ركعتان وكذا لو قال لله على ان اصلي اليوم لزمه ركعتان
كما في القنية ولو نذر صلوات شهر ففعله صلوات
شهر كالقر وضات مع التردد في السنة لكنه يصلي الورد
والغريب اربعاً ولو نذر ان يصلي ركعة لزمه ركعتان
او ثلاثاً فاربع لان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كنهه كما
عرف ولو نذر نصف ركعة لزمه ركعتان عند ابي
يوسف وهو المختار كما في الخلاصة والتمجيس
ولو نذر ان يصلي الغر غائباً وان يزكي النصاب
عشر او حجة الاسلام مرتين لا يلزمه الزايد لانه
التزام غير المشروع وهو نذر بمعية كما لو نذر صلاة
غير وضوء لا يتأخر بعبادة بخلاف ما لو نذر بها غير وضوء
او غريبات فانها تلزمه براءة مستقلاً على المختار لانها
غير قراءة عبادة كصلاة الاربعة والاربعين وغير ذلك
لعدمه والظاهر ان مرادهم بغير وضوء بغير طهارة
اصلاً يجوز بالخاص عن العام ليكون الشرع الاجل
في مثله فهو الخاص والا فالصلاة بغير وضوء مشروطة
بالنيم عند العجز عن استعمال الماء وينبغي ان يلزم المذنب

بالصلاة

بالصلاة بغير طهارة على قول ابي يوسف كما قال به بغير
ومنولاه يقول غش وعيت صالفاً قبالاً بغير طهارة كما
عرف وكانه لتدبره لم يعجز عليه وفي شرح المجمع تصنفه
لو قال على صلاة بلا طهارة يلزمه الطهارة اتفاقاً
ثم قال واما الملقه فظاهر الرواية انه يلزمه الوضوء
به عند وجود الشرط كما في الظهيرية انه ما ذكره فان
ارقت ففعلت به وقوله ان يزكي النصاب عشر اربعين
بضم العين وقوله يلزمه بغير طهارة اتفاقاً يعني
لان قوله بلا طهارة رجوع عن قوله اولاً بغير طهارة فلا
يقتل فيلزمه اتفاقاً فتدبر وذكر في الحاشية اختار
الفتاوى يعني ما ذكره الشافعي عن الحلبي فقلت وظهر
الهداية وغيرهما من جميع قلت قد تم المحرم تأييد خلافه
فتذكره وذكره الشافعي بقوله او تركه او اتماعه
لاجل القاعدة المذكورة فلا تكرر فيقتصر الشفع الاول
عند كل بطلات الحرمة يعني وعند زفر ايضا ومثله
يقال فيما بعده كالا يعني قول فتعيل للزوم فتصا
ركعتي جواب عما يقال هذا التعليل قاصر على ما اذا
بطل الشفع الاول فقط بخلاف غيره فاجاب
الحكم رحمه الله بقاى بان هذا التعليل له منطوق
ومفهوم هداماره والله اعلم وصحة ادائيه
فانهم يترقبون بالعلامة المحكي واصله للعلامة
العلي الطحاوي ونصه قوله لان الاول لما بطل لم يعل
لعله او الاول واحدي الثاني لا يزول ولا يصح عليه
لما قبله الا لقوله او الاول فقط حان وانت خبرنا
بصحة علة لقوله في شفعيه اه كلامه كانت

العلي الطحاوي

سا قط من شجرة المطاوي يعني وحسين فلا يرد ما قال
 من قوله وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه
 المسألة ليس له وجود فيما رايته منه والصواب ما
 ذكرنا عنه اذ كلامه **قوله** وانما يسوغ في الغرض حالة
 العجز عن القعود يعني فليكن النقل كذلك وقوله لكن
 ذكر في الامداد ان استدراك علي هذا المزمع
 راجع الي قوله بلا كراهة كما علمته فافهم تعريف الصلاة
 المطاوي حيث كتب مانصه قوله في الاصح راجع الي
 صحته بنا وهو قول الامام كما مراده كلامه **قوله** قال
 اجل هو يعني نعم كافي معنى السبب **قوله** كفي في الكفاية
 استدراك علي المساواة المذكورة **قوله** وقد تقرر ان
 ما ذكرنا من كالتقدمة الثامنة هنا فانه على احتمال
 صحة ما كان صلاة النفل عليه صحاب الرحمة
 والرضوان تكون المقدمة المذكورة بدعة وعلى احتمال
 قساده تكون واجبة كما لا يخفى **قوله** ربي وقوعه سنة
 او واجبا صواب سنة او بدعة كما هو ظاهر **قوله**
 لعدم ثبوت صحة النقل يعني نقل هذه الكيفية
 او نقل زيادة الركعة المذكورة فتدبر الابد صلاة
 النفل والعصر اي لو ردد النهي عن الصلاة بعدهما كما
 سلف **قوله** اعتبار الابد بالانها صوابه اعتبار الانها
 بالابتداء فانه يعتبر انهما الصلاة في ابتداءها من جهة
 عدم صحتهما في المضرك كما لا يخفى علي المتأمل
 وفي قول اي حسيغته نظر يعني تردد كما يدل عليه
قوله والافصح لزوم **قوله** كما لما الذي اي من
 جهة اللزوم وقوله يرض للوضو يعني المعروف
 لاجله

بالحق

لاجله **قوله** او عثر الدابة لانها تكلم من ذلك غلبا كالا
 يعني **قوله** وكسجدة تليتها علي الارض فافهم
 تعريف الصلاة المطاوي حيث كتب مانصه
 قوله والواجب بانواعه اي سواء كان واجبا عينيه
 او لغيره فالمراد بالجمع ما فوق الواحد كلامه **قوله**
 والفرق له بينها وبين المسألة الاولى في لزوم الجمع
 وهوان الصلاة بغير طهر غير جائزة اصلها بخلاف
 الصلاة عريانا او بغير قراءة فانها جائزة في الجملة
 لمن لم يجد سلترا ولا يدي والآخرى ولا يرد من
 قطعت يديه ورجلاه وبوجهه جراحة حيث ان
 صلاته جائزة اتفاقا لانها تقول انها تشبيهة
 وليست بصلاة حقيقة او انها نادرة او هي في الزوم
 وبه يجاب عن قوله اي يوسف بمشروعيته بلامهارة
 لنا قد الطهورين او يقال انها ليست بشرط عند مطلقا
 بل عند مكانها وهي ليست بممكنة عنده والحالة هذه
قوله او ان يركي النصاب عشر التي يعني لان الواجب
 ربع العشر كما لا يخفى **قوله** لنا قد الطهورين قال بعده
 في البحر كما عرق وكانه لندرته لم يرفع عليه اذ كلامه
قوله وكفى لا وقد ثبت اي وكفى لا يفي عليها
 وقد ثبت ان **قوله** من ان المراد ما بعد الخروج منها
 يعني بكلام او بسلام وهو المسموح والافضل
 لا يتا قيام الليل فافهم تعريف الصلاة الحلبي
 المجيب عن الشك بما ذكر فتدبر **قوله** او من الجملة
 يعني او مسجد واحد من الجملة **قوله** وذكر في
 الفتح ان مقتضى الدليل كون المسنونات منها ثمانية

تشبيه

الخروج

اذ وهو ما في الصحيحين عن عاصم بن رضى الله تعالى
 عنها ما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيده
 في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة اذ فيها
 الوتر كما في صحيح ابن خزيمة وابن حبان واما ما رواه
 ابن ابي شيبة والطبراني والبيهقي عن ابن عباس
 رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 في رمضان عشرين سورتى الوتر فضعيف واعلم
 بيت العشرون بمواظبة الخلفاء الراشدين فاعدا الصلوة
 فني البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة
 عمر حتى جهم عمر على ابي ابن كعب فقام بهم في رمضان
 فكان ذلك اول اجتماع الناس على ما كان في واحد في
 رمضان كذا في فتح الباري **قوله** وذكر جوابه فيما
 علقته عليه قلت كانه منع ما ذكر بل هي سنة كما يدل
 عليه قول البخاري وانقطع الخلاف برواية الحسن عن
 الامام انها سنة وقد ذكر الاصوليون ان السنة
 ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم او واحد من
 الصحابة اهـ ويحتمل ان يكون المعلق المذكور جريا
 عما ذكرناه لا تنافي بين قول من قال ان اجمع سنة
 وقول من قال السنن مائة لان الاول ناظر
 لكونها سنة عمر والثاني ناظر لكونها سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قول ابي السعدي
 وما قيل يكفر من يقول انها سنة عمر رضى الله عنه
 كما نقول الروافض فهموا فقد صرح في كثير من
 المستاولات بانها سنة عمر يعني بما لنظر ثلثين

ركعة

ركعة وللواظبة عليها وذلك لا يمنع كونها سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اهـ ويصح على هذا ان
 يكون جوابا بالمنع بالنظر لحسن عليها عليه السلام
 بقوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
 اكدت وقوله عليه السلام بسنتي بسدي استيا
 فاجبها الي ان يلزم ما احدث عمر كما رواه ابو نعيم
 في مستنده من حديث عروبة الكندي كما في المطول
 فليتامل **قوله** ولا يجتمعان الروايت وان قلت ايضا
 ان يعنى بالسنتي مع ان السنة لم تكن عشرين امة
 كما لا يجتمع **قوله** اي بين احمد واحد ولا فساد في ذلك
 فانهم تريض بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة
 حن ونصه قوله بين كل اربعة ترتيب فاسد والتركيب
 الصحيح ان يقول بين كل اربعة ترتيب فاسد والتركيب
 كل اربع كما في الكنز اهـ لاه كلامه فقد اشبهه
 علي صاحب الزهر السليمة بالترجيح فانه تريض
 بالعلامة الطحاوي حيث كتب مانعه قوله وكذا
 بين الخامسة والوتر لكن في الخلاصة اثرهم على عدم
 الاستحباب وهو الصحيح تراه كلامه **قوله** لا يثبت
 الاخبار بظواهرها يعني بظواهرها كما هو المشهور
قوله ستمائة ركعة يعني ان كان الشهر كاملا والاخر
 ان كان ناقصا وقوله ستة الاف اية وثني يعني وستماية
 وستة وستون اية الف وعدو الف وعيدو الف
 امر والف ثني والف قصص والف جنز وحسما به حلال
 وحرام ومائة دعا وتيسع وست وستون تاسع وستون
 لنا في السعي عن الكشاف حواشي مراقي الفلاح قد بر

وعلى الاول مع الاخبار ايضا يكون
 بعضها ثبت بفعله والبعض الآخر يروى

قوله لكن لا يلزم منه يعني من كون الحتم سنة
وقوله عدم تركه يعني الحتم وقوله اذا لم منه
يعني من الحتم المذكور وهذا اول ما ذكر في حاشي
منع الطبع مزيلا للحتم فتدبر قوله وبعضهم سورة
الاخلاص وقد اجترأ بعض الناس من انتفاء
ان دابة الحسين فيها البشارة ١٢ لما لم يعلم بسورة
منه انه كان يقرأ فيها بما فوقها والله اعلم **باب**
ادراك الغرض قوله لان الثاني كراهته تنزيه
ان تقليل للعكس المذكور وهو ظاهر فليس كلمة
لاباس لخلاف الاول فتزج على الاول كما لا يخفى
قوله وابطال الالما هذا بخطه وصوابه ابطال
بالرفع لانه اسم يكن كما لا يخفى **قوله** حتى لو كانت الحجة
يخرجون ان هو ما في الشرح عن الهر واخذة من الحديث
الما فتنبه **قوله** لكن استدراك على ما قاله صاحب
البحر لان ارتكابه الكروه للرجل الواجب للاجل المنزلة
كما قال فتدبر **قوله** وفي حاشية ابي السعدون ما اورد
في البحر في مسجد ابي ولرذه هنا قلت ورواه هنا
مسلم بخلافه هناك لما علمت **قوله** لوجود الاسم
على القولين يعني وهو معقول بالتشكيك كما لا يخفى
والثمة هنا نسيات من صلاة منزهة قلت
وهذا يدفع ما قيل **قوله** ظاهر الكراهة ان كيف يقال
ما ذكره في قول الشرح بلا عذر وهو في حيز المع فتأمل
قوله لان الامام لو صلى منزهة لا يمكن ان يقيم جماعة
اخرى فافهم تعريض بالحسين حيث لم يحول حول
هذا التحقيق فتدبر **قوله** لكن قال ج ل ما في التمهاتين

باب ادراك
الغرض

مردود

مردود لان صاحب البداية اخذ قلت وهذا الرد بعينه
وارد على ما تقدم قريبا عن مختارات النوازل فتنبه
قوله قلت لكن قد منافقتي الصلاة الكلاية
ان قلت وعليه فكل واحد من فتوى العلامة الشارح
مستدرك به علي ما قبله كما لا يخفى قوله والا فامتنان
منها الثاني يعني وان كان احد من علمائها كما هو ظاهر
قوله وان علم انه تقوية الركعات منه كذا عطف
وصوابه ان يذكر بعد ما ذكر لفظ ترك كما يعلمه المشتغل
قوله بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر
الرواية اني يعني على خلاف ما افاده الشرح عنه فتنبه
قوله تخير على رأي ضعيف يعني لمخالفة ظاهر
الرواية **قوله** وقيل بذكر لانهما مكان واحد يعني على
ما قاله صاحب الفتح من عدمها **قوله** لكن في الحلية
قلت وعدم الكراهة اوجه قلت وكل منهما داخل
تحت قوله والا ففضل ان لا يفضل لان مخالفة ما ذكر
قوله قيل الكراهة التزمية وقيل لا كما سلف مرارا فتدبر
قوله متعلق بمرود او بقصاها فافهم تعريض
بالعلامة الخطاوي حيث اقتصر على الثاني فتدبر **قوله** تكتب بالاحمر
دليل على ان سنة الجمعة ليست كذلك فتأمل
قلت تأملناه فوجدنا الدليل قاض بالمسئلة كما
نقله شارح هذا الكتاب العلامة السدي عن
الغضائري الظهيرية فتدبر **قوله** وقد ما يقويه
ظاهرة اختيار ما ذكر على خلاف ما دبرج عليه الشرح
قوله نصري بما اجمله فافهم تعريض بالحسين
حيث لم يحققوا المقام كما ذكر **قوله** والا لزم انتفا

يخرج

قوله

تكتب بالاحمر

الملاحق مع انه محقق شرعا فالهم ترفيع بالعلامة
 الطحاوي حيث قوله لان المشاركة او فيه نظر
 فانه لو ادركه قايما ولم يركع معه حتى رفع الامام
 راسه فاتي بالركوع صحت مع فقد المشاركة انتهى
 كلامه **قوله** بعد فراغ امامه فالهم ترفيع بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانصه قوله فتاتي بها
 قبل النزاع الاول ان يقول قيل متابع الامام
 لان هذا حكم اللاحق وان صلاحها بعد فراغه
 صحت لان ترتيب الركعات ليس بفرض في حق
 المدرك اللاحق فهووم العبلية لا يعتبر اذا
 ابو السمود اه كلامه **قوله** اي السجدة بين لانه
 وجوبه ان قيل صوابه اي ترك المتابعة في السجدة
 وذلك لان الشئ عربي ما ذكر الي التخييل وقد ذكر
 عبارة المحقق بعد علي قوله الشئ وقد ترك واجبا
 وهي صريحة بما قلنا هو فليتامل **قوله** لم ار هذه
 المسألة فيها يعني علي هذا المنزك كما لا يخفى
باب قضاء التوبة قوله والاحكام تقسم
 كينفية انما احيى لهذا اجل موافقة ما صنع
 الله والافحت في غنية عنه لانه اذا ترجم الي
 شئ وزيد عليه لا يعد معيبا كما لا يخفى
 لان من شروطها الاقلاع عن المعصية كما لا يخفى
 فالهم ترفيع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
 مانصه قوله بل بالتوبة اي بشروطها والظاهر
 انه لا يقيد القضا لتمامها اه كلامه **قوله**
 لانه يقيد اي لان التأخير يقيد **قوله** ولم يقيد بالوقت
 يعني

كتب مانصه

باب قضا
 التوبة

يعني صدر الشريعة **قوله** ليوم اذا غير الموقت بوقت
 مخصوص كما يعلم من قوله بعد هنا كتبه على قوله
 في وقته اي سوا كانت ذلك الوقت الغير او غيره **قوله**
 وبهذا التفسير ظهرت تعريف الشئ لاداء بقا للبحر
 خلاف التحقيق وذلك من وجهين الاول من جهة
 التقيد بالوقت والثاني من جهة تخصيص الواجب
 بالذكر مع انه لا يخصه كما علمت من تقريره فليتامل
قوله ويدخل فيه الفطر بعد الشروع به يعني اذا
 ترك في ادائه واجبا فعليه الاعادة فتدبر **قوله** وذكر
 الطحاوي عن الشئ في شرحه على الملتقى فلا شئ
 اقوال قراحيه ونصه قال الموقت في شرحه الملتقى
 مهمة لو ادرك ركعة من فرض غير الفجر في الوقت
 ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة اداء
 او قضا او ما في الوقت او ما بعده قصنا اقوال
 اصحابنا اولها وتظهر التمرة في نية المسافر الاقامة
 قيدنا بغير الفجر لان فيه يدخل بطلوع الشمس
 وقيدنا بركعة لان مادونها يكون قضا قاله الهنسي
 وتلميذه البا قايظ لكن نقلت في شرح المنار في بحث
 الاداعن ابن عجم معزيا للتحرير انه بالتحريكية
 في الوقت يكون افا عندنا وبركعة عندنا فخر رضى
 الله تعالى عنه اه كلامه بالحرف **قوله** الاول
 استأطه ولم يقل الصواب لان العلامة الشئ
 موافقت فيما ذكر لعول البعض الا ان قريبا فتدبر
قوله فلا يدخل في هذا التقسيم اي بناء على ما قاله
 من ان الواجب ما به ترفيع الذمة فتأمل **قوله** حيث

في وقته

٣ كما اذا الزكاة الخ فيه ان ما
 ذكر وقته الغير فهو موقت
 نعم هو غير موقت مع صح

الهنسي

جعل قولهم ذلك مرجع الصبر كل صلاة اذ يتبعه تراحم
التخريم اذ وقوله نقضنا للتخريف يعني والاعادة
فعل مثله في وقته اذ **قوله** وقد سنا وجه كون
النقل لا يسمى قضا يعني قبل نحو رقة في هذا
الباب حيث قال وهذا الا اعتبار يكون المذوب
اذا وقضيا لكن لما كانت النقصا خاضعا بما كان مضرا
والنقل لا يفهم بالترك اختص القضا بالواجب
اه كلامه **قوله** وان كان وقت الظهر فافهم تفريق
بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة ج ل يافهم
قوله واطلاقه اذ هذا الكلام يقتضي ان
اطلاق القضا على سنة النحر اذا اتى بها قبل الزوال
مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضا كما خويه قسم
من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب
علم في محله فعلى هذا لا توصف السنة باحد
هذه الالقاء الثلاثة وان اراد بالمأمورية ما يشمل
النقل مجازا ابد لنا الواجب بالعبادة وقتنا الا اذا
فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها كحل
غير لنفسه وغير عدم صحة الشروع والحقنا
فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اذا وما اذن الشارع في فعله منها في غير وقته
قضا لسنة النحر واما سنة الظهر فاطلاق القضا
عليها مجاز على كل حال لانهما مفعولة في وقتها فتقوله
الص الاي وقضنا الفرض اذ جاز على هذا الوجه
او مجازا هو مجزؤه وهو عليه في سائر المصنفات
والبرهات بما يخصه نحر اقتدي فراجع ان شئت

اقول

اقول عبارة البرهات للعلامة ج ل في شرحه الكبير والمتن
وبعض اختصار من ترك صلاة الزميه قضاوها
سوا تركها بعد غير مستقط او بغير عذر خلا لا احد
فان عتده اذا تركها عدا بغير عذر لا يلزمه قضاوها
لكونه صار مرتدا والمرتب لا يومر بقضا ما تركه اذا تاب
وعند الجمهور لا يصير مرتدا فيومر بالقضا ويقتد بها
على صلاة الوقت لانت الترتيب بين الفايضة والوقت
وبين الفايضة شرط عندنا وفيه قال التحفي والزم ترك
ورتيعة وعيسى الانصاري والليث ومالك واحمد
واسحاق وقال الشافعي سجد وهو قول طاووس والحسن
وابي ثور لان كل فرض اصل في نفسه فلا يكون شرطا
لفرض هذا هو الاصل الا ما اخرج به دليل كالاعمال
فانه اعظم الاصول وهو شرط لكل العبادات ولما
ان الكتاب لا يحمل في حق اوقات الصلاة مطلقا اذ
وقضنا وانما ثبتت الاوقات بفعله صلى الله عليه
وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني
اصلي ولا تشك ان بيئات الجمل العيد للفرصية بخبر
الواحد معين للفرصية ولم يثبت عنه صلى الله عليه
وسلم تقديم صلاة على ما قبلها اذ اولنا نقضنا
قضى الاصححينا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم
صلى العصر يعني يوم الاحد فبعد ما عزى بالسنة
ثم صلى المغرب بعد لها وعنه عليه السلام
انه صلى المغرب عام الاحزاب فلما قرء قال هل علم
احد مني اني صليت العصر قالوا لا يا رسول
الله ما صليتها فامر المؤذن فقام فصلى العصر

ثم اعد المغرب رواه احمد ذكره ابو الفرج باسناده قال
 ابو حفص بن شاهين انه ذكرها وهو في الصلاة
 والاما اعادها واخرج الدارقطني والبيهقي عن اسمعيل
 ابن ابراهيم بن الترمذي عن سميد بن عبد الرحمن
 الجعفي عن عبيد الله بن عمار عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر صلاة
 فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاليتيم صلاته
 فاذا قرع من صلاته فاليعد الذي صلاها مع الامام
 ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصححه
 الدارقطني وغيره وقعه نسجه من نسب الخطابي
 رفته الي سميد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب
 الي الترمذي وهذا خايع عن القاعدة المجمع عليها
 وهو ان زيادة السنة مقبولة والرفع زيادة وذكر
 الذهبي في ميزانه توبيعه عن جماعة فكذا الترمذي
 قال ابن معين وابوداود واحمد لا بأس به ولا فرق
 بين ان يكون من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها
 اول فلا يرد ان سميد لم يقاوم ما كان ولو كانت
 الترتيب مستحقة لتركة عليه السلام مرة او اشار
 الي تركه مرة ولم ينتقل ولا تمك ايضا عن احد
 من الصحابة قول ولا فعلا وليس هذا الجز الغاية
 لان ذلك ليس كبيان المجهول بل هو زيادة علي
 مطلق الكتاب وهي خير لو احدث غير جائزة وهذا
 التقرير بسقط ما تحته الشيخ كمال الدين ابن الإمام
 دين عليه اولوية قول الشافعي ولم اذكر من
 تعرض له ثم كان ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب

بالشيان

بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الغوابة الا ان
 سقط لا دلالة اخرى اما النسيان فليقوله صلى
 الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها مستفت
 عليه فقد قصر وقتها علي وقت التذكر فلا يكون
 حال النسيان وقتا لها فئات وقتا لها صلاة لعدم الزا
 ولزم منه بسقط الترتيب واما ضيق الوقت فلا بد
 على حرمة تاخير الصلاة عن وقتها فصداً مستنده
 الكتاب والسنة وايداه الدليل العقلي فخرج علي دليل
 استراط الترتيب واما التمرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب
 وعليه الاجماع ايضا واستراط الترتيب اذ ذلك
 يستلزم وايضا رعا قضي الاستتقال بالترتيب
 ح الي تقويت الوقتية وهو حرام كما مر فسقط اه
 وفي الكافي والمراج وعليه الفتوى اذ وما ذكر
 في المتن هو لا مع كافي المجتبى وفي المقدسي وفيه
 يعني وفيه في وعليه الفتوى وهذا في لطايف
 الاشارات ونسجه التسهيل وقد اختلف النسخ
 والفتوى كما ترى والعمل بما في المتن اشار اليه بالطلاقة
 ولانه لو اتي بعدم اجواز لادى الي التهاون لا الزجر
 لان من اعتاد تقويت الصلاة بغوية اخرى ثم وقع
 حني تسخ حركه فيسقط الترتيب بها فيكون
 الافتناء مقتضيا لتركة المدينة فظهر ان ما نحن
 المتق هو الممول به كالا يجتني من لا عبد الحليم علي
 الدرر والعز **و** فكان ينبغي للمصنف حذف التذكر
 وذلك انه لو لم يحذف واتي على حاله لكان نسق

تت

الكلام هكذا فلم يجوز فحين تذكر انه لو ترا الاوانيت
الغائبة او وفيه تضارب والحالة هذه ولو حذفت
وقال فلم يجوز فحين لم يوتر الا ان لم سلم منه كالا يخفى
قوله لانه ليس في وتسمعه اي لا يطراري كما سلف
في محله **قوله** ولا مدخل للوتر في ذلك يعني لانه تبع للمشيا
قوله وعما في العراج من اعتبار دخول وقت الصلاة
كما اوضحه في البحر قال الملا عبد الحكيم وما وقع في بعض
الكتب من التفسير بدخول وقت السابعة فهو من باب
اطلاق اسم الاغلب على الكل اذا اغلبيت لا يكون
خروج وقت السادسة الا بدخول وقت السابعة
كما هو الحال في اربع صلوات غير الفجر وهذا الاطلاق
جائز لا يخفى في صحته او باختصار **قوله** بعد الظهر
فقط لانه بمنزلة الناسي اقول فيه مخالفة لما ذكره
شرح البداية من الفرغين الاربعة ومن انه بعد
العصر ايضا وكذا يخالف للاصل الا في عن الامام الا
سببها بن فتنيده **قوله** احدهما توصلي الظهر بلا
طهارة راجع الاول وما بعده للثاني ففيه لغو ونشر
سري كالا يخفى والمراد انه صلى ناسيا لانه لو تمت
ذلك يكفر في مع القولين كما في الظاهرية عبد الحكيم
على الدرد قوله هذه الظهر يعني الصلاة بلا طهارة
وقوله ذكر لما اي العصر **قوله** لقوله بعض الآية بوجه
هو الامام الشافعي كما ياتي قريبا وقول لبعض اصحابنا
كما سلف المحرم نفيه عن البحر نقلا عن المحيط وبنهنا
عليه قريبا وقوله ان كانت الغائبة يجب اعادة ثوبا
بالاجماع يعني كالصورة الاحيرة وقوله اولاً كالصورة

الثانية

الثانية وقوله بل ان كان المجتهد فيه ابتداء يعني
بالم يثنى قابعا لما قبله وقوله وان كان ما يستتف
على المجتهد فيه يعني بان كان قابعا لما قبله
وقوله وصادف الصحة على مذهب مجتهد لا اعلا
عليه يعني اصلا وقوله ولا يخفى انه بحث في المنقول
يعني والبحث فيه غير مقبول وقوله لكن موضوع المسألة
يعني مسألة الفرغين المذكورين وبأي صحة صلاة
المغرب وعدم صحة العصر وقوله وفيه نظر يعني في
قوله الشر بنبله المذكور ومحض النظر **قوله** لمصادفته
مجتهد فيه لانه كالدليل فاراد المحرم خدشته
بما ذكره وقوله اذ لا فرق بين العصر والمغرب يعني
فلا يصح الحكم على احدهما بالصحة وهو المغرب وعلى
لحدتها بالفساد وهو العصر لان الفصل المجتهد
فيه هو مذهب الشافعي وعنده الصحة في الكلام
يصح ما قاله الشر بنبله رحمه الله بل موضوع المسألة
ما قاله المحرم رحمه الله تعالى **قوله** وانما المستقطات
هي الثلاثة التي اقتصر عليها اصحاب التوفيق فانهم
تريين بالعلامة الطميطاري التابع للعلامة **قوله**
ونصه قوله وفي المجتبى من جهل ان الظاهرية مستل
خامس غير الظن لان الظن فيه ادراك والمراد هنا
بالجهل البسيط وهو خلو الذهن الذي ليس فيه
ادراك لوجوب الترتيب ولا لعدمه **قوله**
والعلم انه مبني على القول باعتبار ظن الماهل
مطلقا يعني بنوا ظن ظنا معتبرا بان ظن عدم وجوب
الترتيب اولاً فتدبر **قوله** رحمه الله تعالى لان الساط

لا يعود يعني وما اورد صاحب البداية على دليل
الرواية اجاب عنه الكمال المحقق ابن الهمام فليطلب
من فتح القدير واما دليلهم الذي قبله
الكمال المحقق وصاحب الفتاوى وكهوان سقط
الترتيب كان بعلبة الكثرة المفضية الى اخرج او انها
منظمة فتوحيب الوقتية فلما قلت زالت العلة
فقد الحكم الذي كان قبل فيكون من قبيل
انها الحكم بانتهاء علة وهذا مثل حق
الحضنة ينسقط بالتزوج ثم اذا ارتفع يعود
وهو مدفوع بان الساقط لا يعود وهو المنصوص
عن الامام السرخسي والبرزوي كما في غاية البيان
والقياس بحق الحضنة محل النزاع لانه من قبيل
عروض المانع وزواله لان قبيل اشهرها الحكم بانتهاء
علة اصلالات علة حق الحضنة القرب
المستلزمة للسفقة والتزوج مانع للاشتقا
بكنية الزوج مع بقا اصل العلة فاذا زال المانع
ثبتت المكنة من العمام بالحضنة فظهر ان ما
فيه ايضا لم يكن من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء العلة
اصلا قاله ائمة لا سيما في حواشي الدرر والدرر
قوله فالظن انه يلزمه ترتيب جديد ان قال شيخنا هذا
من الحسن بكان قوله وفائدة تظهر في انتفاض الطهارة
بالزوجة مثلا لو ترك النجس وصلى الظهر وقمعه بعد
ركعتين منه وصلى بعد ذلك النجس يكون غير صحيح
ان قلنا يبطلان وصف صلاة الظهر وان قلنا
يبطلان اصلها وصلى النجس المبروك بعد الطهارة
تكون

تكون صحيحة لا يلزمه اعماد تمام الغلر بخلافه على
الاول كما لا يخفى **قوله** واما عندهما فالفساد بانه
والمراد فساد الوصف بان عندي يوسف وعند
محمد فساد الاصل بان كما علم مما قبله واذا صار
الغوايت است لا يلزمه اعماد تمام على قول اي يوسف
لغيره عدم بطلان الوصف عنده اذ ذاك وليس
من قبيل عود الساقط كما لا يخفى **قوله** يقطع بالا
طلاق اي اطلاق الاعادة سوا ظن وجوب الترتيب
اولا تدبر **قوله** فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير
مستبرأ يعني لانه من المجتهد فيه ابتداء وظنه
فيه غير معتبر كما لا يخفى **قوله** كما مر عن سراج البداية
فتح القدير فانهم اقول فتح القدير من سراج البداية
ايضا و مراده الترتيب على العلامة السرخسي والمتابع
للعلامة **قوله** ونصه قوله سوا ظن وجوب الترتيب
اولا انما يعنى هذا في حق من قلده الامام ايا حنية
او استغنى حقيقا واما في حق جاهد لم يقلد ولم
يستفت احدا فهو صحيح فيها اذا ظن وجوب الترتيب
واما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بيقين عدم وجوب
الترتيب ويحتمل الذعن عن وجوب الترتيب وعدمه
فالاول داخل في قول المصنف او ظن ظنا مستبرا والثاني
في قول الشارح من جهل فرصة الترتيب بلحق بالناسي
وفي كل منهما يسقط الترتيب **قوله** **قوله** صار النشأ
بانا اي صار فساد الوصف بانا على قول اي يوسف
وصار فساد الاصل بانا على قول الامام محمد كما علم
من سلف فتدبر **قوله** اذا احتمل الاداعي وجه الصحة فام

六

وذلك لان المنعمين الماعين الكثر على مطلقا جزوا الرقية بالجرة ولا يتران كاذره الصالحين لانها ليست عبادة محضة بل من التداوي والحاصل ان الرقية بالجران ليست بقرينة لان المنعمون بها المستشفون والشباب ينجون من الجيرة عليها بخلاف التمودة اذ الجيرة بيع المنافع وهي هذا الموانع فلا يجوز اخذ الجيرة عليها ولا دفعها ايضا ثم ايت الحشم ذكره في باب الاجارة الفاسدة من هذا الكتاب وفي مخرج النكاح الحامدية ايضا فاجمع اليه ان شئت مع صح

باب
الاستبصار

عطفت على قوله كان حق التفسير الخ **قوله**
لان ذلك فضل من الله تعالى تا من اشار بها
لتأمل الى اعمالك النظر فيما ذكره هل دفع
المعارض بما ذكر صحيح او لا **قوله**
سجود السجود قوله واجيب بانه على تقدير معناه
ان جواب العلامة الخطاوي فيما ياتي في باب
سجود الثلاثة بجواب اخر ونصته قوله من اضافة
الحكم الي سببه الحكم هو وجوب السجود لا السجود
فلو قال من اضافة الفعل المسببه كان اولى
وان الحكم بمعنى المحكوم به اه والمراد به مقتضى
الخطاوي الذي هو الوجوب فتدبر قوله والنسيان
زوالهما معهما معا هكذا بخطه والصواب ان
يقال زوالهما معهما معا اي زوال الصورة عن
المدركة والمحافظة معا كما يدل عليه السياق
فتأمل **قوله** وفيه نظر يعني في قوله بترك الواجب
كما هو ظن **قوله** وهو المصريح به الغدير حاج الى
الحاصل المذكور **قوله** والاصوب والصواب فانهم
تتريفي بالعلامة الخطاوي ونصه قوله واحد
عن يمينه صححه الزاهد في المجتبى قال صاحب
البحر والذي ينبغي الاعتراف عليه نصيحه
المجتبى انه يسلم عن يمينه فقط لا يست
السلام عن اليمين هو موقوف به يحصل التحليل
فلا حاجة الى غيره اه وهذا احدا قول ثانيا
انه يكون بعد تسليم الاول تلقا وجهه
ولا يخرق قال في المحيط انه الاصوب لان

الاول

الاول للتحليل والثاني للتحية وهذا السلام
للتحليل لا للتحية فكانت ضم الثاني الاول
عبثا واختاره حافظ الدين في الكافي وقال
ان عليه الجمهور واليه استأثر في الاصل وهو
الصواب فاما لثبوت ان يكون بعد التسليمين فقد
ظهر ان الثاني هو الاكثر تصححا بل جزم البصير
بانه الصواب والصواب لا يفتقر عنه فكانت
على الشرح ان يجري المعنى عليه فان عبارة
قابلية له وتصحح الزاهد في المجتبى ما
تقدم من التصحيح اه كلامه **قوله** كان يقرأ
في الظاهر في الاولين بأم القرآن وهي الفاتحة وهي
المرادة بأم الكتاب ارفعا **قوله** فان سلم ان يعني
بعده فان كانت الخ وقوله او معناه انما لم تنسب
والحالة هذه لان سلامه وقع موافقا لمقتضى
صلاة الامام فتدبر **قوله** بغيره فانهم تترقب
بالعلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله
ثم قضى ما فاتة افتراضا على الامم حتى لو
بدلها عليه بعد الزحور مع الامام فتسدت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قفصا
ما شئت به يسجد اخر صلاة استخسافا
لان التسمية مختصة بفعل كارتا صلاة واحدة
بجراه **قوله** ثم يقرأ ركعة بقرآن يعني ثم
يا اي بارككتي وهو تحيتي فيها بين القراءة او التكبيرة
او التذكرة **قوله** يتقابله ما في الهداية يعني مقابل
جميع ما ذكره المتن **قوله** لكن قال في الحلية انه نص

الب مع

فيه يعني ان الحديث المذكور ينص في الباب **قوله** الاوليات
يقول لتأخير الغرض وهو القيام فيه انه لا تأخير
لانه ما عور به وقد تركه عمدا وهو لا يجوز له
فلو حذف ما ذكر كان صوابا وقوله اول ترك الواجب
وهو العتود لان الاول هو المحتسب وان
قعد كما لا يخفى **قوله** وحجت فيه انه في راجعه ونقصه
بعد قوله لا ينتقض ركوعه واقول صرح ابن
وهسان بان الخلاف في التشبه وعدمه فزع
على القول بعدم الفساد وترجيح احد القولين
بناء عليه لا يستلزم ترجيح القول بعدم الفساد
فلا هراهم قال الشيخ عبد البر رايته بخط العلامة
نظام الدين السيرافي نعمي عدم الفساد ثم
قال ولغايل ان يمنع قول المحقق غاية ما وجد
الي اخره بان الفساد لم يات ما قبل الزيادة
بل من رفع الركن للواجب والذي رايته منقول
من شرح القدوري لا ين عرقه وللزورني است
القول بعدم الفساد في صورة ما اذا قامت
الي القيام اقرب وانه في الاستواء قايما لا خلاف
في الفساد اه بالحق فتأمل **قوله** كان وجهه
ما مر عن الفتح يعني قوله اي وياتي في قوله نقصد
على الامع اي ولا يرتفع بعوده للفتوت
كما ياتي بعد **قوله** وكذا تعليل الفتنة الذي ذكرناه
يعني به **قوله** بل قال في شرح المسئلة عن الفتنة
لوشي اي **قوله** لنصهم على كراهة التفتل
قبلها قول هذا لا يجدي نقالا لان الخبر كذلك
وجوابه

وجوابه ان المكروه منه هو المقصود مما افاده السهم
رحمه الله في الصلاة المطلقة اخذ به صلاة
الكنانة **قوله** لا تكون البعدية اولى كما قيل قالهم
ترخيص بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
بعد السلام وكذا قبله وانما ذكر البعدية
لانها اولى اه كلامه **قوله** بل صرح به في الامداد
يعني بالخلاف وقد ذكره بعد **قوله** استواسي
اوله فتعبر لعدم التغير كما لا يخفى **قوله** غلط في
المسائلين لفظ غلط خبر عن قوله اي ذكر فتحت
المسائلين متعلقة به فتدبر **قوله** فلو صحت لصحت
صحتها لا اولى راجع الي النية والكسنية الى الصلاة
قوله ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام الصلاة
يعني لصحت صحتها لا اولى راجع الي النية والتمكينة
اي الصلاة **قوله** ولا يمكنه العود اليه النية تدبر
قوله رايته شيخ مشايخنا الرحمتي ذكر نحوه وانه
احد فافهم لترخيص بالمحسين حيث لم ينتهي القائل
قال شيخنا هذا السؤال **قوله** فانه يقطع على التفصيل قبل
وقد صحت ذلك فافهم لترخيص بالمحسين حيث لم ينتهي القائل
واجادنيما المتابع للعلامة **قوله** ونصه قوله ولوشي السهو
اي مشطوق هذا الكلام صحيح ومنه انه
لوسلم ذكر السهوية او الظلمية او التلاوية
لا يلزم له وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظم
وصحيح في الاجيرين لكن في تذكر الصلوية نقصد
الصلاة لا في التلاوية صرح به في البراءتين
قوله اه بالحق **قوله** ومن حيث يحله مختلف

الصلوية

يعني فينظر الي وقوعه في اصل الصلاة مفسد
وقى وصفها لا كما سلفت **قوله** قال في البحر لا حاجة
الي هذا الاستثناء لان الكلام انما قد اقررت
حفظه **ابنه** وفي عبارة النهر هذا سهو فاجنبه
ونصه واختلف في معناه **قوله** المشايخ كما في
الخلاصة على انه اول ما عرض له في عمره وقيل
ما لم يكن عادة له وقال فخر الاسلام اول ما عرض
له في تلك الصلاة واشترى الخلاف يظهر فيها لوسعي
فاستقبل ثم سري بعد سنين استأنف علي القول
الاول ونحوه على الاخيرين هكذا في السراج قال في
البحر وفيه نظر بل يستأنف على قول في الاسلام
ايضا **قوله** كلامه **قوله** وظاهر قوله لعماد احتياط
الوجوب فيه ان هذا الظاهر غير ظاهر لان قوله
احتياط نص في الاستحباب وعن هذا والله اعلم
اي بقوله فتأمل **قوله** اول ما يصح يعني على خفيه
ان كان ادعي وكنا استأنف يعني غير التسمية
كما لا يخفى **قوله** واحتمية محل الحركة يعني المحتمية
المعلقة في المماثل **قوله** كما هو المراد من قوله
البحر واختلفوا انما فافهم ترفيع بالعلامة
الظن طاول وغيره من المحسنين حيث لم يحققوا
المقام على هذا الوجه تدبر **قوله** المذكور في قوله
وحده انما فافهم ترفيع بالعلامة الظن طاول
حيث كتب ما نصه قوله او وجد لقيامه الما
تدبر فيه ان هذا ترفيع للرفعي الحقيق السابغ
في قوله وحده **قوله** الا اذا وحيد من ينزله

يعني

يعني بناء على قوله من القادر بقدره الغير بعيد
قادر عند ما تامل وكذا غيره ممن لو استقام
به اعانه في ظاهر المذهب يعني انما كما ياتي
ما يفيد بعد قوله في قوله اي الاحكام الاعظم
وبلزم على ما قاله يعني من انه يقوم للمرأة
نحو ذكر التمسك في عن الزا هدي **قوله** يعني
فلعله يجوز عليه تدبر **قوله** مرفقة هي المخذة بكسر
الميم فيها كما في الكلية **قوله** ولعل وجه ما قاله
يعني الشارح كما هو ظاهر **قوله** وعلوم انه لا يصح
الاستحباب بدو الركوع فيه انه يصح بدونه كما
صوره **قوله** العلامة الشارح كما هو ظن هو هو الخليل
كما سلف قريبا الا انه بحث مخالف للمنقول
~~في باب الصلاة المرفقة~~
ولكن بزغ الطبيب الما من عيشه قال في المصباح
بزغ البطار والحاج بزغ من باب قيل شرط واسا
الدم وبزغ ناب البعير بزوغا وبزغت الشمس
طلعت في باب زغة اه بالحرف وبثله في القابو
قوله وكذا ما روي عن الاحكام من ان الذي يعني
هو مقابل المعتمد ايضا كما يقضي به سياق الكلام
قوله وبه انه دفع اعتراض بعض المحققين يعني
به المحقق ابن امير حاج في الكلية **قوله** وينبغي
يقال محله ما اذا ان الضمير راجع الي السقوط
المذكور تدبر **قوله** اخر الباب ما لو كانت تحت
باب نجاسة اقول وقد تقدم ايضا ذكر المحقق
على قول الش ولو مستندا الي وسادة **قوله**

وساقي ٣

نظر النهر في باب صلاة المرفقة

فصله كذا في الشيخ والصلوات المستعاطة المصنوعة
 ظاهره انه ليس فيه شيء خاص يعني ظاهر قوله
 لما فيه من اساسة الادب تامل وعليه هذا ينبغي
 ان لا يجوز الصلاة فيها سارة مع امكان الخروج الي
 البراقول لعل هذا يعني قولها والا فاق قوله
 سابغا والخروج افضل ان امكنه لانه استمر
 لقلبه فتامل بمنزلة النهر يعني او العجلة فلو
 كان اقل من مر العجلة يجوز هذا ما يقتضيه صيغة
 قوله الحبوب انة تسلب العقل والاعتقاد قال في
 التمهيد هو افة في القلب او الدماغ تعطى القوى المدركة
 والحركة عن اتصالها مع بينا العقل مقلوبا هو
 هذا مع الاجتماع على الاثبات عليهم السلام دون الجور
 افاده السعوي في خواشي مسكين وكل رواية
 عن الامام بتبوين كل قول **باب**
 قوله والظاهر ان يجمع عنها كصلاة فرض ان يبين
 نصف صاع من بر او دفتقه انما سلف
 الا ان يقال ان وعليه فالمراد بالاية الترخا فتامل
 وانما نزل التقييد بذلك اعتمادا على ما ذكره
 المصنف عليه فانهم تعين بالعلامة الطحاوي
 السابع للمحلي ونصه قوله في حق غير التالي فيه
 نظر لصدقه بالموت مع ان الشرط في حقه الاقتدا
 وسهو الامام وان لم يسمعه بلوات لم يكن حاضرا
 عند تلاوة الامام كما سيأتي جلي عن نسخة
 وعين ان يكون المراد بقوله تتأذي فيه انه يوردها
 في ذلك التوضع الذي تلاها فيه يعني وهو اعلم

باب
 سجود
 التلاوة

قوله لاعلي قوله والسمع شرط
 اذ لا تظهر فيه الاولوية فافهم
 فيه تزييف بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله ولو بالناحية
 مبالغة على قوله والسمع شرط
 واما الثاني فيها فيجب عليه بالانفاق
 فيه او لم يفهم محر انهي كلامه

من

من كونه بالنية لا يكفي في السجود اذا كان على
 الفور بان لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات على ما يلبس
 او ركوع او سجود غير ركوع الصلاة وسجودها
 اذا تلاها في التشهد فتبين **قوله** حال وجود
 الماخضية النوت يعني كافي الجازة واليدين
 وقوله ولم توجد يعني الماخضية المذكورة وقوله
 لان وجوبها على التراخي عطية لعدم الوجود كما
 لا يخفى على المتدبر فتامل **قوله** فاستغنيت عن
 التسمية **قوله** فافهم تزييف بالعلامة الطحاوي ونصه
 قوله خلا للجمعة لانها لتوحيد الافعال الممثلة
 ولم يوجد محروية ان هذه حكمة النية على اتمه
 قد وجد الاختلاف فتدبرون للسكينة على القول
 بها فتامل انه مجروفه **قوله** فانه تحت يد يديه
 النهر كما استوفيه فانهم تعين بالعلامة الطحاوي
 السابع للعلامة ج ل ونصه قوله ركوع مصلي
 انما الذي هو ركوع الصلاة او ركوع على حدة غير
 ركوع الصلاة كما سيأتي ج ل انه كلامه **قوله**
 كما اذا نلت في الصلاة فانهم تعين بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله لانها من اجزاها فيشرط
 لوجوبها افعلية وجوب الصلاة من الاسلام وا
 لعقل والبلوغ والعلمارة من الحيض والنفس بمجر
 والاولى في التفسير لانها تحريم من اجزاها انه بالرف
قوله لكن ذكر شيخ الاسلام انه انما يحل الاستدلال
 قوله او نائم ويدفع بانه قد جرك فيه على احد
 الاقوال المارة قريبا **قوله** وكان لا يزل يعني اصلا

التسمية
 ص

الاولى كما لو اداها في ركوع او
 سجود غير ركوع الصلاة وسجودها
 اذا كان على الفور بان لم يقرأ
 اكثر من ثلاث ايات او يشتغل
 بغير اخر غير منها في بقدرها على
 ما ياتي او ركوع او سجود غير
 ركوع الصلاة وسجودها ايضا
 اذا تلاها في التشهد واما
 اذا اداها في ركوع الصلاة
 او سجودها فلا بد ان يوردها
 عند اعادة الركوع على الراجح
 كما ياتي وقيل لاحاحيه
 الى النية عند الفور فتدبر
 ص ص

كما يفاد ما بعده **قوله** يرد عليه الصبي يعني المميز **قوله** وهذا
 ثالث الاقسام يعني في كلام الشئ والافصوايه وهذا
 ثاني الاقسام كما لا يخفى **قوله** بدليل ما قد ساء عن الفتح
 يعني قوله لا في السب سماع تلاوة صحيحة ومعها بالعين
 ان في التثنية سماعا يستحب للتالي او السماع اذا لم
 يمكنه السجود ان يقول **قوله** وانظر هل ترتفع كراهة
 التثنية بهذا اول والظاهر الاول **قوله** ومقتضى
 ذلك لزوم السجدة **قوله** هذا مقتضى صحيح
 في ذاته الا ان النص المتقدم عن الجنبين متبع كما لا
 يخفى **قوله** لا في الصلاة ولا بعدها فانهم تترفع بالعلامة
 الطحاوي حيث قال قوله اصله اي سواء اقتدي به
 في الركعة التي تلاونها او في غيرها هو كلامه **قوله** لكن في
 البر عن المجتبي ان اسند مراك على قول الخواص
 الصحيح كما لا يخفى **قوله** واجاب المجتبي بانه يمكنه ان يجزئ
 الامام ان يعني فلا عذر له ايضا **قوله** والاوليان يعمل
 قاله سبحانه هذا العمل يتعين الصغير اليد تدبر **قوله**
 فلا حاجة اليه فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي
 المتابع للعلامة ج ل بما نصه **قوله** اما الاول حذفه
 لانه اما ان يتعلق بركع او سجدة او بهما لا جاز ان
 يتعلق بركع لانه غير عبارة القنية ولا بهما لانه
 اذا ركع اما تاد بالركوع فنيتهما في السجود لغو
 فترجع الي عبارة القنية فتبين ان يكون متعلقا
 بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على هذا التقدير
 يستفاد منه ان الاجزا مخصوص بما اذا نواها
 الامام في السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان

ينوبها

ينوبها في السجود اول الاداء **قوله** لان التي تلاها يعني
 وسجد لها كما يدل عليه قوله فلا تستنجح الخارجية
 تامل **قوله** سقطت عنه الخ ولي وذلك لغوات
 محلها لان الصلاة لا تقتضي فتأمل **قوله** بعد في الرق
 قطعا لما قبله اي قاطعا لما قبله ومثله يقال فيما بعده
 مما سياتي **قوله** بخلاف الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم يعني عند ذكر اسمه الشريف او سماعه
قوله او تكرار احدهما يعني التلاوة او السماع **قوله**
 تقرب صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل
 كتلاوة واحدة فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي
 ونصه **قوله** فتكون الواحدة سببيا لا يحسن تقربه
 على ما قبله فتأمل اه بلغظه **قوله** وفيه نظرياتي
 قريبا يعني بعد اربع قولات **قوله** الا اذا كانت
 الدان كبيرة الاستسنا بنا على عدم الفرق بين البيت
 والدار وقوله وظاهره اي حيث وصفتها بكونها
 كبيرة **قوله** حيث لم يعيده ان يعني العمل الاجبي
قوله ثم يستعملون بالنكاح ان يعني ثم يستعملون
 بفعل عقد النكاح وهكذا يقال فيما بعده وليس المراد
 انه يتكرر بكرر الغرض المختلعة في ذلك الدرس
 والاشافي ما سلف عن شرح الشيخ اسما عيل فتأمل
 لكون المجلس لما اي عقد لما ولم تقطع بعمل
 اجبي عنها **قوله** بخلاف السجدة فانها لا يتقرب
 بها مستقلة من غير تلاوة يعني عند الامام الاعظم
 على ما ياتي واما عندهما فانه يتقرب بها مستقلة
 فحفظه **قوله** احدا اماما عن اجماع الصغير وعن الباع

فانهم تريض بالعلامة الطوطاوى حيث جعله منقول
لا ما حوفا وادنىه قوله ومفاده هو لصاحب النهر
وهو منقول عن اليباع هو كلامه اما فيها فكره
والاستفيد منه ان على التفت مغروض في القراءة خارجها
قوله وهو قراءة ثلاث ايات يعنى اواية طويلة تدبر
والظاهر ان مثل ذلك ما اذا قرأه قبله
واية بعدها اخذ اقول دعوى الشمول مسلمة الا انه
لا تراهة فيما ذكر ولو فى الصلاة فلو قال والظاهر ان
مثل ذلك ما اذا قرأه بعدها فقط ولم يقرأ قبلها
اخذ لكات اوله فتأمل **قوله** تنزل سامعا لانه برؤية
ان يسمع يعنى لانه معرض عن ان يسمع **قوله** فلذا
اجاب الشئ تبعاً للمنزح يعنى لعدم صحة جواب
البحر وايضا بحث الكمال اجاب الشئ **قوله** قلت
لكن تقدم قبيل فصل القراءة انه يستحب عقب
الصلاة قراءة اية الكرسي والمعوذات اخذ قصده
بهذا رد البحث من اصله حيث لم يدق بجواب
صاحب البحر لعدم ملاقاته له فان قلت المكرة
انما هو ضم اية الى اية اخرى لاضم سورة الحى
اية او العكس لانه لم يده عليه احد قلت فهو
مدعى ايضا لان الكراهة فى ضم الايات الى بعضها
بعضا انما جاءت من تقدير النظم وهو موجود فيما
ذكر وحينئذ فيكون بحث الكمال بخلاف المنقول
وهو غير مقبول هذا مراد المحقق رحمه الله تعالى
قوله فالاحسن اجواب بما فى شرح المسنة اخذ يعنى
فالا حسن مما اجابه به الشئ كما يدل عليه قوله بعد فحمل
كلام

كلام الكافي علي ظاهره فمضمونهم ان يكون احسن مما اجاب
به صاحب البحر ايضا لكن ليقطع الشك عن اخر كلام
المحقق وعليه فان نقل التفضيل على غير ما به والمراد
به اصل الفعل لانه لا حسن فيما قاله صاحب
البحر لعدم ملاقاته للبحث كما علمت فتأمل **قوله**
الضمير للسجدة مطلقا يعني سوا كانت بسبب
اولا ولكن بشرط ان يكون في فعلها الى اعتقاد بعض
الجملة سنية او وجوبها فتأمل **قوله** ويجيد القدر
لانه لو لم يعد لها تضمند صلابة **قوله**
المسافر قوله وفيه ان الشرط السفر لا المسافر
اقول للمكان السفر لا به فيه من مسافر والمسافر لا به
من السفر مع اضافته لكل منهما فهو من قيل اسافر
ما للزوم للزموم او العكس او انه من استاد ما
للعمل الى الحال فيه فهو مجاز عتلي فليست **قوله**
احد جانبيه فقط لا يضره يعني فيقصر قوله
نعم لو قاله او لباليها بالعتف باول كان اولي آخر
اقول ولا مانع من جعل الواو يعني او كما لا يجتمع
الادرجية الدرجية اربعة من الدقابة
والبريد هو البغل **قوله** وظاهره انه كذلك لو وصل
اليه في زمن يسير اقول ومثله سكة الحديد الوجوه
في هذا الزمان فاذا ركب من مصر فيها وسار الى
طنطا لاجل زيارة السيد البديوي يقصر عندنا
لان المسافة مقدرة بها وعند الشافعي لا يقصر
حتى يجاوزها من يسير فتدبر **قوله** فهو مجاز لوجود
بعض معاني الحقيقة وهو التقييد والفرق بين النقل

باب صلاة
المسافر

بطنطا في لغة العامة الهه

صفت ابدال له لکن فی تاریخ این

طریق افواج ۴۴

ولدت في بطون حرة سودا

في هذا اليوم ما بين

400

والثغر ان الاول نقله من محناه المفوى الى المعنى الرعي
ولم ينف المبنى الاصلى مراعى اصلا كما في الصلاة
والثاني المبنى الاصلى مراعى فيه الا انه يتراد فيه
فيود شرعية كما فيها ايضا افاده في الزهر **قوله** واما
الاية فالمراد بالتصفي فيها قصر هيئة الصلاة هي
هنا كناية عن قصر تعني القعود والسجود
ومحوى ما قائل **قوله** كما اوضحه في شرح المسئلة وغيره
فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
تجمع الادلة اى المشاهدة لنا والمشافى قوله
ابن عباس ان صلاة المسافر ركستان الذي هو
دليلنا نظر الى ما انحط عليه الحال وقوله
المشافى انه يجوز له الاتمام وتكون الصلاة
في حقه اربعين نظرا لزيادة ما بعد البرج هذا اما
فهر لي اه كلامه **قوله** بان ابطال الدليل المبنى
يعني للاتمام وهو عدم استحكام سفره مدة السفر
وقوله لا يستلزم ابطال المدلول يعني الاتمام قائل
قوله كما اوضحناه في بابه فانهم تعريف بالعلامة
الطحاوي ونصه قوله ولو في صلاة المسافر
سواء كان في اولها او وسطها او اخرها وسواء
كان منفردا او مستجابا او مدركا او مسبوقا
بحر وصادق علي ما اذا كانت قبل السلام واختر
به عما لو سلم فانه لا يصلح نية الاتمام حينئذ
ولو كانت عليه سهو حله اى اذا نواه قبله اى فيصير
خارجا عن الصلاة عند الاتمام واما بنو سفيان
لان التوقف في قولهم سلام من عليه التسهو عن ربه
موقوف

موقوف لمكانه اذا سجد المسهر ولو عاد لا يمكن الا اذا
لانه يقع في وسط الصلاة حموى عن الواقفات
اه كلامه بمروقه **قوله** ليلا يلزم تعلقت حرف جر متحدي
المعطف والحق ان يدعى هذا ما نعلقنا الثاني بما
نعلق به الاول بعد تعلقت الاول فيه كما ايا يوايه في
مسئله **قوله** يدل على انه ليس كذلك يعني فلا يقع
نية الاقامة لان التقيد غير شرط **قوله** لم يعلم
من كلام المصنف قائل تاقلناه فوجدناه كذلك
بل من قول المسافر فيما سلف والافيهتم بجر نية
المود لعدم استحكام السفر **قوله** اى لمسالة
من دخل بلدة الحاجة ومسالة المسافر فانهم
تعريف بالعلامة **قوله** واما الطحاوي فهو موافق
فيما ذكر **قوله** افاده ابو السعود عن شيخه يعني به
والله السيد على رحمه الله تعالى ولو كانت
الواجب ههنا يعني القرض لما مع وان قعود فانهم
تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله وترك واجب
العصر اى القصر الواجب والمراد القرض اه كلامه
قوله وحده فلا مخالفة فانهم تعريف بالعلامة
الطحاوي ونصه قوله لكن في حاشية المدايت
لمهندي جواب يدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخا
لفة لان عبارة الهندى تقتضي الاشتراط بطلان
قوله حمل ما في العم على ما افعل حاله وما في الحاشية
وغيرها على عدم العلم كما في التوقيف
اه كلامه **قوله** وعراه في السراج الى الحواشي
يعني الحنازيت **قوله** بخلاف الامام هكذا غطه

نقول مع

قوله رحمه الله تعالى او تاهل يعني ومن قصد التمسك به لا الارحال عن محل الناهل
 كما قيلت في فتح القدير ونقل عنه في حاشية الزيلعي على الكنز واجمع عليه
 وشماله ايضا ما كتبه المحقق على قوله او توطئه ف قال اي عزم على القرار فيه وعدم
 الارحال وان لم يتاهل فافار بقوله وان لم يتاهل ان التاهل وعدمه على حد سواء
 في عدم افادته لوطئ وصوابه بخلاف المزمع كما هو ظن قوله فتبين انه صلا
 لان ما قيل ان اولي بلاد صنفه انما قال ما ذكر لانه لو كان غامدا لكان
 بالحكم مما فيه كاهن على الصحيح كما قد ساء عن حواشي الدرر للملا عبد
 الفة عدة المقتضى فلما دار الحكم نقلا عن الخلاصة **قوله** اذ لم يبر فيه عليه
 كالم في ان يكون محل الناهل ضرر كونه راجع الى السفر وصير عليه الى وطن
 وطنا له انما هو اذ انوي حيث كان يوت **قوله** فانه يجب ان يتبينها هو
 عدم الارحال عنه ونوي تغليب لقوله ولا يشك كل وقوله لان الوجوب على
 القرار فيه اما محرر تاهل لقوله فانه يجب فتبين **قوله** قال في شرح المنية قيل هذا
 ومن نيت عدم القرار فيه اذ لم يكن في ولايته اسم الاشارة راجع الى قوله
 والارحال منه بعد التاهل بساقر السلطات قصر لا الى قوله اي اذ انوي
 فلا يكون بذلك وطنا السفر كالا يجني **قوله** والا فالذي رايته ان يني
 له هذا المحصل ما ذكره والانتزاعه بحث من عذره فالمنقول المصريح به
 المحققون من اهل المذهب **قوله** واي شخص لا يبع اقتداه بالعموم
 اجماع قوله ولم يتاهل به في الوقت كذا بخطه وصوابه اياله راجع بلا عمل
 بان صوابه نعم هو مبني على ما قاله شارح المنية كما يظهر للتمييز
 وان تاهل بلوقاله **باب خمسة** قوله واما ما نقله يعني
 ذكره او وان لم يتاهل كما العلامة الش **قوله** مثل النساء دخل تحت مثل القيد
 قوله رغبه الله تعالى والمرضى والمجانين **قوله** حتى لو لم يكن الوالد والثاني
 او توطئه اقول انما منيتا الواو يعني او تذا في الشرايف يعني به
 جعله مقابلا لما قبله البحر لانه مشتمل بالبر الراية كما ان التمسك بالبر
 لانه اعلم منه قوله هذا بلا خلاف ان يعني بيتا وبين
 فقبل لا يصح ويقا وقيل غيرنا كما لا يخفى وحق فلا يخالفه **قوله** فتأمل
 يقية مقفيا وهو الوجه والظواهر انه اراد به يعني بقوله است
 قلت ولا يلزم من هذا لا يجوز في الصغيرة ان تغير **قوله** ان في الجواهر

هي من الينا
 ان الوجه ان يني
 بل لا بد فيه من قصد التمسك به لا الارحال عن محل الناهل
 ما كتبه الزيلعي في حاشية الكنز واجمع عليه
 اصلها في انفق على انما فيه حقيقة بتزوجها قهنا في انقضي المراء منه قوله وقيل

وقيل يبقى كذا في المحيط وغيره وقيل بقاوه ان لم يترك وطئه كذا في حاشية المنلا بعد
 الحليم على الدرر والفر نقلا عن المنيع

في حاشية للعلامة الشيخ صاحب على الاستباه مسماة
 بزواجر الجواهر على الاستباه والنظاير **قوله**
 نسخ الجبل اي وجهه قال في الصباح وسف الجبل
 مثل وجهه وزنا ومعنى انه بالحرف ولا للصلاة
 ابتداء لسيان ما فيه **قوله** كونه الخليفة قد شهد
 الخطية الراود من الخليفة المستخلف كما هو ظاهر
قوله او كل خطيب يعني من الخطباء تدير **قوله**
 كما يورده ظن كلامه يعني التمسك حيث قال واما
 يشترط الاذنت لاقامتها عند مبنا المسجد ثم
 لا يشترط بعد ذلك بل الاذنت **قوله** نعم
 وقع في فتاوى اذا استدراك على الحاصل المذكور
قوله وهل يكون ذلك يعني علمه المذكور بالاذنت
 بذلك يعني وحصل الاذنت بعد ذلك لكل شخص
 وكل خطيب **قوله** لكن يمكن حمله على ما مر يعني
 حمل القيمة المذكور على ما مر قلت بل الحمل المذكور
 متعين كما لا يخفى **قوله** لا يستحق الحديث
 لا يستحق حجب الاستتابة في الخطية لصحة ما معه
 قائم تعرض بالعلامة الطوطاوي حيث كتب
 على قول الش لا دليل عليه مانعه رده ابو السوء
 بانه مبني على القول بالاستتابة عند الضرورة
 اهو كلامه فتولى غيره وشهد الخطية يعني
 ولي الحاكم غير الذي خطب وكانت المولى شاهدا
 للخطية وقوله ولم يعزل الاول يعني ولم يعزل الخطيب
 المولى الخطيب الاول وقوله ولكن امر رجلا اخر يعني
 امر الخطيب المولى رجلا ان يصلي **قوله** وسكوت

74

وقت العقد لا يدل على الرضا فانهم ترضى بالعلامة
 الطحاوي المتابع للعلامة ول وينصه قوله وبوجه
 ذلك ان عدم الجواز حيث لم يقتضيه من لمة
 ولاية الجمعية انها حينئذ تصير نقلا في حق الامام
 والمؤمنين والجماعة فنه على سبيل التناهي مكره
 تحريما وفيه ان ذلك اذا شرعوا بنية النقل والشرع
 هتأبينة الفرض وانما صار نقلا بفقد شرط ولذا
 قال اكلبي لم يظهر وجه التأييد فتأمل اوكلامه
قوله قيل اراد به يعني اراد صاحب الظهيرية
 بالقاضي المذكور في كلامه قاضي القضاة والعتل
 المذكور من كلام صاحب الخلاصة كما لا يخفى
 لكن تقدم الشرط على القاضي بخالف لما صرحوا
 به في مسألة الجبارة ونصه هناك وقدمت
 الجمعية فتقدم الشرط على القاضي وما هنا بخالف
 له ولم ار من ينيه عليه فليست امل اوكلامه بالوفى
قوله لانه يمنع صحته فانهم ترضى بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب على قوله لوجود الخليفة
 اي الاعظم وفي النهاية في هذا اللفظ دلالة على ان
 السلطات اذا كانت يطلون في ولايته كانت عليه اقامة
 الجمعية لان اقامة غيره بامره يجوز فاقامته اولى
 وان كانت مسافرا او ابو السعد او اي فيا م باقامتها
 وان كانت ساقطة عنه يسعزم اوكلامه
 ومقتضى هذا يعني ومقتضى كون وقت الجمعية
 واسما وقت العيد متيقنا ان الجمعية اذا اقيمت
 ان **قوله** ويوضع ما ذكرناه قول الشئ ليعال فيه
 لقصور

لقصور ولايته انما فانهم ترضى بالعلامة الطحاوي
 المتابع للعلامة ول وينصه قوله ولا يجوز لاسير
 الموسم لقوا الذي امر بتسوية امور الحاج لا غير غير
 قاله ل يطلب الفرق بدنه وبين امر العراق ولكن
 ان يقال لا يلزم من امر العراق ان يكون امير الحاج لا
 جهالة تولية امر الحاج لشخص اخر من طريقه او من
 جهة الخليفة او المراد بامر العراق امير امر باقامتها
 ويتسوية امور الحاج اوكلامه **قوله** لا يكون الا
 في اخر الوقت او بعدة لف ونشر مرتب ينقضي ما نوي
 الى ما عليه يعني اذ كانت عليه **قوله** ولعل اسم اشار الى
 هذا بقوله فتتنيه فانهم ترضى بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله لان وجوبه عليه ان يقع في هذا
 التعليل صاحب البحر ولا وجه له لان الوجوب
 انما هو باول الوقت ولذا والله اعلم لم يذكر في النهر
 اوكلامه **قوله** لان الامر بالنسبة يظن للذكر كما صرح
 به الشرح رحمه الله تعالى لا السراة يعني بالفعل
 كما سلف ما بينه فان جعل حضور الجماعة
 شرطا منطوق ايضا يعني كما ان الصلة بحضور واحد
 او اثنين منطوق فتدبر **قوله** وذلك ينافي الانشا
 كما لا يخفى فيه انها اشياء يتقضى المعنى وان كانت مخيرة
 بها في اللفظ فتدبر **قوله** والمظة والتذكير هو
 لفظ بمعنى واحد **قوله** على الجواز لا النذر الزماني
 فلا ينافي ما سيذكر من البحر فتدبر **قوله** كما يدعى اليوم
 المسلمين يعني وهو داخل في اليوم المذكور فتدبر
قوله مع انه لم يسمع دخول ال عليه يعني واما العبد

العراق

انشائية

فقد سمع دخولها عليه في احاديث روتها الثقة كالخا
 وغيره فهي زائدة فيه والمسوق لدخولها في المسح المنة
 الاصولية وهي العيوسية لانه ما خوذ منها كما لا يخفى
 شأهتشاء معناه بالفارسية ملك الملوك
 وسلطات السلاطين فتدبر **قوله** يتياعدون عن
 الحراب يوم العيد والجمعة يعني تخاسيا عن سماع
 الكذب المحرم **قوله** وفي العائوس المنع كسر الخاء فمض
 به بيان لعمدة تأليفه **قوله** وبما تم اقامة الخطيب
 في المسجد الا صوب اتم اقامة الجنب في المسجد **قوله**
 فانه يعتبر شرط اى ما فعله الامام من الخطبة
 جنبا او محدثا يعتبر ويعتد به من حيث كونه
 شرط لصحة الجمعة فمعنى انه يجرى ويكنى وان
 كان مرتكبيا للمحرم لو كان بلا عذر اذ هو فاسد من
 المحشر رحمه الله **قوله** والاحسن عود الصبر الى الصبر
 المزبور من المقام اذا قول والاحسن ان يقال معنى
 قوله لان الاذن العام مقرر لاهله انه ما ذوت
 لهم بعدم الترضى لجميع من دخله لاجل الصلاة
 من هو اهل لها فتأمل **قوله** وبينه ان يكون محل
 اشتراط السلطات هو الشرط الثاني في الميت
 من الشروط التسعة **قوله** وعمله يعني صاحب مواهب
 الرحمان **قوله** وقد علمت بنص الحديث والاشرف قال
 الشربلالي في شرحه الصغير والها بالماثور ما فيه
 اي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والها
 والتابعين اه كلامه **قوله** ولذا عطفنا عليه
 يعني لاجل عدم شمول المريف لما عطفنا عليه
 قوله

لذلك في الامم يعني له الصلاة في الاصح **قوله**
 ولذا لا يجب على المرأة فانهم ترفيع بالعلامة الخطا
 حيث يقع ابا السمعود في القصة المذكورة فلا
 يجرى فيه الخلاق في الامم او يعني بين الامام وصا
 حبه فان القادر بقدرته الغير بعيد قادرا **قوله**
 قال في الامداد والحق به المفسر اذا خاف الحبس
 يؤخذ منه انه يمكن بذكره عن ذكر عدم الحبس كما لا يخفى
 والعوم عزيمة في حقه لانه استغف فانهم
 ترفيع بالعلامة الخطا وي ونصه قوله ان اختار
 العزيمة اي على غيرها وسماها عزيمة باعتبار اصل
 المشرعية اه كلامه **قوله** المرأة لان صلاتها في
 بيتها افضل اذا قول سكرها اثنان المشغل كما
 ينسب ما يقتضيه المحشم فتأمل **قوله** بل يجب على
 ذلي ترفيع فانهم ترفيع بالعلامة الخطا وي
 المتابع للمحلي ونصه قوله في يومها لا حاجة اليه
 فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في
 يوم الجمعة النوع اه كلامه **قوله** من يجب صاحب
 البر يعني الذي اجاب به عما يحتم الكمال تبطل
 صلاة وحده فانهم ترفيع بالعلامة حل المدعى لما
 ذكر **قوله** خلاق الصبح فانهم ترفيع بالعلامة الخطا وي
 ونصه قوله ادركها اي بالفعل اولا وهذا انفع الثاني
 بين ما هنا وبين قوله فالبطلان مقيد بما كان ادراكها
 وتفرض عليه حم اكل الظهر ثانيا اه كلامه **قوله** كما
 في غير المذكور راجع الى قوله لا يجرى بسعيه فتدبر
 ربما يتركها ليصل معه فانهم ترفيع بالعلامة حل

واما الخطاوي فقد كتب ما نصه قوله لتقتل الجماعة
 الذي في البحر والنهر لان المعتزلة قد يقتلوا به غيره
 فيوتلوا الى تركها اه اي في حق المعتزلي فيلزم تقليل
 الجماعة فقال العبادتين واحدا هو كلامه **قوله**
 ووجه تخصيص المسافر بالذكر دفع توهم ان قول
 وهو وجه وجهه فتدبر **قوله** لكن قال في الدرر
 انه استدل على ما ينادى من تعميما الحق الذي عا
 ذكر الى التمام من انه لا يكره بعده فتدبر **قوله**
 كلام الانسب وكلام محذوف قوله بمنزلة كذا الاول
 بالمعنى والثاني باليد **قوله** لاننا نترك في غير هذا
 الحال وانظر هل هو على سبيل القضا او الاداة
 يقال في قوله الاتي لان رد السلام يمكن تحصيله
 انه فاليمر **قوله** راجع الى قوله وادى جليس والظاهر ان
 محمد بن ابي يوسف في هذا كما يدل عليه كلام الخوهر
 المذكور قبله وما ياتي للمعنى على قوله الا ان
 يحمل على قولهما انه تأمل **قوله** وكنت الخبر الاول حذفت
 الكاف او الواو كما لا يخفى **قوله** الاتي يقال ان حاصله
 ان الكراهة موجودة على كل حال بما على الاول
 او الثاني كما لا يخفى **قوله** محالنا الحديث الذي
 يرويه ويكره فاقم ترفيع بالعلامة الخطاوي رحمه
 قوله تنهى عن الامر بالمعروف اي بقوله فقطت لونه
 لان المتوهم عنى قلت لا يجب وذلك لان
 الذي حال الخطبة بدليل قوله والامام بخطب وهو في
 حال قوله انصتوا لم توجد الخطبة فلم يخالف لما
 لا ينعى اه كلامه **قوله** وبه اندفع ما في النهر من

ان قال شيخنا ما قاله في النهر وجهه عندي وجوابه
 ان الواجب كثير اما يطلت ويراد به الرض وما ههنا
 منه **قوله** واستأثرني الاعتذار عن صاحب المسألة
 اني يعني صاحب البحر واستأثرنا الشبه ايضا الى الاعتذار
 عن المقام كما لا يخفى **قوله** قلت وعبرة الدرر اذ
 المودع يعني فلتحمل عبارة الحق عليها **قوله** وفيه نظر
 اي فيما ادعاه من الاسارة والعلامة المذكورين
قوله انما سئل في الاذات الاول يعني كما يدل عليها
 قوله الى اطراف المصر الجامع وقوله مع انه في البداية اويها
 فهو ليس كما ينبغي لان التعليل دليل وهو بيان فيه
 فقامراده وحمل ما في السرى عن الترتيب والجلدي
 على الاذات الاول ولا يتابعه كلامه شرح البداية
 لانه مبني على ما هو العادة وليس هو بغيره والافاض
 ما سئل للمعنى من كراهته على احد المودعين فليكن
قوله استأثرني الخطبة كما مر فاقم ترفيع بالعلامة
 الخطاوي حيث لم يستثن من ايراد الدنيا الهني عن النهر
 والامر بالمعروف ونصه قوله ويلزم الفصل بامر الدنيا
 يترتب منه انه لا يكره الفصل بامر الاخرة كذا هو ذلك
 لان الخلاف على الامع انما هو في كلام الدنيا كما قدمناه
 غير مرة ولكن ما لم يلزم حصر منه تاخر اه كلامه قوله
 وفي الحجة انه لا يجوز ان يبين على اشتراط الاهلية
 وقت الاستئذان **قوله** نسنة كالقيام يعني في
 الخطبة كما قدمه الحق **قوله** لكن يشكل ما مر من وجوب
 السقي انه ويدفع هذا بان المراد من قوله ترك كل عمل
 بنا في السقي غير العمل الذي فيه سئل ذهنة وهو في

الصلوة فانهم صرحوا في كتابه الصلاة بتقدمه عليها فليست
قوله اذ لم يكونوا عليه تلك الصلوة المذكورة يعني قوله
 قال في النهي والمختار ان السائل ان كان لا يريد ان يركب
 المصلي ان لا يسأله الحاخا من الحاخ وهو
 الطلب مرة بعد المرة قال في الكشاف علي قوله عز من
 قبله ترفعهم بسيماهم لاسيما لون الناس الحاخا ما نصه
 والحاخ الحاخ وهو المزوم وان لا يشاركه الا بشي يعطاه
 من قوام الحامي من فضل حافه اي اعطاني من فضل
 ما عنده وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
 يحب المحي الحليم المتعفف ويبغض البذي السائل المحتل
 الله المراد منه **قوله** علي شرط الشحني يعني البخاري
 ومسلم وشرط الاول المعاصرة والتلق والثاني المعاصرة
 فقط والشرط المعاصرة واللق وان يكون متذكرا يوم
 اخذه وسماعه هو اسد قاله شيخنا **قوله** ان الاول
 يعني قرأتهما في يومها وقوله ان الثاني يعني قرأتهما في
 ليتهما **قوله** وقرأة السورة المخصوصة بهما يعني الجمعة
 والمنافعتون او الاعمدة والمناسبات **قوله** في وقت الاثنا
 يومها فانهم ترفعون بالعلامة القمطاوي حيث قاله
 بعد ان نقل ما ذكره عن الحلبي وقوله ولا يسكن لما ابراد
 ينافيه قوله الشارع والمعم فمما تقدم وجمعة كغيرها
 واستجابا في الزمان لا ارضا خلقة او يمكن ان في
 المسألة روايتين اولاهما بحرفه فتدبره **قوله**
 وتمامه في القمطاوي ونفسه بعد ما ذكر وقال في سفر
 السعادة كان من عوائد الكرمية صلى الله عليه وسلم
 ان يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بانواع الشرف

فلا يشاركه حتى لا يشانه

والنكريم

والنكريم وجان الله الجنة يتباشرون في الجنة يوم الجمعة
 كما يتباشرون في الدنيا واسمه عندهم يوم الزيد لانه
 الله تعالى يتجلى عليهم في ذلك اليوم ويطلبهم
 كل ما يتمونه فهم يجيئون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه
 ربهم من الخير فان قيل ان الجنة لا يلبس فيها فكيف
 يركب يوم الجمعة فيها اجيب بانه يمكن نصب علامة
 لهم فيخرج بحبيته في مشار كل جمعة من جمع الدنيا اه كلامه
باب في بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم والنشاط والجور
 تعالى بنسب ذلك قال في الصباح وجمعة النبي حرامان
 بانه قتل زينة او فرجة **قوله** في الصباح وجمعة النبي حرامان
 والجور وزان **قوله** في الصباح وجمعة النبي حرامان
 والغال صند الطيرة وهي التثاوم قال في الصباح
 وتطير من الشئ واطير منه والاسم الطيرة وزان عنمة
 وهي التثاوم وكانت العرب اذا اردت المضي لم تزد
 بجانب الطير واثارتها لتستعيد هل تضي او تزعج
 فزعي الشارع عن ذلك وقال لا هلم ولا طيرة اه بالان
 كان يسمع مريض يا سالم اخ هو راجع والغال
 فان المريض يتسائل بسماع ذلك فتدبر قول الامام
 وجوبها ثبت بالنسبة يعني فلا ينافي القول بالوجوب
 وسئل في قوله قال في البحر اخ وقوله تدليل قوله يعني
 قول صاحب البداية المتقدم فرسب **قوله** قلت وسئل
 قولهم لو ترس الكفار يعني يقال ذلك النبي يعني هل يري
 اوله فان امر يري والا فلا وفيه ان هذا مستصوب
 سيدنا اخضر عليه السلام فتدبره **قوله** فيقع العيد
 في اخر رمضان لانه يصام ثلاثين يوما فتدبر

باب

يقال

بلغ حفاه

باب العيين

فوسلحار كجيب

وبه علم ان عطف كل من قوله والسور
 والنشاط والجور علي ما قبله من قيل
 عطف المراء في نظير قولك الف والخطبة
 والبر ص

الي قوله صح

او سيدنا عيسى عليه السلام

وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وذلك
 بان كان صاحب ترتيب ولم يصلي العشر في يوم الجمعة وحفرة
 الجنازة وكان لو صلى الوقت وصلى على الجنازة لا يخرج
 وقت الجمعة يصلي على الجنازة ثم الغرض من الجمعة
 والا في صلي الوقت ثم الجمعة وترك الجنازة انفسد
 تقدم للمحشم عند قول الله في الغزوة ان خاف فوت
 جمعة او مكتوبة ان فوت وقت الجمعة بمسالم الاجام
 والمتوبة بخروج وقتها لا يفتوت جماعتها لانه لا يملك
 صلاحتها واحدة وبهذا صح احكامها معا والذي درج
 عليه شيخنا في درسه ان الواو في قوله وجمعة بمعنى
 او ولو غير مستغنى عن العلم فتدبر **وروي الحسن**
 انه غير كاف في تبيين العلامة الخطاوي حيث لم يربط
 ما قاله من قوله ونصه **في** حي على الفرض ولو القرب
 والجمعة وكذا المعيد في ما في البحر المذكور قريبا وما في
 المص من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الكلي
 مراد الاستباه بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر وغير القرب
 لما يشير اليه قوله فلم يصنف وقت اي المسحوب
 ومن التناهي بين القول والى ذلك الاشارة بقوله
 فتنبه الله والذي يظهر لي ان الاول هو المعتمد لانه
 نص صريح وما في الاستباه بحث لا يبارض النعم وبار
 الاستباه اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة واما
 اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اراه وبين
 تقدم الفرض ان صاف الوقت والا فالكسوف لانه
 عين فواته بالاجلا ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة
 ينبغي تقديم الجنازة ولو اجتمعت مع فرض وجمعة ونسب

يخف

وقته **ويخف** خروج او ينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوزر والرا
 اه اذا علمت كلام الاستباه متناكلا تعلم انه لا يصح
 ما وفق به المحشم وانما الوجه ما قلنا اه كلامه **ورواه**
 في البحر عن المجتبي وانما سماه مسحوبا لاستعمال
 انه فيه شراح لانه لا يقال ما ذكره الا لو سمى سنة مع
 انه سماه مندوبا اي مسحوبا الا انه لما كان المراد
 بما ذكر صحة اطلاق كل منهما على الآخر سهل الخطب
 فتأمل **لان** الفارسي توهم تعقيبها على او الفهم
 فقط بخلاف ما يعني وكذا الواو فانها تطلق الجمع
 فالتأني به من التوضيح فانهم ترفيظ بالعلامة
 الخطاوي في قولتين ونصه قوله اي بكلمة **هذه**
 الاشارة تودها الغالب اي اولى لان السنة التكبير
 المسارعة الي المصلي كما في البحر وقوله ليعيد تراخيه
 ان قد علمت ما فيه والاولى الا بيان بالواو فيقول
 وليعيد فان ثم تعيد شيئين تقدم ما قبلها عليها
 وتراخي ما بعدها عما قبلها اه كلامه **فله** ذلك يعني
 عدم الاستقلال ويمكن حمل الكراهة على الترتيب
 يعني التي دل كلامها على انه لا خلاف في كراهة اخراجه
 اليها وقوله وهي مرجع خلاف الاول يعني في تفسير
 الله وهيند فلا خلاف في الواقع ونفس الامر قوله
 فلا مخالفة فانهم ترفيظ بالعلامة الخطاوي
 حيث كتب على قوله ولا بأس باخراجه من قبله تطلق
 هذه اللفظة ويراد بها الاباحة وهو الظاهر
هنا اه كلامه **ان** لم ينقل عن اصحابنا كراهة
 ان يلبث يعني فيها **ويلى** اي يلبث ذلك اسم الاشارة راجع

ويجمع

الى المتعامل المذكور **فان السنة في الاصحاح الكبير**
 في الطريق كما سيأتي فانهم ترفيضي بالعلامة الطحاوي
 كتب **حيث ما نصه قوله في طريقنا الاولى حذفه لانه**
 يكبر في البيت والمصلي وليس كذلك **فقد قال في البحر الزق**
 بني التكبير في البيت او في الطريق او المصلي قبل الصلاة
 او كلامه **في البحر والاخفا** لذا بخطه والصواب
 حذف لفظ الاخفا **والدفع** على ما قبله وهو يهي
فقد ثبت ان ما في الخلاصة غريب مخالفا
 المشهور في المذهب فانهم ترفيضي بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله **بنما للمهر عازيا الى الخلاصة** قال صاحب
 الخلاصة وهو لا يصح وحله فيما اذا كان التكبير لقصد
 العبد اما لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويسوي
 او كلامه **لكنه لم يصح** بانه سنة او مستحب فانهم
 ترفيضي بالعلامة الطحاوي ونصه قوله **زاد في البرهان**
 ان هو المذكور في النهر لا يتحقق الخلاف في البحر فلا وجه
 لذلك هذه الزيادة **اه كلامه** زاد التوسيع
 او علا شرفا قلت **وكذا اذا صبط** واديا اذ لم يخالف
 المنقول **فتميز قوله** لما في اللب السنة يعني البخاري
 ومسلم واني حاجه **وايضا** حارود والحكم والترمذي
 وهكذا استدرك به العمير **راجع الى حديث ابن عباس رضي**
 الله عنهما **وليس في حديث ابن عباس المار**
 ما بين التكرار فانهم ترفيضي بالعلامة حارود للمع
 لذلك الذين لا يورثونهم الزجر فلا ولا كسلا
 هو معطوف على قوله لا يورث قال في الصباح العتل
 بالتكرار كتحذير الغل بالضم طرق من حديد يعمل في
 العتق

العتق والجمع اغلال مثل قتل واقتال او وقال في الثاني
 الغليل كتحذير بالكرس والضيق **اه وقال في مادة حرق** وقد
 عليه كقرب وفهم حقا وحقا او حقيقة امسك عدو
 في قلبه وتربيع لزم صحتها كتحذير والحمود الكثير الحقد
 او بالحرف فاذا دان العتل والحقد بمعنى واحد وقال
 في الصباح كسل كسلا فهو كسل من باب تبت وكسلا
 ايضا وامراة كسلية وكسل وجمع كسالي بضم الكاف
 وفهمها وكسل الجاهع بالالف اذا ترع ولم ينزل صغفا
 كان او غيره **اه بحر** هو من الحواشير الوحشة فيه
 ان قول المش بخط ثقة ظاهر في ان الكاتب معلوم
 له **والله** ما صرح حكمه عليه بالوثوق ثم قوله يمنع الوثوق
 بذلك الخط **اه مسلم** بخلاف ما كوسر في الخط
 فانهم ترفيضي بالعلامة **اه** ونقل عبارته العلامة
 الطحاوي ونصه قوله **يا تكون** تنفلا محرما لوثوقه
 في وقت الطلوع والجماعة في النقل وفي ما حاصله
 ان الاوقات المكرهه لا تنعقد فيها الزايع والواجب
 لعينه والعبد واجب لعينه فكيف ينعقد تنفلا
 او قلت **مكن ان يقال** قولهم لا تنعقد ما يحيا
 فلا ينافي انها تنعقد تنفلا محرما او انه مبني على
 القول بانها سنة وقد صح **اه كلامه** وفي كلامهم
 ترفيضي عليه ايضا في **اه** مبني ان كمالا يعني
 وتكبير تا الروح يعني تكبير الاغصان وارتفاع
 منه **يعني في صلاة** يعني ولا اعادة عليه
 كما سيصح به قوله ولعل وجه القول الثاني حمل
 الثلاثة عشر المروية عن عباس **اه** اذا حسيت

٣
 قوله
 صح
 يعني

ما تقدم من الاعداد بحد ما قاله المحقق **قوله** في محله
 لان الوضع على الركبتين سنة في محله
 والرفع لا في محله يعني وصاحب المحل اولى
 ما لا ينقص عن رأي نفسه ان يعني بان كانت
 الامام كبر اكثر من ثلاث تكبيرات ويكبر معه الثلاثة
 فقط يعني ان لا يقضي اكثر **قوله** يعني عنه ما فيه
 يعني قوله فلو لم يكبر **قوله** ويجوز ان يكون قول البحر يعني
 ويجوز ان يصح المذكور قول البحر **قوله**
 وسنبي عليه في السجدة يعني في باب الوتر والنوافل
 كما يظهر مما بعده **قوله** نعم صرة بمثله يعني عيش
 ما ذكره الكرخي **قوله** ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية
 يعني به ما استنده في صدر القولة الى البحر والكلية
 اي بناء على القولة بان للكسوف او يعني به خفية
 الحتم كما يوافق قوله لا ينافي تقييده مفعول ينافي
 والجملة خبر الاطلاق المذكور **قوله** والعلم امانة في
 اعناق العلماء في قوة التعليل لقوله لم اذ قوله ان
 الصلاة يوما واحدا في الاصول ان يعني في وقتها
 المعلوم **قوله** قلت اطلاق الكراهية ان يعني في
 قوله مع الكراهية **قوله** لانه وقت التكبير الضمير راجع
 الى افتتاح الامام يعني لانه قرب وقت افتتاح الامام
قوله وحزم في التدايع بالاولي يعني ما في المتن
قوله وعمل الناس في المساجد على الرواية
 الثانية قال السيد الطباطبائي وقد يقال انه
 الاول دفعاً للفتنة ونحوها اه كلامه **قوله**
 تواترت في نسخ العميات عن الاكل ان يعني فالرجال
 بالاول

معلقة ص ٢

بالاولي **قوله** كما بحثه في البره راجع الى قوله وسنبي تعلم
 ان يحمل عليه يعني على الجواز المعلوم من قوله
 فالحق انه ان عرفت ان **قوله** بدون ذلك يعني الوقت
 وسنبي الروس تدبر **قوله** وحرف في البره انه لا خلا
 لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة
 في استحقاق الائمة يعني وان كانت الائمة متواليا
 لتساويك فيهما فلو في الواجب اقوى امة في السنة
 المؤكدة وبهذا يندفع قول المحقق قلت وفيه نظر
 ان فان صاحب البحر يحمل مقداره عن عدم معرفة
 ثنائهما في الائمة تدبر **قوله** لان السنة عبارة عن
 الطريقة المرضية والسير الحسن يعني في
 الاصطلاح واما لغة **قوله** الطريقة ولو سئيت
 ومنه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة
 حسنة فله اجرها ما عمل بها في حياته وبعد
 مائة حتى تترك ومن سن سنة سيئة فله
 اثمها حتى تترك ومن مات مرابطا في سبيل
 الله جرى له اجر المار بعلي حتى بيعت يوم القيمة
 طحاوي على مراقي الفلاح **قوله** وكل واجب
 يعني مطلقا في الدنيا قال القاسمي ان حكمها
 كما لو اوجب في المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب
 وتاديبا يعاقب اه كلامه **قوله** لا يتم استدلاله
 يعني ليل يلزم التناقض كما يقال من اخر كلامه
 بعد خروج يعقوب من صلبه فانهم ترفع
 بالعلامة الطحاوي حيث نظر فيما نقله العلامة
 عن عن الحنفاجي بقوله وفيه انه ما المانع ان يكون

به

استحقاق مع استحقاق ما بالذبح بعد خروج يعقوب من صلبه لا يلا
 حاصل وقال بعضهم استحقاق ومع لا يارورده
 فيه والحاصل انهما قولان صحيحان فاذا ذكره الزر
 قاني في شرح المواهب اه كلامه بحروفه **قوله** اي
 في العربية قال الفاضل الجمل في حاشية الجلالين
 عند قوله عز وجل من قابل وعهدنا الى ابراهيم
 واسماعيل ما نصه قوله واسماعيل هو علم
 العجم وفيه لغات اللام والنون ويعم على سماء
 وسما عيل واسامع ومن اعرب ما نقل في التسمية
 ان ابراهيم عليه السلام لما دعا الله تعالى ان
 يرزقه والدا كان يقول اسمع ايل اسمع ايل وال
 هو الله تعالى فسمي ولده بذلك سمي الله كلامه
 بلغه **قوله** سقط عنه التكبير يعني وعليه ام
 ترك الواجب الا في السامعي **قوله** ولا يخرج لها
 يعني لا يذهب لها تامل **قوله** او باعرا بالمتقوس يعني
 وهو مرفوع بالمستند وعلامة رفعة صفة مقدرة
 على اليا المحذوفة لا لتقا الساكنين من
 ظهورهما السفل واصله ثانيا في تحريك السا
 موية فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت
 فالتقى ساكنات اليا والتقى بين فحذفت اليا
 لا لتقا الساكنين فتدبر **قوله** قال التتاني
 والسيادري يعني من متي النقاية الذي في صيد
 حل معانية واسرار المحر بنقلة الى انه يقال
 في كلام مصنفنا ما قاله التتاني لانه
 طبع من النقاية **قوله** قلت ولا يبرد عليه
 اي

هو

اي تا بيد البحث المذكور وقوله لكن في حاشية
 اي التبعود اي قصده بما ذكره افادة انت
 البحث المذكور غير موافقة لقول صاحب المذ
 بل لقولهما **قوله** وبه انه في ما في الفقه اي يعني
 بقوله او على ان قولهما كل مسالة مروى
 عنه ايضا تامل **قوله** والعرفية جلاله
 قد راى يوسف عند الامام يعني حيث اقتد
 به وقوله وعظم منزلة الاقام في قلبه
 حتى سمي مالا ينلبي اي يعني من شدة فسا
 حصل عنده من التسمية فكانت مفسدة
 بصيغته اه فانهم ترضى بالعلامة الخطا
 حيث ثبت ما لفظه **قوله** سقط السجود وا
 لتكبير لانه خطاب مع المخلوق وهو يقطع التسمية
 والحرمة وفيه انه ما مانع ان تكون التسمية
 خطابا مع الله تعالى وهو فلا تقطع تحريمه
 ولا حرمة اه **قوله** لانه ذكر قال العلامة الخطا
 وهل يعيده الظاهر نعم لوقوعه منه في غير
 محله اه بالحرف **قوله** لا ياخر السنة يعني
 زيادة عن العشرة فالحكم عليه بعدم احوال
 هو انما الزيادة عليها فنصدي يجوز فعلها فيها **قوله** كما هو ظاهر
قوله وكذا يقال في قوله ولا يجب التأخير
 كما افاده المحر بعد تامل **قوله** بخلاف
 قوله يقال كسفت اذ لفت ونشر مرتب بخلاف
 انه سوف يعني فهي مستحبة لا واجبة
 وكوت اجماعة مستحبة من اضافة المصدر

كما هو ظاهر

لما ضابط

بالكسوف

لاسمه ومسحبة حبه **قوله** جازا ابتداء الصلاة يعني
 انشائها **قوله** قال في البحر لا يجمع هذا لاني في قوله
 لمباحية البحر وردة به على ما في السراج فتأمل
قوله فان كانت للرد على ان يبيني وان كانت فعله
 لما عليه الصلاة والسلام لا اجل ان يدعو فيها
 بالهداية على من قال ان الشمس كسفت قوله
 لبراهم عليهم الصلاة والسلام وبشرى وعظم ابن
 لا يبدؤا من ان يصلي في ابتداء **قوله**
 والنساء يصليها فرادي والظم ان الصبيان لو فعلوا
 لاني لو اصاب سنبلا بل ثواب القبل لغيرهم فكيف
 فتدبر وفي مساجدهم على في الطهيرة ويمكن
 التوفيق في تحمل ما في الطهيرة على ما اذا اجمعوا فيه
 وما في شرح الخطاوي على ضد ذلك فتأمل **قوله**
 والاقل عدلها كما في الفقه والتفرد اجزاء الناس
 ليلا كما في العيني على الكثر فتدبر **قوله** صلى كل واحد
 ركعتين ينوي بهما رفعه الخ يعني او اربعاً وهو
 الافضل كما مر قريبا عن المصالح **قوله** وليس عا
 برفع الشهادة ادفع كسوال حاصلة انه يلزم ان
 يكون العاقل لما متعجباً خوف اصابته بالطاعون
 له به انه لو اصابته كوت شهيداً لاخرة فيكون
 متعجباً من الشهادة فاجابه بما ذكر فيكون
 دعا برفق الخ يعني برفق عينه لا اشره تدبر
 والامر للندب يعني لندب فعلها وهذا لاني في
 المسنة لان المسنة مندوب اليها يعني مطالب بفعلها
 في الدين كما سلف وكثيراً ما يظن الغرض احدهما
 علي

هو ص

علي الاخر كيف لا وقد ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام
 ايضاً وهو اقرب من الفعل عندنا وقد قابلها
 المسم نقله عن العيني بالقول بالوجوب **قوله**
 الظم ان المراد بها الذب وهو ما فعله خير من تركه
 وقيل المطلوب فعله بشرعاً من غير دم على تركه
 وقيل الحصلة الحميدة وقيل وضع الاشياء موضعها
 وقيل البذل وقيل في الهداية هو ما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم مرة او مرتين ولم يواظب عليه
 وحكمه الربا بفعله وعدم الثوم على تركه واما
 المسنة فهي التي واظب عليها صلى الله عليه
 وسلم مع الترك بلا عذر مرة او مرتين وحكمها
 الثواب وفي تركها العقاب لا العقاب افاده في
 امداد الفتاح للعلامة الشربلاني **قوله** او ثوبها
 بجماعة كما ياتي فانهم تفرق بالعلامة الخطاوي
 ونصه قوله واختلف في استثنائات صلاة
 الاستسقاء اي بجماعة واما اصلها فتايت ومباينة
 ذكر الاستسقاء غيبة ان كلام من صلاة الكسوف
 والاستسقاء على صفة الاجتماع والمصنوعات
 كانت صلاته فرادي اه كلامه عروقه والله اعلم
قوله والله اعلم هو لغة طلب
 السقي يعني بالماء مطلقاً باي كيفية كانت **قوله**
 والاشتم الشقياً بالضم وهو الماء **قوله** طلب اشراق
 المطر الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
قوله غنيا اي مطلق معنيا بضم اوله اي متغذا
 من الشدة وقوله غنيا بالماء والامن اي لا ينقصه

باب الاستسقاء

شيء أو يبي الحيوان من غير ضرر وقوله مرياً بفتح أوله
وبالهمزة والميم أي محمود العاقبة والذين النافع ظاهراً
والمرء النافع باطناً وقوله مرياً بضم الميم وبالهمزة
أي أتيا بالريح وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب
بكسر أوله ويحوز فتح الميم هنا أي ذابح أي عمااد
بالموحدة من أربع البعير كل الربيع أو الفوقية من
رقت الماشية أكلت ماشيات والمقصود واحد وقوله
عند أي كثير الما والخير أو قطره كبار وقوله بجللا
بكسر اللام أي سائر اللات لم يمد أول الأرض بالبناء
كل الفرس وقوله سحاً بفتح السين المهملة وتشديد
الحا أي شديد الوقع بالأرض من سح جري وقوله
طيقاً بفتح أوله أي يطيق الأرض حتى يرها وقوله
دائماً أي إلى انتهاء الحاجة إليه وقوله وما أشبهه
أي ويدعوا أينما عايشه من حق ما ذكرناه لك
قوله وسره الفاظه في الامداد هو ما ذكرناه لك **قوله** نام
وزاد فيه ادعية آخر ونصه وبنت عن النبي صلى
الله عليه وسلم اللهم استغثا غنياً غنياً نافعاً
غير منا رعا حبلنا غير الحبل اللهم استغثا عبادك وبهايك
بفتح اللام وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت اللهم
أنت الله له اله اله أنت أنت الغني ونحن الفقراء
انزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً
الحيث فاذأصطروا قالوا استجبنا اللهم صيباً
نافعاً **قوله** لأن السنة ما واطب عليه يعني
وتركه مرة أو مرتين كما قد سناه عن سراج المداية
قوله إذا مضى صدر من خطيبته يعني إذا مضى

شيء

شيء من خطيبته قال في المصباح صدر القول صدر
من باب قعد وصدرة بالالف وأصله الانصراف
يقال صدر القوم وأصغرهم إذا صرحتهم
ومدرة عن الموضع صدر من أباي قتل حيث قال
وليلة قد جعلت الصبح موعداً صدر المطية حتى ترق الدقا
فصدر مصدر والاسم الصدر بفتحين اهـ بجرده
قوله فالمانع لا يقول أنه مستحيل عقلاً يعني فالأ
سحالة العقلية متفت عليها **قوله** مع أنه في النهاية
عزاه إلى الخلاصة الغزالية يعني المسماة باسم مولتها
السح الغزالي وهو من الشافعية وقصده التورك
على صاحب التارخانة حيث أطلق الغزالي
النهاية فأوهم أنه من تخرجهما أهل المذهب
مع أنه ليس كذلك **قوله** وفريه من هذا أي وتز
من هذا أي بكنه يريهم أي يعني قوله قبل يعني
أن يامرأه إذا أحراراً بالقيام أي قصده به
التقوية لما ذكر قبله تأمل **قوله** قال جمع يعني من أهل العلم
وبهو بالفتحين فاعل لقال **قوله** ليكن التعظيم والويل
قال الزمخشري والويل اسم من أعمال عليه التوالد والويل
البكا والصلح مصباح بالرف **قوله** اللهم حوالينا هو
بفتح اللام أي اجعله حوالينا وقوله على الأكام
أي اجعله على الأكام التي لا يضرها المطر لا على الأنية
والطرق وقوله لا علينا أي ولا يجعله علينا وقوله
اللهم على الأكام بكسر الهمزة كأمام ويعتبرها مع المد
جمع أكة يعتبرها وهو التراب المجمع وقوله والضراب
بكسر الهمزة الحسالة أخره بالموحدة جمع ضرب بفتح فسكون

الشاعر

وهو الجبل الصغير وهو من قاله بالصناد قال في
 الشرح وفيه اربشار لتعلمنا الاداب في هذا الدعاء
 حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه يحتاج اليه مستمرا
 بالنسبة لبعض الدودية والرابع الى حصول الكفاية
 التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقا بقعه وفي
 اعلام بانه اذا قارت التوبة عارض لا يشترط منه
 فصال الله تعالى رفع العارض وبقا التوبة والدعا برفع
 العارض لا ينافي التوكل والتفويض وقوله وبطوبى
 الدودية وذلك لانه باجتماع المافيه يحصل ارتفاع
 بالستى منها وشرب البهائم والطيور فادرجيع ما ذكر
 العلامة الطحاوي في حاشيته من اقي التلاخ والله اعلم
قوله اي يستزيدونه من المطر قال العلامة المحمدي
 ويجوز ما قيل خرجوا ليستسقوا فقلت لهم فقوا
 دمي ثوب لكم من الانواء قالوا صدقت فبيدوا
 سقوا لكنهم لم يزدوا به **يا** اه
قوله خوف يعني خوف يسمي ويوردان
 فيه كما في المحررة وهو الجهاد الناشئ عن الكزيبي
 وهو من قبل العباد ولان اثر العارض في نفسه
 الصلاة وهما في وصفها فكان ذلك اقوى افاذه في
 فتح القدير والذي يظهر لي ان الخوف سبب لمدّة
 الصلاة يعني لانه يوصل اليه في الجملة **قوله** اقيمت
 مقام الخوف على ما عرفنا وذلك لان المميز في صلاة
 الرخص هو وجود السبب الظاهر دون الحقيقة
 فنزلت حضرة الغد ونزلت الخوف لانها سببه كما نزل
 السفر منزلة المستقة في تغيير الاحكام فتدبر **قوله** قبل

خوف
يطلب

ان

ان يجاوز المنصرف فثبت الصنف فلم ينافى في
 ذلك بين الطائفة الاولى والثانية كما يتغير به التعليل
 فليست كذلك مراده هذا التعليل ان يبين ان ما في مجمع
 الاثر ان معنى قوله اوجبة عظيمة وتحتها ان وما
 احسن ما حمله عليه المحم فيما ياتي فريضا قنامل **قوله**
 وتوحيه في الامداد وغيره قال في مراقي الفلاح لا يفرق
 كل من غير اوانه لان الشفع شرط لسطرها وكنت العلامة
 الطحاوي عليه ما نصده قوله لان الشفع شرط الا ان
 لان صلاة الاولى الشفع من السلاي والرابع شرط الا ان
 لسطرها اي ليجي بينها بين الطائفتين لان تنصيف
 الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى بها
 للسبب وقوله لانصراف كل في غير اوانه اما الاول فظاهر
 واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من
 الطائفة الاولى لادراكهم الشفع الاول وقد انصرفوا
 في اوان رجوعهم فنبط ذلك في الشرح اه كلامه بالحرف
قوله بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد
 في غيره يعني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية
 وبعد ما قام الامام من التشهد الاول الى الثانية
 فتدبر **قوله** بخلاف الطائفة المسيوقة وذلك لان المسبوق
 منفرد فيما يقضيه بخلاف الطائفة الاولى لانها خلف
 الامام حكما ولذا لا تقرأ فتدبر **قوله** ثم في العبارة ايام
 فافهم يقرب بالعلامة الطحاوي وقد سبق العلامة
 الطحاوي في حاشيته اليه حيث قال قوله لغير اصطفاق اي
 باراء العدو كما في الشرح بلا لية ولا وجه لما في 2
قوله اي ابتاع على الارض الاصول اي بعد ابتعاها على

عبر
مع

الاصطفاق
مع

الحلبي مع

الأرض تأمل وفي كونه من العمل القليل نظرات في قوله
 لا ورود لهذا النظر من أصله لأن ما ذكره قول في المذهب
 كائنات ما قبله قول فيه وهو اعتبار الحركات الثلاثة
 المتواليات ولا وجه للاعتراض بقول علي قول آخر
 كما لا يخفى فتنبه فلو كانوا انخرقوا قبله نورا
 كما في التثنية لا يقال هذا في ما سلف لهم
 علي قوله اعداد الوضوح الفرق بينهما فتدبره واللام
 قوله بالجملة اسم موضع قال في المصباح ما نصه
 وفي التثنية كل منقعر ومخل خادمة واما التثنية بالياء
 فثبوتها قال أبو حاتم لا اختلاف في ذلك وبينه مخل
 ويقال تخللة بالافراد ايضا وهما تخللتان احداهما تخللة
 التمامية بواد ياخذ الي قرن والطايع قال الشاعر
 وما اهل يحيى تخللة الحرم اي المحرمات وبها كان ليلة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحوق لماسار
 الي الطايع وتبينها وبين مكة ليلة والثانية تخللة
 التمامية بواد ياخذ الي ذات عرق ويقال بينها وبين
 المدينة ثلثان اه بلغظه بوزن عثمان قال
 في المصباح وعسفان موضع بين مكة والمدينة ويذكر
 ويونث ويسمي في زماننا مدح عثمان وبينه وبين
 مكة نحو ثلاث مراحل ثوبه زائدة اه بالحق
مسألة الجنب قوله والمناسبة خاصة بيني
 واخرها المناسبة ان فهو علة له كالا يخفى قوله لا
 قطع مواد الحياة عن اي يعني عما من شأنه الحياة
 لم يرد ما ذكر في تربيته قال الخطيب الشاذلي في المعنى
 عند قوله تعالى حذر الموت قال البيضاوي والموت
 زوال

رسول الله

الجنة

الجنة

زوال الحياة زاد في الطوال عما من شأنه الحياة وفيه
 تساهل اذ يلزم منه ان يكون الحيني قبل حلول الحياة
 فيه ميتا وليس كذلك والاظهر كما في الموافقات يقال
 عدم الحياة عما انصف بها بالعمل فيبينها تقابل العلم
 والملكة على التفسيرين وقيل عرض يضادها شيئا
 تقابل التضاد لقوله تعالى خلق الموت والحياة فخر
 الموت مخلوقا والعدم لا يخلق ويرد بان الخلق بمن
 الابدان فالعنى خلق اسباب الموت والحياة وبذلك
 علم ان القول الاول هو المعتمد وكلام اية اللغة
 صادق به وحاصله ان الموت مفارقة الروح للجسد
 وما ورد في الاحاديث من انه جسم حيث قيل في بعضها
 انه كس وفي بعضها انه علي صورة كس لا يمر على احد
 الامات فنقول بان لم يقصد بالموت فيها حقيقة
 بل انه يصور بصورة كس كما في خبر الشيخين وغيرهما
 وفي مسلم اذا دخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار
 جئوا بالموت كما نهى عن في وقت بين الجنة والنار
 ثم يذبح ويقال يا اهل الجنة خلود بلا موت ويا اهل
 النار خلود بلا موت ثم قيل صلى الله عليه وسلم
 وانذرهم يوم الحسرة اذ قضى الامم اهرم اعمارهم جئوا بالموت
 على صورة كس لما جات ملك الموت جيا الى ادم عليه
 السلام في صورة كس اذ فسر من اجتهاد بهاية جنان
 قال مقاتل والكلبي في قوله تعالى الذي خلق الموت
 والحياة خلقهما تخمين جعل الموت في هيئته كس لا يمر
 على شئ الامات والحياة على صورة فرس اني بخلقها
 التي كما جبريل والانبيا عليهم السلام لم يكونوا

177

خطوها من البصر لا يمر على بني الامم وهي التي اخذ السامري
من ترابها فالقاه على الحمل وهذه هي الحكمة في قدس السامري
بكش ليكون قد امن الموت بشكل الموت ولما سر برؤيته
سراهل الجنة بفرجه اراحة لهم منه ونقل القرطبي
ان الذابح للبش بني الجنة والشارح يحيى بن زكريا بين
يدي النبي صلى الله عليه وسلم اذ في اسمه اشارة
الى الحياة الابدية وذكر صاحب كتاب الفردوس ان
الذي يذبحه جبريل كذا بخطه سبحانه عن الربير
في حياة الحيوان ان ابا السعود على مسكني وقد بين
الامم اسم بنيي واجم في كتاب الاضحية ان شئت
كذا قوله سبحانه اسماعيل الخليل في رسالته
علي خاتمة الطاي الصغير **بما** وما التمر بيني اقد
هم **بما** لينظر وجهه اقول ولعله **بما** هاتية **بما**
فلا يراعي فيه صفة السنن وقوله وهل يقال ذلك
فيمن ان الظاهر في العلة المذكور في حره نقلا
في النهر لكنه يجوز بين هو مجاز لا اطلاق الواجب واردة
المستحب وكان يقول فيها معان يعني في العينة
المذكورة معان اية شتملة على المعان المذكورة
اي مع **بما** عن تجاد بنفسه عند الموت يعني سم بها او وافق
على ما اراد منه مصباح في مادة السين مع الميم وما
يشتمها على الصدرية فتتدبر اي ذي الياس
وليست التوبة الالهية بماها للذين يملكون السنان
حي اذا حضر احدكم الموت قال اني تبت الاذ ولا ابد
موتون وهم كفار **بما** والمراد به الشدة وهو اول
الموت قال مثلا على العار في شدة بدء الاحاي المسمى
بهنر

بعضو المعالي ما نصه واصل الياس الشدة والمضرة والمراد
به هنا سكرات الموت ومما بينه العذاب ويستوي فيه
الايمان والتقوى كما هو ظم القرآن حيث قال تعالى
وليست التوبة للذين يملكون السنان حتى اذا حضر
احدكم الموت قال اني تبت الاذ ولا ابد الموتون ولم
كفار وقد قال فيه الامام البغوي في تفسيره انه لا يقبل
توبة عاص ولا ايمان كافرا لا يتقبل الموت ويؤد ما كانه
ان من شرط التوبة عن الذنب الغفران على ان لا يعود
اليه وذلك لما يحقق مع ظن التائب المتمكن من التوبة
وايقنا فلا شبهة ان كل مومن عاص يندم عند الياس
وقد ورد ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له فيلزم
منه ان لا يدخل احد من المومنين النار وقد ثبت ان بعض
يه خلوها وايضا عت مكلفون بالايمان الفيني لتوبة
تقالي الذين يؤمنون بالغيب وذلك الوقت يكون الايمان
الغيب فلا يقم واماما اخرجيه الترمذي من حديث
ابي عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى
يقبل توبة عبده ما لم يغفر فيشمل توبة المومن والكافر
والمراد بالفرقة هو حال الياس ووقت الياس وبعد
تحققه لم يتصور منها الامتنال في الافعال عقلا وعقلا
كما قال سبحانه وتعالى ولوروا المعاد والمارة فبوعه قبول
الشه وهذا بخلاف توبة العاص للحديث المذكور ليس في
عقله وقد قول اني جماعة وخزيمه في المسألة بان ايمان
الكافر اذا راي مومنه من النار غير مقبول وتوبة
العاص في تلك الحالة مقبولة **بما** قال فان قلت ما
الفرق قلت استحياء حكم الايمان هو ولا يخفى است

استصحاب حكم الايمان لا يقتضي ان حال الياسم يقبل
 التوبة من العصيان ومن القواعد معارضة النفس
 بالدليل العقلي غير مقبول عند الاعيان واحدا
 قول السمع ان عليه اية بخاري من الحنفية وجميع من
 مناخري الشافعية كالسبكي والبلقيني فعلى تقدير
 صحتها يحتاج الى ظهور حجة الله بالحرف وتراده بالشع
 العلامة القدسي الذي هو الشك في اوله والله
 اعلم **قوله** قال المحققون انه قصده تايد القول الثاني
قوله لا يمنع من قبول التوبة يعني مطلقا بلا فرق
 بين مسلم وكافر وقوله بل المنع منه انه يعني
 بلا فرق ايضا كما لا يخفى على سبيل الاضطرار
 يعني ان العلم بالمعصية الكاصلة في تلك الحالة
 اضطراري لا اختيار لتعبد فيه فتأمل **قوله** هذا
 كلام الحنفية انه يعني كلام المحققين منهم وقوله
 والاشاعة ان توبة انه قصده ان لا يتبرأ فكله
 مع افادة ان هذا قول جميع الاشاعة لا المحققين منهم
 فقط بخلاف قول المالكية والحنفية فان غير المحققين
 منهم على القول حال الفرقة من المسلم لا الكافر
 واما قبلها فلا فرق في القول بل لا يفرق كما لا يخفى
 به اخر القولة **قوله** وخروج النفس يعني بجاءه **قوله**
 خروج النفس تأمل لما رواه ابن سينا اي عذابا
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده يعني الموت
 كما دلت عليه اية فلم يترك ينفعهم ايمانهم لما رواه ابن سينا
 وظاهر اخر كلامه اختيار التفصيل بين قبول
 التوبة من المؤمن ولو في حال الفرقة لا الكافر فيها

قال

قال في بدا الاجالي
 وما ايمان شخص حال يأس بمقبول لعقد الامتنان
 وانتصر للثاني المثلث على انه قد ذكرنا
 عبارة قريبا **قوله** وقطاهر استدلاله للاول
 اختياره فانهم تعريف بالعلامة العلي حاد وحيث
 عزى الى الزبلي ما لم يذكره ونصه قوله ولا يلحق
 اي لا يورثه وان فعل لا يبري عنه قال في الزمر
 واختصوا في تليقته بعد الموت فقبل يلحق بظاهر
 قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم
 شهادة ان لا اله الا الله وقيل لا يلحق وهو ظاهر
 الرواية اذ المراد بموتاكم في الحديث من قريب من الموت زبلي
 او بلفظه **قوله** وتقل ايضا عن الحافظ ابن حجر انه
 نقل عايد الى العلقى كما لا يخفى **قوله** والمطعون قال
 في المصباح والطاعون الموت من الوباء واجم الطوائف
 وطقن الانسان بالهنا للمقبول احبابه الطاعون
 فهو مطعون اه بالحرف فانظر مع قوله الحش والميت زمن
 الطاعون بغيره ولعل المراد منه المقبول قلما فتأمل
قوله وقال تلميذه ابن ابي شريف يعني تلميذ ابن الهمام
 وقال الرواية الصحيحة عنه اقول هذا
 معطوف على قوله وقال تلميذه ابن ابي شريف ومن
 فاعلمها وليس هو ابن البركات الشافعي كما قد سبق لهم
 ليلا يتضارب الكلام ويدل عليه قوله في اخر القول
 اه فتأمل **قوله** ان يتكلم بذلك قصد امت
 الم ان فاق قلت كيف يكون هذا اذا تكلم به قصدا
 وجوابه ان هذا الامر هو لا اطلاق لنا عليه

تخافة

فليتأمل **قوله** وأبنا العبد الذليل أقول الحق أقول أنا السيد
 المحترم أقول مثل قولها مسمتعينا بحول الله تعالى
 وقوته ونجاه من قال توسلوا بخاتمها فانه حاكم عند
 الله عظيم عليه افضل الصلوة وازكي السلام
 وسبقه وعظيم **قوله** وان لم يوجد فيوضع سني قيل
 او راء كافي المحوى وتذكيرا لحديثه في كلام الشرح
 يفيد انه يمكن التعليل منه وكذا المرأة في كلام
 السيد المحوى فتدبر **قوله** الا ان يقال ان ذلك
 عند الاحتضار الحق او يقال انه مبني على القول
 الذي اختاره مشايخ ما وراء النهر من استلزامه
 على ظهره فتدبر **قوله** فاذنوني اجزوني واعلموني
 بموته حيي اصيلي عليه **قوله** ولا يحتاج الى تفسير
 صاحب البحر في رفع الروح فانهم يترقبون بالعلامة
 المحطاه وهي حيث لم يقبل فيم يذكرها لا يتبقى في الالة
 الحق فعبارة احسن من عبارة المحطاه وقد
 سبق في الخطبة انه يشير بقوله فانهم الى الاحسن
 كما انه يشير الى غير ونص المحطاه في قوله
 ولا يقر عنده القراءات الذي فيه ويقرأ بحذف
 لا وهو الصواب وهو الذي في البحر عن المبتدئ
 وهو كذلك في معنى الشيخ اه كلامه والظاهر
 ان هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجيا الحق يعني
 واما اذا كانت مسجيا فلا يكره ولو كانت فوق راسه
قوله كرهت المرأة مطلقا يعني سر او جهر ولم
 يحصل هذا مما سلف بل المستعمل الكراهية
 عند الجهر اذا قرأ فيها ذكر لانه خصص الكراهية
 فيما

فيما ذكر بالجهر فقط بعبارة الحمام الذي ساقها قاضي
 خات نفسه بعد اطلاق الكراهية في الحالات المذكورة
 لتأويل وفيه ان المحصل صحيح لانه قصد المحرم جعل
 مسالة الميت كمسالة الحمام فقط لا غيرها سيما لا
 المستقرة المستقرة فتأمل **قوله** وقيل لم يمنع الى القبلة
 طولا وعليه فتكون رجلاه نحو القبلة وانظر هل
 يرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة كما قاله
 في المحصر او لا حرره نقلا **قوله** فلا يوقف على التمام
 فانهم لترخيص بالعلامة المحطاه ونصه قوله
 حتى ينقبض اي يرفع من غسله فراجع الى ما قبله
 وقوله قيل غسله اي لا بعده فحالة الغسل داخله
 في حكم القبلة فالحمد المراءى من تلك العبارة والاد
 حذف ذلك لانه يؤمن المخالفة فيوقع الواقعة
 عليها في تحريم كلامه **قوله** يفيد هذا التعليل ان
 الصغير الذي لا يجوز له الحق وذلك بان كان عمر
 اقل من اربع سنين كما سلف في محله **قوله** ومقتضاه
 انه لا كلام الحق يعني ومقتضى قوله كافي المجنون
قوله بضم النون وشرها قال في المصباح بضم
 هذا ما نصه لغة عرب وتقدري فملأه ويقال
 له بالقرينة الحرض وتأسن غسل يده بالاشنان
 انه بالحرف وهو عروق صغر صغيره ينظف
 بها اهل المدينة المتشبههم ولذا تغسل به
 الثياب المندية بصر طحاوي **قوله** واذا كلامه
 ان الحمار افضل الحق قال العلامة المحوى لم اره
 الا لو ان يكون حلوا او لحما هو قلت الذي ينبغي

في ديارنا الحلو لا نستغنى لهم الصابون في غسله
 فخطاوي **قوله** ولا يظهر من المعنى وذلك لان ما
 يلي التيمم منه كناية عن نفس الارض وليس بماء
 واما من جهة الاعراب فلات التيمم متصوب على
 الظرفية بخلافه على الاول فانه مقبول **قوله**
 ليلي فعنا نقره بركله فتدبره **قوله** افاده انه
 لا يكب على وجهه ليغسل ظهره يعني لاجل ان يحمي
 اقله ويكسب يغسل ظهره وضيقه افاد راجع الى
 مسبقنا رحمه الله **قوله** وفي الاحكام هو ان يمسح
 قبله وما بعده استدراك على ما قاله الربيع ولكن
 العمل على ما قاله الربيع كما يات **قوله** فلو قطع ظهره
 او شرمه ادرج معه في الكف يعني اجزا ادي **قوله** لانه مع
 ونقل عن الكافية انه انما كان للمرأة تحرم نيمها بيده
 شمل هذا زوج بنتها فبمهما بيده لاهتا فحرمه قتال
قوله قال في شرح الجمع لمصنعه يعني ابن الساماني
 رحمه الله تعالى قال ان فاطمة زوجت ليعني
 قال لي ان فاطمة التي بائنا او ثلاث التي يعني ولو
 كانت العقيقة باقية بخلاف الحلاق الرحي كما سبغ
 به قريبا **قوله** وفيه ان احدة الاجرة التي يعني في قوله
 اي لانه صار واجبا عليه عينا **قوله** من الاستحجار
 على الواجب الذي قصده افادة ان ما ذكره المتكلم من قوله
 فانه استثنى الناسل الاجر جازا انه مبني على قول
 في المذهب وهو ما نقله عن الفهم من قوله واجاز
 بعضهم في الغسل ايضا فتدبر قوله اي في تحصيل
 الغسل المستوفى فيه انهم مخرجوا بان الجنب او المحدث

اذا

الحق

اذا دخل الماء او وقف تحت المطر يكتفي من يسع ثلث
 الغسل ان يكون اتي بالسنة فانظره مع ما ذكر قلنت
 شاء بينهما لانه هناك قد فعل السنة المكلف بها
 وهما المكلف بها الاحياء لم يفعلوها بعد تدبر **قوله**
 ولا ريب من الغسل في الظاهر ليعني في ظاهر الرواية
قوله وفيه نظر لان الذي مبني على انه لا يكون الغسل
 المذكور كافيًا للظاهرة وانه لا يده لصحتها من السنة
 ايضا فتدبر **قوله** فحصل انه لا يده في اسقاط التيمم
 من الغسل او اقول وبهذا خرج المتكلم مع السراج عن
 طو الاستقامة كما لا يخفى **قوله** وقد مر في الاحكام ان
 ما يعدم اشتراط السنة لانه لا يده لمن ذكر فتدبر
قوله قلت في زماننا ليس السواد لم يبت علامته
 للمسلمين قلت الحثان بوجود في اليهودية والنفقات
 عام فلم يبت الا حلق العانة فتأمل **قوله** فيمنع من الصلاة
 عليهم في الاحوال الثلاث يعني كالمغسل **قوله** الرواية
 لهما من بلغ حد الشهوة اما في غير هذا المحل فالمراد به
 من بلغ عمر عشر سنين **قوله** ولو كفتوه وبقى منه عضو
 يغسل ان يبيد ولو كفتوه ولم يغسل عليه وبقى منه
 عضو لم يغسل فانه يكلف لتقص الكف ويغسل
 ذلك العفو ويغسل عليه وقوله ولو بقي عجز الاصبع
 لا يغسل يعني لا يكلف لتقص الكف بل يغسل عليه
 ذلك وجهه ان لا يكثر حكم الكل في موضع كثيرة
 وصيانة للمسلمين واحكامهم بقي لو كفتوه وصلوا
 عليه في الصورة الاولى ثم تذكر عدم غسل العفو
 هل يكلف لغسله والصلاة عليه اولاه نعم

والاخطاب مع

سيأتي عند قول المتن وشرطها اسلام الميت وطهارة
 انه لو صلى عليه ودفن بلا طهارة ناسيا ثم تذكر
 الله دفن بلا طهارة وجبت طهارته والصلوة عليه
 ما لم يهل عليه التراب واذا اهل عليه يعلى على
 قبره بلا غسل استحسانا وكتب الحشم على قوله
 استحسانا مانعه لان تلك الصلاة لم يستد
 بها ترك الطهارة مع الامكان والاف زال اليكان
 وسقطت فريضة الغسل جوهره اهـ ~~فانظر~~
~~في بيان غسل القبر في كتابه~~
~~امانة صلواته في كتابه~~
 فليعامل ~~بندب الغسل من غسل الميت~~ يعني لو
 عليه الصلاة والسلام من غسل ميتا فليقتل
 ومن حمله فليقتلنا وبه احد الامام احمد فواجبه
 فيها فندب الموت ايضا فزوجا من الخلاف وعلا
 بالحديث ططاري على الراقي كوضاء الوجه قال
 في الصباح وضوا الوجه وهو وضوءة وزان فمهم فمما
 هو وضوء وهو الحسن والبهجة اهـ بالحرف والاصح
 انه ذكره اقول نعميم الراهي صاحب الفتية
 والمجيب لا يهل به اتمالم يقف عليه غيره من سائر
 كتب المذهب فليكن العمل بما ياتي بعده عن ابن عمر
 رضي الله تعالى عنه ونفعنا به امين قلت الظاهر
 ان الاستئذان الذي اقول به هو سعي كالا يغني
 وتذكره الاقل منه كما يذكره الشافعيين عروفا
 وهو حكم الواجب ثم يعبر ان يعين الجواب المذكور
 لا يكتفي عند الضرورة ايضا يعني فلا يسقط

الغرض

امانة

الغرض عن المكلفين وهو خلاف ما مر عن شرح الميتة وعن
 هذه التي بالتأمل بعد وقيل ما بين الذي الجارية
 قلت وهو الموافق لما مر عن النهر عن الحاشية من
 انه الاولي فتنبيه قوله الا انه يحجب الحرير والمعصر
 انما يعني لاحتمال الذكورة ~~وقد منا عن الباع~~
 اثنين احدهما فيما كتبه على قوله والسقط بلفظ
 والثاني فيما كتبه على قوله كما لغرض الميت
 تدبر قوله فغسل الزوج الموصى مخالف لكلامه اول حيث
 اطلت الزوج فيه مع تنبيهه بالفتوى ويمكن ان
 يقيد اوله باخره تدبر ~~او صغرهما~~ ونحو ذلك
 اقول المراد بالصقعة الصقعة التي لم تترن اليه
 اما اذا رقت فوجب لان النفقة يجب له كما مر
 به في محله والله اعلم ثم راي في الاحكام ان
 قصده تقوية البحث المذكور فليكن العمل عليه ~~وقد~~
 لكن ينافيه التصريح بالاجتماع يعني ينافي
 التاويل المذكور التصريح انما قصير بنا فيه
 راجع له ~~واستشكل المحقق ابن الهمام في~~
~~الحرير وجوبها بسقوطها بفعل العبي اقول~~
~~ظاهرا ان السقوط بفعله منصوص عليه~~
 وهو كذلك كما سيذكره الحشم بعد ~~واما ظاهرا~~
 اصول المذهب عدم السقوط اقول لما توك
 عمدة الاشكال المذكور فلم يسمع الا ما ذكر
 ووجه كونه ظاهرا اصول المذهب عدم السقوط
 قولهم ان العبي ليس من اهل الوجوب وليكن
 اجواب بان معني قولهم انه ليس من اهل الوجوب

ان ملحق للاستئناس مع

انه غير مكلف به ولا ينافي ذلك وقوعه واحيا
 وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله يوجب
 ذلك ما صرح به في الفقه من باب المرتبة
 انهم اتفقوا على ان الكسبي لو اقر به الشهادتين
 يقع فرضا ولا يلزمه عتق اقراره اقراره بل هو
 حي على قول من يفتي وجوب الامانة عليه
 القسبي فصار كالمستأجر لا يفتي بجمعة عليه
 ولو ضلها سقط فرضه اهـ ولا يقال ان ذلك
 في الاسلام لانه لا ينتقل به فلا يقع الا فرضا
 لانا نقول المراد اثبات انه من اهل اداء الفرض وقد
 ثبت بذلك فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه
 لا ينتقل بها ايضا والاكتفاء باءانه وخطبته
 وتسميته وردة السلام دليل على الاكتفاء بصلا
 على الجنازة نعم يشكك ما لو صلى في الوقت
 ثم بالغ فيه فانه يبعد لها وقوع الاولى نقلا
 وقد عاب بانه لما كان المتخير اخر الوقت وبما
 فيه بالغ لزمه اعادة الوجوب بسبب الوجوب
 عليه والوقت الذي صلى فيه ليس سببا للوجوب
 فكان صلى قبل سبب الوجوب في حقه فاسم
 يمكن جعلها فرضا اما صلاة الجنازة فانه
 سببا حصريا ردها وهو موجود قبل بلوغه
 قاسم وقوعها فرضا منه افاده المحقق في
 باب الامامة الا ان في قوله فان سببا حصريا
 مخالفة لما هنا فانه جعل سبب وجوبها
 الميت المسلم واما حصريا فانه في بيان
 لوقته

لوقت الصلاة عليها فليتامل اول الدار
 او المسابي قال العلامة الكوي واذا اشرف
 البالغ الاسلام ولم يصفه ومات لا يصلي
 عليه كذا في الظهيرية اهـ فتدبر والا
 فلا يعني بان كانت على الارض وذكر في القواعد
 الكوارف حين في القنية بعدمه ثم فوجه
 احوال ان الكفن حائل بين الميت والجماعة
 وناقى القنية وجهه ان الكفن تابع فلا يعد
 حائلا والحاصل ان طهارة الارض انما تسترط
 على ما في القنية اذا وضع الميت بدونه
 جنازة اماها فعدم اشتراط طهارة الارض
 متفق عليه افاده السعودي ان كان
 قبيل ان يكفن غسل يقرأ بتخفيف المسابي
 كما لا يخفى فان صلاة لها نص ومثلا الكني
 المشيكل لانه شرط سابق زائد على
 الستة فانهم تعريف بالعلامة الخطاوي
 والحلي ونصه قوله فانما اشار به الي وجه
 اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة الجنازة لا
 يستعمل بها والعبي لا يقع قتله فرضا ولا نقلا
 فلا تقع صلاة من اقتدي به لعدم صحة
 اقتداء الغير به المستقل لا صلاة لعدم وقوعها
 فرضا او دل وباعتبار هذا الشرط وسر
 العورة والطهارة باقتسامها في الامام والميت
 ثم يذهب على الشرط على ستة اهـ كلامه بالمرق
 كما حققناه في باب الامامة ان قد ذكرناه

بلغ مقاييس
 وقوله ابو السعود عنه وافهم وفيه
 ان الموات قد يتولاه لا يفرقه وهم
 من التوحيد والافراد والموت من
 النار وطلب الجماعة مكان وكانهم
 يظنون ان جوارح هذه الاشياء
 انما يكون كلام خاص منظم فيجب
 على الجواب ان يسمعوا عنه في بيان
 الجملة فله عن التبع من بيان المنهج

للك قريبا **قوله** اي كحول علي ايدي الناس يعني اذا
كان مرتقيا عن الارض فلا بنا في ما سلف
قبيله **قوله** علي الصبي ومخوه يعني المرأة والحني
المسك **قوله** وان النسي في اعمية تصحيف
يعني ابدال الصاد سيناً تصحيف **قوله** او هو
افهم يعني الكس المذكور **قوله** ولونواها للاولي
ايضا ان يعني لونواها لصلاة الجنازة التي
حققت بعد ان صلى علي الجنازة الاولى قبل ان
يأتي بغير متاق يصير آخر فتايله **قوله** رحمه الله تعالى
وتوضوؤه خلعه لانه كالامام في الشبهة لية بخلاف
المولف وبشرطها تقدم الميت علي الامام قال شيخنا
وكان ينبغي ان يقول تقديم الميت من التقبل
لا التقبل بسعودي رحمه الله تعالى فالاولي
ركن ايضا قول الاول حذف لفظة ايضا
من الكلام لايها مهات الاول غير الاربعية
وليس كذلك كما لا ينبغي **قوله** ومقتضى قوله
الشئ ثلاثة ان الشا غير التمهيد اقول وكذا قول
المع والكتاب بالاوليات الاصل في العطف
الغايرة فتايله **قوله** قلت ما نقله عن المحيط
ان قصده بهذا الانتصار للمحقق الكمال ومن
بعده ورده شيخنا بان الدعاء اصل بالبر لانه دعا
قلت اكتب ما قاله المحقق رحمه الله فتدبره **قوله**
وقد يقال يحتمل الامام ان قلت وهذا الجواب
من المتأينة بمكان فتدبر **قوله** ولو اسقط الشئ
لفظ فرضي لكان اصوب اقول كما هي شجرة له

والله

للأخري

والا فالذي في الشرح المتداوله كونه من المتن تدبر
الدار واري والكلابا زاي اقول لعلابا ذي
يقيم الكافي وبعد اللام الف وفيها موحدة مفتوحة
وبعد الالف ذال ميمه شبيه الي محليتين احدهما
بجاري والثانية ببيسا بور شيخنا عن طبقات
عبد القادر فكلابا زاي علي هذا مركب من
كلمتين افاده السعدي في حواشي مسكن
وفي شرح سلا مسكن ما يولي فرجه ونص
في لفظ المتن هكذا اي لا يغسل من قتل لبني
او قطع طريق ولا يصلي عليه وقال الشافعي رحمه
الله يغسل ويصلي عليه وانما لا يصلي علي البايع
اذا قتلوه في الحرب فاما اذا قتلوه بعد ما وفتت
الحرب او زارها يصلي عليه وكذا ما طع الطريق وانما
لا يصلي عليه اذا قتل في حالة الحرب فاما اذا اخذ
الامام من قتلهم صلي عليهم وكذا اذا قتل بعد
الحرب وسأجنا جعلوا المقتولين بحكم العصبية
وهو اللار وازي والكاه باذي حكم اهل البقي
في حق هذه الاحكام وكذلك حكم الواقتن النا
ظري اليهم اذا اصابهم حجر او سكين وما توفي تلك
الحالة لانهم يعينونهم بالصياح ولو اصابهم في الحالة
وما توابعه تفرقهم يصلي عليهم وحكي عن كشمس
الائمة السرخسي انه سئل عن من قتل ثيا محاربة
حكم العصبية فاجاب بانه يصلي علي اهل كلاب
بأذا ولا يصلي علي اهل در وازة لان في عهد
السلطان كان من اهل در وازة وثان ياصر

قوله الي محليتين يعني ببيسا بور من قري
بجاري ثمان في القسما في علي فلا مسكن او

لا لبني وقطع طريقه

اهل كلا باذبا بالمحاربة معهم فكانوا مظلومين
 فنصلي عليهم اهو بالحرف ومجمله المطلوب
 لنا قوله وحكي عن شمس الائمة السرخسي
 انه سئل عن اخيه وقيس وبين بعض البلاد
 يعني كما في جبل الحليل وصاحبه وقربان كما في
 جبل بلد تانا بلس حانها الله من كل ناحية وقبح
 بلاد المسلمين امين كما لقتل بالمشعل والفتنة
 علي وجوب العود فيه في البلاد المصرية بنا علي
 قولها وهل الفتنة في قمتن ختمة واحدة فقط
 عليه اول اخره **قوله** الاصح عنده ان لا يصل
 عليه اقول هذا بعينه قول ابي يوسف رحمه
 الله تعالى **قوله** كما استمع عن الصلاة على **قوله**
 علي الديون يعني الذي ترك مالا وامنتا عليه
 الصلاة والسلام من الصلاة عليه لما ذكره المحم
 لا لان روجه مرهونة به وصلاية تقتضي طلا
 منه **قوله** ولم اره صريحا فليراجع اقول راجعت
 فلم اره ولكن القواعد من طبيعة عليه فتأمل
 وعليه فيكون المستثنى اقل من اربعة
 يعني ثلاثة **قوله** ونقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا
 اقوله ذكر العلامة الطحطاوي في خطبة مرآة
 الفلاح ان اقل الدعاء للوالدين في اليوم واليلة
 خمس مرات **قوله** ومن يا نور اللهم اغفر لنا
 اخ هذا ما رواه ابو حنيفة رضي الله عنه
 في مسنده من حديث ابي هريرة **قوله**
 وصغيرنا وكبيرنا الذي في الامداد وغيره تقدم
 وذكرنا

وذكرنا وانثانا علي وصغيرنا وكبيرنا وقوله
 اللهم من احببته منا اخ هذه الزيادة لم
 يروها ابو حنيفة في مسنده بل رواها
 الامام احمد واقحاية السنن الا النسائي
 وقوله اللهم اغفر له وارحمه اخ هذه رواية
 ثانية كما في الامداد **قوله** ولا يغسله بالماء اخ هذا
 كناية عن تطهيره من الذنوب بالكلية والاحسان
 اليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترقه فيها وفي
 الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الميت بئونة
 يغسل وطوي اركان التشبيه ما عدا التشبيه
 وذكر الغسل بتخييل الماء والبرق والبلع ترشح ويحمل
 انه استعارة تشبيهه فيها هبة تطهر الميت
 من الذنوب تطهير بليغا بهيمة غسلة من الاو
 الحسية بمطهرات عديدة واستعمل التركيب الموضوع
 المشبهة به في المشبهة افاده العلامة الطحطاوي
 في حواشي مرآة الفلاح **قوله** ونقته من الخطايا يرجع
 الي ما قبله والقام للدعاء فيطلب فيه تسط
 القول وقوله واهلا خيرا من اهله ان كان المراد
 بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كانت
 المراد به ملائكة الرحمة او المجاورين له من اموات
 المسلمين او من سكان الجنة فالعطف للمقارنة
 افاده الطحطاوي **قوله** وظاهره ان الكراهة اخذت
 وظاهر قول الشافعي وتكره بنية العزاة ان الكراهة
 اخذت وقوله اي الشر بئلا في **قوله** لانها المتبادرة
 يعني عند الاطلاق **قوله** فتسكت ما قبلها

سأخ

يعني الصلاة المذكورة شحنت ما قبلها **قوله** واخطأ
 لم يبلغ يعني فيما كبره بكل هذه **قوله** وكيف وهو لا وجه
 له يظهر استغفار انكاره يعني النفي **قوله** ثم
 ظهر انه يمكن ان يجاب باختصار الشك الاول وهو
 قوله لانه ان كان المراد انه ينوي الافتتاح **قوله**
 ومناقضته يعني نسخة بعد لقوله
 لان دعا الباعث مشتمل على الاستغفار **قوله**
 ما هو كالصريح في ذلك فراجع ونصه وفي البدء
 والدعاء ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا
 ان كان يحسنه وان لم يكن يحسنه يذكر ما روي
 في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 وهذا اذا كان بالغا فاما اذا كان صبيا فانه
 يقول اللهم اجعله لنا فرطا وذخرا وستغفه
 لنا كذا روي عن ابي حنيفة وهو المروي عن
 ابي حنيفة وهو المروي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه وفي محيط رضى الدين ويستغفر للميت
 في الثالثة والاموات المسلمين الا اذا كانت
 الميت صغيرا او مجنونا فيقول اللهم اجعله لنا
 فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شاة
 مستغفرا ولا يستغفر لصغير لانه لا ذنب له
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وعزاه
 الى ابي حنيفة ايضا انه كلامه بالمرق **قوله**
 ليلا يتكرر قوله واجعله لنا اجرا يعني المذكرة
 بعد قوله فخر **قوله** كما قد سناه فافهم تعريف
 بالعلامة الحلي واصله للعلامة الخطاطي
 ونصه

ونصه قوله بعد دعا الباعث افاده انه ياتي
 به وهو ما في الجمع عن شيخ المستية وعاقبة
 الحلي من ان دعا الباعث فيه استغفار للصغير
 فبنا في قول المص ولا يستغفر فيها لصغير
 الا ان يراد بالدعاء البتة والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم بخالف المنقول وقوله فيه
 استغفار للصغير فبنا في قول المص ولا يستغفر
 اخذ مردود بان الصغير يحتمل ان المراد به الذ
 الصغير والمراد التهم كما مراد بان المراد لا يستغفر
 استغفار ازايدا على فاني دعا الباعث اهو
 كلامه بلفظه **قوله** بان كان متريا للصلاة
 يعني بان كان غير متشاغل وليس المراد كونه
 مستغفرا كما يعلم مما بعده **قوله** لكن الظاهر ان
 التهمة غير قيد لما ساق يعني فيما كتبه على
 قوله كافي الحاضر وفي التثنية ايضا وقوله
 فيما لو كبر الاربع والرجل حاضر كذا بخطه وصوابه
 فيما لو كبر الرابعة والرجل حاضر والافلا بجمع
 الا يستشهد به لانه مدرك للتسمية ودبر
 عليه شحنتا وقال المراد بما ساق ما سذكر
 عن الغنية وهو جيد عن الجدي فتأمل
قوله بخالفه ما في البحر عن اخ فانه افاده ان ظم
 الرواية غير ما ذكر **قوله** كذا قال الشرحيلاي تايد
 ككون ظاهر الرواية هو النقل الاول لا الثاني
قوله وروي الحسن عن الامام ان العبد اذا كان
 اصلي قدم شيخ اقوله هذا ما خذ من قوله

فيقرب منه الا فضل فالافضل كما لا يخفى **قوله**
 واحباب الخطاوي يحمل امير البلد على المولى
 من نايب السلاطنة لاسيما السلاطنة اقول
 ويؤيده قول العلامة ابن امير حاج اما اذا حضر
 الامام الاعظم فهو اولى بالصلوة بانفاذ
 الروايات لان في التقدم على السلاطنة انزدار
 به ونحوه امرنا بتوقيره فان لم يحضر الامام
 الاعظم فامير المصرا اولى لانه في معنى الامام
 الاعظم من حيث اننا امرنا بتوقيره وتبعده
 القاضى اولى لما ذكرنا في امير المصرا **قوله**
 وتقدم في الجمعة تقدم الشرط على القاضي
 وما ذهبنا فخالف له ولم ارمض به عليه
 فليتامل اقول تا ملناه فوجدناه في غاية
 من الحسن ويحايى يحمل الشرط المتقدم على
 القاضي في صلاة الجمعة على المولى من جهة
 السلاطنة وما ذكرهنا من تاخره عنه
 على المولى من جهة نايب السلاطنة هذا
 ما ظهر لي اخذنا ما ذكره المحقق عن العلامة الخطاوي
 وارتضاه وهو احسن مما احباب به شعرا
 من ان ما ذكره من مخالفة مبني على اختلاف
 الرواية عن الامام الاعظم او انه قدم
 هتا القاضي عليه لانه احتفظ للدعاء
 من الشرط وذلك لان اختلاف الرواية
 لم يثبت عن الامام وكونه احتفظ للدعاء
 منه لا اطلاق لنا عليه وايضا فحفظ الدعاء

ب
 ونحن

لا بد

لا بد منه في الكل لانه ركن الصلاة كما سلف على قول **قوله**
 فلا يتم ما قاله شيخنا فليتامل **قوله** ان كان
 عدم رضاه به لوجه صحيح يعني لغت
 به لا لامر ديني **قوله** وهذا اولى لما ياتي
 من ان الاصل ان اقول واما امام مصلي
 العبد فهو اولى من امام الى ان كان له اتمام
 غير امام الجمعة وهذا اذا لم تقام كراعتك
 له لامر اخر ويقتدر **قوله** هذا ما ظهر لي فتا
 اقول تا ملناه فوجدناه من الحسن مكان **قوله**
 وحد الغيبة لهذا احتراز عنها في كتاب النكاح
قوله فانها مقدرة بمسافة العصر على قول
 او بعدم انتظار الكفو ولو كانت في البلد اذا لم
 يعلم مكانه على قول كما سيأتي **قوله** قلت وهذا
 موكد لما مر اننا عن المتخ يعني قوله قال
 في القم واما قدمنا الاسن بالسنة **قوله**
 وعليها كتب المحقق يعني اكلبي وهو المراد عند
 الاطلاق وعليها فهو كلام مستأنف لا يرتبط
 بما قبله كما لا يخفى **قوله** فاهنا اولى من قول
 النهروالزوج والجيران اولى من الاجنبي وذلك
 لانه يقتضي التقوية بينهما في الحكم فتدبر
قوله الا ان المذكور في التفتي ان هذه الرخصة
 باطله هو فتا مل اشارة الى انه هو المولى
 عليه لان في المل بها ان يطلق ما اوجبه ايضا
 فتدبر **قوله** وقد ذكره في الجلية بحا يعني بعبه
 الشارح عليه **قوله** عند حضوره يوجبه

ع

بعد هذا قلنا عبارة بخطبه بينه علي ابنا ابي
 الهاشم ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن
 المبسوط بعد ما ذكره ان تاويل صلاة العشاء
 علي النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر
 رضي الله تعالى عنه كان مستقولا بتبويته
 الاقرب وتكفي الفتنة فكانوا يصلون عليه
 قبل حضوره وكان الحاح له فلما فرغ صلى عليه
 ثم لم يقبل احد بعده اه فهذا يفيد ان للسلطان
 الامارة ولو لم يكن حاضرا فينا في ما قاله في
 البحر وما قاله في النهر الا ان يقال ان الولاية
 كانت للمعالي ثم النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يكن صلى قبل ابي بكر والكلام فيما اذا اهل
 الولي فلا منافاة ولكن يحتاج الي تبويب
 ذلك فتأمل اه بالحرف ثم رأت الطحاوي
 نقل عن ابي السعدي ان تكرر لها هاتمت
 خصوصيات علي السلام وقال بعده وكان
 لعدم اعتدائهم علي نقيب امام تدبر وامنه
 دعوى الاولوية عن مسلمة يعني التي ذكرها
 صاحب النهاية والعناية **قوله** لكن اختلفت
 انما استدراك علي ما يبادر من اعادة من له حق
 التقدم من انه امر متفق عليه تأمل **قوله**
 يبعد عن طغى السلطات بقله علي الولي يعني
 في كلام البداية المتقدم وفيه اظهر في محل
 الاضمار كما لا يخفى **قوله** علة لقوله لا لا يسقط
 الغرض قلنا بخطه ولعل الصواب ابدال قوله
 علة

علة بقوله **قوله** لا لا يسقط علة لما فصلت
 به اللام وهو قوله قلنا ان فتأمل فاده بعض
 الفصل والمعنى عليه وقلنا ليس لمن صلى عليها
 ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع لذا
 فتدبر **قوله** نعم يحتاج الي الجواب عما قاله في البحر
 وهو صعب اقول بل هو غير متواتر بعد تعليله
 للمقول بعدم يسقط الغرض بالاولي **قوله**
 فان الغرض لو لم يسقط بالاولي ان **قوله**
 قال الحسن الجواب عما قاله المقدسي يعني بنا
 علي ما فهم من كلام البحر من يسقط الغرض بالا
 ولي ان الباقية تكون متغلا **قوله** الاول ان
 يقول ايضا يعني ويكون واحدا الى عدم الاعا
 دة كما لا يخفى **قوله** وهو الاستحسان لان او تقدم
 هذا في السج ونقل المحقق التعليل المذكور
 هناك عن الجوهرية فهو كاطلاق الانسيان
 علي ما يشمل الابيض والاسود فانهم تزيين
 بالعلامة الطحاوي حيث نقل فان كره
 المحقق عن العلامة اهلبي وقال بعده ما نصه
 وهذا الحمل وان بحث فيه بانه من التماثل
 المشترك في معنيته يسقط ما للمحقق
 ان قوله او تمت لا ولاية له لا يناسب قوله
 صلى علي فيه ان الراد منه وجوب الصلاة
 بدليل قول الزبيدي اقامة للموئيد بعد الاما
 اه كلامه **قوله** اقول وفي الحكيه نص الاصحاب
 ان قصده به التاويل لما قاله صاحب النهر

قوله لما نفي الجأسي الى اصحابه قال في المصباح
 فعيت الميت نفيًا من يابه نفع اخبرته بموته
 فهو مني واسم الفعل المتى والمنفعة نفع
 الميم فيها مع القصر والفاعل نفي علي فصيل
 يقال جأسيه اي ما عليه وهو الذي يخبر
 بموته ويكوت المتى خبر ايضا هو يتفطن
 قوله في مثل ذلك يعني في الاحاديث بخلاف
 معاصم الكتب فانها معتبرة ^{الذي هو}
 خلاف الاولى لفظ الذي نعت للكرهية وذكره
 باعتبار انها حكم شرعي قوله يتفطن ويصل
 عليه ^{قوله} ثم اطلعت على رواية اللال اخبرني
 بتقطع النظر عن رفع الصوت كما لا يخفى ^{قوله}
 ولا عبرة بالانقياض يعني بالانقياض لضعفه
 ببعض ^{قوله} ويمكن حمله على ما في الشريعة
 بان يقال المراد من قوله او تحريك عضوا
 يعني مع الحياة المستقرة والاحمد عرك العفو
 لا يدل على الحياة لانه قد يكون من اختلاف
 ضيق كما لا يخفى فتدبر ^{قوله} وظاهره اشتراط
 ان يعني وظاهر قوله وكنا شهادة القابلة عند
 اي حنيفة ^{قوله} وبما قدرناه ظهر صحة التفرع
 وبطل التشنيع خافهم تفرع بالعلامة الطحاوي
 التابع للعلامة ^{قوله} بما انضه قوله حتى لو خرج
 راسه هذا التفرع غير صحيح فان المقام مقام
 الاستدراك على ما قبله فكانه قال يشترط
 في الصلاة عليه خروج اكثره حيا هذا اذا انفصل
 بنفسه

ورواه باسم الفعل اسم
 فعل الماضي وهو اخبر
 تدبر

علمه ما
 ذكره يعني
 او من
 خروج
 ٤٤

بنفسه اما اذا فصل كما بين المسائلتين فلا اه ح له
 هذا كلامه قوله هي نصف عشرة دية الرجل لو اجنبت
 ذلك ان يعني لا فرق في الغرة بين الذكر والانثى وذلك
 لان غرة اجنبت الانثى عشرة دية المرأة وذلك خمسا
 ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل تدبر قوله لكن قال
 الرحيمي انه قلت وهو كلام وجيه قوله وذكر اخبر
 الربلي انه لو سبي مع احد ابائهم لا يكون كذلك اقول
 ذكر احد غير قيد بل القصد كونه مع غير الابوين فتأمل
 نعم ذكر الامام السرخسي انه اقول وعليه فلو خذ
 صاحب البحر قوله وهو لغة انه واقتصر على ما قبله
 لسلم من الاعراض المذكور تدبر خارجا عن مذهبهم
 يعني اللغوي كما لا يخفى فاذا مات في دار الحرب بغير
 عليه فافهم تفرع بالعلامة الطحاوي التابع للحلي
 بما انضه قوله كصبي سبي مع احد ابويه وبالأولى اذا
 سبي مومنا والمجنون اقباع كالصبي كما في الشريعة
 والتبني في اللغة الاسروفي فيها الحكم السبي الاسري المبرور
 من بلدة الى بلدة بحر ولا فرق بين كون الصبي غير مميز
 مميز او لا بين موته في دار الاسلام او دار الحرب ولا بين
 كون السبي مسلمانا او ذميا لانه مع وجود الابوين
 لا عبرة للدار ولا للسبي بل هو تابع لاحد ابويه الى
 البلوغ مالم يحبس اسبلا ما هو حلي هذا كلامه بلنظر
 قوله وقد منتهى ما مر في هذا الباب وهذه احد
 المسائل التي توفقت عليها فيها الامام وقد جمعها بعضهم
 في قوله ورجع الامام الاعظم الثمان سبب التوفيق في جواب ما
 سئل عن ايمان نفا مثل جلالة وثواب جني على الانبياء

وقد منتهى
 تمامه
 فيما مر

والدهر والكلب العلم ثم مع ذرية الكفار وقت ختات
وفي التقييد بالكفار ايما اليات لم يتوقف في اطلاق
الومنين وما في الخلاصة من انه يتوقف فيهم
فقرينة وفي ذكر الناظم الدهر عرفا نظر لان الامام
انما توقف في المنكر اهو والمذكور في النظم سبع مسائل
اقاده العلامة الطحاوي قوله علة لما استغنى
هكنا بخطه وصوابه اياد علة با سلافة والآخرة
علة لما انقلب به حرق العلة بعد اعني كره جملة
الامام استغنى اي كما قال فتايل اقاده بعض
الفضل قوله قانا هي موعظة وتذكرة وعبر بين
لك قوله ومقاده يعني مقاد قوله وحضر قبر
قصد دفن هو اسم تيسر ومضاف اليه
قال اول انا طمة كذا بخطه بالسوا وهو من الخطا المهور
الذي هو اول من الصواب المهور والافا الصواب
ان يقول فالاولي توط اجواز الخ لانه مصدر توط
وهو تلاتي كما لا يخفى وفي التفسير طوط
علي قدر طول الميت وعرضه اذ وعليه فلو كان
طوله ثلاثة اذرع مثلا يجعل عرضه ذراع ونصف
قوله اي غير ثابت عنه فيه عبارة كلام الش
كالا عتي وعن اي موسى يعني الشكر قوله
ومعونه يعني ونهزم قوله اول الرجل قوله رحمه الله
بقاي والقي في البحر يعني مستقبل القبلة علي بنهم
الائمة وسند عليه كفته كما مر به العلامة الطحاوي
في حاشية مراقي العلاء قوله قالا في الفتح وعن
احمد بن محمد بن سيب اي لم يثبت في فخر البحر وفي

الناوي

البقاوي رسيب في الماء كنصر وكرم رسيب يا ذهب
سفل اهو وظاهر قوله قال في الفتح وعن احمد بن محمد
ان من ههنا عدم التثقل وهو المقادير
كلام المحقق اي اس حجاج في شرح المسنة وهو
قوله اي قاسم من المالكية قال في شرح المسنة للمحقق
المذكور وفي تصحيح المالكية من مات في البحر غسل
وكفن وصلي عليه وانتظر به البراء طبع في ادراكه
في اليوم ليد فنوع فيه وان كان اليربيبة او خاوا
عليه القدر من في البحر مستقبل القبلة مخرقا
علي شقه الايمن قال ابن حبيب وسند عليه امانة
وقال ابن قاسم واصبح ولا يشقلا رجليه شي
ليفر كما يفعل من لا يعرف اهو كلامه وكان وجه
انه ربما اتقاء البحر الى الساحل فيد منه المسلمون
وفي تشييده قطع لما روي له من الدفن ثم رأت
العلامة الطحاوي في خواص مراقي العلاء قال
ونقل بعض الافاضل ان من ههنا كذا ذهب
السافعي وهو ثقت فاليه علة عليه في ذلك
فاني لم اراه الا بعد التفتي من في المعبرات والله
اعلم **قوله** وهو اعلم من قول الفتح ولا يدفن
اي قوله لا ائمة بعد قوله بل يشق المقابر
المسلمين ولعله هو وجه قوله في اخر القولة
تأمل **قوله** لكن في التحفة بانه سنة يعني ثبت با
لسنة فلا ينافي في الرجوب الذي ذكره الشيخ تأمل
قوله ولا يستوي له يعني لكونه واجبا كما ينافي
قول المحقق قلت ووجهه اي قوله الطبري صفة

كاشفة لانهما ما تستتلا بما قبلها كما في قولك الحمد
 هو الشا بالجميل وحيد كجيد الريم ايضاً كما شاع
قوله واوتى واوتى فافهم تفرق بين العلامة الخطا
 حيث قال الاولى حنوه لانه واوتى وبنه غير ابو السعد
 اه **قوله** ولله الملام ادخلها اكنة برحمتك يعني
 في المرة الثالثة وفي كتاب التورين من اخذ من
 تراب القبر بيده وقرا عليه سورة القدر سبباً وركه
 في القبر لم يقرب صاحب القبر افا واه ابو السعد
قوله فشنوا على التراب شنوا يعني فرقوا على
 التراب تفرقاً كما يفاد من المصباح فانه قال شئت
 القارة من تان قتل فرقتا **قوله** في الاحكام عن
 الحجة تكرم المستر على الميورود لك من نصيب
 عيشة لاجل دالية وعنهما **قوله** وغير في الفع بقوله
 يضمن قيمة الحرف قائل اشار به الى ما بين العيا
 رتي من النما لفة وعبارة الهندية رجل حفر
 قبراً فارادول دفن ميت اخر فيه اما كانت القبر
 واسمة بكرم وان كانت صنفة حياز ولكن يضمن
 ما انفق صاحبه فيه كذا في المصنوع اه وفي
 العتاك والانترويه دفن في ارض الغير فمالك ان
 سنا ميت او ترك او سوي القبر ففرق فوجه
 او ضمن الوارث قيمة احقر اه فتأمل عند التور
قوله وليست وجهه وبعده وجهه هوان استر
 الولد فيه اكثر من استراره في الجاني الامت
 فتدبر **قوله** فيكون حده الى الاربعين كما في
 الحديث فان قلت الحديث لم يثبت عندنا قلت

بلوردان لم يثبت عندنا غايته انه ضعيف وهو يميل
 به في فضل الال اعمال حيث لم يثبت ضعفه
قوله من مصر الى الشام هو مسلم في يعقوب
 عليه السلام فقط قال في العتاك والانترويه
 فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما روي انه
 يعقوب عليه السلام مات بمصر ونقل الى
 الشام وموسى عليه السلام نقل قايون
 يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد
 زمرات ثم قال وسعد ابن ابي وقاص مات في
 صنفة علي اربعة فراسخ من المدينة ونقل على
 اعتاق الرجال الى المدينة اه بلفظه وعاقا
 الحشر في يعقوب ويوسف عليهما السلام
 من الخصوصية يقال في سيدنا سبيد كالاغني
قوله اذ لم يكن معه تنويه يذكره وتغتم العطف
 الحظي للتفسير قال في المصباح ناه بالشئ
 نوهام من باب قال ونزهة تنوها رفع ذكره وعظمه
 وفي حديث عمر انا اول من نوه بالعرب اي رفع ذكرهم
 بالدوران والاعطاء اه بالمعنى **قوله** اي قولوا له
 اغضض يا ابراهيم اي امسك بهذا العضو المضموم
 يا سنانك وقوله ولا تكونوا عن الاى بالان يعني
 الذكر واقام بكين بما ذكر عن الاى لاجل السر
 عليه لان الغضد زجر وتنقيحه والدم عليه
 حيث تفرق بغير الحما عقلية **قوله** وفيما قبله
 الشا في فافهم تفرق بالعلامة الخطا وفي حيث
 اقتصر في عبارة القاموس على المعنى المراد من

قوله من مصر الى الشام الذي في كتاب
 بدايع الزهور في وقايح الدهور انه
 نقل جثة يوسف عليه السلام من خليج
 المشاي وهو موضع معلوم بالفيوم
 يعني الان بخليج المنى والخط سهل
 اه

تفصيله

قول بغير الجاهلية ولم يبينه علي معنى من تفرق وصفه
قوله من تفرق بغير الجاهلية اي من فعل كنعلم
في العز والرضا الصبر وخمسة كما في القاموس
اي كلامه **قوله** والتقرية ان يقول اعظم ان بالاله
قبل العين وهو المذكور في التذية كما نقله والذي
في الشرح بدورها واخطب سهل **قوله** من نصيب
ولا وصي ان قال في الصباح نصيب نصيبا من باني
اغيا وقال في مادة واصاد الوصيب الوجع وهو
مصعب من باني نصيب ورجل وصيب مثل وجع ووصيب
الغني بالفتح وصوبادامه فلم به ان هذين اللفظين
وما بعدهما من اللفاظ المتشابهة المعنى فتنبه **قوله**
عند قراه القرآن يعني تحت ارادة قراءة القرآن اذ قوله
قلت وما في البحر من انه صلى الله عليه وسلم
جلس يعني في المسجد ومقارده به انه لا يرد
علي ما من عن البحر من الجحش لما نقله من الجواب
وان الله الملم للمصواب **قوله** قلت وهل تنتفي الكرامة
بالجلوس في المسجد وقراءة القرآنة يعني مع قراءة
القرآن في لياو يعني مع كمالا عني **قوله** وفي كتب
السياسة وفي بعض النسخ ظاهره انه لم يصرح به
في كتب المذهب وليس كذلك فتقرى التذية واحسن
ذلك تقر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله ما احب وله ما اعطى وكل شئ عند الله
باجل مسمين ويقال في تفرقة المسلم بالكافر
اعظم الله اجره واحسن عزاك وفي تفرقة
الكافر بالمسلم احسن الله عزاك وعز لميتك

ولا يقال اعظم الله اجره وفي تفرقة الكافر بالكافر اخف
الله عليك ولا نقص عددك كذا في السراج الوهاج
او بالحرف وقوله ولا يقال اعظم الله اجره
يعني فقط بل من يد واحسن عزاك او وصبرك
وما استشهد والظاهر انه لا يضر تقديم بعض
اللفاظ المذكور على بعض **قوله** في غير ما روى
عن النبي عليه افضل الصلاة والسلام
قوله بل ينبغي ان لا يباس هذا لم تكن
على حقيقة التي هو خلاق الاول **قوله** وبوم
بيده يعني بعد يوم الجمعة وهو السبت يعني ان
يوم الاثنين لم يعلم مما قاله عمر المذكور **قوله**
انني عشرين كذا في السبع وصوابه انني عشرة
مرة كما لا يخفى **قوله** وخالف المتن في الكل
لتمسكهم بظاهر قوله تعالى وان ليس للاسنان
الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الاول
انها منسوخة الحكم بقوله تعالى والذين
امسوا واتبعتمهم ذريتهم بايمان الآية فانها
ثبت دخول الينا الجنة بطلان الابا قاله
ابن عباس الثاني انها خاصة يقوم ابراهيم
ويوسي واما هذه الامة فلم يسبقهم وما سعى
لهم قاله عكرمة الثالث الرايا لانتسبات الكافر
فله ما سعى فقط ويخفف عنه بسببه عند
غير الكفار ويان عليه في الدنيا فلا يبقى له في
الآخرة شئ قاله الربيع ابن اسحق والتعليق الرابع
ليس للانتسان الاماسي من طريق العدل فانما

من طريق الفصل فجايز ان يزيد الله تعالى ما شاق له
الحسين ابن الفضل الخامس ان معنى ما سمي مانوك
قاله ابو بكر الوراق السادس اللام بمعنى علي كما
في قوله تعالى ولهم العنة السابع ان ليس له
الا سميه ان الاسباب مختلفة فتارة يكون
سميه في تحصيل الحق بنفسه وتارة يكون
في تحصيل سببه مثل سميه في تحصيل قرابة
وولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وقد
يسمى في خدمة الدين فيكتسب حجة اهل
فيكون ذلك سببا في حصول سميه حكاية ابو
الفرج عن شيخه الزعفراني الثامن ان الحصر قد
يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله كما في
العين علي البخاري افاضة العلامة الطحاوي
في خواشي مراقب الفلاح **قوله** وانه لا فرق بين
الغرض والنقل يعني يستقط الغرض عنه ولا
خطاب عليه في الدنيا الا انه لا ثواب له في الآخرة
وقوله وقيل لا يجوز في الغرائب ووجهه ان
الثواب وقع له بثبته فلا يقبل انتقاله عنه
بعد تفرده **قوله** وعلي القول الاول وهو القول
يعدم اشتراط التثنية عند الفعل **قوله** لان
جميع اعماله في ميزانه يعني لان كل جميع
العمل اقتضاه قوله عليه الصلاة والسلام
من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب
من عمل بها الحديث **قوله** علي الخليلي لغضا
الحاجة اي التخيوط **قوله** ان هو انما من تسبيح

الياس

الياس افاضة الياس تسبيح ويلو كذا كما يدل عليه
قوله تعالى وان من شيء الا ايسر عنده **قوله**
والسنة كونه تارة يعني لانه احكم لدقته
قوله وفي شرح الشككة ان المراد من الحديث
ان معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان
الميت ليندب الحديث المتقدم **قوله** وعن عايشة
رضي الله عنها ان النبي اذ وعده فلا دلالة
فيه على تنذير الميت المسلم اذا اوصى بالبكاء
عليه لان تنذير اليهودي المذكور كنز لالبكاء
عليه وما قيل من انه يعذب به زيادة على عذابه
الكل لا يمتح الا لو اوصى بذلك وكيس في الحديث
المنكر مما يدعي عليه فليست **قوله** في اصطيل
الغاروق يعني عمر رضي الله عنه لعت به لثقة
بين الحق والباطل والملقب له بذلك النبي عليه من
الصلاة والسلام كما في تنذير النبي المؤذي ورا
الحب الطري وقوله جيس في سبيل الله تعالى
صفحة افراس يعني محبوس اي متوقف وهو قود
والجمع جيس مثل يزيد وزيد واسكان الثاني للتحقيق
لغة ويستعمل الجيس في كل موقف واحد كان
او جماعة افاضة في المصباح **قوله**
قوله لان المسيف اغتن عن الفصل
انه هو تقليل لقول الامام الاغظم كما هو
قوله فلم يفعل كان تحت المسيفة يعني كسر
من الاطعماء حينئذ فيكون السيف مظنة

بلغة

فلا يقتل كما لا يقتل فتأمل **قوله** وما في الخطاوي عن
 التمسك بغير ظاهر ونصه قوله مسلم احترز به
 عن الكافر فيقتل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا
 وانما يباح غسل كافر غير حربي له ولي مسلم فتبين
 عن المقتات فيجعل قوله فيقتل عليا يجوز لا الوجوه
 اه بلغة **قوله** لا يثبت في قوله لعدم كونه
 حارضا فانهم تفرق بالاملاء الخطاوي ونظم
 قوله فالجواب عن الاشبه في التعبير فن رأت الدم لانه
 اذا انقطع قبل الثلاثة لا تكون حايضا كما هو مرع
 قوله بعد لعدم كونه حايضا اه كلامه **قوله** كما
 لو غسله مكلف بدانية فانه يحرم تطهره لا لا
 سقطا الفرض عن ذمتنا اقوله فيه مخالفة لما
 قدمه في التنبيه السابق حيث قال بعد نقل
 كلام الحلية فتاخص انه لا يرد في اسقاط الفرض
 من العقل واما النية فشرط لتحصيل الثواب
 ولذا صح تفسير الذميمة زوجها المسلم بوجوب النية
 شرطها الاسلام فسقط الفرض عنا بفعلنا بدون
 نية اتم ما ذكره هناك فتنبه **قوله** اول يجب
 به شي اصلا يقتل الاسير مثله في دار الحرب
 عند اي حنيفة اصله قاتل الكفاية وهو من
 اسلام في دار الحرب فقد صار محمولا الدم على
 التابيد ولا يقتل من قاتله هناك لانه كمال
 الحقتن بالعصبة الموقومة والثومة وبالا سلام
 حصلت المومة دون المومة لا يتاحصل
 بدار

بدار الاسلام اه بالحرف **قوله** او قتله شخص اخر
 يعني او قتل الاب شخص اخر انه لو مضى
 الى الضمير كما هو ظاهر **قوله** فيسقط لانه اراد
 به بقاء العلة وهي قوله من ملك قصاصا
 على آبيه سقط ذلك القصاص قلت يمكن
 حمله على ما اذا لم يعلم انه قتل وهذا اكمل دل
 عليه قوله سا بقا وهذا قيد في غير من قتله
 باغ انه **قوله** وفيه اشارة الى ان الاولي قول
 المداية انه يعني واثار الشئ يقوله المراد بالمرجة
 علة القتل التي ان قوله المداية المذكور اولي
 من كلامهم فتبين ان كل هو احد المحتملات
 يعني فيقتل كوقوع اليك لانه القتل لا
 يسقط به فتأمله وقال شيخنا واذا علمت من
 كلام الجوهر الفرق بين الدمين تعلم انه لا يرد
 للاشكال المذكور قلت ولعل وجهه انه اشكال
 في معارضة النص فلا يقتل فتأمله **قوله**
 ود ما بهم رواه احمد عطفه على الكلام في عطف
 اللازم على المعلوم **قوله** والكلام جمع كلم بفتح
 فسكون اخرج قال في المصباح وكلمة كلما من باب
 قتل جرخته ومن باب ضرب لغة ثم اطلق المصدا
 على اخرج وجمع على كلام وكلام مثل حجر وحجر
 ونجار والتشديد بالكفاية ورجل كلامه وجمع
 كلمي مثل حترج وخرجي اه بالحرف واذا ما قاله
 السلامة من في خامسة البيه من قوله ولو لم
 يلكو مهم اي بنيا بهم فعبر صريح وكان الذي اوقعه

فيه عطف قوله عليه الصلاة والسلام ودماهم
عليه ففهم ان العطف فيه للمفاصلة كما هو الاصل
وليس كذلك لما علمته قليلا من قوله وخرج ما لو
وحد في مفارقة الخ يعني غير مملوكة لاحد والاد
تعلق المالك القسامة والدية علي ما فيه كما
يأتي في المتن من باب القسامة **قوله** قال ف
التفت والله اعلم بصحة وكان وجهه ما غلوا
به لصبر ورته مرتين ان من قال شيئا من راحة
الدنيا وهو موجود ولم يقدر علي ادائها فتأمل
قوله قلت عكن حمله الخ ليعبد هذا الخ قوله
استمرت امور الدنيا فانه مخرج في ان **قوله** كلامه
الوصية بامور الآخرة والافنية تشبيه الشيء
بنفسه وايضا الوصية بانور الدنيا لا يشترط
فيها الطول كما علم من اطلاق المتن قليلا من
قوله قاتل لغرض ديني اي كما صابغة قال مثلا
قوله ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
مائة مرة يعني في اليوم ومن جلب طعاما الي مصر
او يعني في زمن الشدة قال يعني **باب**
صلوة في ليلة قوله وعلى هذا ينبغي انه لو صلى
ركعة او قلت وهذا مما لا يتردد فيه **قوله**
والعروة بالسكون قال في المصباح وسميت
بساحة الدار عروة لان الصبيات يعرضون
فيها اي يلعبون وللمرحون اه **قوله** بان يعلق
نظما النظم المخذ من الادم يعرف وقته
اربع لغات فم النون وكسرها ومع كل واحد في

الطا

قال في النهرووص الح بالسواد باعتبار ما هو عليه الآن **الافق** اخبر الترمذي عن ابي
عباس بن نزل الح الاسود من الجنة وهو اشديا من اللبن فسودته خطايا بني آدم
قال السقلا في **قوله** يعني المليون كين سودته الخطايا ولم تبغضه الطاعات اجيب
عنه بان الله تعالى اجري عادته ان السواد يصنع ولا يتبصع وبان في ذلك عظمة
الطا وسكونها واجمع انطا ونطوع والنطع وزات
عنب ما ظهر من غار النع الا على ومنه الحروف النطية **قوله** في الجارة السواد قالوا
وهي الطا والداد والنااه **قوله** فلا ينافي
ما من اربعة ستة عشر فاهم تسري بالملامة
الخطاوي ونصه قوله في اربع وجهه الى وجهه
وهي مكررة وجهه الى جنبه وهي جارية من غير
كراهة وجهه الى ظهره وهي كالي قبلها ظهر الح
وجهه وهي غير جارية وانظر ما لو جعل الامام وجهه الى
جنبه والظاهر الجواز لانه استقبل غير جهة امامه وحمله
الحذي شاملا لست عشرة صورة حاصلة من مزيا لوجه
قوله وجهه المرم وقتاه وبمينه وسبارة في مثلها من
الامام فتقوله في اربع فيه فتصوراه بلغة **قوله** استقبل
ركن الحجر يعني الاسود الان لكثرة ما يصيبه من
التقبيل والمس من الذين يؤكاه ابيمن في زمن النبي
واصحابه وهو من الجنة ادخلنا الله اياكم محض فضله **قوله** اياها مع
انه ذوالفضل العظيم والكلم العزم ثم لما انقضى بنا الكلام
علي الجراء الاول من هذه الخواشي الجميلة المستعملة علي
غاية الاجور الجزيلة في الثواب من رب العباد اذ ما الحمد عودا
علي ما انتم واولي من افاضة الصواب فيها تفضنه هذا
المولى المبارك من المباحث الشريفة والتقريرات المتقنة
المتقنة والتقريرات المستحسنة اللطيفة والتحققات
الجميلة والتشبهات السنية والفوائد المهمة والفوائد
بحجة والزوايد الممتدة وتقريب المقاصد الرضية وسهيل
الغواص من النسيمة وازالة الحجاب وكشف النقاب عن
حراس ابكار من نبات الافكار ورغائب الاستقاريس

۴
دوواصع

بجسمها في البصائر والابصار ثم ما كان منها من فتح
رب الارضين والسموات على العبد الفقير الى رحمة
التي وسعت سائر البريات اطلعت على العز والاحد
وما كان مستحدا من انفس شحنا الشيخ الفاضل
الكمال الاديب اطلال الله لنا بقائه المشهور بحجته متفارة
الشر المبين ادام الله عليه انعامه المتوالي فادرات
الشهيد والمبالي وكل به الوجود ويسر له السعود
ووقاه شر الاعادي والحاسدين وبلغه من الخيرات
غاية المقصود وجعله من العلماء العالمين شسته
اليه بقولي قاله شحنا او نحوه وهو المراد لنا عنده
الاطلاق وما كان من غير ~~الاطلاق~~ ليعلم ثم
التبس من مكارم اخلاق الواقف عليه ان لا ينسب
من دعائه الصالح المستجاب وان يستثبت فيما ينظر
في بادي الراي انه من ذلة القمم او من طغيات العلم
ولا يقضي بذلك الا بحجة بينة ثم يدرك السيرة
منه بالحسنة على ان العبد الحقير مسترق
بالعجز والتقصير عن حوزم هذا المميد والله
المستول ان يجعل بقي فيه لوجهه تعالى خالصا
وان يثبتني من كرمه سبحانه عليه جزيل الثواب
في الدارين ولا سيما اذا اظل في القبة اقمي قالها
وان ينفع به جميع المردين ويجمعه بورد اعزها
للواردين ولسان صدق في الآخرين وانت
بعيدنا من شرور انفسنا ولسان اعمالنا
ومن شر الحاسدين ~~الحاسدين~~ وان يفقر ذنوبنا
ويستر عبوبنا ويثوب علينا ثوبة تصوحا انه

المعانيدين
ص ٤٢

بجانب

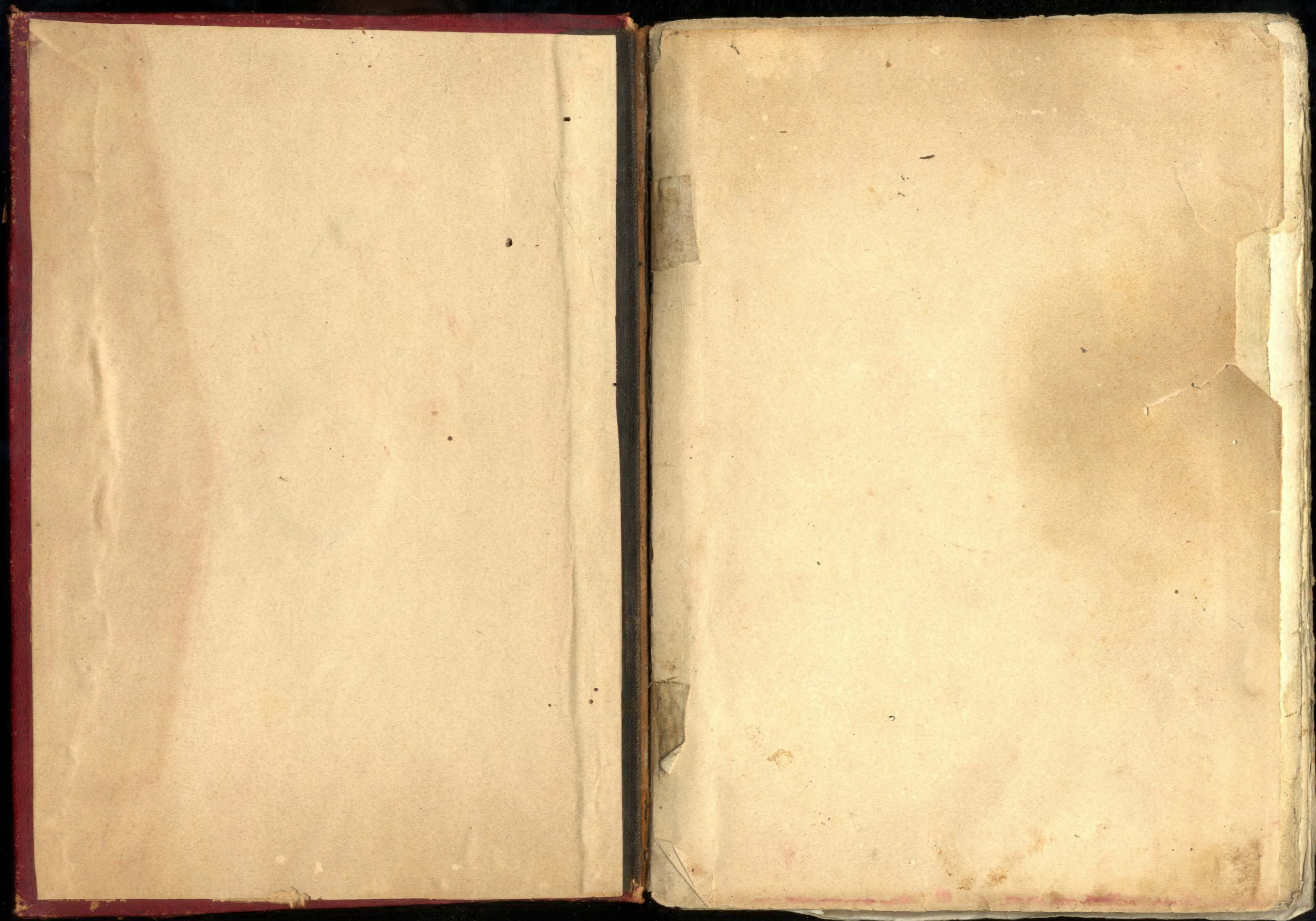
۳
فاصح
اسمه
غالباً صحیح

سبحانه قريب مجيب فعال لما يريد وان رضى
ونيسلم ويبارك على سيدنا وتبنا محمد عبده
ورسوله وحبيبيه وخليفه وعلى كافة
الافراد من الانبياء والمرسلين وعلى الكل
وسائر الصالحين افضل صلواته عدد معلوما
وسلام على المرسلين واحمد لله رب العالمين ثم
الجزء الاول من التفرع عن علي
حاشية ابن عابد بن و
عليه الجزء الثاني
واوله كتاب
الزكاة

7

٥١
٧

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين





۱۷۵
اصول فقه
کتابخانه